













امانت ابراهيم لعند

وقف

وقف هذه النسخة السبعة لكتب طائفة التي

بناها النافذ المرحوم احمد بن

المشهور بكوبري

بشرط ان لا يخرج

الى الخارج



لو ادرك رجل ان لا يقوت سنة الفجر كبرها ثم نوى  
الفرض مع الامام بقلبه ولم يتلفظ بها وكبره  
بلا رفع يد فاذا تم فرضه مع الامام لم يقطعه  
وصلّى السنة بلا رفع يد وتكبير للتحريم فقد ادرك  
السنة والجماعة بلا كراهية كذا في المحيط

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or a note, located at the bottom of the page.

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين

$$\begin{array}{r} \sqrt{0} \\ 1 \cdot \\ \hline 16 \\ 10 \cdot \\ \hline 18 \cdot \end{array}$$

9

$\frac{114}{114}$

$$\begin{array}{r} 10.000 \\ 10.000 \\ \hline 20.000 \end{array}$$

بہ نافع خیر اب دلیہ معی اولاد

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, containing several lines of text.



بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين  
لك الحمد والمجد وعلى نبيك الصلوات والمجىة اذا  
قلت بكلام ان كنت ناقلا في طلب الصحة او مدعيها  
فما الدليل ولا يمنع النظر والمدعى الى مجاز اذا المنع  
طلب الدليل على مقدمة فاذا استغلت به فم منع ذلك  
منع او مجزرا او منعا مع السند فلا يدفع السند  
الا اذا كان مساويا او نقصا بالتحلف او عور ضريبا  
الخلاف في الصور بين صرت مانعا بان نقول الله  
منكم بكلام اذ في ناقلا عن المقاصد او مدعيها بل  
انه اسند الكلام الى ذاته وكله الله موت تكليف  
يجوز المجاز في دفع بالاصل فيمنع بالخلق فيلانه  
اصافة القدرة الى المقدور فيمنع مستند ابانه  
حقيق او يعارض بانه تناوبه الحادث فيمنع بان  
يقال للمسلم ان الكلام مركبة الخوف ان الكلام  
لن الفوار وانما جعل الكلام على الفور اعنت





منه على الجبل الى المنفرج اذ يحيط بها اقام الامام وكان الاصل في الامور الى بيك الموصلة محمد بن محمد بن محمد

[illegible][illegible]



هذا هو المستدل به في قوله

دليلا برأيه على ما نقله صار مستدلا فينتج عليه هذا هو الكلام في  
تطبيق الدليل على انه لا يمنع النقل وآسا في تطبيقه على انه لا يمنع المنع  
حيث انه من غير مقتضى الدليل اصلا فلا يتوجه عليه المنع بالحق  
الحقيق وانما قيل المذهب بقيد حيث هو مدعى اذ هو قد يكون جزء  
من دليل المدعى الاخر فينتج عليه المنع لكنه ليس على بل مقدمة من مقتضى  
هذا الدليل فاعلم ان ما ذكره المصنف لا يدل على ما ادعاه اذ كان  
المنع حقيقة في المعنى المذكور وكان معناه للحققة مختصا فيه ولا  
يدل على ان معناه المجازي ما هو الظن من العبارة انه معنى واحد وهو حقيقة  
شرك بين منع النقل ومنع المدعى ولا يشي هذا بصل ذلك  
سوى الطلب منع النقل يكون بمنع طلب تفصيل او صحة ومنع المدعى  
يكون بمنع طلب الدليل على الطلب مشترك بينهما وينبغي ان يعلم ان  
المنع له معنيان احدهما ان معناه للنقض والمناقضة والمعاودة  
جميعا والثاني اخر ويقال له مناقضة ونقض تفصيل ولا يتوجه  
شي من هذه الثلاثة على النقل والمدعى فان حمل المنع في عبادة المص  
على المعنى الاول حتى يكون كلاما منفيما فالدليل الذي ذكره لا يفيد ذلك اذ

هذا هو المستدل به في قوله  
هذا هو المستدل به في قوله  
هذا هو المستدل به في قوله

هذا هو المستدل به في قوله  
هذا هو المستدل به في قوله  
هذا هو المستدل به في قوله

المنع

اذ هو مختص بالمناقضة فان حمل على المعنى الثاني فالتحصيل صحيح  
اذ عرف ان المدعى لا يمنع فاعلم انه اذا اشغلت به اي بالدليل  
في منع ذلك الدليل منعاً مجرداً اي عارياً عن السند او منعاً مع السند  
ويقال له المستدل به وهو ما يذكر لتقوية المنع بمنع المانع وان لم  
يكن مفيداً في الواقع على ما قيل اعلم ان المنع على ما ذكره في بعض مقادير  
الدليل وكذا على سبيل البقيع لا يمنع الدليل لان منع الدليل اما ان  
يقارن بشا هذين يدل على المنوعة او لا فانه كان الاول هو نقض  
اجمالاً لمناقضة وان كان الثاني فهو مكابرة غير مجمعة اصل  
فعل ما ذكره في صفة بيان المصنف ظاهر بان يقال منع مقدمة  
الدليل ويؤيد ما ذكره سابقاً ان المنع طلب الدليل على مقدمة واعلم  
العبارة هنا ان ذلك التبريد على ان ينبغي ان يتوقف السال على نور  
المطلوب من مقدمه دليل ثم يبرع فينتج من ما يشترطه ويمكن المناقضة  
فيما ذكره بانكم كيف تجوز ومنع مقدمة معينة من الدليل بلا شاهد  
يدل على المنوعة ولا تعدوه مكابرة ولا تجوز ومنع الدليل بلا شاهد  
يدل على المنوعة بل تعدوه مكابرة ولا بد من الفرق بينهما انما لا يظهر

هذا هو المستدل به في قوله  
هذا هو المستدل به في قوله  
هذا هو المستدل به في قوله

هذا هو المستدل به في قوله  
هذا هو المستدل به في قوله  
هذا هو المستدل به في قوله

هذا هو المستدل به في قوله  
هذا هو المستدل به في قوله  
هذا هو المستدل به في قوله



كذلك الفرق وتبيننا كلام يستدعي المقام ابراده فهو ان المناظر في مقدمات  
الدليل بما يجرد من متروك ان بعض من اوفى كل واحد من التبعين  
وما يجرد من حكمة بفتا بعض من اكل واحدة من ذلك قد يجرد  
من حكمة بفتا مجموع من حيث هو مجموع وغير حكمة بفتا واحدة من  
على التبعين وعلى الاول يكون الناظر مانعا وطالبا للدليل على مقدمة  
الدليل الا او بعضا وعلى الثاني يصح ان يكون طالبا للدليل عليه كذا  
في يكون مانعا وايضا يصح ان يبين بالدليل او بالتبيين في الكل اذ  
للمقدم بفتا يستلزم الحكم بفتا الكل فيكون ناقضا نقضا اجماليا  
ويصح ايضا ان يبين بالدليل او بالتبيين في المقدمة التي حكم صاحبها  
ولم يتراض للجوء ولم يطلب الدليل عليه في لا يكون ناقضا نقضا تفصيليا  
اذ هو طلب الدليل على مقدمة ولا يطلب حجة مانعا ولا ناقضا نقضا  
اجماليا فيكون في كل من هذه كلام الخصم في دليل المعلق في المناقضة  
وانقض الا اجمالا والمعارضة والقول بان غضب المعلق ما دام معلوما  
يكون التعليل بقية ليعلم حصة حقيقة دليله او بطلانه وبالنسبة  
بما لا المطالبة ذلك مردود بانه لو لم يدل على ان النقص غضب على المناقضة

هذا هو المقام الذي يستدعي المقام ابراده  
فان المناظر في مقدمات الدليل  
بما يجرد من متروك ان بعض من اوفى  
كل واحد من التبعين وما يجرد من حكمة  
بفتا بعض من اكل واحدة من ذلك قد  
يجرد من حكمة بفتا مجموع من حيث  
هو مجموع وغير حكمة بفتا واحدة  
من على التبعين وعلى الاول يكون  
الناظر مانعا وطالبا للدليل على مقدمة  
الدليل الا او بعضا وعلى الثاني يصح  
ان يكون طالبا للدليل عليه كذا في  
يكون مانعا وايضا يصح ان يبين  
بالدليل او بالتبيين في الكل اذ للمقدم  
بفتا يستلزم الحكم بفتا الكل فيكون  
ناقضا نقضا اجماليا ويصح ايضا  
ان يبين بالدليل او بالتبيين في المقدمة  
التي حكم صاحبها ولم يتراض للجوء  
ولم يطلب الدليل عليه في لا يكون  
ناقضا نقضا تفصيليا اذ هو طلب  
الدليل على مقدمة ولا يطلب حجة  
مانعا ولا ناقضا نقضا اجماليا  
فيكون في كل من هذه كلام الخصم  
في دليل المعلق في المناقضة وانقض  
الا اجمالا والمعارضة والقول بان  
غضب المعلق ما دام معلوما يكون  
التعليل بقية ليعلم حصة حقيقة  
دليله او بطلانه وبالنسبة بما لا  
المطالبة ذلك مردود بانه لو لم  
يدل على ان النقص غضب على المناقضة

على المعارضة ايضا فارجوا ان يكون جوابنا على الثالث يكون ناقضا  
نقضا اجماليا او تفصيليا ولا بد في السند بان ينع والابطال الا اذا  
كان من النوع في يدع بالابطال اعلم ان الكلام من المعلق على السند  
على وجهين الاول على سبيل التبعين وهو لا ينفرد سواء كان السند مساويا له  
وهو لا ينفرد او لا لان منع المنع ومنع ما يوجب لا يوجب اثبات المقدمة الممنوعة  
فجاء على المعلق اثباتا عند منع المانع والتمسك بسبيل التبعين بالابطال والتبيين هو  
انما ينفرد اذا كان السند مساويا له بحيث يلزم من دفع السند في ذلك  
التفصيل عن الدفع في كلام المصلح ولا وخصصناه ثانيا بالابطال وكذا  
ان يحصل الدفع بالابطال في كلام المصلح كما هو الظاهر وكما لا يبطر السند  
الا اذا كان مساويا فانه لا يبطر لكن يكون كلامه على السند على سبيل التبعين  
متروكا باكتفاء في الحق على هذا التوجيه وانت خير بان مجرد المساواة  
لا يستلزم ان يكون السند بحيث يلزم من انتفاء انتفاء المنع اذ عدم التفكير  
منه مانعا الا فيكون فينا وان لم يتحقق لزوم بينهما وخط في لا يكون في  
السند على اطلاقه مفيد ما انهم يقولون كذا وان كان عيان  
المصنوع بالبرهان فانه فان قبل السند على ما نقلوه هو يمكن لتقوية المنع

هذا هو المقام الذي يستدعي المقام ابراده  
فان المناظر في مقدمات الدليل  
بما يجرد من متروك ان بعض من اوفى  
كل واحد من التبعين وما يجرد من حكمة  
بفتا بعض من اكل واحدة من ذلك قد  
يجرد من حكمة بفتا مجموع من حيث  
هو مجموع وغير حكمة بفتا واحدة  
من على التبعين وعلى الاول يكون  
الناظر مانعا وطالبا للدليل على مقدمة  
الدليل الا او بعضا وعلى الثاني يصح  
ان يكون طالبا للدليل عليه كذا في  
يكون مانعا وايضا يصح ان يبين  
بالدليل او بالتبيين في الكل اذ للمقدم  
بفتا يستلزم الحكم بفتا الكل فيكون  
ناقضا نقضا اجماليا ويصح ايضا  
ان يبين بالدليل او بالتبيين في المقدمة  
التي حكم صاحبها ولم يتراض للجوء  
ولم يطلب الدليل عليه في لا يكون  
ناقضا نقضا تفصيليا اذ هو طلب  
الدليل على مقدمة ولا يطلب حجة  
مانعا ولا ناقضا نقضا اجماليا  
فيكون في كل من هذه كلام الخصم  
في دليل المعلق في المناقضة وانقض  
الا اجمالا والمعارضة والقول بان  
غضب المعلق ما دام معلوما يكون  
التعليل بقية ليعلم حصة حقيقة  
دليله او بطلانه وبالنسبة بما لا  
المطالبة ذلك مردود بانه لو لم  
يدل على ان النقص غضب على المناقضة



النفذ على ما في نسخة  
في حاشية نسخة  
من نسخة غير معينة  
في شرح الادب المسعودي  
الذي هو على الاثر في النفذ  
الذي هو على الاثر في النفذ  
المقدمة الى الدليل على ما في نسخة  
او نسخ على الاثر في النفذ

النفذ على ما في نسخة  
في حاشية نسخة  
من نسخة غير معينة  
في شرح الادب المسعودي  
الذي هو على الاثر في النفذ  
الذي هو على الاثر في النفذ  
المقدمة الى الدليل على ما في نسخة  
او نسخ على الاثر في النفذ

بزم الخ وانه لم يكن مفيد في الواقع فيكون ان يكون في غير ذلك  
فلا يصح حصر دفع السند في المك قلنا عدم دفع السند الام على تقدير  
جوانه لا لانه لا يلزم دفع المنع كما هو في الاخص حتى يرد ما ذكرتم بل لانه  
السند لو كان ام كان مجامعا للمقدمة المنه تحقيقا لمنع العرفه ابطال  
بعض بالمثل اذ يطرر من غيرته كما يطرر من البسائر فنية فيه او نقض  
الدليل وهو سائر على ظاهره بالتخلف اي تخلف الحكم على الدليل وهو سائر على ظاهره  
مشهور وهو ان النفذ لا يختص بالتخلف المذكور بل هو عبارة عن منع الدليل

بان يقال ان هذا الدليل غير صحيح اما بالتخلف الحكم المذكور او كاستلزامه  
في اخر على اي وجه كان من الخصوم شيئا او معد من الدليل فلو  
فما اقول الدليل على ما قيل لا يخلو شيئا الكلام وايضا المعارضة فانه  
في الدليل من الذي يدل الخلاف على بطلان ما قيل على خلاف ما قيل  
وليس المسألة ونقض سواء كان دليل المعارضة على دليل المعلق الا ان كان  
المغالطات العامة العرفه في حق قلنا او كان معدة كصحة في حق  
معارضة بالمثل ولا فاضلة بالغير ولما كان البسائر مستلزاما  
في التصريح اي النفذ والمعارضة صحت مانا اي سائر لا يفي

النفذ على ما في نسخة  
في حاشية نسخة  
من نسخة غير معينة  
في شرح الادب المسعودي  
الذي هو على الاثر في النفذ  
الذي هو على الاثر في النفذ  
المقدمة الى الدليل على ما في نسخة  
او نسخ على الاثر في النفذ

النفذ على ما في نسخة  
في حاشية نسخة  
من نسخة غير معينة  
في شرح الادب المسعودي  
الذي هو على الاثر في النفذ  
الذي هو على الاثر في النفذ  
المقدمة الى الدليل على ما في نسخة  
او نسخ على الاثر في النفذ

النفذ على ما في نسخة  
في حاشية نسخة  
من نسخة غير معينة  
في شرح الادب المسعودي  
الذي هو على الاثر في النفذ  
الذي هو على الاثر في النفذ  
المقدمة الى الدليل على ما في نسخة  
او نسخ على الاثر في النفذ

النفذ على ما في نسخة  
في حاشية نسخة  
من نسخة غير معينة  
في شرح الادب المسعودي  
الذي هو على الاثر في النفذ  
الذي هو على الاثر في النفذ  
المقدمة الى الدليل على ما في نسخة  
او نسخ على الاثر في النفذ

يعني ان المعلق الاثر في التصريحين يعبر سائرنا ان السائر هناك  
ثلاثة منها سبب كذا للمدعي الاثر في كل واحد من التصريحين تلك السائر  
وتأينا ان المعارضة لا تقاوم فاما غير معتد به ولكن بحمل المنع  
في عبارة المص على المناقضة وهو الظاهر الا في اوله اعلم ان ترتيب  
المنوع على ما ذكره المحقق الرازي في المحاكمات هو ان النفذ  
مقدم على المناقضة وهي على المعارضة فلو قدم المص النفذ على  
المناقضة لوقف الوضو الطبع وايضا جرى في التبريرات ايضا  
كما لا يخفى على من تتبعه فالتصريح على الدليل هنا اما لاكتفاءه بالادل  
او لجعل الدليل اعم مائة بان تنظر الظان متعلق لقوله في صدر  
الرسالة اذا قلت بكلامه وهذا شروع في تغييره على ما في نسخة الله  
متكلم بكلامه اذ هو لا يبرر على وجوده عدله ناقلا عن المحقق  
الظان انه اسم كنه ليس هو المشهور ولا يفي للمحقق التفتا زان والمص  
مقدم على فانه طلب صحة النقل فحضر الفاصدا ومعد عا بدليل  
انه اسند الكلام حقيقة الى ذاته وفي بعض النسخ كمنه الى  
اي الى ذاته فقال النسخين واحدا وكلم الله موسى تكليما هذا ما

النفذ على ما في نسخة  
في حاشية نسخة  
من نسخة غير معينة  
في شرح الادب المسعودي  
الذي هو على الاثر في النفذ  
الذي هو على الاثر في النفذ  
المقدمة الى الدليل على ما في نسخة  
او نسخ على الاثر في النفذ

النفذ على ما في نسخة  
في حاشية نسخة  
من نسخة غير معينة  
في شرح الادب المسعودي  
الذي هو على الاثر في النفذ  
الذي هو على الاثر في النفذ  
المقدمة الى الدليل على ما في نسخة  
او نسخ على الاثر في النفذ



استاده لا ذاته في ان هذا الدليل على تقدير تمامه لا على ان الكلام  
هو صفة ثابتة له تعالى كما على انه موجود في نفسه وجود غير موقوف  
بالعدم فلا احتمال ان يكون كالقدم الذلة والوجوب الذاتي ولا  
يلزم من كل الاشياء صفة انية وثابتة له كونه موجودا ثابتا في نفسه  
مطلقا فمن لا يخاف ان يكون في الارادة انما يكون الواجب تعالى صفات  
موجودة اذلية الترتيب ان يمتنع ان يكون كذلك عقلا وشدافا فيلزم  
ليلا ان الكلام صفة ثابتة له تعالى لا وجوده في نفسه ليس مأخوذة  
في المدعى فان رفع الشبهة قلنا هم يقولون بوجود الكلام ويصدق  
من الصفات القديمة ولا يعلم هو هذا على ان كونه ثابتا في نفسه الازل  
ايضا لا يلزم من الدليل وفيما فيه فنية ما فيه فنية يجوز المجاز ان يقال لا  
انه مستند الى ذاته حقيقة لم لا يجوز ان يبرأ خلق الكلام على سبيل المساواة  
كان مجازا في اوجه الطرف فيدين بالاصل تقديره ان الحقيقة اصل  
والجواز فرع فلا يحتاج الى دليل ارادة الحقيقة انما الدليل على من زعم  
انه تعالى اراد غير معنى الاسباب او ينقص الخلق بان يقال انه مستند الخلق  
الى ذاته كما هو حيث قال الله خلق سبع سموات فيوجد الدليل الدال

الدال على ان الكلام صفة اذلية في الخلق ايضا مع انه امر اضافي اذ هو عبارة  
عن خلق القدم بان تقديره في خلقه الحكم في الدليل وانشاء اليه بقوله فيقبل  
انه اضافة الخلق الى المقدم ووجه القدرة بان صفة اذلية تؤثر  
في المقدمات عند التزاي فيمنع مستندا بان حقيقة بان يقال لا  
انه اضافة لم لا يجوز ان يكون صفة حقيقة كالقدرة او يعارض بان  
تأدية الموقوف للحادثة تقديره ان يقال ان دليلكم وان دل على ان الكلام  
صفة اذلية فاية بذات الله تعالى لكن عندنا ما يدل على ان ليس كذلك وهو  
ان الكلام مركب من الموقوف للحادثة امرية انية بمعنى بعضه على بعض الم  
المنقطع الازمنة وكلما كان لذلك لا يكون ثابتا في الازمنة وقد علم من هذا  
التقدير ما في عبارة امس من المستحاضا ان الكلام ليس تأدية الموقوف  
على مركب من الموقوف كما ذكره بوا. اذ ويؤيد قوله فيمنع بان لا ان الكلام  
مركب من الموقوف وسند هذا من قوله ان الكلام في الفوائده وانما جعل الله  
على القول دليل وانما جعل الكلام على القول دليل الكلام الاول بالمعنى الغير  
المشهور الذي فلا انما يكون بان انه تعالى متكلم والثاني بمعنى المشهور وما كانت  
بهذه المسئلة من قوله من علم الكلام وما خورده بهما على سبيل التبيين كان



تفصيلا غير مناسب لهذه الرسالة اقتصرنا على تقديم ما فيها وتوضيح  
 ولم نورد أمرا زائدا عليه مستدرا به لكن قد ورد مسئلة متعلقة  
 بنقطة هذا فان تحقق بغير التبريد بين وبين المعارضة في المتقولات  
 كالنقض في الدليل بان يقال ان دليلكم لو كان صحيحا مقدمته صحيحة لما  
 صدق نقض مدلوله لكن عندنا دليل يدل على صدقه فلا يكفي صحة  
 في بطلان منصر المعارضة نقضنا اجماليا لان دليل على ان دليل المعلن  
 مما لا يستحق ان يستدل به على الخطا ووجه التخصيص بالمعارضة في الدلائل  
 العقلية بانها ملزمة بالنسبة مدلولها بخلاف الادلة النقلية اذ  
 هي كمارات على خلق المدلول ولا يلزم من تحقق امارات التمهيد في  
 الشيء هذا ما قالوه في بيان هذه المسئلة وانت خبير بان ما ذكره  
 في بيان كون المعارضة في قوة النقص انما يدل على ان كل دليل يعارضه يمكن  
 ان ينقض لكن ذلك لا يكفي في كونها في قوة اذ ماله الاستدلال والاعتماد  
 شيئا لا يقتضي قوة في قوة وما ذكره في وجه التخصيص انما يتم اذا  
 كان كل دليل عقلي يقينيا وكل دليل نقل في كلنا المقدمتين غير واقعة  
 وايضا الزام مبنية مطوع الدليل المتنازل لهما فكيف يكون العقل ملزوما

ملزوما وانما غير ملزم وبأجملة الفرق ليس على ما ينبغي ونختم الكتاب  
 على هذا القول لئلا يخرج الا ملال والى الله المرجع والمآل ثم اعلم  
 ان الحاشية المنسوبة الى الشيخ الشريف قد سره لهذه الرسالة  
 لما اختلفنا في نسخ متعددة ووجدت بعضا صحيحا ولم يبق  
 اعتقادي عليها لم التزم نقلها بل قد رت الكلام على وجه لا خطه ورو  
 وقع بعض تقدير اتنا معه موافقا تقديره الى السيد مرتضى  
 بسم الله الرحمن الرحيم نذكر الحمد والمنة وعلى نبينا الصلوة والتحية اذا قلت  
 بسلام ان كنت نافلا صلت في طلب منك النسخة او مدعيها فالدليل والابتن  
 والحد لا يجازا اذ المنع طلب الدليل في مقدمته فاذا اختلفت في منع مجرد او  
 مع السند ولا بد في السند اذا كان مسلما او نقض باختلافه عن غير دليل  
 لللاف في التعويض مرت ما غابا بان تقول الله تعالى تكلم بسلام ان لا  
 من المقاسدا و مدعيها بدليل انه السند الكلام الى اذ انه وكلم الله موسى تكليما فحين  
 لجواز المجاز في دفع بالاسل او نقض بالاد فقبل انه اضافة المقدمتين  
 حقيقة او بغيرها تارة الحروف المادنة فحين بان يقال ان الكلام مركب من  
 ان الكلام في النور وانما يعمل الكلام على النور دليله عن رسالة العنصرية

رسالة الآدمي المصنف







[illegible]

كله في اشارة الى مفهوم الحديث الذي اراد به في حاشيتها وفي حاشيتها التكتين  
ان اختيار الخطاب لما فيه التبيين على القريب لجميع الالاف وطائفة الغيبة  
على الخصوص والمثابة على جميع الحديث واعلم انه يمكن ان يقال ان اختياره بطريق  
الخطاب لرعاية صنعة الاستغراب او الالتفات بناء على انه تعالى  
ذكره في التسمية بطريق الغيبة او براعة الاستعمال لانه المقصود هو هنا طريق  
المتابعة وهذا المتابعة على ما علمت كما في **قوله** اولاه ان السابق كان اول  
ملاحظة الخمر وحاضرا ومثابة ان الخمر لا قبل الشروع فيه ولو سلم فلان يتم القريب  
لان المقصود تروية اختيار الخطب في انشاء الخمر ويمكنه ان يرد بقوله اولاه  
قبل الشروع في الخمر وفي **قوله** بل بغير الخمر الحديث الذي اراد به في حاشيته هنا  
انما يلزم هذا المعنى نعم لو ترك قوله اولاه لم يكن هناك المعنى وانما يلزم بل بغير  
واستبانة منه وانما قال في الحاشية كما يلزم ولم يقل كما يدل عليه الحديث المذكور  
انما يستغراب به الخمر وكانه عرشي متساها لان اولاه حاشية يستحق الخطب  
على انه يجوز ان يكون المقصود من الحديث بيان معنى ان مسانه في عرف الشروع لبيان  
كل عبادة تكملها فتدبر **قوله** واستبانة منه ان السابق بكل الحامدان  
بلا خط الخمر ولا حاضرا ومثابة لا يقتصر تقديم قوله لك سواء كان قوله اولاه  
بمعنى قبل الشروع في الخمر او بغيره قبل الشروع عنه لان قوله لك في الخمر فتدبر لا يلزم  
كونه المثابة قبل الشروع في الخمر حتى يحتمل التقديم لا بل ذلك وما خبره لا يلزم  
كون المثابة قبل الشروع في الخمر حتى يحتمل التقديم لا بل ذلك وما خبره لا يلزم  
بانه تقديم قوله لك على مفهوم الخمر السادس على افراد بدليل ان اولاه الخمر وحاضرا  
ومثابة انما بغيره يكون متقدمة على الخمر في جميع المواد وان لم يكن قوله لك مقدما  
على هذا الخمر ويمكن ان يقال مفهوم الخمر لكونه صادقا على مجموع قوله لك الخمر بغيره  
المجموع فان تقديم عليه في التقديم على مجموع قوله بغيره من انما خبر عن مجموع  
لأنه مقام الخمر بغير مجموع قوله لك الخمر لا مجرد لفظ الخمر فالمقام لا يقتصر عليه لفظ  
الخمر على قوله لك واجب عنه بان هذا المجموع فرد لمفهوم الخمر ولا بغيره مقام  
الفرد يقتصر كثرة اهتمام بتساها ما يصدق عليه بالنسبة الى ما لا يصدق عليه  
وانما باب دمين في ابرزية ذلك الفرد **قوله** في التقديم والشرف بغيره يكون  
مكتمة واحدة على ان يكون قوله والشرف عطفًا بغيره ويكمل ان يكون التكتين الا ان يجمع



فيها في الذكر تميزها على تقاربها في المعنى كما نلاحظ في واحدة غير ان يكون قوله **فمن** تعلم  
 ان التقديم وجوبها في الترتيب الى المسند اليه لانه اهم خصوصاً في هذا المقام ودرجته  
 منقاد استغراب المميز ذلك ومنها ما اوردوه في الحاشية من ان احمد  
 كالنسبة بين الحامد والمحمود فيناظر غيرها وما حصل ان المحمود مقدم على الحمد بالطبع فم  
 عليه في الوضع ليوافق الوضع الطبع وانما قلنا بالنسبة لانه كما في الجنازة فهو  
 في مقولة الكيف وان كان بان رده ان فهو في مقولة الفعل وان كان بالمكان فذلك  
 لو كان اللسان عبارة عن المعنى المقصود في اعتراف الكلام بما به اعم العظمة والاولا كان عبارة  
 عن نفس السطر المحسوس فهو في مقولة الكيف ايضا وفي البين ان الكيف ليس نسبة  
 الصلة والفعل وان كان في نسبة المنتسبة الى القول في سبب كونه نسبة  
 بين الغاية والمنتفع به او المنتفع وشمود ليس بمقتضى في اعمد اغنى خبر يكون به  
 اعم نسبة بينه وبين اعمد للغير ثم مطلقا بتميز النسبة خبرها لكونه معرف بوقوف  
 حصوله على خصوصها في نفس الامر **قوله** ثم علمه اللام هي اما لام التعريف سواء كان  
 الاستغراق او الجبر على ما صرح به المحقق التقطنا اثر وتبعه السيد السند في الاستغراق  
 واما لام ملك واما قوله تعالى والآخر منتظر فينه ما لا وافق للام الاستغراق في خبر  
 حينئذ مثل انما به انما هو كونه او جبر كونه ثابت له فمقتضى به لا على محض ذلك  
 فيه بكونه انما يتعلق محمداً واحداً لمحصص اللهم الا ان يردوا المحمديون في المقام واما انما  
 والثالث فلان لام الملك انما وقعت لاختصاصه بغير الارتباط لما حقق في موضع  
 ان اختصاصه بغير المحمدي والاعلام فيه لانه المستفاد من تقديم الطرف الجبري والاعلام  
 في هذا قال في الحاشية ما حصل انما به اعمد على ما صرح به السيد السند في بعض تقاضا  
 في ان لام الملك والجبرية انما هي اختصاصا بغيره تعالى انما هو والافق وانه  
 نظره وجهين اما اول فلان البناء المذكور لا حاجة اليه مع افادة لام الاستغراق  
 لاختصاص المقصود والمحرمي عن غيرهم واما ثانيا فلان لام الملك كاف في الدلالة  
 على اختصاصه بالمقصود المحرمي على السيد السند سواء كان لام التعريف لا يستغرق  
 او جبراً واما وجه الثاني لانه في تعريف واما التعريف لانه جبر في قوله  
 قدس سره في انما بغيره اختصاصه بغيره بغيره فمقتضى به لا على مستغراق  
 يستفاد من ان جبره مع لام الملك وهذا المعنى بغيره في هذا المقام اهم ما  
 انما يرد في اختصاصه بغيره اختصاصا بغيره بغيره فمقتضى به لا على مستغراق

او المقصود من ذكر المقدم المستفاد حكم لام الملك لكنه اذا انما يتقبل كلام قدس سره  
 على ما وقع في محله معينه في غير تعريف في انما جبراً بغيره بغيره بغيره  
 فيه انما افادة تقديم اختصاصه بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره  
 المستفاد من لام ملك اذا الموكلة لانه يكون موقفاً عن الموكلة في افادة المعنى وكون  
 وكونه فائدة بعد افادة سره ثم انما ظاهر معينه ان افادته وانما فان غرض  
 اللام المذكورة قبل التقديم اللهم الا ان يقع اللام في قوله لك بغيره الا انما  
 انما صنعت له بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره  
 على السيد السند في انما بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره  
 فليست انما بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره

الكونيين من انما بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره







فيتميزان بين اثنين مشتركين بين المعنيين على نقله في الحاشية في الكتاب  
المستعملين في اللغة وله صفة ذاته المنة والمنة الا ان المنة مقصود به ما وجد المعنى  
ولم يجز بالآخر على الاتفاق عليه الكتاب بان ذاته كان يميز ما نوع على الفقه من  
معنى انه ومنه التحقيق ليس ودية من ان الله ذكره واما قوله واما قوله وانت  
غير بان استقر انما به اعلم ان المنة لم يجز ان لا نعالم على ان يكون مقصودا من  
يجوز ان يكون مقصودا في نوعه من المعنى انما هو في ذاته الفعلية من نوعه كما كانت وادلة  
وعلى هذا لا بد ولا شك ان الله كونه كونه المعنى لك الحمد ونوع من الانعام  
اعني نوع الكمال **قوله** من ان المنة او الظاهر ان اعلم ان على كلام المعنى بطريق  
الاستدلال وتقريره ان كلام المعنى في اثبات المنة بان يكون مبنيا على  
عند الله سبحانه وتعالى تقديره وهو ما يستلزم ذلك فانه من المنة في المنة  
من مودة من الله سبحانه في الآية المذكورة فاني انما يكون فانه قطعنا واجواب  
الا ان منع الصغرى في الثاني منع الكبرى راجع الى دليلها وانما يكون ترتيب الجوابين  
الله كونه في ترتيب المنة من كونين ملائمتين ما يتوهم ان الاول في المنة  
اجواب الثاني فان علم ان يمكن منع الصغرى بوجه اخر وهو ان يقال لان في كلام  
المعنى اثبات المنة ولا بد ذلك ان كان جملة الحمد بمنزلة الاخبار واما اذا كان بمعنى  
الاثبات اعترافنا بالامتنان كما هو ظاهر من جملة الصلوة فليس في اثبات  
المنة أصلا ويمكن منع الكبرى ايضا بان يقال لانه انما المنة في المنة كونه  
ان يكون بغير معنى في ذاته وانما هو في ذاته ما لو سلم فيكون من مطلق المنة  
يستلزم ان يسمي الله صلا بوجه اخر ان يكون في ذاته في نفسه كمن يسمي الله في ذاته  
نعم اظهر الله في ذاته في المنة لا يستلزم التميز في المنة لو سلم فان المنة هو المنة  
عن بعد الصلوة لا مطلقا فلا شك **قوله** من نوعه انه قد يقع الا من انما بان  
في ذاته من صفاته واما في استحقاق المنة مع الاعتراف منها بغير مودة ما منية  
عن بل المنة مودة المنة من الله هو المنة بالفعل وما ذكره في الحاشية من ان في رده  
في الجواب من اثبات استحقاق الصفة المنة المودة لا يلزم مقام الحمد والمجد  
محرر من ان لا بد باستحقاق المنة الانصاف بما يقتضيه المنة من فائدة النعم الجلية  
التركة منه ولا يقتصر مع كماله الى في الغناء المطلق منها لا يمكن المنة كما يتوهم  
في تعاقبه بل في المنة والامتنان بالحق قطعاً مودة انما هي في المحل انما هي في ذلك

فلا شك ان اثبات استحقاق المنة بالمعنى المذكور يلزم مقام الحمد والمجد كونه  
فان الحمد **قوله** لا امتان من الله سبحانه وادلة من انما في اشارته  
في الحاشية كونه المودة من الله سبحانه في انما في انما في المنة من الله سبحانه في المنة  
وله اشارة في الحاشية كونه المنة من الله سبحانه في المنة من الله سبحانه في المنة  
كلمة انما في قوله كونه المنة من الله سبحانه في المنة من الله سبحانه في المنة  
باق في انما في انما في المنة من الله سبحانه في المنة من الله سبحانه في المنة  
فانما كان في قوله في الحاشية في المنة من الله سبحانه في المنة من الله سبحانه في المنة  
الخطاب او انما في الخطاب مخصوص بغيره فانه في انما في الخطاب مخصوص  
بغيره وكما انما في الخطاب بغيره في المنة من الله سبحانه في المنة من الله سبحانه في المنة  
كما هو مطلق الا في المنة وفيه اجيب عن الامتنان في المنة من الله سبحانه في المنة من الله سبحانه في المنة  
وهو ان المنة مودة المنة من الله سبحانه في المنة من الله سبحانه في المنة من الله سبحانه في المنة  
لان المنة من الله سبحانه في المنة من الله سبحانه في المنة من الله سبحانه في المنة من الله سبحانه في المنة  
مطلق المنة من الله سبحانه في المنة من الله سبحانه في المنة من الله سبحانه في المنة من الله سبحانه في المنة  
فانما كان في قوله في المنة من الله سبحانه في المنة من الله سبحانه في المنة من الله سبحانه في المنة من الله سبحانه في المنة  
وانما كان في قوله في المنة من الله سبحانه في المنة من الله سبحانه في المنة من الله سبحانه في المنة من الله سبحانه في المنة  
في القرب اولاً في جعل المنة من الله سبحانه في المنة من الله سبحانه في المنة من الله سبحانه في المنة من الله سبحانه في المنة  
في غاية التماس بجزا او الصلوة والحمد ايضا في المنة من الله سبحانه في المنة من الله سبحانه في المنة من الله سبحانه في المنة من الله سبحانه في المنة  
على المنة من الله سبحانه في المنة من الله سبحانه في المنة من الله سبحانه في المنة من الله سبحانه في المنة من الله سبحانه في المنة  
لا يقتضي الاختصاص حيث لم يقر بالاختصاص كما في قوله في المنة من الله سبحانه في المنة من الله سبحانه في المنة من الله سبحانه في المنة من الله سبحانه في المنة  
ولكن لا يتناول انما لم يقر بالاختصاص كما في قوله في المنة من الله سبحانه في المنة من الله سبحانه في المنة من الله سبحانه في المنة من الله سبحانه في المنة  
في غاية التماس بجزا او الصلوة والحمد ايضا في المنة من الله سبحانه في المنة من الله سبحانه في المنة من الله سبحانه في المنة من الله سبحانه في المنة  
لكن كما بيناه ولا يخفى ان الاختصاص من الله سبحانه في المنة من الله سبحانه في المنة من الله سبحانه في المنة من الله سبحانه في المنة من الله سبحانه في المنة  
والجدة للمعنى في اي الصلوة والحمد ايضا في المنة من الله سبحانه في المنة من الله سبحانه في المنة من الله سبحانه في المنة من الله سبحانه في المنة  
بالقياس الى الكفاية والاختصاص من الله سبحانه في المنة من الله سبحانه في المنة من الله سبحانه في المنة من الله سبحانه في المنة من الله سبحانه في المنة  
يقدر ان لو كانت اضافته فيك للمعنى في المنة من الله سبحانه في المنة من الله سبحانه في المنة من الله سبحانه في المنة من الله سبحانه في المنة  
لاستغرق منه حقيقة بناء على ما في المنة من الله سبحانه في المنة من الله سبحانه في المنة من الله سبحانه في المنة من الله سبحانه في المنة  
الحقيقي على تقدير الاستغراق في المنة من الله سبحانه في المنة من الله سبحانه في المنة من الله سبحانه في المنة من الله سبحانه في المنة







المتناظرة وايضا كذا ان يكون طلب العلم من التحصيل العلم بطرق متعددة  
وهذه ايضا لا يخفى كونها من اقسام الصواب لانه غير مناسب في مقام المتناظر  
وقد بينا نظرا لنظره في نفسه وفي غيره من اقسام العلم انما يتصور التبيين في كونه  
انما يكون المراد بطلب الحق في كلامه ان يطلب الحق في الوجه الذي هو المراد  
المراد بطلب الحق في الحقيقة المستقيمة سواء كان على الوجه الذي هو المراد  
طلبه في الحقيقة المستقيمة سواء كان على الوجه الذي هو المراد طلبه في الحقيقة  
لان العلم لا يكون له معنوية للطلب لم يكن طلب لا في جازم انما يكون له كونه  
العلم معنوية لانه لا يكون له علم بالعلم فلا يكون له معلومة للطلب كونه  
معنوية لانه لا يكون له معنوية لانه لا يكون له معنوية لانه لا يكون له معنوية  
المعنوية في نفس الامر على غير الواقع ان لم يكن له علم بالعلم لانه لا يكون له علم  
في المناظرة بعد التوهم والالتفات الى الوجود في العلم بطرق متعددة التوهم  
والالتفات في طلب الحصول على ما قاله اوله لانه لا يكون له علم بالعلم  
في شرح الادب المسعودي في انه يجوز ان يكون له علم بطرق متعددة الصواب  
مع شئ اخر وسواء المراد به امتناع تعدد العلة الغائية لانه لا يكون له علم  
بعدم العلم على غير الواقع في نفسه وفي غيره من اقسام العلم انما يتصور التبيين  
المتعلقين مع معلوم واحد يخفى ضرورة ان كل واحد من العلمين الغايين مع  
سائر العلمين مستقلة كما ان كل واحد في الحاشية ويرد عليه انه انما اراد  
بالعلم المستقل في الغائية فلا يتم ان كل واحد من العلمين الغايين مع  
بمجرد نفسه فلا يتم انه تعدد العلة الغائية بهذا المعنى بل يتم ان كل واحد من العلمين  
العلم انما يقع المتبادر من كونه الشئ في نفسه انما يكون مستقلا في الغائية في نفسه  
انما يكون المراد بطلب الصواب في تربية المناظرة على الاستقلال او انما  
تعدد العلة الغائية انما يستلزم توارد العلة المستقلة في العلم بالواقع  
المتناظر او انما يكون في الغاية في المعاد الى واحد لا في حيث انه تارة  
غائية وهو كونه توارد ان يكون العلة الغائية شرط في العلم بالواقع انما يتم  
توارد العلمين المستقلين المتغايرين بالاعتناء على معلوم واحد يخفى  
وهو ليس بغير واحد واحد توارد العلمين المستقلين المتغايرين بالذات يجب  
وهو غير لازم وكان في بعض عبارة الحاشية انما ذكرنا في بعض قول

**قول** او مدعيه ان العلم لا يقدر ان يكون له اول ولا انما انما يكون له اول ولا انما  
يجمع بين مقتضى المتعلقين المتكافئين وما يتوهم من انها لا تقتضي بين المتعلقين  
ليس من سبب العلم لا يخفى وانما تعلم ان تفسير العلم على ان طلب العلم لا يستلزم  
الحكم بان طلب الحق في العلم لا يقتضي طلب الحق في العلم بل العلم انما يكون  
او بالعلم في نفسه او بالعلم في غيره من اقسام العلم انما يتصور التبيين في كونه  
معنا انما يكون العلم في نفسه او بالعلم في غيره من اقسام العلم انما يتصور التبيين في كونه  
يفيد العلم بالحكم انما يكون العلم في نفسه او بالعلم في غيره من اقسام العلم انما يتصور التبيين في كونه  
كونه العلم في نفسه او بالعلم في غيره من اقسام العلم انما يتصور التبيين في كونه  
انما يكون او مدعيه ان العلم لا يقدر ان يكون له اول ولا انما انما يكون له اول ولا انما  
لان قوله ان العلم لا يقدر ان يكون له اول ولا انما انما يكون له اول ولا انما  
تتم شيئين في العلم في نفسه او بالعلم في غيره من اقسام العلم انما يتصور التبيين في كونه  
فقدرة العلم على معرفة ما لا يكون له علم بالعلم لانه لا يكون له علم بالعلم  
او كغيره من اقسام العلم انما يتصور التبيين في كونه العلم في نفسه او بالعلم في غيره من اقسام العلم انما يتصور التبيين في كونه  
انما يكون العلم في نفسه او بالعلم في غيره من اقسام العلم انما يتصور التبيين في كونه  
باعتقاده في نفسه او بالعلم في غيره من اقسام العلم انما يتصور التبيين في كونه  
علم العلم في نفسه او بالعلم في غيره من اقسام العلم انما يتصور التبيين في كونه  
لا يبين العلم في نفسه او بالعلم في غيره من اقسام العلم انما يتصور التبيين في كونه  
ذكره سابقا في نفسه او بالعلم في غيره من اقسام العلم انما يتصور التبيين في كونه  
كونه العلم في نفسه او بالعلم في غيره من اقسام العلم انما يتصور التبيين في كونه  
**قول** له هو انما يكون او مدعيه ان العلم لا يقدر ان يكون له اول ولا انما انما يكون له اول ولا انما  
فهو ما يمكن ان يكون العلم في نفسه او بالعلم في غيره من اقسام العلم انما يتصور التبيين في كونه  
وهو في نفسه او بالعلم في غيره من اقسام العلم انما يتصور التبيين في كونه  
الوجود والعنايه كونه التحقيق انما يكون العلم في نفسه او بالعلم في غيره من اقسام العلم انما يتصور التبيين في كونه  
المتفرقة والمقتضيات المرتبة المعروضة للمهمة بخلاف العلم في نفسه او بالعلم في غيره من اقسام العلم انما يتصور التبيين في كونه  
المرتبة الى خوده مع الهبة والتعريف المذكور وانما يمكن تطبيقه على المشهور بان  
يراد من النظرية النظر في احوال كونه لا ينطبق على التحقيق كما لا يخفى ويمكن التوجه بان















[illegible]

في خلاف الظاهر وكان ذلك حاله ما قبل مع انه ما لم يحصل  
 الشريف و قد سمره في صدره به في الحاشية **قوله** منع بعض  
 المقدمات التي هي في هذا المنع كالمنع الا يتم امره وبعض  
 مقدمات الدليل لا بالمعنى الا ان ينفى المنع  
 وعلى هذا السند التوفيق على الفقه ان لا يقيد المنع الا في الزيف  
 يكونه متوجه في الفقه غير متوجه عند التحقيق او يحل  
 المنع على المطالبة بحار او الفقه السد لاني لا مطالبة  
 لكن لا يلزم قوله لا يمنع الدليل ان كان كذا في بعض الاحكام  
 لا منافعة في ذلك لان النقص الاجمالي من التحقيق دعوى  
 فساد الدليل هو شاهد يدعي على ذلك مطلقا ما يدعي  
 فساد الدليل كما صدر به في الحاشية وهو اعم من ان يكون  
 بخلاف المدعى عن الدليل او غير ذلك وانما ما يدعي عليه  
 طابع كلام المصنف فها بعد ان لا ينفى من النقص الاجمالي في  
 خاص هو بخلاف فقيه فرضي على ما سبق و سوف تاويله  
 فانه تحت الناقصة التي ذكرها في الحاشية الا في كونها  
 مثبتة على تخصيص الشاهد في النقص الاجمالي بالتحلف  
 انما ان منع الدليل منها اعم من ان يكون بطريق المطالبة او الاكابر  
 والنقص الاجمالي لا يكون الا الاكابر وهو اعم من ان يكون  
 هو الشاهد في حيث هو الشاهد او الشاهد ما يدعي عليه  
 الدليل من حيث هو كذلك لستنا عن السند مطلقا على  
 التقديرين وفي بعض منع الدليل بمقدرة ان يكون بصورة  
 الاكابر لان المطالبة لا تقارن ان هذا بمنع المنع بل انما  
 تقارن السند من حيث هو سند مثبت ان منع الدليل  
 او اكانه مغاير ما ثبت ان لا يكون الا نقضا اجماليا فهو لهم  
 بعد ما ذكره ويجب هذه العبارة المصنف فيه ان المنع

[illegible]

فله نعم فغير ان ضاع حاصل الازداد ان مذكوره في استمدلال عدم لزوم الشئ شئ بان ضاع الزم  
لحق بان بان ان لا يكون الاضيق انا بان ولسن كذا لا لا ضاع الضيق ان لا يجوز في قوله لان ضاع الزم  
ان ان من ان يكون بطريق البطايق او البطايق والفتق الثاني ان يكون ان بان ان بطايق  
ففي قوله ضاع الزم بان ان يكون على غرضه كذا لا بطريق البطايق بل بطريق البطايق يورث  
بعض الطابق بان ان من عدم وجود الفتق الثاني فانظر كذا بان بطايق  
فله نعم فغير ان ضاع حاصل الازداد ان مذكوره في استمدلال عدم لزوم الشئ شئ بان ضاع الزم  
لحق بان بان ان لا يكون الاضيق انا بان ولسن كذا لا لا ضاع الضيق ان لا يجوز في قوله لان ضاع الزم  
ان ان من ان يكون بطريق البطايق او البطايق والفتق الثاني ان يكون ان بان ان بطايق  
ففي قوله ضاع الزم بان ان يكون على غرضه كذا لا بطريق البطايق بل بطريق البطايق يورث  
بعض الطابق بان ان من عدم وجود الفتق الثاني فانظر كذا بان بطايق











نور على ياتي منها اي من كونه قبيح العود معبر في انفسه وعن كونه القسم اعتبارا بوقيد الحسية معبر في قسم  
بنفسه القسم الثالث لما يجمع مع القسم الكا وجه الايبا وانتم عالم بعينه الاول لما يجمع مع الاخرين باو على البديهي  
الان كورين شيعي ان لا يقيد الثالث ايضا لما يجمع مع القسم الكا باو على ذلك التقوية مهمل

قد والصدور ثانياً القضاة الأولى هي الحكم بغير تعيين من المقدمات على التبيين والتشريع بغير تعيين أم والثانية  
هي عدم الحكم بغير واحدة منها على التبيين والتشريع واحدة منها كذا وفي

فقد وجدنا في هذه الابواب انه لو اراد المتقابل بين الالف وعدمه تدافعا في الالف وجب عليه عدم كونه  
مركبا او مفصلا فان ذلك انما هو باعتبار اجتماع الثالث مع القسم الاول من ذكره علم الاستنباط من الطريق  
مكرر ومنها قد نثره يكون ايبا وعرضا فربما

ويقتصر فيه فقط في القسم الاول فطانه ما قول ان ناضر مقدسات الدليل بما يجد مقتضى  
في بعض منها او في كل واحدة منها على النقيض فقط وبما يجد مقتضى كانه بناء منها او بناء وكل واحدة منها له  
فقط

هذه انما هي باعتبار اجتماعه مع القسم الاول وذلك لان الناظر على الاول يكون ما نفا اي طابا للذليل كما قد مر  
وانتج واما قسمة والتقسيم التفصيلي بمعنى واحد على ما نقله الشارح في الحاشية عن السيد السرف قدس سره وما انفكر  
ما التفت البعطي انما يكون باعتبار القسم الاول على

فانقسم القسم الثالث ما ذكره الى اربع فئات الاولى وهو ما قلنا غير حاكم ببناء واحد منها لما يجتمع من القسم الثاني

[illegible]

وذلك بان قيد الوحدة معبر في القسم والصور بان  
يجمع فيها القسم الاول مع الثاني والثالث من قبيل  
اجتماع الاقسام في التقسيم اعتبارا وقيد الوحدة معبر  
في الاقسام مع كنه التقابل بينهما لكن بان قيد الوحدة  
القسم الثالث لا يملك يجمع مع الثاني وما ذكره من بيان حكم  
القسم الثالث من انه اما ان ينفذ نقضا اجماليا او نقضا  
تفضيلا لان النقص التفضيلي فيه انما هو باعتبار اقسام  
مع القسم الاول واما ما اشار اليه في الالف في توجيه  
ذلك من انه يختل بحمل الكلام على المنفصلة الاثثة اخلوا  
بغير قيد فقط في القسمين الاولين حتى يكون الصورتان  
التي يوزنان واسطنتين بينهما ثمة كما احالة على المقدمة  
فقد نظر اما اولاً فلانه لا انفصال في ظاهر الكلام فيكون  
الانفصال محمولا على منع الجمع فقد نظر اما اولاً فلانه لا  
لا انفصال في ظاهر الكلام ولا تقسيم ولا حاجة الى اعتبار  
بما عليه انه متساويان فلما جمع اعتبارهما معا لان بين  
الكلام على هذا التسامح واما ثانياً فلان ترك بعض  
الانقسام في التقسيم احالة الى المقابلة فما لا يجوز  
من المشهور ان الله لا ان يقابل المقصود ان الكلام اما  
محمول على المنفصلة الاثثة اخلوا وعلى انه لا انفصال  
ولا تقسيم لكن بعض الصور مع قيد فقط وترك  
بعضها احالة الى المقابلة مع التبعيض الصور الثالث  
بالانقسام يتامح لا يخفى واما ثانياً فلانه لا حاجة الى  
اعتبار قيد فقط من القسم الثاني بل يكفي اعتبار  
القسم الاول على ان المنادى مع قيد فقط من القسم  
الثاني سلب الاول والثالث معا كما انه في القسم

والله اعلم  
بما  
تستخفون  
فانهم قد جاءوا

مکارانه قسم خواند و بجا نرفت  
دوره و آنکه بجا نرفت و بجا نرفت  
دوره و آنکه بجا نرفت و بجا نرفت

بعضها من صنفه  
المحمدية  
بعضه ان قد الوجدت معتبر في الحق في  
الصورتان اللتان المذكورتان في  
الاقسام فالحكم من كل منهما منفرد  
فلا يكونا من الاقسام منفردا

في الاول فلهذا التعداد والارزاق من التقدير العيني  
والثاني مع التمايز والاعتماد على الثاني فلهذا

تقوله وما ذكره آه سطفا على قوله فيسجد  
الكتب لنا الا اول ما في ثم قوله ثم  
ثم قوله والنفس المتبارزة وقوله  
ثم قوله

[illegible]

لأنه الغنياء هم ضيق الفقراء  
والأغنياء هم ضيق الفقراء  
فلا بد أن يكونوا فقراء

الملك لا اله الا الله  
الملك لا اله الا الله  
الملك لا اله الا الله







جوسه مع لا يفتح اه جزا استرة الى بيان المناطات اي حين كونه قسمة فقط  
 في القسم الثاني في سلب الاول والى مع لا يفتح في القسم الاول والى معا  
 لا يفتح في القسم الثاني التفتن الاجمالي لا من احكام القسم الثالث على ما سألني  
 وهو مستلزم من القسم الثاني فلا يفتح كونه ما هو حكم له احكاما للقسم الثاني ولا يفتح  
 عليك ان من هذا ايراد على القسم الاول بالاشبه الى القسم الثالث على ما في

الاول بمعية سبب الثاني والثالث ووجه لاجابة الى  
تقسيم القسم الثالث سبب القسم الثاني فالاول  
عدم اعتبار قيد فقط في الثاني كالثالث **فرد** طاب آه  
لعل هذا مبني على اخفاء حالة الحكم بالف و اختياراً  
للطريق الاسلم وهو المطالبة بما اشار اليه في المشقة  
من ان الحكم لا يلزم طلب الدليل محض تأويل على ان ذلك مبني  
على اعتبار قيد فقط من القسم الثاني من اقسام المذكورة  
او نقلاً عن ذلك ما فيه اذ الحكم بف وجوبه في الاول

ان يقول اذ قد اخرجوا منكم فاعلموا انكم  
تخرجون العبارة بان المراد بالاجزاء اجزاء حيث هو جزء  
ولا شك ان حكمه بفناء الاجزاء مع العلم بالجزئية يستلزم

فلا يخجل احد من متعلقة بالدعاوى الضمنية بالدليل اه وذلك ان المستدل كانه ادعى  
في الاستدلال انه لا استدراك في مقدمة من مقدمات الدليل او انه  
لا يحتاج الى مقدمة افرس غير ما ادانه يستلزم المدعى فكلاما من الوجوه  
الثلاثة المذكورة متعلقة بالدعاوى الضمنية في الدليل  
فلا يخجل احد على

او يجب اخذ مقدمة اخرى فيه او هذه الدليل لا يستلزم  
 المدعى واجوب عنه بان كل ذلك مناقضة متعلقة بالمدعى  
 القضية فمر الدليل مردود بان كون تلك الدعا دسرية  
 يتوقف عليه صحة الدليل محال فالحق سبحانه لا يثبت  
 احسانه وقبح نظرائه لان الظاهر ان الاعراض استدلال  
 وجوبها شاع في ذكره في رد الجواب كلام على استدلاله  
 النسخ اللهم الا ان يقر الاعراض متعادلا وجوب استدلاله  
 يكون حجة مقدماته باسرها ممنوعة والاولى ان يقال انها منقضية

فمنه وجبة ايضا نظر ان في هذا الرد ونظر كما ان ما ذكره في رد جواب  
عن الافتراض الاول لم تكن مقبولة كلاما على السند بطريق المنع  
فلهذا ما ذكره في رد جواب هذا غير مقبولة كلاما على السند بطريق  
المنع بل هي لا يمكن تبيينها انما لم يرد من الداخل والخارج خارج  
فان انتفى السبب اسنى الاستلزام فبين الاستلزام ايضا

[illegible]

فلا وجب التحصيل مقدمة مقضية  
لأنه لو كان كذلك لما احتج بالبرهان على  
البرهان على البرهان على البرهان على البرهان

و اما پس از آنکه بقیس بنی و رابع و هوف راجع مراقبت و الماظره فی بابها و اندوایق  
 و کلام المحتسب علیه لا یجوز **نسخه صححه**







فإنما من أجل أن الـ من عدم الفاضل لا يبلغ تأييده كما هو عند عدم بل يرد  
عليه أيضا ما يرد عليه من وجوب أن يكون استراحة إلى ما يتوهم من الفاضلات  
بين قوله والله أن وقع في كسده وحين قوله ففاضلات أن وقع السند  
فبما أن يكون استراحة إلى ما يرد فيه وهو أن الأول مبني على الظاهر والكمية مبني  
على كونه زائداً وخسراً منها لا ينافي الآخر لأن الأول مبني على ما هو المسمى منه  
والكمية مبني على ما هو من القدم

ازینکه از این جهت می خوانند که در این کتاب

الطائفة من دفعه ونزل على الخا كنصاره في المساوات كبر عندنا  
بشر على قدميه وهو كونه البطلان السند الاسم منه عبدا لما يازنم في ضمه  
دفعه دفع المنع عبد الرحمن

اللائحة  
افضالى الى ما ليس فيه كلام عسى ان يكون  
الخط انه معارضة لقوله لا يدق السند ان اذ كان ما هو  
باعتبار دليله المخطوب مسرور  
الافادة لا توجب الاطلاق السند لا دور  
بما يقال فلا يجوز  
معنى



منه من ضعف جواز السند فتره لا ادب  
سعد - جازي من غير ما ياب ولا يفي  
يستند له انما في التفتيش وذلك في السند  
غير مسموح من غير التفتيش ولا في السند  
بما في السند الشافعي من غير التفتيش

موضح بنا على انهم كونه دليل على صحة وضع السند  
بما لا يملك اجواب كونه دليل على صحة وضع السند  
مقتضا اجابا لذلك الدليل على التحقيق وعلى كونه  
يكن وضعه بان السند وضعه وضع السند  
من السند وضعه وضع السند وضعه وضع السند  
غير صحيح او الماد المحرر الا انما في السند  
وهذا السند وضعه ما يمكن ان يكون وضعه  
يكون السند وضعه وضع السند وضعه وضع السند  
المنوعة ومساوفا كقائمه او اعم مطلقا فحقا لها بناء على  
ان من تضعف المقدمة المنوعة فحقا لها موصوفا لها  
من وضعه ولا شك ان وضع ذلك السند على ما هو  
المنوعة كوضع السند السند السند السند  
ولا يمكن مطلقا انما تضعف جواز السند  
راجع الى السند الا لم وضعه انما في السند  
السند اعم بناء على ضعف التفتيش المذكور بما اشار اليه  
فيما سبق فلهذا المعنى ايضا شامل لاكم على انه لا ينع  
الا في وضعه القائل بالتحقق السند بالسند السابق بل لا  
يكون موصوفا اصل او اقرب من غير بطريق التفتيش  
جامعا في هذا الكلام سبقي ما سبق تحقيقه من ان السند  
بين السند والمنوع بالقياس التفتيش المقدمة المنوعة  
من حقيقة كاشرا في السند السند السند  
في السند لو كانت بالقياس ارتفاع المقدمة المنوعة  
لا يلزم ان يكون السند الا لم بناء على المقدمة المنوعة  
ان تحقيقه مقرر السند على هذا ما ينع تضعف كونه  
مجامع كونه وضع المقدمة المنوعة وهو لا يستلزم صدق

صدق المقدمة المنوعة كونه الاطلا على ما ينع تضعف كونه  
السند مجامعا لوضع المقدمة المنوعة ايضا في اجواب ما قبل  
كونه مجامعا لنفسها لان اطلاقها على هذا التفتيش ايضا تضعف  
سببه وضعه مقدمه على التفتيش وعواذ ما في اطلاقها  
بالسند كونه مقدمه ان يكون الاطلاق مفسرا فرع كونه مقدمه  
كونه غير ممكن لا يستلزم ارتفاع التفتيش وليس هو السند  
لان اطلاق السند انما في دليل على اطلاقه وهو لا يستلزم اطلاق  
في الواقع يجوز ان يكون الدليل فاسدا فاطلاق السند الا في  
لا يستلزم ارتفاع التفتيش من نفس الامر فضعف السند ارتفاع  
التفتيش بزم المطلق كونه تحت اثر على ان البحث في من الماد  
عن الابحاث من انما مافقه ومضرة لا ريب انما يمكن وضعه  
كما لا يخفى على انه يجوز ان يكون قوله على تقدير جواز السند الى  
منع الامكان بان يكون التفتيش اجبا في وضع السند الا لم ويجوز ايضا  
ان يكون قوله ان سلم من التفتيش الا في السند الا لم ويجوز ايضا  
ما قيل في وضع ذلك من انه لا يلزم ارتفاع التفتيش لجواز ان  
ان يكون السند اعم مطلقا في تضعف المقدمة المنوعة واعلم في  
في غيرها فليس في ايضا لا في هذا الا يكون الاطلاق مفسرا  
ايضا كما ذكره في التفتيش الا في السند الا في السند الا في  
على كونه الاطلاق مفسرا وفيه ما فيه اشارة الى ما ذكره في التفتيش  
من ان ذلك ان يسم على تقدير كونه السند مطلقا في تضعف المقدمة  
المنوعة وغيرها مما هو غير مسلم على تقدير كونه اعم مطلقا في  
تضعف المقدمة المنوعة واعلم في غيره من غيرها ولا يضر لا في  
ذلك جواز كونه السند بالقياس بالقياس بالقياس بالقياس  
وجه من تضعف المقدمة المنوعة ومساوفا كقائمه او اعم مطلقا  
مطلقا فحقا لها على سبقت الاشارة اليه في غير ما سبق

صدق المقدمة المنوعة كونه الاطلا على ما ينع تضعف كونه  
السند مجامعا لوضع المقدمة المنوعة ايضا في اجواب ما قبل  
كونه مجامعا لنفسها لان اطلاقها على هذا التفتيش ايضا تضعف  
سببه وضعه مقدمه على التفتيش وعواذ ما في اطلاقها  
بالسند كونه مقدمه ان يكون الاطلاق مفسرا فرع كونه مقدمه  
كونه غير ممكن لا يستلزم ارتفاع التفتيش وليس هو السند  
لان اطلاق السند انما في دليل على اطلاقه وهو لا يستلزم اطلاق  
في الواقع يجوز ان يكون الدليل فاسدا فاطلاق السند الا في  
لا يستلزم ارتفاع التفتيش من نفس الامر فضعف السند ارتفاع  
التفتيش بزم المطلق كونه تحت اثر على ان البحث في من الماد  
عن الابحاث من انما مافقه ومضرة لا ريب انما يمكن وضعه  
كما لا يخفى على انه يجوز ان يكون قوله على تقدير جواز السند الى  
منع الامكان بان يكون التفتيش اجبا في وضع السند الا لم ويجوز ايضا  
ان يكون قوله ان سلم من التفتيش الا في السند الا لم ويجوز ايضا  
ما قيل في وضع ذلك من انه لا يلزم ارتفاع التفتيش لجواز ان  
ان يكون السند اعم مطلقا في تضعف المقدمة المنوعة واعلم في  
في غيرها فليس في ايضا لا في هذا الا يكون الاطلاق مفسرا  
ايضا كما ذكره في التفتيش الا في السند الا في السند الا في  
على كونه الاطلاق مفسرا وفيه ما فيه اشارة الى ما ذكره في التفتيش  
من ان ذلك ان يسم على تقدير كونه السند مطلقا في تضعف المقدمة  
المنوعة وغيرها مما هو غير مسلم على تقدير كونه اعم مطلقا في  
تضعف المقدمة المنوعة واعلم في غيره من غيرها ولا يضر لا في  
ذلك جواز كونه السند بالقياس بالقياس بالقياس بالقياس  
وجه من تضعف المقدمة المنوعة ومساوفا كقائمه او اعم مطلقا  
مطلقا فحقا لها على سبقت الاشارة اليه في غير ما سبق







انما كانت الخدمات باسمه  
 عنده المعلن فلا ينفك منها  
 على قباس ما عرفت على



في النسخة من النسخة  
في النسخة من النسخة  
في النسخة من النسخة

كافية في كل موضع على المعنى العام وأما نقلها في كل موضع  
الأخرى من أن المعارضة على المعارضة واقعة في كلام  
الحقيق فيكون جائز عندهم لوافق الوصف الطبع  
المساو ومن الطبع في مثل هذه العبارة بحسب العرف  
التقدم بالطبع ومن الترتيب التفضيل ليس تقدمه بالطبع  
على المناقضة بل هو من الطبع كما الترتيب يقتضي  
البحث بناء على أن التقدم يدل على صحة الدليل على  
النتيجة فانه يحسن أن يدل على خفاء فقط ولما المعارضة في  
قدح من الدليل ضئلا ولا عبرة بها وفيه نظر أما فلا فلا لم  
أن طبع البحث يقتضي تقدم النقض على المناقضة في الظاهر  
أنه يقتضي تقدم المناقضة لا يقرر المناقضة من أن العمل  
ما دام معللا يكون التعليل حقا وليس كذلك في تلك  
الأمثلة ذلك ولأن أصل المسألة السلم ولأن تقدم متعلق  
المناقضة وهو مقدمه الدليل على متعلق النقض انتهى  
الدليل بالطبع يقتضي تقدم المناقضة على قياس ما يقرر  
وتقدم الموصول الرتبة على مباحث الموصول التصديق  
فكتب المتعلق وأما ثانياً فلا يجوز أن يكون عدمه من المعنى  
هو الأصل لكنه ومن رتبة الاختصاص في بيان حكم النقض  
والمعارضة بقوله في الصور من صحت مانعا أو رعاية  
تساويهما فيكون لكل واحد منهما استدلالا لا في كون طريقتيهما  
راجعا إلى مقدمية واحدة غير مقبولة وكما في اشارات الحاشية  
التي بعض هذه الوجوه فتوجه واعلم أن تأخير المعارضة عن  
النقض والمناقضة في ترتيب البحث على ما اتفقوا عليه  
ليس على ما ينبغي بل الظاهر تقدمها لأنها اقوى كدونها في الكلام  
لأنه من الذر الغرض الأصل في المناقضة في كلامه

في النسخة من النسخة  
في النسخة من النسخة  
في النسخة من النسخة

في النسخة من النسخة  
في النسخة من النسخة  
في النسخة من النسخة

في النسخة من النسخة  
في النسخة من النسخة  
في النسخة من النسخة

تخلو النقض والمناقضة فان المناقضة ليست اربعا أو نقض  
وغيرها كما ان الدليل الدليل الدليل الدليل الدليل الدليل  
الدليل الدليل الدليل الدليل الدليل الدليل الدليل الدليل  
لكونها وغلا من الدليل فمنها فنية ان الدليل من الدليل  
من الدليل من الدليل كما لا يخفى بحسب ما في الكلام  
في هذه انه يجوز ان يكون جريا منها فنية على سبيل المثال  
دون تحقيقه ولو انه ان الدليل معتبرة في ترتيبها  
ومما عليه ما في الترتيب مجازا غير مناسب لمقام الترتيب  
ولو سلمنا فالتقدم في الترتيب من الترتيبات مما لا يحد كتر  
نفع ولما يدفع هذا الوجه كما لا يخفى على من تتبع  
موضع جريا منها فنية في كلامهم فكانت لهذه النقطة لم  
يتوصل اليها انه متعلق بمجرى الظاهر المتعلق المتعلق  
كمتعلق الطرف كنه العالم وفيه ان شيئا من الافعال لا يقع  
لا يصلح ان يتعلق به هذا الطرف بل هو حيز مقيد لا يحد  
اربعه النقطة المذكورة فممكن ان يقول كما لا يخفى  
فهذه النقطة من الحاشية بالارتباط والاراد بالارتباط  
ما من صدر الرسالة السريتها ارتباطا به من حيث  
الحجاب فيما عداه بصفة الحجاب كقوله اذا قلنا  
في حيث القضية فيما عداه بصفة القضية كقوله من كون  
ان قوله بان يقول ينبغي ان يكون على صيغة الحاشية  
فمنه يجوز ان يجاز فيما بعد على صيغة الحاشية للحاشية  
لا على صيغة قوله فآخر التتميل فممكن ان يقال في التتميل ان  
كلمة الاراد من الارتباط ارتباطا بما سبق من حيث انه  
تتميل له وحسب قوله وهذا الشرط في سائر لوجه الارتباط  
فمنه يجوز ان يقول ما سبق فنية انه لم يرد في سائر

في النسخة من النسخة  
في النسخة من النسخة  
في النسخة من النسخة

في النسخة من النسخة  
في النسخة من النسخة  
في النسخة من النسخة

في النسخة من النسخة  
في النسخة من النسخة  
في النسخة من النسخة



هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه العقل والشرع  
 ولا يمتنع عليه العقل والشرع ولا يمتنع عليه العقل والشرع  
 ولا يمتنع عليه العقل والشرع ولا يمتنع عليه العقل والشرع

وهذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه العقل والشرع  
 ولا يمتنع عليه العقل والشرع ولا يمتنع عليه العقل والشرع

ولا يمتنع عليه العقل والشرع ولا يمتنع عليه العقل والشرع  
 ولا يمتنع عليه العقل والشرع ولا يمتنع عليه العقل والشرع

ولا يمتنع عليه العقل والشرع ولا يمتنع عليه العقل والشرع  
 ولا يمتنع عليه العقل والشرع ولا يمتنع عليه العقل والشرع

بعض ما ذكرنا سابقا كقولنا ولا يمتنع العقل والشرع الا  
 محاذرا الى ان يقال ان ما سبق المقاصد السابقة  
 والنقول المذكورة ليس من مقاصد العقل والشرع  
 بل هي من مقاصد الحكماء والاشعار الذين  
 كانوا يفتنون الناس بغير حكمة كادوا الاشكال اذ  
 المقاصد السابقة فانه قد ذكرنا في هذا المقام  
 والمنع المحذور ان اسناد ما حصل له الكلام من  
 اليه فهو حقيقة من الشرع وكل ما هو من الشرع  
 من الزعم فهو صفة ازلية له فالكلام صفة ازلية له  
 ولما قلنا ان يقول قد صرح المحقق في كتابه  
 بان ثبوت الشرع موقوف على عدة امور منها ثبوت  
 الكلام فان ثبوت الشرع يكون دورا قطعيا ويمكن ان  
 ان يحاط به بان ثبوت الشرع لا يتوقف على ثبوت  
 الكلام كما لا يخفى على المناظر الصادق وكلام المحقق  
 اسنادا على المقصود في النسخ في ثبات الكلام بالشرع  
 ولمسلم فانما يتوقف ثبوت الشرع على ثبوت الكلام  
 اللفظي وهو النفساني وهو البراهين ولو سلمنا  
 بالشرع الذي يتوقف ثبوتها على ثبوت الكلام هو الكتاب  
 واما السنة فلا يتوقف ثبوتها على ثبوت الكلام بل  
 يكفي في ثباتها في ثبات الصانع القدير والبيان  
 النبوي مما سوس الكتاب في الحوادث في قوله  
 لا يلايه قوته وحكم الله الموصوفين بحكمي الحكم  
 وحكم الله موسى بحكمي لانه ظاهر على انه اسناد  
 بالكتاب وانما لم يصرح بحكمي بخلافه مثل اسنادها  
 قياسا فانهم على تقدير تمامه ارجح اشارة الى

وهذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه العقل والشرع  
 ولا يمتنع عليه العقل والشرع ولا يمتنع عليه العقل والشرع

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه العقل والشرع

بما سبق اسناد الحكماء حقيقة اليه في الشرع بسند  
 ان السنة الباعية من قوله تعالى وحكم الله موسى بحكمي  
 الحكم لا الكلام على ما اشار اليه من قوله تعالى  
 ان يقول لا تتكلم بالكلام وكذا الكلام في قوله اسناد  
 الكلام ارجح المدعى به ان الحكم بالكلام فالا لسان  
 بالكلام بالكلام لا بالكلام الا ان الكلام بهما من على عدم  
 الفرق بين اسناد الحكم والاسناد الحكم بالكلام  
 شاذ على ان الحكم هو انما يتوقف الحكم على الاشياء  
 وانه منقولة عن الحكم كما لا يخفى ان الحكم يتكلم  
 احسن في الحكم بالكلام لانه ان الحكم مع اليقين على ثبوت  
 من ثبوت الحق والحق وبنوا احسن يستلزم ثبوت العلم  
 كما لا يخفى على ان الحكم ارجح فيقال المذكور حقيقة  
 قياسا في الشكل الاول كما عرفت تقريره في التبيين انه  
 منتج ما هو المطلوب بهما فبعد تسليمه لاداة للناس  
 المذكورة واجاب عنه من قوله تعالى بالبرهان ما هو  
 من البرهان وهو القوي في ما عرفت من الكلام في  
 المقام ان الصفات متنوعة ولين سلمنا الصفات فالكلام  
 متنوعة وما ذكره من بعض الشرع في ان المذكور في كلام  
 الله من البرهان بعد ثبوت البرهان المذكور لانه طينة  
 والحق كانت في التبيين فتنظروا في ما لا يخفى وان  
 تقول يجوز ان يكون الحكم المطبوع ان كل مسند اليه  
 حقيقة صفة لوليه كما يجوز ان يكون كل مسند اليه  
 صفة ازلية وعلى الاول الكبر مسند والاسناد  
 وعلى الثاني بالبرهان فالشارح بالمحقق بين الكلام  
 على احد الاحتمالين وترك حكم الاخر بالمقاسبة فتأمل

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه العقل والشرع

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه العقل والشرع  
 ولا يمتنع عليه العقل والشرع ولا يمتنع عليه العقل والشرع

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه العقل والشرع  
 ولا يمتنع عليه العقل والشرع ولا يمتنع عليه العقل والشرع

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه العقل والشرع  
 ولا يمتنع عليه العقل والشرع ولا يمتنع عليه العقل والشرع

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه العقل والشرع  
 ولا يمتنع عليه العقل والشرع ولا يمتنع عليه العقل والشرع

منع



ولا يبعد ان يقال المراد الصفات الموجودة المذكورة جميع ما ثبت له تعالى في الصفات  
الغير المتناهية ووجودها بطلان ذلك غلظا فافردة ان صفات الله تعالى هي الصفات  
النسبية ولا شك ان ليست موجودة في الخارج ووجود بطلان تقطعا فظهر ان لا يخفى  
سكى صحتها

وقد ان كان التوحيد بالنظر الى الذات فان الذات القدسية  
ليست الا ذات تعالى

فقد مراد في الصفات الى وهو الاول برسله قاله في حاشية  
صفحة ثمانية ولم يتبين الا انه قد بدل الولاية والحق في الصفات  
على انه انما اعتبر في قوله ان الصفات حقيقة فقط  
لا اولية الصفات

وكان يبعد ان يقال المراد من الصفات الموجودة المذكورة  
جميع ما ثبت له تعالى من الصفات الغير المتناهية ووجودها  
سكى صحتها

**قول** عقل او تقلا اه اما عقل فلان ذلك غير لا يقي كمال  
التوحيد ولا لانه لا دليل على ذلك واما لا دليل عليه فيجب  
على ما قالوا واما تقلا فلان جمهور المتكلمين حصة الصفات  
الموجودة له في خمسة او ثمانية ولا يتعد ان يقال المراد  
من الصفات المتكثرة التي يترتب كونها موجودة في ذاته  
صفاته الاضافية والسلبية ككونه في العالم وكونه غير العالم  
المرتبة ذلك ووجود بطلان عقل ذلك عقل ظاهر ضروره  
انها ليست موجودة في الخارج ووجود بطلان نظر الظهور  
في ان يقي فان قيل كيف يمكن ان لا يكون له صفات المتكثرة  
وثبت المقدرة المنوعة وخاصة ان الازل هو هنا ليس معنى  
القدرة بل معنى اعم منه وما ذكره فزوجه او لا يمتنع للتوحيه  
بناء على انه خلاف الظاهر لعدم موافقة الكلام القوم والمنع  
المذكور من على الظاهر واما ايراد المنع المذكور مع سنده على  
حكم القوم لا على كلام المنع وما ذكره في دفعه ثانيا ايراده  
بسنده افر دانت تعلم ان النقص لا يجلس له ذكره المقصود  
بعد ذلك فظهر بعد ان الازل في كلامه ايضا بمعنى التقديم فلا  
تفضل فيه ما فيه فغلبه ما فيه الاول اشارة الى دفع العلة  
المذكورة بانبات القدرة المنوعة بعد عرض المدعى بناء على ان  
يترتب قيام قنود ثبوت ذاته مع والتاثر اشارة الى منع بان  
احادث قسم الموجود بعد خبره في الخارج والموجود في الخارج  
فيما نحن فيه مما هو اول البحث ولذا اخرج الرغزير المدعى واما اعتبار  
الصفة التبعية في العلة الموجودة في الخارج بذاته مع فليس  
فليس بمحال اتفاقا في اشارة الى خبره في حاشية على ان كان  
تبعيا لحدوث الصفات بذاته مع لمنوعة عند اللزومية كما سطر  
فقد دفع في تخيل ان يكون المقصود دفع المنع بانبات

ما شاء المقدرة المنوعة وان لم يتم في الواقع لكنه ريد  
على التمثيل ويحتمل ان يكون المقصود دفع السند  
المذكور اما بناء على فرض مساواة التمثيل او غيرهما  
وذلك لانه للمنع المذكور صفات اخرى كالاشياء  
والقول الشبه في ان الحقيقة اصل له هذا الاصل بل من  
الراجح عنده عدم المانع والرفع ما يقابلها واما الاصل  
في كلام المنع فيجوز ان يكون بهذا المعنى ويجوز ان يكون  
بمعنى القاسدة ومن ان الحقيقة اصل لا بعد عنه بل صاف  
ومالكها واحد لكن الثاني الظاهر وقوله فلما يحتاج الى دليل  
ارادة الحقيقة فلا بد في دعوى بداية المقدرة المنوعة  
لكنها لا تستفزع على اصالة الحقيقة وفرضية الحجاز وتوجبها  
ان يبرر وانه لا يحتاج الى دليل على اصالة ذلك لا فائدة بعد  
بها لقوله واما الدليل ايج وانه ثبت قال السيد سنده في  
التقرير شامح كما نقله في حاشية في ان حقيقة التوحيه  
المذكور استدل بالاصالة الحقيقة وفرضية الحجاز مع انشاء  
العصاف في الحقيقة في حاشية الحجاز ظاهر وهذا الدليل في  
لا يفيد الا الضم بالمعنى مع انه من المعطيات البقية كما اشار  
في حاشية الاخر في قوله فيوجد الدليل في حاشية فيقال النقص  
الا محال في كونه باجراء الدليل صحيح بعينه في ما هو الخلف  
وقد يكون باجراء زبدية وخلاصة فيها وليس معنى حرمان  
الدليل بعينه في مادة الخلف ان لا يتفاوت الدليل  
في الموضوعين اسكنا ضروره ان تعدد المدعى مستلزم  
تعدد الدليل بل معناه ان لا يتفاوت الدليل الا باعتبار  
جنس المدعى عليه من لاقية الا قسمة ايشة ولا يتفاوت  
الا باعتبار جنس المدعى بعينه اما نقيا او ثباتا من لاقية

ولا يخفى



الاستنباط وعلى هذا القياس الكلام في الاستنباط  
ولا شك ان ما نحن فيه من هذا القبيل هذا ونظيره هذا  
التحقيق صنف ما انت اريد من الحاشية من ان النقص  
المذكور في القسم الذي من اجراء زبدة الدليل وحلقة  
من مادة التحلف علم ما لا يخفى في هذه هو الكلام  
تفصيل الكلام في هذا المقام ان بهما قياسين متعا  
رفضين احدهما ان الكلام صفة لشيء له نوع وكل ما هو  
صفته في الوجود هو قدكم فالكلام قدكم وناسيهما ان  
الكلام مركب من اجزائه المتعاقبة فالوجود وكل  
ما هو كذلك فهو حادث في الكلام حادث فافترق  
المسكون الى اربع فرق بعد ومقدمات القياسين  
فذهب الاشاعرة والمخالفة الى القياس الاول  
فقدحت الاشاعرة فرضي القياس الثاني  
وهو المنع المذكور في كلام المصنف والتمثيل في  
وهو بطلان المعقولة والكلام في القياس الثاني  
المعقولة فرضي القياس الاول وهو المنع المذكور  
المعقولة فرضي القياس الاول وهو المنع المذكور  
العلم في سابق راجع الى منكره واللامية في  
العلم ان الكلام مركب من اجزائه المتعاقبة فالوجود  
المتنازع فيه هو الكلام النفس وهو قائم بذاته في  
منه عليه كلام الفاضل وهو من حيث الحروف في الكلام  
من الحروف هو الكلام الفاضل وهو من حيث الحروف في الكلام  
هو المشهور بين الجمهور وهو رسالة مفودة في عقوبتها  
الكلام النفس حاصلا ان الكلام النفس هو العلم  
بذاته متعلق باللفظ والمعنى جميعا غير متعلق باللفظ  
فان كانكم بغيره نفس عاقل والترتيب انما هو في النطق

بأنه  
قائمة

والعلماء لعدم مساعدة الالة وفي كل من المقولين انما  
لا يلحق ابراهيم من هذا المقام وان الكلام انما هو الالة  
خفى وقد اريد بالاستناد به علم الكلام الاول سواء وجد  
الكلام الثاني كما فرض في هذه الرسالة اوجه بدلت  
على ما وقع من بعض الكتب الكلامية كشرح العقاب لمحقق  
التفتازاني كما انت رايه في الحاشية ولما ان ما ذكره في  
ان دعواهم على ما هو كون المعارضة من المعقولات كالنقص  
من الالة على مناد الدليل لا كونها من قوة فلا يخفى ان فرد  
الكلام المعارضة للنقص كانت في ذلك علم ان الثاني هو القوة  
ما يقال في الفعل لا التماس كما في قول الشافعي المزملة  
من قوة الحزنة وما ذكره في ما ذكره من علم كونها  
نقصا بالقوة كما لا يخفى في انما سمعتم اني فعل ان فعل  
الاولى العقلية انما رأت تدل على ان الذم من غير قوتها  
غير معتبر فيما يقابلها اعني الاولى العقلية العقلية  
وايه لانه لهما من هذا الفرق حتى ينم منصفهم وهو  
بيان ان المعارضة لا يستلزم التصديق بالتفصيل  
كما لا يخفى وظهر الفرقين محل بحث في اول العلم مع ان  
العلم ان من قبيل عطف الاختار علم الاشياء في  
لا محل له من الاعراب وهو غير جائز الا ان يحمل الاول  
على الاختار مجازا وانما في علم الاشياء كذا او فعل  
الاولى والاختار في عطف العقبة مع العقبة في غير  
اعني الاختار في العلم والاشياء في العلم ان الجواب  
ان العلم انما نقل من حواسن في هذه الاشياء  
كانت مضبوطة معتمدا عليها كقدر التزمتم الاشياء  
ابراهيم من هذا صنفها ليعتمد عليها المحققون ويمتنع عن



الطالبون ان ادفع الدين تقوا و الذين هم محسنون  
نقله من السواد الى البياض يعون محكم المبدأ الفاضل  
مؤلفه العبد الضعيف الرضا

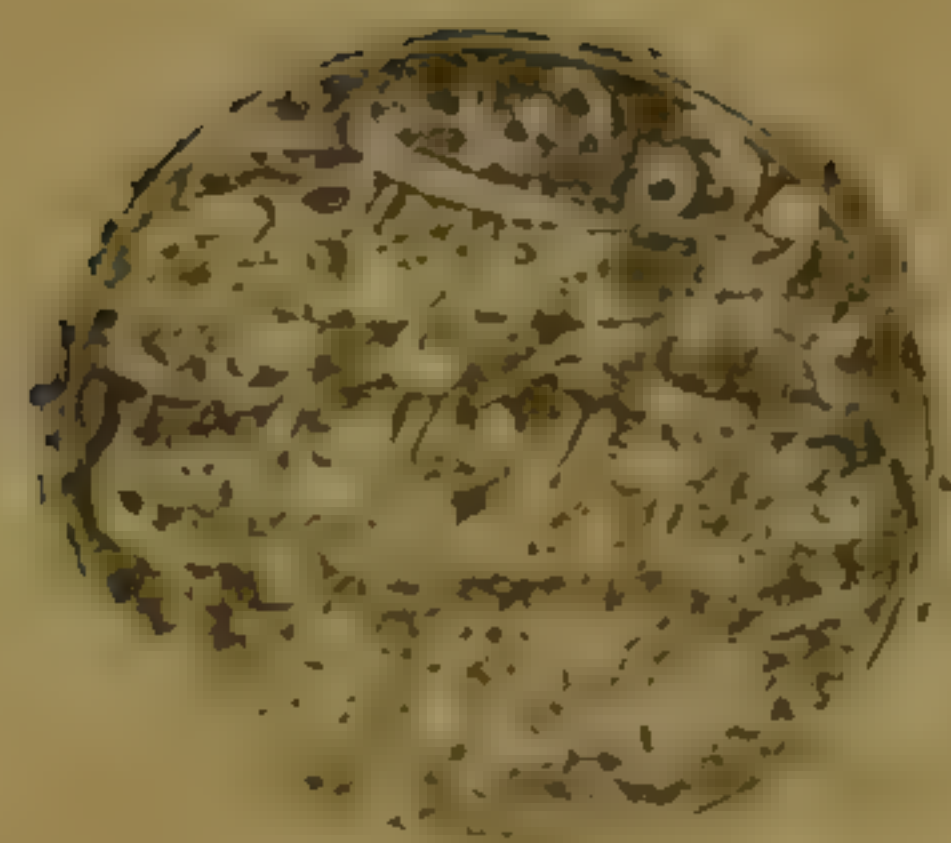
ابو الفتح بن محمد بن الحسين  
وفقه الله بن النعمان  
الاغراض من الاقبال  
والاغراض  
من المشهد المقدس  
الرضوية

٩٠٣  
حرفي اوسط  
جمادى الاخرة سنة ١٠٩٢

في الاولى  
الرضوية من الاغراض  
نقله من البياض الى الاقبال  
ابو الفتح



ارزاق



کلا  
نیا  
وین



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي اوتىنا بابا دواب المناظرة وفتح علينا ابواب البحث  
والمذاكرة والصلوة والسلام على خير من نطق لاهل الصلوة  
واوتىنا جوامع الكلم وقصص الخطايا وعلمنا اوليا احبنا  
واحبا اوليانا وبعد فبقول اقر الورد واضعف العبد السيد  
محمد ابن الحاج محمد بن العلوم على تشعب فنونها وتكثر شيوخها  
ارفع المطالب وانفع المارب وعلم المناظرة من بينا له شان في  
بحرنا البه في تنقيح المعقول ويقتدر اليه في توضيح المنقول  
الى ملك الموصول ويتوصل به الى مدارك المحصور والاعلمت  
فيما مضى من الزمان الى هذا الا وان مشغول في تحصيل مفتاح  
عن اجمال وتفصيل حرا في حوشه ورسائله ومقالاته في مباحث  
ومن انقصت الكتب المصنفة وتفتتت الراس المولفة  
سبحا رسالة العفندي وشرحها الفائق على الشروح السوابق  
وحاشية المشتملة على حل التفتيش وكل الله قبحا المحتوية من  
الابحاث والاشكال ما فيه شفاء ونجات عباد الله اشارات الاكابر للقطبان  
مدلولاتها تلويحات الرموز الدفقا ولعمري انها جدي من تفاريق  
لعمري وراها مائة قسح يحارها الغملا وقد زنت الاشهر

كاشف

كاشف من فوسط النهار واستهزها جمع كثير من الازكياء وشقها  
جبايم غفيرة من الفضلاء ومن كل فج يقصدون اليها ومن كل باب  
يدخلون عليها فكم مكاب عليها بالتحقيق وكم مزين لها بالتعليق وكم  
محرر عليها حواشي مدونة وصار في فيها مداد وازمنة وقد كان  
نجاح في صدره ويدور في خلد الى الكتب عليها حاشية تكشف  
عن غاشية تحقّق المقصود وتذفع الردود وادابا حث فيها مع اول  
الاباء لاهل الحق والصلوة فكم زنت في تنقيص العوم وتقدّم  
فتاخر الزمان فزنت من ابدى الزمان نبذة من الاجيال صالحة  
في هذا ان فطفقت افتمج موارد الافكار من مارج الانظار  
في النقط فائد الانظار من مطارج الافكار وبعد الشروع في هذا  
المجهر وبقول الوصو الاخر المقصود عتوقه ادوار الفلك التدوير  
والحالة الدورية الى الله الذي فرط الملا ونبى الباري فكتبت  
من الله به مقصدا ولم اكد اخلاص من الزمان في صاود ذلك من نوار  
الاخبار وشوارد الاشكال بتقائم المصائب في العتائر والاخوان  
وتلاكم امواج الفتنة في البلدان من طرف اهل الكفر والظلمان  
كسباد بار بها حل الشباب تيمى واول ارض من جلدى تبارها فكل  
الاوراق في زويا الابرار وسنت عليها عناكب السباير ان من



علينا اعظم لمنه وبتنا من عواصف القلوب والمحن وحي رضاع  
 سيف العدو ان واخرج عن اهل الكفر والظلمة فترت عليهم  
 قهر بغيره وخذلهم خذلانا ودمرهم تدميرا فلا فتح الله عليهم وانشق  
 قلبهم وساخ لا شراب وكنت قبلا اكد اغصن بالما الفوا ونبشت  
 بسكامة الاجبة والعطين فزات الحيدة الذي اذهب عنا الان  
 شرت ذيل الجبل للامام وصرفت كشم العنان ونحو المرام والى  
 اعوذ بالله من ان اعترف من قبل اتقان المعالي والافاض من  
 بطر متكبيرة او اعند ومن شر حاد اذا حسد واستله الاله اية لا  
 اقوم السبيل وهو حبيب ونعم الوكيل **قوله**  
**قوله الملايم للتوفيق** ان الضمير راجع الى الشرح المذكور قبل  
 فبراد به ان راجع على سبيل الاستحسان او يحتمل ان يفسر بان يكون  
 من قبيل اضافي بل ان الكلام كلام البقر ويجوز ان يكون راجعا الى  
 فان قلت لك الحمد قول المصنف لا قولك فكيف يصح الرجوع اليه  
 قلت هذا القول كذا اساء الا قول من حيث انه تعلق به المصنف  
 قوله واما من حيث انه تعلق به ان فهو قولك فكيف يصح الرجوع اليه  
 فثبت هذا واما رجوع الضمير اليه من هنا فليس سدي فانه يستلزم  
 استلزام التعليل ان لا يمان ان الضمير الالائي راجع الى ان **قوله**

للممد

للممد معيان وصنع المظهر موضع المظهر لئلا يحل بالمرام باجماع  
 رجوعه الى القول **قوله** مشهور ان ان واما وان لم يكونا مشهورين  
 صفة ولعلها كذلك عند المفسرين وقت التخصيص وان كانا مشهورين  
 صفة ايضه الا ان فان الشهرة كالبداهة تختلف باختلاف  
 الاشخاص والارمان فستقل ما قد يقال ان كونها كذلك غير مسلم  
 بل يحكم محض وقوله احد صفا لغوي والاخر عوفي لبيان اختلافهما  
 واما ان ايها لغوي وايها عوفي فلم يتعلق لبيان ههنا عرض من  
 فقط ما قد يقال ايضه انه من قبيل التعمية والافراز ولا يهم  
 منه ان ايها لغوي وايها عوفي **قوله** وكل منهما محتمل ههنا  
 باعتبار تحقيق القرينة على كل منهما فان مقام التعمية قرينة على اللغة  
 ومقام اثبات الحمد تقع بحيث لا يشك عنه وقد قرينة على العوفي  
 هذا الكثرة في كلام الموجهين فلا يرد عليه ما اورد به بعض الفضلاء  
 حيث قار العوفي منقول والمنقول على في التلويح ما غلب في غير  
 له بحيث يفهم بلا قرينة فان وجدت ههنا قرينة فتعين ما يدل عليه  
 القرينة والا فتعين العوفي فلا احتمال ثم المراد ان كل واحد منهما  
 سبيل البديل يحتمل كما هو منطوق العبارة ومذكور قوله وعلى  
 كلام التقديرين ومقتضى القرينة الالائي فيما ذكره بعض الربا تيمنا

قوله ما قد يقال انما يقال هو احد المحتملين المشهورين  
 جازي او عوفي وكذا الامر في كل ما صدر  
 من العطف فان عاودنا من هذه الجانبة  
 على ان ردت النقل من صدره بعد  
 يقال كما صدرت النقل من الجانبة  
 الاستدلال بكلمة يقال والنقل من الجانبة  
 الجانبي يقبل ويثبت من غير الاستدلال  
 لا فاضل منكم منكم منكم



ظلم حيث قال ولا يبعد ان يقال مراد الخشبة كلالا المعنيين  
 مراد معايناه على مذهب من يجوز استعمال اللفظ المشترك في  
 جميع معانيه في إطلاق واحد محتمل تأمل قول اما ان يراد المعنى المشترك  
 للفاعل ومعنى المبتدئ للمفعول وسواء في ساحة فان المبتدئ للفاعل  
 والمبتدئ للمفعول وصفان للفظ لا للمعنى لا ولا يراد ان يقول اما  
 ان يراد معنى المبتدئ للفاعل ومعنى المبتدئ للمفعول والى حصل  
 بالمصدر ثم لا بد من بيان هذا المعنى في توضيح لازم في هذا  
 المقام فنقول معنى المبتدئ للفاعل للمصدر هو الكون حامدا ومعنى المبتدئ  
 للمفعول هو الكون محمدا والخاص بالمصدر ان فسر بالربط  
 الحاصلة من المصدر كما اختار اكثر الفضلاء فهو من المبتدئ للفاعل  
 الحامد به ومن المبتدئ للمفعول المحمديه و ان فسر بالاشارة الحاصلة من  
 اختار بعضهم فهو النظم الحاصل من المصدر ثم قيل لفظ المصدر  
 في المعنى المبتدئ للفاعل ومجاز في الاخرين وقيل انه في الكل حقيقة فعلا  
 لا قول يكون قوله ويجوز ان يراد ما يطلق عليه لفظ بطريق عموم  
 المجاز وما انما يكون بطريق المجاز المستعمل في معنى مجازي شاملا  
 لجميع معانيه لا بطريق عموم المشترك كما قيل حتى يحتاج الى البناء  
 على مذهب الضعيف في استعمال المشترك في جميع معانيه

وبدل

وبدل عما قلنا قول الخشبة ويجوز ان يراد ما يطلق عليه لفظ المبتدئ  
 بعم الكل دون ان يقول ويجوز ان يراد الكل وههنا احتمال آخر  
 وهو ان يراد المصدر المشترك بين المعنيين ان قولين فقط واما ما  
 قيل انه مندرج في قوله ويجوز ان يراد ان فسر بل هو حال المحصل  
 بل ههنا احتمال آخر ايضا وهو ان يراد المصدر المشترك بين الاول  
 والثالث فقط والقدر المشترك بين الثاني والثالث فقط لا انما  
 كانت بعيدة عن الاعتبار لم يغيرها ثم ان قوله ويجوز ان يراد ان يعلق  
 على قوله كل منهما محتمل لا على قوله اما ان يراد كما افيد بدل عليه عدم  
 اعتبار في المفعول وتغيير الاسلوب ايضا وما ظن ان التغيير لعدم  
 التغاير بينه وبين المعاني الاول ليست في ذاته التغاير في وري على ان  
 عدم التغاير لا يوجب التغيير بل يقتضي عدم الاعتبار **واسا قول**  
 بعم الكل ان كل واحد من المعنيين المشتركين باق ما وعد شارة  
 في قوله المجازي اشارة الى فرد الكامل مرتبط بالعدد الخارجى و  
 الى توجيه حيث لا ذكر للمعنى وههنا لاحذ ولا كتابة وحاصل  
 التوجيه انه يكفي في كون التام للعدد الخارجى كون المعنى وحيث  
 به ذهن التام مع ولا يشترط كونه مذكورا بالفعل فهناك الذين  
 افراد الكامل بفضية ان المطلق يصرف الى الكمال فيصبح العدد الخارجى



انما في الورد الكامل الحمد هو محمده في ذاته كما ان في الورد  
 بقوله لا احصي ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك وربطه بقرينه  
 من الجنس والعهد كما ظن وكذا ربطه بالجنس فقط كما توهم وهو ثم ان  
 حوته للعهد الخارجي يتبين ان يرا وما يطلق عليه لفظ الحمد في الكلام  
 كما لا يخفى والفرق بين الاثنين يقتضي اجتماعهما فالقصور ان لا يفرق بين  
 في ذلك بل يحتمل ان يكون الاختصاص بالصفة بالموصوف ان يكون  
 اختصاصا من المتعلق بالمتعلق فيه انما يتناول بين هذين الاحتمالين  
 اعم من الاول كما لا يخفى ويمكن ان يختص بماعد الاول ويجزم ان العام  
 اذا قيل بالخاص من يرا به ماعد الخاص لكنه بآباء ضرب في كل واحد  
 من الاحتمالين ان ينفذ في اجتماع مع احتمال يجوز الحمد فيه صفة له في  
 كما لا يخفى واما ما قيل ان لا عموم للثلاث فان المتعلق والمتعلق عليه  
 بخلاف الصفة والموصوف فليس في لان كلنا المقدم متبين منقول  
 فيهما اما الاول فلان المتعلق والمتعلق انما من ان يجوز عليه  
 اولاً واما الثاني فلان الصفة التي لا يجوز عليها الصفة الثانية  
 المتوفرة في التبع والثمانية والحمد ليس منها واما ان تقول ان  
 انها هي العنوان والاشارة الى العنوانين متعاب لان فالعنه ان يحتمل  
 لاقتضائهما الصفة بالموصوف بان يعبر كونه متعلقاً به في تمام

فان مفهوم الصفة والموصوف هما  
 مفهوم المتعلق والمتعلق وان كانا ماضيا  
 مفهوم الثبات فيهما هذين بل مفهوم الاول  
 فافهم من ثمة منه

ثم انه لا شك ان الاحتمال الاول من هذين الاحتمالين لا يجوز الاحتمال  
 او كان الحمد صفة له في كثير من الاحتمالات التي ليس كذلك فلا يصح الفرق  
 الا في واما ان راب بعض الافاضل من ان يجوز الحمد صفة له فيهما  
 او كان الحمد العبد باعتبار اللفظ فان خالف الافعال هو انه في  
 حوته فكيفاً ونقلاً ليس حاسماً لما ذكره الاشكال فان لا يمتنع في المنع  
 للمفعول الذي هو صفة للعبد كما لا يخفى هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام  
 ولا يلزم ان ينفذ في جزئات الاوليات **قوله** حاصل من ضرب  
 الثلاثة في اثنين ان من ضرب المعنى المبني للفاعل والمعنى المبني للمفعول  
 والحاصل بالمصدر في المعنى المفعول والعرفه فالحاصل من هذا الضرب  
 فثمة المعنى الرابع الذي بقوله ويجوز ان يراوه ولهذا فاول ضرب  
 الثالث في سبعة ثانياً واما لم يضرب في الستة المذكورة اولا ثانياً  
 في الضرب ولم يلحقه في الستة المفروضة اولا لانه انما من ان قوله  
 ان يراوه عطف على قوله كل منهما محتمل لا على قوله اما ان يراوه ثم ان  
 عند الحديث ان يجعل المفرد او كل العددين والمفرد فيه اكثر من فلو  
 قال من ضرب الاثنين في الثالث لكان اوقع واخرى وابينة لولا للمفرد  
 فيه كما مضى في موقفاً باللام لكان واولاً كما لا يخفى **قوله** في ضرب الثالث في  
 الثالث الا في بقية ذكرها مظهر او في الستة هي احتمالاً لام التعريف

الاحتمال الاول يكون الحمد بمعنى ما سماه  
 بعض السلف في حقيقة الحمد والاحتمال  
 الثاني يكون لام التعريف للعهد الذي  
 لا الملك للاستحقاق وشبه التملك  
 او للتعديل بالغير الذي منه قوله



ما يقال ان اعادة الشئ معرفة تفيد العينية ليس كذلك والحاصل من  
 هذا القرب احد وعشرون ولذا قال وضرب الاشياء وهما احتمالات  
 الملك في احد وعشرين **قوله** خاليتا مثل استارة هذه الاحتمالات  
 مع الاحتمالات الناشئة من اعتبار الكليات فلو ضمت اليها الاحتمالات  
 الحاصلة من نكاح التائب كنكتة التقديم واختيار المصالح لا  
 بحيث يكاد ان لا تترك تحت الحجة او اشارة الى ان هذه الاحتمالات لم تكن  
 الكلمات هي التي تليق بالاعتبار في المقام ولو ابرزت الاحتمالات الضعيفة  
 تلك التراتب الاحتمالات على ذلك وبجمل ان يكون اشارة الى ما في ضمن  
 المذكورات من المناقشة بما اشار اليه اثنا التوجيه هذا واما ما قد يقال  
 ان اشارة الى جواز سؤال اما السؤال اذ يقال ان ههنا احتمالات  
 اخرى لا تليق من القرب الاول مع ان تضمينها بسبعة بدوثة  
 باعتبار ملاحظة معنى التوفيق والعرف كما قال بعض الافاضل  
 بل تحت عشرة بل سبعة بالاعتبار بين المذكورين واما الجواب فان يقال  
 ان المذكورين على ان حيزين رتبة في نفس الامر لم توجد فيهما  
 على احتمالات العقلية فلا شيء بل هو من قبيل ان باب الانواع بل  
 حال من التعديل كما لا يخفى على ارباب الكثرة فائدة هذه التسمية  
 المراد بفائدة هذه التسمية هو ان شعار بان المحذور يقع على هذه المحذور

نفس ما يقال عليه وما في هذا  
 فيكون على ثلث عشر باعتبار ملاحظة

فان هذا الاشعار بترتيب ما ذكره التسمية ثم هذا الاشعار الذي هو في  
 التسمية المذكور يكون اشارة الى ان هذه التسمية قد وقع على الوجه اللامع هذا  
 وبهذا التقدير سقط ما قد يقال ان قول فائدة هذه التسمية شارة ركبت  
 والعبارة التسمية ان يقول هذه التسمية اشارة الى ان هذه التسمية شارة على ان  
 تلك الاشارة لا ترتب على التسمية المذكور الذي هو التسمية على انفسه  
 بل ملاحظة هذا الاشعار هو طر و ايضا يكون حمل اضافة الفائدة على  
 و ههنا توجيه لطيف وهو قول ان قول فائدة منقطع عما بعده  
 ان قوله خبر متبوع اخذ في مثله في جميع الى ما ذكره هذا القول من العبارة  
 السببية فتدبر **قوله** قد وقع على الوجه اللامع اى اللامع بحال  
 الحامد كما هو انط في اصل التعديل هكذا اذا كان اللامع بحال الحامد  
 ان يلاحظ فيه المحذور وبما كان هذا المحذور واقعيا على الوجه اللامع بحال  
 لكن المقدم محال انه اذا كان اللامع بحال الحامد ان يلاحظ المحذور  
 فربما كان ذلك حقا كما لا يخفى لكن هذا المقتضى ايضا حقا على ما ذكره  
 في النكتة الثانية في التعديل طر ولذلك شبه على بعضهم حقه  
 يقال لا يصح التعديل المذكور على تقدير كون صلة اللامع بحال  
 المحذور ايضا يصح حمل على حذف المضاف وانما في اى اللامع بحال  
 محمدا الحامد ان يلاحظ المحذور فيه اى ذلك المحذور في بعض التعديل



كما لا يخفى ولا يحتاج الى ما قد زناه في الوجه الثاني بقوله ان يكون المعنى  
 على الوجه الثالث بحال الحامد في يتم التعليل بلا اشتباه ولا يرد عليه  
 بتحد مع النكتة الثانية على ما سبقت في الجواب ٣ او يجوز حاصل النكتة  
 في التنبية على كون الجمل المذكور واقعا على الوجه الثالث بحال الحامد وحاصل  
 النكتة الثانية على التفسير الاول فيها التنبية على ان لا يقع بحال الحامد  
 او بينهما بل ان يعبر قول على قياس ما ذكره في النكتة الثانية وهو قوله  
 لان التلخيص بحال الحامد ان لا يلاحظ المحم وحاطا ومثله والمراد  
 بالقياس اما القياس العرفي وهو المنبأ ومن العبارة فيكون ان قيل  
 قياس الما على ما كان لان المراد من القوب ههنا هو القوب المعنوي  
 وحاصل هو المحم الذي لا يقبل اما القياس الاصطلاحي على ان يكون  
 الاضافة بيانية اي على قياس ما هو ذكره في النكتة الثانية وهذا هو الكلام  
 لقوله ان لا يقع مدار الكل على مقدمه واحدة وهو ان التلخيص بحال  
 الحامد ان يلاحظ المحم وحاطا ومثله قوله فان قلت فعليه هذا  
 قيل في امثال هذا المقام الفاء الثانية مذكورة تأكيد ما يدل على الفاء  
 الاولى وقيل في مذكورة ثلث ثبات الكلام التام واما الاول فلا دخل  
 في الثاني بل على المثبت بل مع التام تترك ثباته لغيره فانه مرتبة  
 الكلام لا خبر عن الاول بل لا يرد بها في مواضع عدم ثباته في  
 قول لفظ ان الفاء الاولى من الكلام والثانية من الخلق ط فالاول

انما يدل

انما يدل على ثبات ما سبق في الكلام المشكك وان ثبات الكلام للخلق ط  
 كما حجة الحمل الثانية على التاكيد ولا الى حمل الاول على مجرد التاخر او  
 ان لفظ ان ثلث لفظ الايراد هو التعليل بقوله ان التلخيص بحال الحامد  
 قوله ان لا يقع مدار الكل على مقدمه واحدة في أصل الكلام ان لا  
 على هذا التفسير يكون هذه النكتة الثانية فان ما لا على ما ذكره هو التنبية  
 على ان هذا الجمل واقع على الوجه الثالث بدليل ان التلخيص بحال الحامد هو  
 بعينه حاصل النكتة الثانية فان الاتحاد في الدليل يستدعي الاتحاد في المدلول  
 وحاصل الجواب المذكور منع الاتحاد في المدلول الدليل وانما الاتحاد في بعض  
 المقدمه قوله فلا يحسن التقابل انما في الحسن لا في القبح فان تقابله  
 ثباته بحسب لفظ والحار وان لم يكن ثباته بحسب الحقيقة والمثاله قد  
 ويجوز ان يكون عدم الحسن كناية عن عدم الصحة فان الاعتبار للمثاله  
 لا للحال قوله على التنبية المذكور فيه ان التنبية المذكور هو التنبية على القوب  
 ولا يصلح ان يكون قوله لان التلخيص انه على له وانما هو على لوقوع  
 الحمد على الوجه الثالث الذي في هذا التنبية المذكور ان الفاء الثانية  
 قوله بترك العطف قال الاستاذ هذا اما من باب حذف المضاف  
 واما من باب ذكر المصدر وارادة اسم الفاعل قوله في حاصل النكتة  
 انه حاصل ان القصد الاول والتلخيص الاصلي في النكتة الاولى انما هو

انما يدل على ثبات ما سبق في الكلام المشكك وان ثبات الكلام للخلق ط  
 كما حجة الحمل الثانية على التاكيد ولا الى حمل الاول على مجرد التاخر او  
 ان لفظ ان ثلث لفظ الايراد هو التعليل بقوله ان التلخيص بحال الحامد  
 قوله ان لا يقع مدار الكل على مقدمه واحدة في أصل الكلام ان لا  
 على هذا التفسير يكون هذه النكتة الثانية فان ما لا على ما ذكره هو التنبية  
 على ان هذا الجمل واقع على الوجه الثالث بدليل ان التلخيص بحال الحامد هو  
 بعينه حاصل النكتة الثانية فان الاتحاد في الدليل يستدعي الاتحاد في المدلول  
 وحاصل الجواب المذكور منع الاتحاد في المدلول الدليل وانما الاتحاد في بعض  
 المقدمه قوله فلا يحسن التقابل انما في الحسن لا في القبح فان تقابله  
 ثباته بحسب لفظ والحار وان لم يكن ثباته بحسب الحقيقة والمثاله قد  
 ويجوز ان يكون عدم الحسن كناية عن عدم الصحة فان الاعتبار للمثاله  
 لا للحال قوله على التنبية المذكور فيه ان التنبية المذكور هو التنبية على القوب  
 ولا يصلح ان يكون قوله لان التلخيص انه على له وانما هو على لوقوع  
 الحمد على الوجه الثالث الذي في هذا التنبية المذكور ان الفاء الثانية  
 قوله بترك العطف قال الاستاذ هذا اما من باب حذف المضاف  
 واما من باب ذكر المصدر وارادة اسم الفاعل قوله في حاصل النكتة  
 انه حاصل ان القصد الاول والتلخيص الاصلي في النكتة الاولى انما هو



التنبيه على ان الحمد المذكور واقع على الوجه اللائق وفي الثانية لا التنبيه على ان  
بحال الحامد ان بلا عطف المحموظا ومثله او الى التنبيه على انه يقع على  
في هذا الحمد ومع قطع النظر عن التنبيه على وقوع هذا الحمد على الوجه اللائق  
اما التنبيه على ان اللانوع اه حصة حاصل النكته الثانية بعيد من عبارة  
ان غاية البعد كما لا يخفى واما كونه يقع اه قد يقال هذا عطف على قوله  
ان اللانوع اه فالعنع واما التنبيه على كونه يقع على ظاهره ثم ان كونه ايضا  
حاصلا للنكته الثانية بعيد كل البعد وعلى كلا التقديرين المذكورين  
بينهما اي بين النكتتين بكون بعيد فبحسب التقابل الا ان مدار الكل والشا  
الامتناع على طيات كل فان جمودا لمحتبين كون تلك المقدم مدار لكل  
بقتضيه المغابرة له ومغابرة الاول احتمال والنكته الثانية غير ظ  
واجابوا بان اثر التنبيه ومدار التنبيه عليه فقام له من غير ذكره  
الفاضل العصم في الاطوار الضميمة الى المشار المذكورين عليه بقوله  
فهو ان يشاء اوله واجد من المذكور مستفاد من كلمة اقول  
وذلك لان التنبية فيه ان هذا لا يدل لما يتم ان لو كان مضمونا لآية  
الكرامة فتنة وشواهدا على التوفيق المذكور وليس كذلك كما لا يخفى  
واما قد يقال الغرض من التوفيق المذكور تمهيد التكميل في الجملة عن  
بعض ما يغار له براءتة في جامع ومانع وهذا الكلام منقطع

استدراك ان تنبيه المذكور التقدير  
بما لا ينبغي على ان هذا الحمد واقع على الوجه  
لا يخلو على ما مضى

على سبيل التمثيل في محل قبله المشار اليه جميع المقامات مع كونه بعيدا  
عن المقام مردود بان هم حسره والتسليم يستند اقم بهن المشار اليه  
الآية قال العلامة انفسا في المطوار اقم التسليم يستند لانه اما ان يكون  
النظم او في التثنية على التقديرين فاما ان يكون اشارة الى فقرة او  
او مشرسة ويمكن ان يقال الحمد المذكور كما هو المشهور فيجوز ان يكون  
له اقم غير مشهورة كالاشارة الآتية والحديث كما خرج به فاضل العصم  
في الاطوار فقام قوله ويحتمل ان يكون اشارة الى وقوع الاذن الشرعي في اقامة  
التقريب الى الله تعالى لان التقرب مما يخاف ضايقه الله تعالى ما فيه شائبة الا  
للقرب لمكان فيحتاج الى اذن من الشارع كالبيد والوجه فانه يحتاج  
امثاله الى الاذن الشرعي حتى لا يقع افسادها بغير الويل كما تقر في محله  
فستقل ما قد يقال هذا الاحتمال يستند اذ ما كان توفيقا استماتت  
باعتبار وهذا المستند قوله راجعة الى رعاية اي راجعة اليها من حيث القاعدة  
ان يكون اي يكون التنبيه الذي تضمنه النكته الثانية وقد يقال كما قيل  
لكون المذكور في حاشيتها الى حاشية النكته الثانية حيث قال كما  
بلا يجه قوله عليه السلام ان تعبد الله فاعبدني فاعبدني فاعبدني فاعبدني  
شاه فانه يراك في فهمه رعاية صنعة الاستغناء فيه لا اختصاص رعاية  
صنعة الاستغناء بطريق الخطاب حتى يكون مرجع لا خبارة او لا يحصل الا



لا يجوز ان يكون اللفظ في الكلام  
مستقلاً عن اللفظ في الكلام

بطريق الغيبة البنية نحو قول الجمد فقد رجع على انه نفع مذكور في السبعة  
بطريق الغيبة لا يكون في الالفاظ بل يحتاج الى كون البسملة جزء من  
الكتاب او على تقدير عدم كونها جزء منه ثم بل هو على ما في التلويح لا  
يكون الا تبيان بالخطاب من خلاف مقتضى اللفظ وهو معتبر في الالفاظ  
وكونها جزء منه ثم بل هو على ما في التلويح مكتوب على قصد التوكيد والتبيان  
من غير ان يجعل جزء من الكتاب اللهم الا ان يكون بناء الكلام على منه  
استكمال في الالفاظ وبدعي ان مقتضى اللفظ هو طريق الغيبة  
فان الالفاظ عنده اتم من ان يكون قد عبر عن معنى بطريق من  
الاشياء ثم عبرت بطريق آخر ويكون مقتضى اللفظ التعبير عن طريق من  
فقد رجع الا ان يقول امرى القيس تطاول ليلك بالامم في خطبة  
لنفسه ومقتضى اللفظ ليلك بالامم لكنه ثابته قوله بناء على انه نفع مذكور  
في السبعة بطريق الغيبة كما لا يخفى وعدا لمناظرة في الالفاظ هذا  
تقدير تعريف لمناظرة بعد دفعه الكلام من الجانبين واما على تقدير تعريفها  
باللفظ ببعية من الجانبين فلا على ما سيجي من المحش عن قول  
انه فيه ان الالفاظ فيه منع غير منفرد او المستدل ان بقوله ان الالفاظ  
بحال الحامد تلك الملاحظة في ان الحديث المط وان كان الالفاظ بحال  
تلك الملاحظة في الالفاظ في حيث المقدمه فلا يتم التقريب فبان

حاصل

حاصل الاستدلال بهذا اختيار الخط في انشاء الجمد هو لانه كلما  
كان الالفاظ بحال الحامد ان يلاحظ الجمد حاطا واما هذا قبل الشروع  
في الجمد كان اختيار الخط في انشاء الجمد هو لانه المقدم حق والاشياء  
مثل وهو المط فعلى هذا يتم التقريب بلا ريب اذ هو في الالفاظ على ما  
يستلزم المط واستلزام هذا ليس ذلك هذه المط من اجل ان  
نعم برده على الملازمة المذكورة منع وذلك بحث آخر وسيجي من محش  
هذا عند قول المصنف الله متكلم ويمكن ان يقال على قياس ما ذكره  
المحش هناك انه يجوز ان يقدر التال كما ذكره ويجوز ايضا ان يقدر  
هكذا كان اختيار الخط وقت الملاحظة مع جها فعلى ان اول الملازمة  
غير مستلزم وعلى التال التقريب غير تام والمحش به الكلام على احد الاضمارين  
وترك حكم ان خ بالانقلاب فتأمل ولم يكن دفعه بان المراد لا يخفى  
ما فيه من النقص الجمل على ان الجمد والمذكور هو عدم تمامية التقريب  
برده على هذا التقدير رتبة وذلك لان المفهوم قبل دفعه من الجمد بعيدا  
على ان الجزء الاخير من الجمد والملاحظة المذكورة في ذلك الات لا يستلزم الخط  
في الجزء الاول والملاحظة المذكورة في ذلك وعلى دفع هذا فانه يقول ان وقت  
وقت الجمد فيه ما فيه واللفظ في الدفع هو ان يقال ان قول اول المعنى في  
اللفظ في ان الالفاظ بالجزء الاول منه وقد يقال بغيره على تقدير كون المراد من



الصلية والبعدية زمانية بحمل الملاحظة او لا على الملاحظة الزمنية  
ويحمل الحمد المتأخر عنها على الحمد الخارجي وانت جيتا ان كان ان  
الملاحظة الزمنية غير ان الحمد الخارجي ومقدما على لم يحصل الملاحظة  
دفع المنع بعدم تمامية التفسير وان كان عينه لم يثبت القبليته <sup>السعدية</sup>  
الزمانية من فائدة ملاحظة الملاحظة ان يصدر عن العاقل قال <sup>العاقل</sup>  
لا يخفى ان يكون <sup>المثل</sup> رايه بقول يمكن دفعه لا يصدر عن عاقل  
فضلا عن فاضل الاول او اربا مكان دفع المحذور المذكور كما يشهد به  
تعارفه فيكون التفسير المذكور بان المراد بقوله اولا قبل الفاعل <sup>الحمد</sup>  
اولا بحال هذا التفسير <sup>السليم</sup> المذكور ولو اريد مكان دفع <sup>الاحكام</sup>  
المذكور عن اصل كما هو مقتضى التفسير المذكور فيكون قولك ثم الحمد  
منه كون المحذور <sup>فلا</sup> اولا مجردا عن كونه كلف يمكن حمل اولا على المعنى  
وما ذكره اكثر فضلا عن ان اصلاحه من ان المراد بقوله ثم الحمد ثم ثم  
احده فهو من قبيل فلن يعطى ما افده الذي انشده وانت <sup>جيتا</sup>  
ما فهم من قولك ثم الحمد لا ينافي جملة اولا على المعنى المذكور وانما ينافي خبر الحمد  
بحر دأ عن تلك الملاحظة بتجده عن الحمد اولا يمكن ان يستلزم تلك الملاحظة  
من الحمد لا ان يتم الحمد ان يجوز ان يكون الترخي المستفاد من كلمة ثم ذاتيا  
ما رتبته كما سبق وابطال بيان ما ذكره اكثر فضلا عن اصلاح ما جوب

ان لا يصلح حتى يقال فلن يعطى ما افده الذي انشده وانت جيتا  
ثم لا ينظم ج اى حين ينزل قول اولاد قوله ثم الحمد كما هو الظاهر من تسوية  
فانه لا ينظم قوله واستبان منه وجه تقديم كنه ولا يصلح اصلا <sup>لفظ الا</sup>  
ينبغي ان هذا كما لا يخفى والتفسير بان يقال اى حين كون المراد بقوله اولا قبل  
المراد من الحمد غير مناسب فانه يشوب بالانظام اذا كان المراد قبل الشروع  
في الحمد كذا كذا كما سبق من محله على ان يستدعى كذا فيما سبق فتدبر  
قوله انما يستدعى ومدار الفرق على ان مدلول الحديث الشريف ان بلا حقا  
الحمد مرتبا واما هذا وهو مقتضى الخطا هو ان يكون حافظا بحيث يستحق  
الخطا فان الاول ام من الشاؤون القاعدة المنقولة ان العام لا يدل على  
الخاص ويحمل ان يكون مدار الفرق ان موجب الحديث الشريف ان بلا  
الحمد مرتبا وحافظا على سبيل التشبيه ومقتضى الخطا ان بلا حقا على سبيل  
الحقيقة ومن المعلوم ان الاول لا يستدعى الثاني فلا دلالة عليه <sup>لأنه</sup>  
لم يقل كما يدل عليه وعلى كلا التقديرين بره عليه ما قيل ان لا فرق بين <sup>خطتين</sup>  
بالنسبة اليه فاذ كان ملاحظة تقع كانه مرتبا هذا مقتضى ملاحظة حافظ  
بحيث يستحق الخطا فلا يصح ما ذكره وجه عدم القول بالدلالة ولعل  
انما قيل هذا او اما ما قد يقال ان قوله ان خط حافظا بحيث يستحق <sup>الخطا</sup>  
ليس بشئ بل علاماته الاحسان ليس الا بهذا بل مرتبة الاحسان ليست



الالهة وتعدا وقع بهذا المعنى فيما وقع لفظ الله في قوله كما قلت مراراً  
 ولعل لهذا ما دللنا عليه بقوله على انه يجوز ان يقال ان التحصيل في الكلام  
 انما هو في الاستدعاء والافتضاء لا في التسمي والعموم فالجواب عن الشبهة  
 لا يقتضي ان يكون ملاحظاً للمحو وحالاً بحيث يستحق الحذف ولا يدل على  
 بل بعينها وغيره فان مجرد الملاحظة كما مر في المثال لا يقتضي الحذف بل  
 لا بناء على ان يكون تلك المرتبة اعلى مرتبة الاحكام لا يخفى على من له ادراك  
 وعرفه وقوله مرتبة الاحكام ليست الا هذه النظرة التي تقتضي الحقيقة  
 من غير تحقير ثم قوله وتعدا وقع اريد على ان المعنى غافل وقوله لعل لهذا ما  
 دللنا عليه بقوله على انه غير غافل فتأمل بالانصاف مجتمعا على الاصح **قوله**  
 على انه يجوز ان لعل مراده انه يجوز ان يكون المعنى من الحديث الشريفين  
 معنى لفظ الاحكام بطلق في عرف الشريعة على هذا المعنى سواء كان هذا المعنى  
 ممدوحاً في نفسه لا لبيان احكام كل عبارة وتكميلها الذي هو الامر المحمدي  
 شرعاً فعلى هذا لا يدل الحديث الشريف على ان اللاتقوى بحال المالكين بل على  
 المحمود حافظاً ومثلاً بل انما يدل على ان الحمد الواقع بملازمة هذه الكلمة  
 بطلق عليه لفظ الاحكام في عرف الشريعة هذا ما ينبغي ان يكون في هذا المطلب  
 جلياً واكتفى بالتعبير بقرينة بغير البيان ثم وجدته بزمين من الزمان في كلام  
 بعض الاعبياء لكن اورد عليه ذلك البعض انه يلزم على هذا التقدير ان يطلق

لفظ

لفظ الاحكام في عرف الشريعة على ما لا يكون على وجه ملاحظ فيه كما  
 كان مرئياً وثبت هذا اللاتقوى على الحامدين بل على خط المحمدي وكان مرئياً  
 حتى يطلق على احمد والاحكام في عرف الشريعة كما يدل عليه الحديث  
 الشريف فلا يفتق ما ذكره وجهه لعدم القول بالادلة التي ثبتت  
 خبراً بان ما ذكره وانما ثبت اذ ثبت بعد دلائل الحديث الشريفين  
 ان احكام الاحكام في عرف الشريعة مما يوجب الملازمة لكنه لم يثبت  
 بعد دلائل الحديث الشريف على ما ذكره ثم على ان الحكم في ذلك  
 على ان اللاتقوى بالحامدين الملاحظ المذكور ملاحظاً لان يطلق على احمد  
 لفظ الاحكام في قوله فلا يفتق ما ذكره وجهه على محل نظر **قوله** ان  
 اللاتقوى تحقير الكلام يستدعي سبباً في المقام حتى يتفهم المرام فما هو  
 يكون ان التفسير المحمدي في قوله لا تثبت واستنباط منه راجع الى الملاحظة  
 الاولى فقط من الوجهين ان يبين او الى الاخير منها فقط او الى كل  
 واحد وكل التفسير المرام بالوجه المستبين للتقديم اما نفس المرجع  
 اليه على القرب او الشبهة على ان اللاتقوى بحال الحامدين او ما يستفاد منه  
 فالبعد بالقرب وحاصل التوجيه انه لما كان المحمدي اقرب الى المعنى كما يدل على  
 الوجهين ان يقال قدم ذكره ليكون اشارة الى القرب والبقية المذكور  
 وبهذا القرب او الانسان انما يبعد بالقرب اليه والنظر من عبارة الشريعة



التفسير في الوجه الآخر كون المراد من الوجوب المستبين ما هو مستفاد  
 لا نفس المفاد وان كان هذا البعد لان بدو كل ذلك ظاهرا وجوب  
 من الغنا وفعول المحسوس فيه ان اللائق <sup>بكون</sup> او لا يقتضيه تقديم قوله كالمحل  
 نظر فان ملاحظة المحمود او لا حظا لثبوت هذا بدل عاوب المحمود وروا  
 يقتضيه التقديم المذكور على ما اشار اليه على ان قوله او لا بمعنى اول المراد  
 كما سبق قالوا قلنا اظهر من ان يحذف قوله فقد به لا يستلزم اوجه  
 ان الكلام في استخدام اللفظ هذه قريبا من قوله اعلم التقديرين على تقدير  
 كون او لا بمعنى قبل الشروع في الحمد وعلى تقدير كونه بمعنى قبل الفراغ منه  
 قوله بان تقديم قوله لك انه حاصله ان التقديم المذكور وان لم  
 يستلزم كون اللفظ هذه قبل الشروع في الحمد الا انه باعتبار المذكور  
 يدل على ان الملاحظة المذكورة ينبغي ان يكون متقدمة على الحمد في جميع  
 هذه التقديرين وجها للتقديم فلهذا الوجه وان لم يدل على انشغال  
 بتلك التباينة لم يدل على عدم انشغال البعد بالابحار عن الاستعانة بالانشا  
 كما لا يخفى هذا لكن تطبيقه على التقدير الثاني من التقديرين محذور  
 فان التقديم بالاعتبار المذكور لا يدل على ان الملاحظة المذكورة ينبغي  
 ينبغي ان تكون في وقت الحمد كما لا يخفى ومما قد لا يتقدمه على الحمد على معنى  
 فعل الفراغ منه كما قد يقال وكما قد يقال ان يخبر شيئا في هذا المقام وقد

11

[illegible]



الثانية انتهى وهذا ايضا من العجائب فما ما اوردوه في الورود على العباد  
 الاول دون الثانية على عكس ما ذكره اما الاول فلان قوله لك الدال على حلا  
 المحذور وخطا واما الثاني فما كان مقدم ما على حمله نعم ان لا يجوز هذا الحمد على وجه  
 اللان في الذي هو ان يلاحظ المحذور او لا حاد واما هذا على مقتضى كلامنا  
 واحدا من عباراته فان الكلام فيه واما كون المقصود لا حلا للمحذور وخطا و  
 من هذا قوله في قطع النظر مع قطع النظر عن كلامه هنا فاما  
 كلامنا فيه هنا واما الثاني فلان عدم دلالة التقديم على بقاء تلك  
 الملاحظة متقدمة على الحمد لا يستلزم ان لا يجوز هذا الحمد على الوجه فالان هو  
 الملاحظة او لا دلالة على بقاء المذكور فافهم قوله على مفهوم الحمد في ان لا  
 يستلزم التقديم بين اللفظ والمفهوم فلا بد من تأويل ثان باللفظ الاول  
 بالمفهوم في او ان لم يكن قوله لك مقدم ما على هذا الحمد على وجه مقصود هو قوله  
 لك الحمد وهذا اشارة الى جواب سؤال مقدم وهو ان يقال كيف يدان التقديم  
 على ما ذكره ومع ان قولك بمتقدم ما على هذا الحمد حاصل الجواب ان عدم  
 التقديم على هذا الحمد لا ينافي دلالة تقديم على مفهوم الحمد على ما ذكره ونحو  
 ما ذكره في الفرق بين الجواب والجواب الا انه يمكن برده عليه انه ان اراد  
 ان يكون متقدم ما على هذا الحمد ولو بان يكون قبل الفاعل عنه في وان اراد  
 ان يكون متقدم ما عليه بان يكون قبل الشروع فيه فممكن لكن لا يلزم القول

وهذا هو المقصود من قوله لك الحمد على وجه مقصود هو قوله  
 لك الحمد وهذا اشارة الى جواب سؤال مقدم وهو ان يقال كيف يدان التقديم  
 على ما ذكره ومع ان قولك بمتقدم ما على هذا الحمد حاصل الجواب ان عدم  
 التقديم على هذا الحمد لا ينافي دلالة تقديم على مفهوم الحمد على ما ذكره ونحو  
 ما ذكره في الفرق بين الجواب والجواب الا انه يمكن برده عليه انه ان اراد  
 ان يكون متقدم ما على هذا الحمد ولو بان يكون قبل الفاعل عنه في وان اراد  
 ان يكون متقدم ما عليه بان يكون قبل الشروع فيه فممكن لكن لا يلزم القول

على التقديم قول ويمكن ان يقال انه المتقدم باللفظ على قول ويمكن  
 دفعه واما الجواب الآخر عن السؤال المذكور فتقدم من ان قوله لك وان كان  
 من الحمد لكن لما كان تقديم على مفهوم الحمد كالتقديم على مجموع لك فتقدم  
 كون المشا عند قبيل الشروع في الحمد فتجوز التقديم لاجل ذلك وان كان خبر  
 عن مفهوم الحمد كالتأخير عن مجموع لك فتأخير بناء على كون المشا عند قبيل  
 عن الحمد فتجوز التأخير لاجل وهذا التقديم ظهر في آخر بين الجوابين هو التقديم  
 على هذا الجواب يستلزم كون المشا عند قبيل الشروع وعلى الجواب الاول يدل  
 انها ينبغي ان يكون قبل البقية تطبيق هذا الجواب على هذا التقديم بين الجوابين  
 الجواب الاول كما ذكره واما ما قيل من ان الجواب الاول يفيد افاوة تقديم لك  
 تقديم المصور على سبيل الحقيقة على الحمد في جميع الاورد وغير هذا الفرد في  
 يفيد افاوة التقديم على هذا الفرد فقط على سبيل المجاز وفيه نظر من جهة  
 بل وجوده ويحتمل ان يكون اشارة الى الجواب عن سؤال مقدم من قوله  
 متقدم ما على هذا الحمد وتقدم السؤال ان كلام المصن لا يدل على امتثال التباينة  
 مع ان الكلام فيه وحاصل الجواب ان كلامه يدل على هذا الطريق وهو  
 على قول وان لم يكن او عطف اللفظ على المعنى يمكن ان يقال لم يكن قوله  
 على هذا الحمد ويمكن ان يقال انه تام مقام لا يقتضيه تقديم هذا الحمد على قوله لك  
 يقتضيه تقديم الحمد على سائر الافراد في ولا يخفى ان مقام الفرد يعني ان مقام

فان كان المقصود من قوله لك الحمد على وجه مقصود هو قوله  
 لك الحمد وهذا اشارة الى جواب سؤال مقدم وهو ان يقال كيف يدان التقديم  
 على ما ذكره ومع ان قولك بمتقدم ما على هذا الحمد حاصل الجواب ان عدم  
 التقديم على هذا الحمد لا ينافي دلالة تقديم على مفهوم الحمد على ما ذكره ونحو  
 ما ذكره في الفرق بين الجواب والجواب الا انه يمكن برده عليه انه ان اراد  
 ان يكون متقدم ما على هذا الحمد ولو بان يكون قبل الفاعل عنه في وان اراد  
 ان يكون متقدم ما عليه بان يكون قبل الشروع فيه فممكن لكن لا يلزم القول



الف والذى هو المجموع كما تقتضيه تقديم على سائر الأجزاء اقتضا كثر  
 الالتماس بها في ذلك يقتضيه تقديم لفظ الحمد على قوله لا تقتضيه  
 ايضا فان مقام الف وكما يقتضيه شرف الالتماس به كذا يقتضيه شرف الالتماس  
 شأن ما يصدق عليه اي ذلك الف والى نسبة الى ما لا يصدق عليه وبذلك  
 سقط ما قيل من ان هذا الجواب غير مطابق للسؤال لا يقتضيه  
 مقام تقديم لفظ الحمد والجواب انما هو باقتضا المقام لشرف الالتماس بها  
 لكن يقع ان اللازم مع هذا الجواب انما هو بتقديم مفهوم الحمد وكلامنا في تقديم  
 لفظ فقولا لا يتصور تقديم مفهوم في الخرج ان يقدم اللفظ الدال  
 عليه فتقديم تقديمه في ان يكون قوله والشرف عطف تفسير يكون  
 التعظيم بمعنى العظمة اما بان استعمل في معنى المنية للمفعول وان يستعمل  
 العظمة احتمال المراد في المحرر واما كونه عطف تفسير بان يكون بمعنى الشرف  
 كما توهم فليس على ما ينبغي كما لا يخفى ثم اننا ان لم نخرج هذا الاحتمال على  
 الثاني ووجه التزجج على ما سبقنا من كلامنا جمع الشئ بينهما في الذكر خبر  
 بالانواع اربعة احتياج الاول الى حمل الشرف على العطف التفسير مع ان الجمع  
 بينهما يجوز ان يجعل التنية المذكورة كما ذكره ومن مخرج الثاني خبره بتساوي  
 من انما يصدق به ويجوز ان يكونا كائنين فيكونا كل من التعظيم والشرف  
 في معناه لفظا وكما كانت العظمة الاول في نظر الاحوال الى ما يدور في اللفظ

فليس الاحتمال الاول غير صحيح فان الشرف  
 بحسب مفهوم والوجه ولفظ الحمد لا يقتضيه  
 وان كان العطف في اللفظ والضم في المعنى  
 في اللفظ لا يقتضيه ان اللفظ في اللفظ  
 في اللفظ لا يقتضيه ان اللفظ في اللفظ  
 في اللفظ لا يقتضيه ان اللفظ في اللفظ

قوله فليس على ما ينبغي لان وجه  
 التزجج في اللفظ والضم في المعنى  
 في اللفظ لا يقتضيه ان اللفظ في اللفظ  
 في اللفظ لا يقتضيه ان اللفظ في اللفظ

قوله

قوله الا انه جمع بينهما في الذكر كانه يترك قوله وان يكون وان لا يكون  
 باللام الجارة في الشرف بان يقول وان يكون لا شرف كما قال في قوله فمن  
 يقول بان لا يكون الا بالواو الواصل بينهما لم يأت شرفا بينهما على تقاربهما في المعنى  
 قال بعض الافاضل لا تقارب بينهما فان الاول مزيد ومتقد ووصف  
 وزايل والثاني مجرد ولازم ووصف المعبود وثباته تقاربهما في المعنى على  
 عن استلزام احدهما الاخر فمثل قوله ان تقاربهما في المعنى كناية عن التزجج  
 بين اصل الكلمتين كما يشهد به جعل الشرف عطف تفسيرية مثل قوله  
 فان في التقديم تشبها لا ما بهما متساوية اكان في التقديم طول او لا هكذا  
 يفهم من الملاحقة ثم اذا كان فيه طول كان التشبهي كاملا وظاهرا كما في قوله  
 ان مثل تشبهي الدنيا بهيئة السموات اسحق والفرق ما قال بعض  
 الافاضل بينهما انما يتحقق التشبهي بتقديم المسند لو كان فيه طول فراجح  
 به العلامة الشفاعة في شرح النسخة محل نظركم اجد من التفسير لا  
 تخرجها بما ذكره في ذلك الشرح فانه يقول لانه اهم ان لان التشبهي المسند  
 اليه اهم ليتمكن في ذهن الات مع اذ حضور الشئ بعد الشئ اوقع في النفس  
 قوله ورعاية صنعة الاستدراج من جهة تقديم المسند فهذا لا ينافي  
 حصولها من جهة اللفظ ايضا لانه في ذلك كاستدراج الالبكة قوله او حاصله  
 غير العنوان في الحاصل بان يدل التاخير في التقديم انما يدل ان فيه التاخير

مما قاله فاضل العظام في بحث تقديم  
 المسند اليه والتشريع ان يتكامل  
 لفظ المسند اليه ولذا اقتضاه  
 انما لا يكون في التقديم  
 فان التشبهي بينه في الطلب وكما اذا  
 ان الطلب انما هو في الطلب  
 انما لا يكون في التقديم  
 انما لا يكون في التقديم

قوله فليس على ما ينبغي لان وجه  
 التزجج في اللفظ والضم في المعنى  
 في اللفظ لا يقتضيه ان اللفظ في اللفظ  
 في اللفظ لا يقتضيه ان اللفظ في اللفظ







الكلام المحصور على التعظيم على ان يكون المراد للمعنى المحصور المحصور  
 فهو من مقولة الكيفية ايضاً لكن من الكيفية المحصورة بحسب جملتها  
 بالجناس فانه من الكيفية انفتحت هذا فان قلت للمعنى العرفي قد عرفت  
 شئنا عن تعظيم المنعم بسبب كونه منعماً فهو لا يجوز ان الفعل فاما قلت  
 المتأخوذة تعريفه فعل لغوي وهو اسم والمراد بهما انما هو الفعل الاصطلاحي  
 الذي هو قسم من مقولات فانهم قسم الاجناس العالقة من الاقسام  
 وهي الكمية والكيفية والايين والتمية والوضع والاضافة والملك والفعل  
 الانفعالي فان قلت قد وقع المحذور فيما سبق للمعنى لغوي وعرفي  
 وجه تحقيبها بهما المراد عرفي بالذکر قلت ختمه بالذکر لكون حال التعريف  
 معلوماً منه فانه قسم خاص من العرفي ومن البين انه لو بين  
 الاقسام برسم يعلم منه حال القسم الخاص وبهذا التوسيع سقط ما  
 قيل ان الحمد لا يكون بالذکر فكونه بالجناس والاركان اما بنا على  
 في معنى انشكر واما بنا على ان الحمد وان لم يكن الا بالذکر لكن جوده بالجناس  
 والاركان ان لا حاجة بين توافق الجناس والاركان مع الذکر بان  
 قوله ان كان بالجناس وان كان بالاركان بمعنى ان كان بمقارنة  
 وان كان بمقارنة اركان فتأمل ان شاء الله لو حمل الكلام على ما حمل عليه  
 هذه القائل لا فطر اب المعاني كما ينبغي قوله ومن البين ان الكيفية ليست

اصلا او حاصل الكثرة لان الحمد مالم يلف واما فعل وكلمة من كل منهما  
 نسبة بين الحامد والمحمود واما الاول فانه ان اللفف نسبة اصلا  
 لانهم قسم المقولات السبع المذكورة ما هو نسبة والى ما هو نسبة  
 وعندكم واللفف من القسم الثاني واليه من الاول واما الثاني  
 الفعل وان كان من النسبة المتقدمة للمقولات السبع وهو الاين والتمية  
 والاضافة والوضع والملك والفعل والانفعالي لكن النسبة بين الفاعل  
 والمنفعل والمحمود ليست فعلية في الحمد الفعل فلما يكون هذا الحمد نسبة بين  
 وجهين الى ما يدل بكون نسبة بين الحامد والمنفعل وهو المحمودة مثل بالفعل  
 بالاركان وان كان الحمد بالاركان وما يتكلم ان كان الحمد بالذکر وكان  
 الحمد بالذکر لا عبارة عن المعنى المصداقي وبهذا التقرير يسقط ما قيل  
 بهما في ان اذا كان الفعل عبارة عن تلك النسبة والحمد ليس كذلك فكيف  
 يقع حكمه ولا يكون من مقولة الكيفية بل انه ج ليس بفعل كما هو شأنه  
 وبعد فوضه فعلاً فهو نسبة ايضاً ومن العجيب ما قد يقال بهما في  
 هذا القائل من ان صاحب كلام المحذور ان الفعل وان كان من اقسام  
 النسبة المذكورة الا انه نسبة بين الفاعل والمنفعل والحمد الفعل ليس  
 كذلك اذ الحمد ليس بفعل حتى يقع الحكم على هذا الحمد بانه نسبة بين وجهين  
 الحامد والمحمود بان المقام سقط ما يتوهم بهما من البحث والكلام



قيل في انه اذا كان الفعل عبارة عن تلك النسبة انتهى **قول** لكن  
 مطلقا بمنزلة النسبة او اشارة الى بيان الجواب السليم من فاق المدعى  
 حركته من بلانين الاول انه لا يفتح قولنا الحمد نسبة بين الحامد والمحمد <sup>الثناء</sup>  
 انه يفتح ان بفعل الحمد كالنسبة بينهما **قوله** اما لا التوقيف هذه الاحتمالات  
 اما لقطع التوقف عما نقل من ان <sup>الثناء</sup> واما لكونه منظورا في نفسه او لعدم  
 كونه تخصيضا للام في هذا المقام بل الام الملك اولاد اركانها من محارة <sup>للمخيم</sup>  
 واما لما قيل انه اشارة الى التوقيف على ان <sup>الثناء</sup> بان انما سبب بقا الكلام على  
 لا تحصيله بل الام الملك كما يفهم مما نقل عنه <sup>الثناء</sup> بهنالك ان الاحتمالات الممكنة  
 كلها متوافقة الاقدام في القتي بناء على ظاهر كلامهم وفي الف وبناء على  
 هذا فعلم كل تقدير لا يرد عليه ما قيل انه لا وجه لابراد هذه الاحتمالات  
 بهنالك بعد تعيين المراد من الكلام بل الام الملك بما ذكره في النسبة انتهى <sup>الثناء</sup>  
 قيل من شدد قوله من كلمة الكلام حرف التوقيف انما هو على من سبب <sup>الثناء</sup>  
 واما على من سبب الخليل والمبرور فلا اذ حرف التوقيف عند الخليل هو <sup>الثناء</sup>  
 والاد لا التام وحده <sup>الثناء</sup> وعند المبرور هو الالف فقط فامرهم من <sup>الثناء</sup>  
**قوله** سواء كان ولم يتعرض للعقد مع انه عده فيما سبق من الاحتمالات  
 اما لا يبعد حسرا بالانفاق <sup>الثناء</sup> من قوله على ما صرح به المحقق انه متعلق بالثبوت  
 المذكور وما صرح به التفتازاني انه ان كلاما من لام الاستدراك <sup>الثناء</sup> والبيان

للملك

المحقق **قوله** اما كل جهاد لا شك ان لفظ كلمة الكلام موضوع لمعنى <sup>الثناء</sup>  
 الكلام التوقيف ولام الملك بوضع واحدة فلا وجه لما قيل بهنالك من سبب  
 الجمع بين معنى المشتك في الارادة وهو غير جائز عند المحققين ولا لما ذكر  
 مما هو من قبيل اتياب الاغوار <sup>الثناء</sup> انه على هذا التقدير لا خير يكون في الكلام  
 واحد فان التقديم يكون ناكضا لما يستفاد من كلمة الكلام معا <sup>الثناء</sup>  
 التقديرين كما لا يخفى فما قاله القائل المذكور من انه على تقدير الجمع يجوز <sup>الثناء</sup>  
 ناكبه ان يكون الاختصاص مستفادا من التقديم ناكبه الكل من <sup>الثناء</sup>  
 المستفاد من التامين على الارادة وان كان بالنظر اليها معانا كية <sup>الثناء</sup>  
**قوله** فلا تلام الاستدراك في الاغفافية ان المراد ان لام الاستدراك <sup>الثناء</sup>  
 مع ضم بعده اليه واعتباره معه يدل على ذلك وكذا المراد من قوله ان الحمد  
 المستفاد من كلمة الكلام الا انه لكثرة مدخلية الكلام في ذلك الدلالة <sup>الثناء</sup>  
 واستدراك الدلالة والاستفادة اليها عليه ما اوردته بعض الفاضل <sup>الثناء</sup>  
 الشبوت <sup>الثناء</sup> لا ينعى بسبب لوم التوقيف انما مدلولها كون الحكم عليه كل فرد  
 من افراد الحمد او حقيقة واما الشبوت <sup>الثناء</sup> فمدلول لوم الملك <sup>الثناء</sup> قوله مرتبطة <sup>الثناء</sup>  
 بالثبوت كما ان قوله ثابت <sup>الثناء</sup> الى انه نفي نافي الاستدراك وذلك لان الجزئية <sup>الثناء</sup>  
 واما ما قيل انه انما نفرض له بعد قوله ثابت <sup>الثناء</sup> لا يفتح عطف قوله لا على <sup>الثناء</sup>  
 عليه على ما قيل او مدراك القتي على بعدهما دون الاخر ففهم ان الظاهر ان لاف <sup>الثناء</sup>  
 الشبوت <sup>الثناء</sup> وارتبطا في هذا العطف حتى يكون مدراك القتي على احدهما <sup>الثناء</sup>



وقيل ثالثة ان الشئ لا يتبع التبعه بمعنى ان رتبة التبعه لا تتغير باختصاص  
 الصفه بالموصوف واختصاصه بالتعلق بالتعلق على ما رقت سابقا قوله  
 لا على وجه ذلك فيه اي لا على وجه كل حده في التبعه في التبعه في التبعه  
 ان يتعلق حده واحد شخصين تغليب لقوله لا على وجه ذلك فيه لعدم  
 وجهه يعني يجوز ان يرتبط حده واحد به تبع وبغيره فلا يلزم من ارتباطه  
 واحد من افراد الجماد وحده في نفسه لا على وجه ذلك فيه في التبعه في التبعه  
 الصفه الواحدة بالشخص بمختلفين مختلفين ورواياته في التبعه في التبعه  
 يجوز ان يتعلق حده واحد بشخصين وحين ما يقال يجوز ان يتصف  
 الشخص بجماد واحد فذكره انما يريد على الثاني دون الاول وفيه ان  
 انه لا فرق بين القولين في ذلك الورود على انه على تقدير صحة التبعه  
 في اختصاص الصفه بالموصوف على ان الكلام في الثالث وذلك لوقوعه  
 قول او بالاعتبار والمراو بالافراد المتغايرة بالاعتبار هو الذي يتغاير فيه  
 فقط كان يقال حدث الله تبع وزيد على الاما على ما يفهم من بيان بعض  
 الافاضا فيلزم منه ما يحتاج في الجواب الى هذا التعميم لان تحقق ذلك حده  
 مشهور ما هو من جملة المجهول فتغاير ذات المجموع بسند في تغاير ذات  
 الحده في ما هو من الماهية الواحد المتعلق به تبع وبغيره في الحقيقة حده  
 بالذات وبالاعتبار في الارتباط به تبع لكل فرد من افراد المتغايرة  
 بالذات بل هو الماهية وتلك الاما على ما هو المتعلق به تبع

من الافراد المتغايرة بالاعتبار منزهة عن عدم بان يقال كل ما يتعلق به  
 تبع فهو ايضا متعلق به تبع حقيقة لانه متبع ومحتسج ثم ان هذا الكلام  
 بان انما يحتاج الى التمسك على الاول اذا اراد كل فرد من افراد المتغايرة  
 بالذات او بالاعتبار وليس كذلك كما لا يخفى فيكون ايم الملك انما وضع  
 للاختصاص بمعنى ان رتبة فيه ان هذا ليس على تقدير تمامه انما يكون  
 الثالث متظورا فيه دون الثالث لجواز ان يكون حكم الحكم مغايرة الحكم  
 يدفع هذه الاما ذكره بعض الافاضا من ان هذا لا يضر في النسبة الاما  
 الملك منقوذة او مجمعة واقصر على بيان الاختصاص المتفاوت من  
 الملك لان حكم الاما لا يوجب باضماله ما قد بين اول انتهى اول التبع  
 به تلك الدلالة فانه لا يلزم من عدم دلالة كل واحد من التبعين على  
 على الماهية عدم دلالة المجموع عليه لجواز المذكور وانما قد يقال من ان  
 التبع والمركب الذي لا يكون الاربعة الاجتماعية جزء منه يعلم من حال  
 جزء من اجزائه وما نحن فيه من هذه القبيل ففيه ايضا ان يجوز ان  
 الاربعة الاجتماعية جزء مما نحن فيه كالنفي والاثبات فان كل واحد منها  
 لا يدل على الماهية مع ان المجموع يدل عليه كما في قولنا جائة زيد لا غير كما بين  
 في محله فلا بد لنفي هذه الاما ان ليس على ان الحكم المبين لكل واحد من  
 انما هو عدم الدلالة بالوضع وهو لا ينافي الدلالة بطلانها فيكون ان



في كل واحد من اوجه الجمع دلالة بمفعولة المقام او بشراطة التذوق  
 في الكلام كما قيل في قولهم انكم في ارب وكم قال صاحب الكشاف  
 في سورة الانفاطار عند قوله نفع والامر بوجوه منته ولا امر الا الله  
 وما قاله ذلك القائل ان الدلالة بمفعولة التذوق غير مستلزمة  
 لمطلوبه محذرة او كفي في كون التقديم تأكيد دلالة الله من على  
 مطلقا **قول** ولا اعتبار عن هذا قوله يقال ما قاله في الحاشية  
 يجوز ان يكون للاعتذار عن افادة لام الجنس الاختصاص لا للاعتذار  
 عما ذكره لانه لو حمل لام التعريف على الجنس لاستفاد منها الاختصاص  
 حتى يكون الاختصاص مستفاد من التقديم ما كيد له فلم لا يتجلى الاستفاد  
 من لامي الملك كما قال السيد الشريف او يكون للاعتذار عن كون  
 التقديم تأكيد للاختصاص المستفاد من لام التعريف حيث لم  
 تاجز افادة التقديم الاختصاص عن افادة لام التعريف اياه على قبا  
 ما قاله الحاشية عند قول منس وعليك الفسلفة والنجمة انتهى  
 من ان جميع لامي الملك وبشرتها ههنا احتمالا لاربع الاول وهو ان  
 من سنة في ان مجموع لام الملك والجنس يدل على اختصاص لامي الملك  
 وهو ان من العبارة ان كل واحدة منهما يدل على ذلك الاختصاص  
 والثالث ان لام الملك فقط يدل على ذلك وسبب وجه التعريف بالجنس

والربيع ان لام الجنس فقط يدل على ذلك لكن الثاني والرابع  
 لانها تحتاجان لمذهب قد استمره فيق الاول والثالث وعلى كل منهما  
 لان يعتز به عما ذكره لكنه برده على الاول من النفاذ **والرابع** ان  
 اذ حاصل ان البناء المذكور مما لا حاجة اليه وانما يحتاج اليه ان لم يقم  
 لام الاستفاد الاختصاص المعتمد كنه مفيدة كما سبق وفيه ان  
 يتم هذا ان لو حمل الحاشية المذكورة على ان اعتذار عن النظر الوارد على حمل  
 اللام على لام الملك فعلى هذا ما سبب لما ذكره من ان نظر لا حاجة  
 لذلك الحمل ثم الاعتذار بالبناء المذكور مع جواز حمل اللام على لام الاستفاد  
 الذي يفيد المعنى منه او يقول لا حاجة اليه مع افادة لام الملك المعنى  
 وبقي الكلام على ما قال بعض الفضلاء من ان ائمة التفسير قد رويوا بافاد  
 لام الملك المحرر على ان ما ذكره انما يتم ان لو كان حمل اللام على الاستفاد  
 من حملها على الجنس اما لو كان الامر على العكس فلا كما لا يخفى لكن الامر على  
 على ما ذكره التفاتنا في المقول من ان الحمد من المصادر الادة من الاعمال  
 من الفعل انما يدل على الحقيقة دون الاستفاد فكذلك ما يتوب مناه وان  
 هو المتبادر من الفهم الرابع في الاستعمال لا سيما في المصادر وعند خفاها  
 الاستفاد وان اللام يفيد سوا التعريف والاسم لا يدل على مسمى  
 فاذا لا يكون فمستوفى وانفسه ان مراد ان ما ذكره من كون التقديم



كما كبر للاختصاص المستفاد من كلمة الكلام على سبيل التسمية  
 الثلاثة المذكورة مبني على ما ذكره قدس سره فليكن ان افادة لام  
 الاستفاد والاختصاص مشهور فيما بينهم وافادة لام الملك  
 غير مشهور يحتاج الى اشارة من كلام من يشوق به فليكن على الاثر  
 قائم بالبناء المذكور لتبين ما ذكره فليكن المذكور وان لم يكن محتاجا  
 اليه في اصل المراد لكنه محتاج اليه في تثمين شمول الكلام وقوله عند  
 ثم ظرف للمقصود والافادة على سبيل التنازع فافهم **قول** واما  
 ثانيا اشارة الى رد آخر على طريق التبيين للاحتياج الى البناء  
 ولعل مدار التبيين ما ذكرناه اتفاقا وحاصله استلزام الاحتياج الى البناء  
 المذكور ثابت لا محل لبيان حكم لام الملك لكن لام الملك كاف في المعنى  
 فلا حاجة الى ذكر لام الجنس بل المناسب ان يقول هذا مبني على ما  
 السيد السند من ان لام الملك يدل على الاختصاص **قوله** واما  
 بلام الجنس اشارة الى جواب سوال مقدر به وعلى قوله ان لام الملك  
 في الدلالة انه قد قدر السؤال انما لانتم ملك الكفاية على قوله قدس سره  
 فانه لو كان لام الملك كافيا في الدلالة على اختصاص المعنى على قوله قدس سره  
 لم يتعرض هو ايضا الى لام الجنس علم ان لام الملك ليس كافيا في تلك الدلالة  
 وان كان التعرض اليه لغو في كلام قدس سره ايضا ونفس الجواب ان التعرض  
 بلام الجنس في كلام قدس سره ليس لان لام الملك غير كاف في تلك الدلالة

ان لام الجنس مدخلا فيما بل لغو في آخر وهو ان قدس سره اراد  
 ان يبين ان اختصاص كل جملة كما يستفاد من لام الاستفاد  
 كذلك يستفاد من لام الجنس مع لام الملك ايضا بان يستفاد من  
 الجنس اشارة الى مقصود وقصر الجنس يستلزم قصر جميع الافراد او ثبوت  
 على ذلك التقدير ومن الافراد لا يغير مكان الجنس ايضا بناء على  
 الغيبة في ثبوت فلا يكون الجنس مقصودا بها وغرض قدس سره من  
 انه الكلام رد صاحب الكشاف حيث خصص لام التوقيف بالجنس  
 لام الجنس مع لام الملك في احوال كلام الاستفاد في افادة اختصاص  
 به منع بحيث لا فرق بينهما اصلا في تلك الافادة فتخصيص احدهما  
 الاختصاص دون الاخر ليس الاختصاصا بل اختصاصا بمرجع بلا مرجع بل وقول  
 فيما مر به عند بناء على مذهب من ان افعال العباد ليست مخلوقة  
 فلا يكون جميع الحمد راجعة اليه منع فتأمل في هذا المعنى اي بيان ان اختصاص  
 كل جملة به منع كما يستفاد من لام الاستفاد يستفاد من لام الجنس  
 لام الملك ايضا غير مدكور اي غير ملحوظ وغير مراد في هذا المقام فان  
 المقام يحتمل اختصاص الافراد كما مر به ويحتمل ان يكون المعنى ان اختصاص  
 كل جملة به منع غير مدكور وغير مخرج به في هذا المقام حتى اراد ان يبين ان  
 الاختصاص كما يستفاد من لام الاستفاد يستفاد من لام الجنس



لام الملك ايضا ان يقال المراد من الاختصاص ان في قول الشارح  
تأكيد للاختصاص المستفاد من كلمة اللام ايضا كما في قول الشارح  
كل جملة تقع لكن لا لا منه به بل لانه ابلغ في الجواز ان يكون مراد  
ان يبين ان ذلك الاختصاص كما يستفاد من لام الاستفاد يستفاد  
من لام الملك والنجس بناء على قول سيد السند وان يقال ان  
هنا ان مقصود ذلك من ذكر المقدمة المنقولة عن سيد السند في هذا المقام  
وبناء الكلام عليه ليس بيان الاختصاص بل بيان حكم لام الملك واخاذه  
الاختصاص على قول سيد السند حتى يقع ان يكون التقديم تأكيد للاختصاص  
المستفاد منها ايضا ان كما يقع ان جزا تأكيد للاختصاص المستفاد من  
فيكون هذا الكلام منه تنجيم الشارح كما ذكرناه في سابق بنا على قوله قد  
ثم هذا ايضا والافلا وبهذا التفسير يقطع ما يتوهم ههنا من ان هذا الجواب  
بحسب ما لا مادة الشك ان لا يرد عليه ان لا حاجة الى البناء المذكور من  
التقديم للاختصاص المستفاد من كلمة اللام مع اخاذه لام الاستفاد للاختصاص  
الحق منه بل ولا يقع ان يقال ان لم يذكر قدس سره ثم هذا ان فلا يظهر  
ان هذا الجواب لا خير به لان يكون جوابا عن النظر بغير وجهه وان كان  
مستوفى للحكم الجواب عنه بوجه الشك ويمكن ان يحمل الجواب الاول على  
عنه بغير وجهه ما ذكرناه من ان هذا منقولا عن سيد السند في هذا المقام

كان ملك الاخاذه متقدمة على اخاذه اللام الاختصاص او متأخرة عنها  
او متعاقبة لها يعني ان استفاد من هذا المقدمة التي هي قوله او تقديم للتبني  
تقديم للاختصاص اخاذه التقديم للاختصاص مطلقا وذلك لا يستلزم  
هو كون التقديم تأكيد للاختصاص مستفاد من كلمة اللام استلزام  
كل ما يفيد الاختصاص مطلقا صلاحي لان يكون تأكيد لكنه ثم في اصل الاختصاص  
هو منع التأكيد المطوية كنت تسمع في العبارة قال لا يستلزم ان قوله  
الملك لعلمه بنوع التمييز وانما خصه بالذكر لثبوت قوله في الاستفاد  
بجملته بالنسبة للام التوحيف وهو من قبيل الظاهر ما خفي واخفا ما ظهر  
وقد يقال ان هذا التقديم في كلام الشارح في اصل الشرح وان كان مطلقا  
كما مر لا ان بعد بيانه في الحاشية بقوله هذا مبن على ما مر من السيد  
في قوة قوله استفاد من الملك في قوله لا بد ان يكون متاخر عن  
في اخاذه المعنى فيه انه لا شك ان المراد بالتأكيد ههنا هو التأكيد التقوي  
لا الاستلزام ولا يستلزم ما فيه تأكيد خبره لكونه في الاخاذه بالنسبة خبرا  
فانهم قد وان واللام واسميه الجمل واما الشطية وحواف التبيين وحواف  
الصلة من موثقت الحكم مع ان شيئا ليس متاخر في الاخاذه عن الحكم  
بالاخر الزمان نعم يستلزم فيه التأخر الذي لا يستلزم التسليم بل مزج  
الكن لا ينافي ذلك المعنى الزمانية كما لا يخفى واما قد يقال ههنا من ان



المكون عن المكون في افادة المعنى و لازم في جميع المواضع ان  
 متأخر آتية في الذكر ولا يكون مثلاً في قولنا ان زيد قائم فانما  
 كانت متقدمة في الذكر بحسب البناء على المكون انما متأخرة عنه في  
 بحسب الاعتبار فالمكون في هذا الصلة مقبول بالكل ولا يتصور  
 ذلك المضمون قبل تحقيقه انتهى فهو من قبيل ان يقال ان  
 لا يخفى على المتصفح الجيد وان خفي على المتصفح الغبيط **فكذلك**  
 فيحمل ان يكون اشارة الى ما اسبقنا من عدم اشتراط المكون  
 ويحمل ان يكون اشارة الى المستفاد من الكلام بوجه وانتم المتعلق  
 هو الاختصاص المطلق والمستفاد من التقديم هو الاختصاص  
 فكيف يقع التاكيد وقد يقع هذا بان المستفاد من الكلام انما  
 الانضمام هو الاختصاص الخاص فانه انما يحمل بنية المسند اليه فيخرج  
 كونه فان قلت اذا حصل اليك بعد مجي المسند اليه يعود التاكيد  
 قلنا لا يعود فان من القاعدة المقررة ان الحكم بعد اليك يشب  
 قبل تقديم المسند لانه في اشارة الى اختصاص المطلق قبل ذكر  
 اليك كما لا يخفى على من زان حلاوة علم المعاني اقول هذا ما ذكره النفا  
 في مظهر احسن قاروا ان التقديم على الفعل بال نحو ان يفتحم  
 بمعنى انه اذا تأمل في العلم الذي فيه التقديم فهو منه المقصود

وان لم يعرف انه في اصطلاح السلف كذلك انتهى فاما وجوب حمل  
 اشارة الى ان الاختصاص المستفاد من الكلام تصور والمستفاد  
 من التقديم تصديق فكيف يقع التاكيد وقال بعض الفضلاء اشارة  
 الى انه لا دلالة لتمام بوجه الانضمام المكون على الاختصاص الذي  
 له الجواز ان يفهم من معاني الكلام قبل ذكر المسند اليه ما هو غير الاختصاص  
 فيكون استفادة الاختصاص موقوفاً على ذكر المسند اليه فيلزم للمعية  
 ان الكلمة يدل على ما وضعت له بلا احتياج الى قوتها وانما القوت  
 معية الازالة والكلام هنا في الدلالة الازالة وجواز الانضمام  
 المكون لا ينافي الدلالة ويقال اشارة الى ان افادة التقديم متأخرة  
 باعتبار اصل التركيب من كون المسند اليه مقدماً والمسند مؤخر  
 ان الكلام في قولنا المكون مقيدة للاختصاص فيكون افادة متقدمة  
 على افادة التقديم وانت خبير بان هذا ليس بخلاف ما نبأه الكلام فيه بل  
 تأخر ذاتي ولا كلام فيه ويقال اشارة الى ان التقديم وصف الوصف  
 الموصوف فافادة الوصف للاختصاص بعد افادة الموصوف في  
 كما لا يخفى عليك ان هذا ايضا بعيدة ذاتية لازمة وانما قد يقال  
 ان المستفاد من الكلام هو الاختصاص الالزامي والمستفاد من  
 هو المفعول فكيف يقع التاكيد وفيه انه قد سبق ان الكلام مبني على قول



وان اتفاد على قوله يدل على الاختصاص الكلي قوله وبين المعنيين بكون  
فان من باب خبر القصة على الموصوف والكل من باب خبر الموصوف على  
القصة قوله ويمكن دفعه بان اختصاصه يقع ان اختصاصه بغيره  
هو المستفاد من كلامه يستلزم اختصاصا في اختصاصه بالاختصاص  
بمعنى الذي هو المستفاد من التقديم ضرورة ان الجمع اختصاصا بغيره لو لم  
يكن هذا الاختصاص لم يستلزم ان اختصاصه الاول اختصاصا في اختصاصه  
بالاختصاص ما يشترط فيه ان بين هذا الاختصاص وبين غيره ان بين  
ان اختصاصه وذلك الغير ان كان كجانب مفهوم اعم الا ان المراد به هنا  
هذا الاختصاص لا غير بقرينة ان اختصاصه بالاختصاص في نفسه  
الموصوف على القصة وهو لا يجاد ان يوجد حقيقيا بل انما يوجد  
كما تقرر في محله وكما صرح انه لو لم يختص بهذا الاختصاص لكان اما  
بين هذا الاختصاص وبين عدم هذا الاختصاص او مختصا بغيره  
هو عدم هذا الاختصاص بغيره ان عدم الاختصاص بغيره فيلزم  
يلزم ان لا يكون له مختصا بغيره وهو الموصوف في ههنا وبهذا التفسير  
ما اراد بعض الافاضل من ان اختصاصه بالاختصاص بغيره  
من قبيل قول الموصوف على القصة ولا يلزم من عدم جهة مقصود على هذه  
الوجه وبغيره ان الاختصاص بغيره لا يكون مستلزما

هذه القصة وبين خبر آخر وهو من كونه صادقا عن الله فقط  
مع اختصاصه بغيره بغيره وسقط ايضا ما قد يقال في هذا المقام من  
والا وهما قول وكذا اختصاصه بالاختصاص بغيره الذي هو المستفاد من  
يستلزم اختصاصا بغيره الذي هو المستفاد من كلامه وهو ضرورة  
ان الجمع مع كونه مختصا بالاختصاص بغيره لو لم يختص بغيره لكان اما  
بين وبين غيره او كان مختصا بغيره في فعله كذا التفسير بين يلزم ان يكون  
مختصا بالاختصاص بغيره وهو خلاف المقصود فيجب المعنيين كلام  
خلاصة الكلام في هذا المقام لكل من التقديم والامام معنيين احدهما في  
والآخر التزامي فالقديم بمعنى القرينة يكون تأكيد للمعنى المستفاد  
من كلام التمام وبمعناه الالتزام يكون تأكيد للمعنى المستفاد من كلامه  
وعلى كل من هذين التفسيرين وان كان المولى والمؤلف متعلقين ولا  
لكنهما متحدان ذاتا وبهذا القدر كاف في التأكيد وبهذا التفسير فانما  
وكذا اختصاصه وسقط ما توهم انه استلزم ان قد يقال بغيره ههنا  
وهو ان وجد ان الله لانه الالتزامية ههنا بالنظر في كلامه على ما يظهر  
من جميع المحققين على مذهب الجمهور بل على مذهب الامام ابي مشر جده  
انتهى بغيره ان جمهور المتعلقين اشتراطوا في الالتزامية الالتزام  
التي بالمعنى الاختصاص الاما وان لم يشترط ذلك الا انه اشترط بالمعنى



لا علم به جده ان الدلالة الاستدلالية على ظاهرها هي شكل جده وبقية ان المثل  
 بالدلالة الاستدلالية هي انما هو المصطلح عند ارباب العقيدة الذي يفي  
 بالذموم مطلقا فان العلامة التفاضلية في شرح التلخيص شرط الالزام  
 الذي انى الى كون المعنى في الخارج بحيث يدرج منه حصول المعنى الموضوع له  
 حصوله فيه اما على الظهور وبعد التأمل في القوانين والامارات والبراهين  
 بالذموم عدم اتفاقه تفعل المعول الاستدلال عند تفعل المستعمل الذين  
 اصطلحوا على التلخيص في المعنى عند المنطوقين وصرح بالحق في بعض حكاية  
 التلخيص فعلى هذا وجده ان الدلالة الاستدلالية هي انما هو كمالها في المعنى  
 وهذا القدر كاف في التأكيد اشارة الى هذا قوله هو اوجه الاول وتبين ان لنا  
 التلخيص الاول لا يستعمل المنفعة على النعمة الواحدة فهو غير جامع والتلخيص  
 الثاني يستعمل المنفعة التلخيصية ايضا مع المعنى في تعريف المنفعة التلخيصية ظاهرا  
 مانع كذا نقل عنه وفيه ان ظاهر التلخيص الثالث ايضا يستعمل المنفعة التلخيصية  
 فلا اوتوية واعتقوله فتمت اشارة الى هذا وقبله اشارة الى ان المعنى  
 الثالث لا يلائم المعنى من معانيه الاقوية ولا المعنى بالعرف والشرع او اللزوم  
 في العرف والشرع كما يستعمل على المعنى عليه سبب انعام الله وقد يقال  
 اشارة الى ان اوجه اب ما السنة افيكون المساوية شرط في المعنى  
 عند المتأخرين لا الاولية فقولهم هو اول ليس في محله واما الجواب فهو

ان بعد التلخيص معنى على مذهب المتقدمين او على مذهب المتأخرين لكن  
 بعض الاصوليين **قولهم** اشارة الى اختلافه وطريقا الى اشارة اليه ان بقا  
 المنفعة يقتضي العجز عن ادراكها كمن يبيع واما لم يبق المنفعة الا بغيره ان لو ادرك  
 حق انعام منعم على ما يبيع لم يبق له تلك المنفعة عليه هذا اما من يبيع  
 ثم وجدته في كلام الفاضل شيخ الاسلام والمنفعة للمفضل المنفعة وكما يبيع وقد  
 هو اما متعلق بالاداء او فوج العجز ما ذكره او لا واما متعلق بالحمد فوجه  
 ما ذكره ثانيا اقول ان يكون الامر على العكس ان يكون الحمد متعلقا بالاداء  
 للحمو عليه السبب لان يكون كماله في الحمد وكذا الاتيان بالحمد في مقابلته كل  
 انجب لان يكون كماله في الاداء وفي كلام السيد قدس سره ما  
 بهذا حيث قال اذا كان الحمد والشكر من المنعم لم يكن له احد الاتيان بها  
 على وجه الكمال الاستدلال التلخيصي لا فعلة على وجه الكمال متعلق  
 بالاتيان والاتيان على وجه هو ان ياتي في مقابلته كل نعمة بحيث لا  
 عنها شيء حمد فهو يستلزم التلخيصية لانه نفس الحمد من التلخيصية  
 في مقابلته حمد آخر فيه واما جعله متعلقا بالحمد فليس يستلزم  
 يكون المعنى ان الاتيان بالحمد الكمال يستلزم التلخيصية وانت  
 بانه لا وجه لاستدلال التلخيص على هذا المعنى وهذا التلخيص فلهذا  
 يقال انه لا وجه للمناقشة المذكورة بعد تفصيله قدس سره بقوله



على وجه الكمال لان الاتيان بالحمد الكمال يقتضي ان يكون الحمد مغايرة بالذات  
المحمود عليه فلهذا المناقشة من المحتمل مجرد تعقب قول فيه مناقشة لانه يجوز  
ان لا يخفى ان حاصل المناقشة هو منع الاستلزام الاتيان المذكور في المحتمل  
بما يجوز المذكور على قياس ما قالوا في دفع التس في ابتداء الكلام في باب الحمد  
والحمد في سلسلة الصلوة على النبي الاكرم كلما ذكر اسمه ولم يناف في ما ذكره  
في الوجه الاول من وجهي العجز فلا وجه لما قيل به هنا ان هذه المناقشة مما  
يقبل الطبع السليم على ما يظهر من بيان نفسه في الوجه الاول من وجهي العجز  
انتهى ثم ان المحمود عليه في الحمد الذي يؤتى في مقابلة الحمد لنفس المحمد على  
انعام الله في نعمة الحمد فلا بد وما قيل يلزم على هذا ان يجوز الشبه الواحد  
متعلقا باعتبار واحد وهو غير جائز وايضا يلزم تقدم الشئ على نفسه  
او لا بد ان يكون المحمود عليه مقدما على الحمد لونه باعتبار ان اعتبار  
لونه حده باعتبار اعتبار كونه محمودا عليه قوله اما سلسلة الاشتقاق او قدم هذه  
الاحتمال لان النظم المتبادر في الاستعمال في امثال هذه المقام لانه  
سالم عن الحذف في الكلام قد يقال لاحتواء هذا الاحتمال فضلا عن الاحتياج  
والاعمال لانه يلزم ان يكون كلاما الشجب اية في الكتابين المستويين  
في اللفظ لان اللفظ من مشترك بين المعنيين على ما نقلت في هذا القول  
من من عليه انهم منه ان المنة مشتقة من من عليه على انها مشتقة من من

عليه بطلا معنية اختصار فيلزم ان يكون المنة مصدرا له بطلا معنية  
انها مصدر واحد المعنيين انتهى فبه ان القربة تخصص باحد المعنيين  
على ان لزوم كونها مصدرا هو بجام يجوز كونها مصدرا نوعيا لا جدليا  
كما سيجي في لا يكون مخالفا لما في الكتابين ويقال فلما ان احتمالين  
بعيدان عن الرواية اما الاول فلانه مبني على مذاهب المرجوح ومحتاج  
الى طريق الاستدلال لان الشبهة في المنة معنية المنة والاشتقاق حال  
واما الثاني فلانه غير معتبر متبادر ومحتاج الى حذف المضاف والاشارة  
ايضا فالظاهر ان يكون كلمة من صلة الازدواج والمعنى ان المنة الثابتة  
ماخوذ من من عليه والاعبار عليه الا ان يقال لا يحصل في الشارة  
الوجه الاشكال لكن شهرة السؤال تغني عن الاشارة الى وجه الاشكال  
انتهى وقد يستحسن هذا بان الاحسن تصور المعنى ونسجه والاحتمال  
المذكور ان يوجها من نصيب اللفظ وتعبيره قوله اي من من الذي يستعمل  
اشار به في التفسير الى ان قوله عليه بجملة والابناء الى الاستعمال لا يكون جزء  
من المشتق منه كما يوافق في العبارة فان قلت فما الفائدة في ضم الاستعمال  
الذي يوافق خلاف المقار قلت فائدة الاشارة الى ان المنة المذكورة في المتن  
ليست مشتقة من من الذي يستعمل بل على وان كان ظاهر المتن بوجوه  
ذلك فان المشتق منه هو المنة لا المنة واما المنة فهي مشتقة من من الذي







وقد نقل عن الشيخ ابن هاشم حاشية فارسية وهي المنة والامانة  
منها وزن ونعمت وادون ونعديان بغير هذا ان المقولان <sup>مركبان</sup>  
في عدم تحققه انتهى قول ما نقله من بعض الحاشية فيه انه قد وقع  
في تلك الحاشية بدل المنة المن بلانا فلم يبق عليه الاعتماد على انه يجوز  
ان يكون المنة الموافقة في تلك الحاشية مصدران نوعيان مركبان فيكون  
هذا الى ما سبق ذكره والمحتمل على ان ما ذكره في تلك الحاشية لا يعارض  
ما ذكره في الكتاب بل هي المنة بوزن المعتمد من المعتمد كمالا يخفى وما  
ما نقله عن الشيخ ابن هاشم فيه انه رأيت من تلك الحاشية الفارسية  
بكذا المن والمنة منت منها وزن لا اعتماد عليه وابتدع نوع ذلك النقل  
عن الشيخ ابن هاشم المحمدي لا تشبه الاثارة لا نقل عنه كما سبق  
**قوله** لكن يجوز ان يكون مصدران نوعيان من المن بمعنى الزعم والاعمال  
ان القاعدة في بناء نوع من المصدر التثنية انه ان لم يكن فيه ثمانية  
النوع ياوزن الفعل كالكربة والجللة ولا يحتاج الى وصف وان كان  
فيه التثنية فان جئ على لفظ ذلك المصدر كمن يجب في وصف مشعر بالتثنية  
بمنه من المصدر كالكربة الكاملة والقدرة الباهرة فمصدر هذه  
بمعنى نعم من بلانا فالنوع منه يوزن الفعل كالمنة والاحتجاج الى  
بناء في تلك القاعدة وانما ما نقله من الشيخ في شرح الشيخ فيه من انه لا

يكون الفعل نوعا كالشدة فانها على وزن المصدر لا تدل على النوع  
بهذا الوزن بل بقرينة الشبهة او بالوصف كان يقال الشدة الاطلاق  
فلا يصدق في تلك القاعدة بل يقرر باكمالها في ما قبل المنة على  
بان يقال كما ان الشدة مصدران الشدة والشدة كذلك كمن مصدران  
هنا المن والمنة فكما لا يجوز ان يكون الشدة مصدران نوعيا كذلك لا يكون  
المنة مصدران نوعيا فقياسا مع الفارق فان الشدة والشدة مصدران  
الشدة بمعنى واحد بخلاف المن والمنة اما الشدة مصدر من الشدة  
بمعنى امتن فلا يفرقانه يعلم المراد بالقرائن في حجة كما في سائر الالفاظ  
المشركة والعلل القرينة هي انها لا يصح اثبات المنة التي مصدر  
لها نوع فانه يحمل المنة على مصدر الفرق والصلوات على تقدير جواز المنة  
من مومة من الله في تحمل المنة ههنا على المصدر النوعي بهذه القرينة وعلى  
تقدير كونها غير مومة من الله في تحمل على المصدر الفرق ويجوز ان يكون  
القرينة هي ههنا كون المقام مقام اللين فان المنة التي هي المصدر الفرق  
وان جاوز اثباته له نوع لكنه لا يلزم مقام اللين فاما ما يخفى معنى  
الانعام فتعلم هذه القرينة على المصدر النوعي انه اذ يجوز ان يكون المعنى  
اشارة الى صحة ما ذكره يجب اللفظ بمعنى انه يجوز ان يكون المنة ههنا  
مصدران نوعيان من المن بمعنى الانعام ولا فاد فيه لامن جهة اللفظ



كما ترى ولا من جهة المعنى أيضا أو يجوز أن يكون المعنى أنه إن لم يكن المقصد النوع  
 قد يكون للنوع المبهام وقد يكون للنوع المعين على ما ذكره في هذا الفصل  
 في شرح الكافية حيث قال وجعلت بكسب طبع للنوع المبهام فإنه بمعنى جلوس  
 موصوف بصفة ما على ما في الرضخ أو للنوع المعين فإنه بمعنى جلوس معناه  
 لتكلم على ما في بيان ربردي انتهى إلا أنه لما تأملنا على النوع المبهام غير مناسب  
 في هذا المقام حمل المصنف رحمه الله على النوع المعين فنفى بقوله **الجنس**  
 النوع الكامل أن هذا المعنى مضافا وحصل الكلمة ولا ينافي في قولهم  
 على الجنس لا يستوفى أو لا يعرف فإنه يجوز أن يحمل على جنس ذلك النوع  
 أو استوفى أفراد أو على المعهود منه هذا أو ما قد يقال أن هذا  
 بهما بعيد جدا أو لا يخفى بيان أحد من الطوائف المنة ماسوقة منه  
 وقيل على أن عدم الفاء من جهة المعنى في بادئ الرأي في حيز المنع والذا  
 احتاج إلى التفسير بقوله أي النوع الكامل على أنه يفوت به جنس  
 بين وبين المذمومة أنه قياسا على نفسه ثم إن النظر أن كل ما كان  
 مطالبة لاستدلالا بمطالبة غير موجه على أن الفاء في بادئ الرأي  
 ليس بهد وبه من حيثها يفوت به حسن المقابلة أو قال لا يمكن  
 التي كما لا يخفى **قوله** لأن المنة بهذا المعنى وهذا ليس بالاثبات الكبير **قوله**  
 بكلمة إذا كان **قوله** المنة بالمعنى المذكور في فاسد ما يتضمن

بها

فاسد المنة الاثبات المذكور فاسد فكل ما يمتنع فاسد فكل ما يتضمن  
 فاسد اما الملازمة فكل ضروري أن ما يتضمن الفاسد فاسد واما  
 فلكونه إذا كان المنة بمعنى المذكور صفة مذمومة منها كان اثباتها  
 له في فاسد المنة بهذا المعنى صفة مذمومة منها في الالباب  
 فاثباتها له في فاسد كما لا يخفى **قوله** والثاني منع الكبير راجع لاولها  
 بينهم أن منع المقدمة المذكورة راجع لا يمنع دلالتها حاصله **قوله**  
 إذا كان المنة بالمعنى المذكور صفة مذمومة منها كان اثباتها له  
 في فاسد وانما يكون فاسد إذا كان لفظا عاما لكنه م **قوله**  
 أن يكون محض صفة بغيره **قوله** من أن الاول لعل وجه الاول أنه على  
 هذا التوهم هو أن حاصل الجواب الثاني منع مذمومة مطلقا المنة يجعل  
 لفظا مخصوصا بغيره **قوله** وحاصل الجواب الاول تسليم المذمومة وجها  
 الجواب المنع أن يقدم على التسليم حسب قانون المناظرة وفيه أن  
 الجواب الاول أيضا منع مذمومة مطلقا المنة يجعل المذموم منه  
 عليه كما لا يخفى فحمل على التسليم ثم توهم اولوية التقديم خروج عن الطريق  
 التسليم كما لا يخفى الطبع السليم وتقرير المقام مثل ما في المحنة  
 سالم عن الملاصق لأن بدق به امثال تلك الاولها فمما قد يقال لا يخفى  
 أن هذا الرد من المحنة إنما ينبغي إذا قرأنا على المذكور على الوجه الذي



قوله ثم سلم رجا ان هذا التصريح على سائر التقريرات وكلها صحيحة  
 المنع ليس على ما ينبغي قوله واما اذا كان بمعنى الاشياء التي هي  
 والا مثلاً فبأنه ان اراد انه بمعنى الاشياء كونه المص مائة كما ان  
 الاشياء بمعنى الاشياء فلهذا حامداً فلا معنى لكونه مائة بالنسبة اليه منع  
 ان اراد انه بمعنى الاشياء كونه المص مائة كما هو النظم من لفظ الاشياء  
 فحاصل مرجع الاشياء ما ذكره ان يقول ان المسمى من مائة المنع لا امتناع  
 المنع عليه فلا يكون ما ذكره وجه آخر قال بعض الاشياء لا يتحقق ان  
 الجواب ان جواب الجواب لا يثبت الاشياء اذا كان ان اشياء الصفات  
 المذمومة لا يثبت مائة كذلك الاشياء الصفات المذمومة انتهى وعلم  
 حمل المائة على معنى الاشياء كونه مائة ما هو الحاصل ان السند المذكور ليس  
 مستقيم في ذاته وقد يدفع المنع المذكور بان يقول قوله كذا  
 حقيقة في الاخبار الحقيقية اصله انما لا يبرهن على ادعى الجواز كما  
 في آخر الكلام **قوله** كما هو النظم من جملة الفصول التي هي جملة وعائنه  
 يطلب الرحمة له عليه السلام انما قال كما ان النظم فانه يمكن ان يقال انها  
 جملة الاخبار التي تجبرها من ثبوت الرحمة له عليه السلام والى اصلها  
 ان جملة الفصول التي هي مائة فالنظم يحكم المتعاقبة ان يجوز جملة المذمومة  
 اشياء بان يستعمل جملة المذمومة الاشياء كما في قوله تعالى رب انزلني

اشياء وفي قوله تعالى رب انزلني العظم مني وتشتغل الاشياء  
 لانها ايضاً وعائنه فسقط ما قيل ان هذا مع الفارق من جملة الفصول  
 وان كان على صورة كونه مائة وعائنه والاشياء من جملة الاشياء  
 ليست كذلك ضرورة انه لا معنى لكونه مائة وعائنه في ذلك فاصولها  
 ليست صورة الاشياء **قوله** يجوز ان يكون المبطل مجموع المن والاولى  
 بان يعنى العطف قبل الربط وايضاً قد جاز بان العطف على محور  
 ظرفه بلا حادثة الجاز يفيد الاتحاد في الحكم كما ان العطف عليه  
 الجاز يفيد استقلال الحكم فاذا قيل مررت بزيد ومرت بزيد **قوله** ان المذموم  
 الواحد التصديق بكليتها واما اذا قيل مررت بزيد ومرت بزيد  
 هناك مررت بزيد والتصديق احدهما لزيد والآخر لغيره فبما يفيد الاشياء  
 المبككة ان الاشياء الواحد يكون مسيما عن المن والاولى فيكون قسماً  
 مجموعاً لا احدهما فلا يدل على التميز من المنة وحيثما انما ان يذهب القول  
 المذكور ليس لساناً بل من مع ان المنع من قد جاز بان المبطل كل واحد  
 لا مجموعاً فلهذا بادىء النسخ ثم ان المراد انه يجوز ان يكون المبطل  
 المن والاولى لا كل واحد منهما فيجوز ان لا يكون المن وحده مذكوراً  
 عنها سواء كان تميزها او تميزها بتوقف هذا الجواب على اعتبار التمييز  
 فيجوز مع الجواب الذي اشار اليه الشارح في تفسيره **قوله** ولو سلم



ان المبطل كل واحد منهما لا يجوز ان يكون المذكرة لا تدل على  
 على التمسك من المنة واما تدل على لو كان كون المتن مبطلا للقصة  
 يستلزم التمسك من المنة ايضا يجوز ان يكون المتن مبطلا في نفسه <sup>مبطل</sup> لكن  
 عملا آخر بمقارنته لذلك العمل يعني انه يجوز ان يكون السبب الذي لا يبطال  
 هو المقارنة المذكورة لا نفس المتن من حيث هو وهو الى قولنا يجوز ان  
 يكون المبطل كل واحد منهما لكن لا من حيث المقارنة فالمتمسك من الابطال  
 انما يستلزم التمسك من تلك المقارنة لا من نفس المتن وفيه ان الظاهر ان  
 الكريمة ان السبب الذي لا يبطال هو المتن وانما هو المتن وادعى المتن  
 بعد الصدقة يستلزم المقارنة والمقارنة تستلزم الابطال وهو متمسك  
 والادعى لا المتمسك منه حيث قلنا قد ان مستلزم المحذور وعقله لا بدور  
 بقوله ولو سلم انه ولو سلم ان المبطل هو نفس المتن والادعية  
 تدل على التمسك من المنة مطلقا فان التمسك من تلك الامة الكريمة هو المتمسك  
 بعد العمل المحض الذي هو الصدقة لا مطلقا فيجوز ان يكون مبطلا فيما  
 بعد الصدقة فلا شك او اما ما قيل ان المنة لا تقع الا بعد الانعام كما يدل عليه  
 النورانية انما يقع تقديره بغيره كونه التمسك من المنة بعد الصدقة بغيره  
 باقيا على حاله في تلك فان الكلام فيما يقع بعد الصدقة وهو يقع بنفسه  
 من النوع الانعام لا فيما يقع بعد الانعام مطلقا وهو هو والحاصل انه

من المنة كل ما نسب اليها التمسك  
 على المتن

يجوز ان يكون التمسك من المنة ما في الصدقة فلا اعتبار عليه من تلك  
 الجبته فلا يتم الاستدلال بان المذكرة على ان المنة بالمعنى المذكور <sup>مطلقا</sup>  
 صدقة من مونة متمسك عنها وما قيل ان المذكرة ان المذكرة مطلقا  
 والاعمال ان الصدقة المصطنعة في الشئ محل نظر لا يخفى في غير ذلك  
 ثم اعلم انه على تقدير تسليم هذه النسخ باسرها مع اسانيد لا يثبت  
 اذ انما يثبت بانها هو عدم كون المنة من مونة متمسكة لا انما صدقة جميلة  
 لكونه مقام الجهد يقتضي ان يكون كذلك لا مجرد ذلك لعدم التمسك  
 خبر ما تدل على من التحصيل وخارج عن القانون اذ لا يثبت بالمتن  
 ولا يجب على المانع اثباته شيئا كما تقر في محل بل يجوز تسليم المنع  
 بل انما انما في مثل هذا المقام انما ان الاستدلال المذكور من المعترض  
 هو بطلان انه به في عدم الامة المذكور المتمسك على قدا واد المنة في حوائج  
 المذكور منع له ذلك لعدم فلا بد وعليه ما قد يقال ابطال المتن  
 جارية في جميع الاعمال فانه على تقدير ثبوتها لا يثبت ذلك لعدم بل هو  
 للاجتهاد ودون الحكم بالقياس فهو حيث ان لا قيد بغير الاعمال  
 لا شك ان هذا الرفع جواز يمنع الصدقة فالتاسيس ان ياتيه في سبب  
 قوله ويمكن منع الصدق بوجه آخر الا انه لما كان هذا الرفع متقولا عن الغير  
 والجواب ان هذا من حيث نفسه كما يشعرب قوله ويمكن منع الصدقة من غير

وانما



نقله عنها **لا** **استحقاق** **المنة** **بشيء** **لا** **وجه** **الرفع** **بالقديم**  
المذكور وقوله مع **لا** **استحقاق** **بشيء** **مستدرك** **بشيء** **لا** **مدخل** **في** **عدم**  
المذمومة **ولا** **في** **رفع** **الاعراض** **أو** **استحقاق** **المنة** **بشيء** **لا** **تضاف** **بإضافة**  
**المع** **الجلب** **بشيء** **موجب** **منها** **باعتبار** **مطلق** **بل** **المذموم** **المتن** **عن** **هو** **لمنة**  
**بالفعل** **المنة** **بالفعل** **والاستحقاق** **بشيء** **لا** **تضاف** **بإضافة** **المع** **بشيء** **لا**  
**مدخل** **في** **عدم** **الاستحقاق** **المذكور** **في** **غاية** **الكلام** **فقط** **ذكر** **بها** **نوط** **لا**  
**سبب** **وإشارة** **إلى** **الجواب** **سؤال** **مقدّر** **بشيء** **لا** **بما** **ذكر** **في** **الاشتباه**  
**بها** **في** **رد** **هذه** **الجواب** **و** **حاصل** **ذلك** **الجواب** **على** **قاعدة** **المع** **بشيء** **لا** **استحقاق**  
**المنة** **مطلقا** **وان** **كان** **بما** **لا** **يلزم** **مقام** **المذموم** **لا** **انه** **مع** **الاعراض**  
**عنها** **لا** **يلزم** **كونه** **ح** **في** **غاية** **الكلام** **وانت** **خبر** **بأن** **هذا** **انما** **يتيم** **إذا** **كان** **في**  
**كلام** **اشارة** **إلى** **هذا** **القييد** **وذلك** **محل** **نظر** **وما** **قد** **يقال** **انه** **يستحق**  
**بقية** **حالية** **خارجة** **عن** **الكلام** **و** **مع** **ان** **تضاف** **تو** **بلكمال** **الذات** **والغناء**  
**المطلق** **غير** **مناسب** **في** **المقام** **لا** **يجب** **على** **ذو** **الافهام** **قوله** **لان** **المذموم** **استحقاق**  
**المنة** **لا** **تضاف** **إلى** **المذموم** **بشيء** **لا** **يجب** **استعمال** **السبب** **في** **السبب** **بما** **لا** **يجب**  
**ان** **هذا** **العبارة** **لا** **يكون** **العبارة** **ان** **بفهم** **من** **الكلام** **في** **الفعل** **بأن** **الاستحقاق**  
**بما** **يقضي** **المنة** **المذمومة** **مذموم** **ايضا** **فان** **المقتضى** **مذموم** **للمقتضى** **المستلزم**  
**للمحتمل** **أو** **ما** **قد** **يقال** **في** **رفع** **بها** **ان** **المذموم** **هو** **لا** **تضاف** **بإضافة**

ما يقضي

**ما** **يقضي** **المنة** **على** **تقدير** **عدم** **وجود** **المانع** **كما** **في** **انفسها** **في** **إضافة**  
**المع** **الجلب** **يدون** **وصف** **الاستحقاق** **لوجود** **مانع** **منه** **وهو** **الاستحقاق**  
**بشيء** **لا** **يلزم** **الذات** **والغناء** **مطلقا** **لا** **تضاف** **بإضافة** **المع** **بشيء** **لا**  
**يوصف** **الاستحقاق** **كما** **توصف** **الغاية** **ففيه** **انه** **المذموم** **هو** **لا** **تضاف**  
**بإضافة** **بما** **يقضي** **المنة** **لولا** **المانع** **يدون** **تحقق** **وصف** **الاستحقاق** **بإضافة**  
**كما** **هو** **المقام** **لبيان** **الكلام** **الواقع** **بما** **يترتب** **عنه** **فان** **لا** **تضاف**  
**بإضافة** **ما** **يقضي** **المنة** **لولا** **المانع** **لا** **يلزم** **مقام** **المذموم** **والمدح**  
**يدون** **لا** **تضاف** **بإضافة** **كما** **لا** **يجب** **وان** **اراد** **ان** **المذموم** **هو** **لا** **تضاف**  
**بإضافة** **ما** **يقضي** **المنة** **لولا** **المانع** **يدون** **اعتبار** **وصف** **بها** **الاستحقاق**  
**اصلا** **ففيه** **انه** **لو** **كان** **المذموم** **هذا** **الضلع** **ولم** **تضاف** **المنة** **في** **الكلام** **قطعا** **كف**  
**عنوان** **المنة** **لغوا** **أو** **لا** **يكون** **ح** **لهذا** **العنوان** **في** **المعنى** **المع** **مدخل** **اصلا** **قال**  
**بعض** **المفسرين** **المع** **في** **وجه** **النظر** **ان** **يقال** **ان** **المذموم** **بشيء** **لا** **تضاف**  
**بإضافة** **المذموم** **لوجود** **المنة** **على** **الانعام** **المع** **عليه** **لا** **على** **غير** **من** **الانعام**  
**والاستحقاق** **بها** **المعنى** **بشيء** **لا** **يلزم** **بشيء** **لا** **يلزم** **بشيء** **لا** **يلزم** **بشيء** **لا** **يلزم**  
**فتأمل** **قوله** **لا** **يلزم** **بشيء** **لا** **يلزم** **بشيء** **لا** **يلزم** **بشيء** **لا** **يلزم** **بشيء** **لا** **يلزم**  
**الكلام** **منه** **اشارة** **إلى** **وجود** **الفرقة** **الصارفة** **عما** **يتوهم** **من** **تضاف** **بإضافة**  
**المذموم** **كان** **المنة** **المنتهى** **عليه** **رد** **الاشارة** **في** **تفكير** **بشيء** **لا** **الاستحقاق**



انه بات بين كلامه هو هذا التوجه فلو اوجب عليه بناء على هذا المبنى  
 ان يرد الجواب المذكور بانه باطل قطعاً لا بانه غير ملائم لمقال المذكور  
**قوله** ضرورة ان امكان المحال لا يخفى ان المراد بامكان المحال  
 هو امكان المنة وليس مقتضى التسام والذوق ان هذا قيد عليه ما اورد  
 اكثر الفضلاء بهنا من امكان المحال انما يكون محالاً لو كان المحال محالاً  
 الذي لا واما اذا كان محالاً بالغيب كما فيما نحن فيه فلا يجوز محالاً وهو  
 وانما كانت المنة محالاً بالغيب انتهى الشرح عنهما واما في نفسه فلا استحيان  
 فيها انتهى فلا يندفع هذا البراءة بما قد يقال من ان المراد بالمحال هو  
 بالمنة الى المنة نفسها وظان ان انصافه مع بالمنة محال ذاتي لكونه مخالفاً  
 لمقتضى الكمال الذي هو الغنى المطلق انتهى فانها مخالفة لمقتضى التمام  
 والذوق اذ في ذلك القاطرة مما يباين عدانها في الكلام في المحال الذي  
 واستلزام كون الانصاف بالمنة مخالفاً للكمال الذي هو الغنى المطلق لكونه  
 محالاً لانه محال نظر لا يخفى **قوله** لا متناهي والمنة متناهية فلا يرد  
 عليه السؤال بانه لا يتقابل بين السؤل والجواب ولا بين هذين القولين  
 بل المناسب ان يقول منه قواع ان المتناهي منه المنة المنة عليه  
 بهذا قد يقال لكنه قد يندفع به السؤل بعدم المناسبة وبانه ذهاب  
 الى المقصود عند دخول الفاصل من غير نكته فتقول اختيار الامتنان

في البيان

بغيره مع مشيها به ولم يفهم ان المراد به من هو الخطا بالمعنى الاخرى  
 كما استقصاه الى الخطاب بالمعنى الذي ذكره فان لو كان الخطا بذلك  
 مخصوصاً بغيره مع لئيم المصلحة كما لا يخفى على المتأمل بآثار الصانع  
 وكذا المشي به هو ان الخطاب بالمعنى اللغوي مخصوصاً بغيره مع لا كونه  
 بالمعنى الذي ذكره مخصوصاً بغيره مع كما استوفى بنفسه هذا القدر في بيان  
 قاعدة تفسير المحنة وبهذا التفسير ظهر لك وجه آخر في توجيه كلامك  
 بهنا وهو ان يجعل الخطا في قوله بمعنى خطاب الله تعالى بالفعال  
 فانه بهذا المعنى عبارة عن التحريم مثلاً كما سبق في ان كان التحريم في الآية  
 مخصوصاً بغيره مع قد اندفع السؤل المذكور في الجواب المذكور كما لا يخفى  
**قوله** ان تجعل الخطا بمعنى الحكم الشرعي فيه ان الخطا بما يحل  
 بمعنى الحكم الشرعي لانه اصطلاح ان صوابين ولا في اصطلاح غيرهم  
 وقوله كما هو مصطلح ان صوابين غلط وانما مصطلح ان الخطا بغيره  
 التي لم يندفع جوهر بعضهم في تعريف الحكم الشرعي خطا بانه تعالى المتعلق  
 بالفعال المكلفين ان يجوز بمعنى ما خطوب به حتى ينطبق التعريف المذكور  
 على اصطلاح الفقهاء الا ان يكون كلام المحنة في الحكم الشرعي على انه ثابت  
 بالخطا كما لو اوجب في المنة وغيرهما وهذا لا يقتضي كون الخطا مصطلحاً  
 في الحكم الشرعي كما لا يخفى والآن كانت القيد المذكورة في ذلك التعريف



لغوا واشتد منه غلطا وما بقا لهما ليس <sup>في</sup> مصطلح بل هو مصطلح الفقهاء  
 الا ان يكون كلام المحقق مبنيا على ما وقع بينهم على طريق التمسك من الطلاق  
 الحكم على الوجوب والحرمة وغيرهما او مبنيا على ان الايجاب والوجوب متحد  
 بالذات وكذا التحريم والحرمة وغيرهما او مبنيا على مصطلح الاصولييين في تعريف  
 الفقه نظر الى ان الحكم في تعريفه بمعنى ما حكم به المصطلح الموقوف ذلك الحكم  
 بمعنى ما هو مطلوب به من الوجوب والحرمة وغيرهما انتهى فانظر كيف يستند  
 كون المصطلح اصطلاحا في الحكم الشرعي الى الفقهاء وكيف جعلوا المصطلح  
 كما هو مصطلح الاصولييين مبنيا على ما ذكره في المواضع الثلاثة والكل غلطا  
 ناشئا عما ذكره العلامة المتفكر في التلويح عند تعريف الحكم الشرعي وعن  
 تمثيل المحققين بهذا الحكم الشرعي بالوجوب والحرمة فتدبر ولا تكن من الغافلين  
**قوله** وقد اوجب عن لا عند اخذ في جملة الاجوبة المذكورة سبعة احدها  
 ما اذا رتب المحقق اولاه وهو ان يكون المنة بمعنى الانعام على ان يكون مصدرا  
 له شيئا والاشيان ذكرها في اصل الشرح والاشيان الاخران اشار اليهما  
 ان في الحاشية والباقيات ذكرهما في المحققين سندا يقع في الكفر او في غيرها  
 لغيره الا ان كان في قوله الحق في قوله الله في انشاء مطلق المنة له في  
 وقد يقال برؤية المنة في مثل ما ذكر من ان في قوله الله في عدم المنة  
 في مقام الحمد والمدح اقول يمكن ان يقال انه باعتبار رتبته التي هي التسمية

يذكر

يذكر فانه انعام من الانعامات وفيه فوائد جميلة المتبهمين والمتبهمين <sup>قوله</sup>  
 المتبهمين ارجع الى البنية او الى الله تعالى او اليهما جميعا باعتبار المقدم ونحو <sup>قوله</sup>  
 لكن الاول اول لفظ او معنى اما لفظا فليقرب ذكر البنية عن واما ذكره في معنى  
 كاف الخطاب فلا يصلح لان يكون مرجعا للتسمية الغائب كما لا يخفى ولكن مقتضى  
 التسوق والذوق واما معنى فلان تعظيم شأنه في مندرج في قوله مع بعض  
 التسمية فليقرب رجوع التسمية الى الله تعالى بذكره في التسمية التسمية في التكرار  
 في البيان بالنسبة الى التسمية التسمية في التسمية في التسمية في التسمية في التسمية  
 ان يكون وجه الاولوية ان التسمية على تقدير رجوعه الى البنية عن مقتضى  
 تعظيم البنية وتعظيم الله تعالى في مختلف رجوعه في التسمية في التسمية في التسمية  
 شرف البنية في اعيانها تترك هذا التسمية التي مع الشرف من تلك التقديم في  
 قد ذكرنا فيما سبق وهذا يظهر الارتباط ويحصل المناط ولا حاجة الى ما قد يقال  
 من ان معنى انما تترك التسمية شرف البنية في وقد قرأنا كلاما منها كمنه مستفاد  
 انتهى مع ان ما فيه مافيه **قوله** انما تترك هذا التسمية هذا على تقدير كون كل منهما  
 كمنه مستفاد **قوله** اولاه جعل التعظيم الشرف كمنه واحدة فذكر احدهما مستفاد  
 عن الآخر واما ذكرهما معا فيهما سبق فليكون احدهما تسمية للآخر <sup>قوله</sup>  
 وانت تعلم وانك تعلم ان التسمية في وصف الاستدراج ايضا يقع في جعل  
 كمنه التقديم بهذا ايضا في اي كالتسمية المذكورة التي هي **قوله** قد عرفت



ما فيه اي مما قاله في الحمد من التفرع وحاصل الكلام لم يقل ههنا تأكيد الاختصاص  
 كما قال في الحمد ان لام التعريف لا يفيد الاختصاص عند التحقيق كما في  
 قوله الفاضل به كلامه ههنا على التحقيق وفيما سبق على المشهور واذا  
 بكلمة التلم ههنا ان لام الملكة تارة وتارة ان تقول ان بعد لم افادة لام  
 التعريف الاختصاص غير ان لا يظهر له اصلا لا قبل التاء ولا بعده  
 لان افادة لام التعريف الاختصاص انما يكون بعد تمام مدخولها ونها  
 مدخولها يحصل التقديم وبقي الاختصاص فيكون الاضافة معا كما لا يخفى  
 بخلاف ما خبر عن افادة لام الملكة في قوله لك الحمد فانه وان لم يكن لها قبل  
 التاء بل لانه لا يظهر له كما بينه المحقق هناك قوله لا قبله والوجه الكامل  
 ان لا يربطها الا في الكلام ملة منها وهي في اول القسوة والنجدة بالاضافة الى  
 المستوفى حتى يكون جعل الاختصاص حقيقيا ما اذا كانت للعدد في جزم  
 بالبناء ثم لم يكن هو حقيقيا بل يكون اضافيا بالنسبة الى غير الانبياء كما لا يخفى  
 ولعل من قال ان هذا الاختصاص اضافي كالاختصاص الذي يكون على تقدير  
 كون الاسم للجنس فيعمل حقيقيا غير مناسب عمل الاضافة ايضا على العدد في جزم  
 فظهر ان من قال هذا انما هو خطأ فاحش والقصود ان كونه اختصاصا  
 بالادوات المذكورة حقيقيا مبني على ان الاضافة للعدد في جزم فلو لم يكن  
 بعد هذه الملاحظة حقيقيا اظهر من ان يخفى فقد خطا من وجهين وان

في البيئات للاختصاص من شائبة التكرار في المفعول وكونه ظاهرة في المعنى  
 المبني للمفعول وكونه التقابلية في اللفظ المبني شائبة الى التقابلية في المعنى  
**قوله** كما ان رتبة في الحاشية حيث قال الامتثال والمنة متساويان  
**قوله** لكن المراد ان رتبة الرفع التام الناشئة من الكلام التي  
 وهو انهما لما كانا متساويين لم يزل كل منهما منها عنه فكيف يتسلب  
 التام عن احدهما وجه الرفع ان المراد بالامتثال ههنا المعنى المبني  
 للمفعول واما المراد بالمنة فهو المعنى المبني للفاعل ان كانا متساويين  
 في اصل المعنى لكثرتا مختلفين في المعنى المراد ههنا يكون احدهما منها  
 لا يقتضي ان الاخر ايضا منها هذا وانت خبر بان استعمال كل من المنة  
 والامتثال على او بدونها لا مدخل في قول كل منهما حكميا مبنيًا على  
 او مبنيًا للمفعول فلا كما قيل ههنا بل هو توقيف محض من ابناء الاصوال  
**قوله** بقرينة التقابل وادفاعة الى المنع عليه ان كل منهما قرينة  
 مستقلة على المعنى المقبول واما ما يقال الامتثال لو لم يصفه الا المنع  
 عليه بل الى المنع ايضا كان يقال المنع عنه هو منه المنع الفعلي لا امتثال  
 المنع الاخر فالتقابل موجود مع انه لا يترتب قرينة على قول المراد المعنى المبني  
 للمفعول ففقد ان الاضافة الى المنع قرينة على قول المراد المعنى المبني  
 وما نفع عما كان التقابل قرينة عليه وذلك لا ينافي كونه في ذاته قرينة في ذاته







في التخييل ان الكلام الموجه الى الغير لا يفهم وهذا هو المراد في قوله  
 الحكم ان شئ من خطا. ايته في المتعلق بافعال المكلفين وهو هذا المعنى  
 عن الاجاب والتحريم واما انما كما قالوا وقد يستعمل الخطا بمعنى ما  
 به كالجواب والحرمة وغيرهما فاذا انقرض هذا فاعلم انه لما كان المتبادر  
 من لفظ الخطا في قولك وايضا الخطا: مخصوصا به هو المعنى الاول  
 من معان الخطا. وهو المعنى عنه بنفس الخطا: في قولك ان نفس  
 الخطا: او لم يعد كونه بهذا المعنى مخصوصا بغيره في قوله: يجوز ان  
 يجوز حكمه عامما وان كان نفسه خاصا كما في قوله في عامما اليتم فلا يفهم  
 واما ان لم فلا تنزه الاله فتره بقوله ان حكم الخطا: مخصوصا به ثم المراد  
 في هذا التفسير هو المعنى الاول من معان الخطا: فافضاه الحكم اليه لانه على  
 كل معنى من معان الاربعة كما لا يخفى وحمله على المعنى الثاني او الثالث من  
 معان الخطا: وجعل اضافته بيانية اولامية بمعنى ان خطا الله تعالى  
 المتعلق بافعال المكلفين كالجواب والحرمة وغيرهما خارج عن المقام  
 فمن فسر المقام بقوله ان الحكم الذي يستفاد من نفس الخطا: وثبت  
 له كالجواب والحرمة وغيرهما مخصوصا بغيره تعالى كما ان نفس الخطا: المتعلق  
 بافعال المكلفين نفسه من بغيره تعالى لم يثبت حيث جعل نفسه  
 الملهو به عنه في الكلام ان الخطا: المتعلق بافعال المكلفين وجعلوه مخصوصا

بغيره

اريد بهما انفراد الكامل الواحد وهو على ما قيل قول الله تعالى  
 محمد عبدك ورسولك النبي الامم وعلما له وصحبه وسلم فيحتاج الى جعل  
 الاضافة ايضا للعهد الخارجي لا ينبت المعهود محمد وم والظ من عبارة  
 المحشيه هو الاول قوله ولو كانت للجنس كما لم يتوض لكونها للاستواء  
 يظهر حاله من حال الجنس فهو اضافته بالقياس الى الكفار  
 كانت الاضافة للعهد الخارجي او للاستواء يقال هذا حال المؤمنين  
 المقام ان لو كان الاختصاص بالقياس الى الكفار يقتضي ان يوجد  
 شركة النبي والكفار في العقوبة والتجبة او يعتقد انفراد الكفار بهما  
 او يجوز ان يجوز العقوبة والتجبة لغيرهم والكفار لكن لا يعرف على التعيين  
 فيكون بالتحصيل ان عقوبة الكفار واليهما هو التجوز لغيره المقام  
 ليس هذا كما لا يخفى فالاختصاص اضافته بالقياس الى غير الانبياء اشهر  
 خبرية من مثله او رده ههنا برده على ما اختاره ايضا ثم الظاهر ان طلب  
 لا يقتضي ما ذكره وانما يقتضي دعوى الاختصاص والمقام ان قوله الثاني  
 كما ان رايه المحشيه بقوله وان طلب اختصاصا لا يرد ساقط واما ما قيل  
 يقال من ان الظاهر ان قول المحشيه ينبغي ان يكون الاضافة ايضا للجنس فيكون  
 فليست لان مدار ذلك لا يرد وليس كذلك الاختصاص اضافته بالقياس  
 الى الكفار ولا مدخل لبيان المدرك كما لا يخفى على ان يكون الاضافة للجنس



كما ينبغي ثم قال هذا انما يكون الاختصاص اضافيا بالقبول الى الكثرة  
 مما لا يقبل الطبع اليه بحسب المقام والحق ما ذكره المورد اما اوله فلان المقام  
 مقام الصلوة والتجبة على ثيابهم واما ثانيا فلان الاصل في الاضافة العبد  
 واما ثالث فلان ورود ذلك الاية او انه قول هذا من العباد فانه  
 ابتدأ البحث بكون الاختصاص اضافيا بالقبول الى الكثرة فانه مما لا يقبل  
 التسمي ثم انتقل الى الاضافة فجعل كونها تحقضا لما ذكره المورد وابطال ما ذكره  
 المجتهد مع انه لا مدخل له في شيء منها كما لا يخفى **قوله** والاما ان وان لم يكن  
 بل كان حقيقيا فيلزم طلب اختصاص من جنس الصلوة سواء كان كاملا او  
 من جنس التسمية اختصاصا حقيقيا وطلب الرحمة والتسليم وطلب  
 والتجبة اختصاصا حقيقيا بالنية المخصوصة او بغير النية ثم غير مناسب  
 او الرحمة والتسليم لغیر النية ايضا من المؤمنين المطلوب وهذا  
 طلب اختصاص من الصلوة والتجبة الكاملين بالنية ثم اذا كان كذلك علم  
 فلا التقديرين المذكورين في الكامل فقل ما قيل ان الظاهر ان طلب اختصاص  
 من الصلوة والتجبة الكاملين ايضا بالنية ثم غير مناسب مع انه يجوز في الاضافة  
 الا انما سقط ايضا ما قد قيل انه ان اراد ان طلب اختصاص من مطلق الرحمة  
 بالنية ثم غير مناسب فليس غير مقيد او كلاما في الطلب الخاصة لا العامة  
 وان اراد ان اختصاص من الرحمة الخاصة المقيدة بطلب الصلوة ثم

غير

غير مناسب ثم بل هو غير صحيح كونه مخالفا لما تقدم من ان الصلوة بالنية  
 لا يجوز لغیر النية واسبغ مني في آخر كلامه **قوله** ولو كانت الاستواء انما لم  
 تكونها ليجوز ان يكون الاختصاص للجنس فقط منها او الصلوة انما لم تكن على افراد  
 لا على الجنس في الحقيقة كما لا يخفى في نفسه نظر لعل ان في الاضافة انما هي للجنس  
 وذكرها هذا انما هو الاول فان مجرد كون الاختصاص للعبد الخارجي لا يستلزم  
 كون الاختصاص اضافيا وانما يستلزم ان لو كانت الامم للجنس  
 واما اذا كانت هي ايضا للعبد الخارجي فلا كما ان رتبة المحبة اتفاقا بقوله  
 ان الاختصاص من قضاة امر اما الثانية فلان مجرد كون الاختصاص للاستواء  
 لا يستلزم كون الاختصاص حقيقيا وانما يستلزم ان لو كانت الامم للعبد  
 كما ان رتبة ايضا في القول المذكور واما اذا كانت هي ايضا للاستواء  
 او للجنس فلا كما ان رتبة في قوله ولو كانت للجنس فهو اضافي وذلك لان  
 بعض افراد الصلوة وهي الصلوة بالتبعية تجوز لغیر النية ثم  
 هو المقرر في كتبهم وايضا كون الاختصاص للاستواء بناء على كون الاختصاص  
 حقيقيا على كل تقدير من تفاوت الامم فان المعنى هو الصلوة بطلب  
 الكامل او جزئي الصلوة او كل فرد من افرادها مقصور على كل فرد من افرادها  
 فصرح حقيقيا وان كانت خيرة بان اختصاص من الصلوة بواحد من ابناءها  
 اختصاصا بناء على ثبوتها لا على فرضه من اختصاصها بذلك الا انما



والمفروض ذلك والى فصل ان بهما ستة احتمالات ممكنة الا زيادة كون  
 الام للعهد والاضافة للاستفاد وكونها للعهد وكون الام للعهد والاضافة  
 للعهد او للاستفاد وكون الام للاستفاد والاضافة للعهد وكونها  
 للاستفاد فالأخصاص في الأول حقيقي ان اريد بالصلوة الصلوة بالاضافة  
 وفي الثاني ابيد ان اريد بها الوحد والواحد من الاماات يا وفي البوابة اضافي  
**قوله** ايضا كما في جملة **قوله** ويجعل ان يجوز ان يجهل ان يكون ان في قوله  
 التعظيم والتشريف فقط بالثبوت الى الله تعالى ويجعل ان يكون ان في قوله  
 وفي خلاصته قوله اللان في حال الى مد جميعا وان في هذا العنوان الى بعد  
 هذا الاحتمال عن عبارة ان لان الام المتبادر من قوله مع بعض النكات  
 التي مع بعض نفس النكات التي بقية فادراج خلاصته بعضها خلاف  
 الظاهر المتبادر مع ان ادراج خلاصته بغير هذا القول ليس له من ادراج  
 خلاصته قوله للتعظيم والتشريف فان خلاصته ايضا وهو كون التقديم للتعظيم  
 المقدم وشرفه ويمكن ان يدبرج منها ايضا مع ان قوله للتعظيم ان في  
 بعد ادراجها ثم ان خلاصته ذلك القول ان اللان في حال المقدم اسم  
 ان يلاحظ المقدم اسم مفعول قوله ان الله تعالى معظم هناك بان لا يكون  
 التسمية من هنا معظم بان بغيره عليه فقولنا يعني ان اللان في حال المقدم  
 لتفسير بل في خلاصته اولا يلحق ذلك لان يجوز خلاصته قوله اللان في حال

الحامد او هو فاعل هو تصدير للمعنى الى فصل بينهما اخذ من الخلاصة  
 المذكورة وانما ترك تفسير الخلاصة اعتمادا على ظهوره كما ذكره في قوله  
 لكونه مشتملا على التبرع الذي هو المصلحة عليه يستحق التقديم على التبرع  
 على هذه التبرعة كما ان المسند في جملة الحمد لكونه مشتملا على الحمد واستحق  
 التقديم على تلك التبرعة في قوله اللان في حال العباد لا يخفى ان هذا  
 من الاول بان يكون خلاصته لا قول المذكور في ظاهر خصوصه بعد ملاحظة  
 قولك في الثالث هناك كما يلازم قوله عدم الاحسان ان تعبد الله كما  
 تراه الحديث وان كان الاول مستلما لمقام ولعله لهذا في بعض النسخ  
 هذا اولى ولكنه اترك الاحتمال واورد في بيعة النفع هذا وان لم يثبت في  
 بعيد ولهذا عنوان بذلك الذي على الضعف **قوله** يتضمن الصلوة على الله  
 والصحيحة فيه انه ان اراد انها تتضمن الصلوة عليهم حيث هو الملك الصلوة  
 جزء من الكتاب فهو غير مسلم وان اراد انها تتضمن الصلوة عليهم فهو  
 مفيد او الكلام في الصلوة التي تكون جزءا خارجيا من الكتاب كما يشير  
 اليه كلمة الاراد في الاضافه الصلوة الفعلية بل ان في ايضا يمكن ان يكون  
 منها وان اراد ان يكون هذه الاشارة ترك الصلوة عليهم فساد  
 من ان يخفى قوله لانه رحمة للعالمين فيه ان هذا لا يدل على المدعى  
 رحمة خاصة وهذا رحمة عامة على انه لو دل على ان الصلوة عليهم



تتضمن الصلوة على الكفار ايضه فانه رحمه للعالمين كافة لا المؤمنين  
خاصة ولعله لهذا الترتيل قال بعض الافاضل هذا هو الجواب على تقدير صحة  
لا بد من الاولوية فافهم قوله وعلى الله والاصح الاول ان يقولوا في  
الذكية فافهم ما قوله يمكن تركه بمنزلة او فيه ان يجوز بمنزلة هذا القول انما  
يفيد لو كان هذا القول بدوي مؤدى المتروك وكان ايضه ما بمنزلة  
الشيء يقوم مقام ذلك الشيء في جميع الاحكام وليس كذلك كما لا يخفى وهذا  
سقط ما قد يقال من انه لما كان تركه بمنزلة وبني هذه الرسالة  
في كل شيء على الترتيل والاشارة كان تركه مناسباً وما لا يخصها  
فان في الاول لا بد من ان يفيد رد للمبالغة فلا بد وما قبل من انه  
الترك ولو سلم فلا بد من الاولوية انتهى بل ما ذكره هذا الفاضل من قبل  
بغذر اعظم من القبحا حتى لا يخفى ان المراد ان الصلوة على النبي تتضمن  
على الال والاصح ويجوز في المصالح ويجوز في الصلوة عليه وم عن هذه الصلوة  
عليهم ويكفي في التوسل بهم اليه وم فلا بد وعليه ما قبل لو كان الامر كما ذكره  
لزم التذرع في صورة الانبياء بالصلوة عليهم ايضه كما هو الطريق المشهور  
ولزم التسوية في الصلوة بين النبي وم وغيره ولزم ايضه التسوية بينهم  
وبين غيرهم من المؤمنين ولزم فوات التعرض من الصلوة عليهم وهو  
بهم الا النبي وم في التسوية فيفضل على ما قالوا في التواتر كما لا يظن انما

ولا بد وايضه ما يقال انه يلزم على ما ذكره ان ينزل الرحمة النازلة على النبي  
عليهم ايضه مع ان الرحمة النازلة على النبي وم لكونها اكل واثم لا يمكن نزولها  
على غيره ويلزم ان يكون الصلوة عليهم بالاصالة لا بالبيع والارادوا فيهم  
**قوله** محل المناظرة اي محل المناظرة المبحوث عنها في هذا الكتاب وهو المناظرة  
في مقابلة النقل والدعوى كما لا يخفى فلا بد عليه ان يجوز ان يتعلق بمقتضى المواخذة  
بالعقوب ايضه من غير اعتبار الحكم من الموقوف على ما افاده السيد السند قوله فينبغي  
ان المواخذة انما هي ما في هذا التنبه والتقيد السابق واحد وانما انما في الكلام  
لا ان المواخذة وان وردت في بعض المواضع يجب ان لا يغير الجارية كما المنقول  
مثلاً لكنه يجب ان تنوجه لا الكلام الجنب وترجع اليه بحسب ما اوقف به الفاضل  
بليغ ان المحذور في المناظرة في الحقيقة ليس نفس الكلام بل هو التنبه  
الواقعة فيه وفيه ما مر قوله واما الاثارة اما ان المواخذة تنوجه الى  
الجنس اذا كان المتعارفان فلا فلا ان المواخذة ح اما ان يتعلق بالمنقول  
ان يتعلق بنفس النقل لكن لا شيء من المواخذة يتعلق بالمنقول او المنقول  
محلي محض ولا شيء من محلي محض يتعلق بالمواخذة كما سبق فينبغي ان لا شيء  
من المنقول يتعلق بالمواخذة وبالعكس اي قولنا لا شيء من المواخذة  
بالمنقول وهذا المظهر اذا نتج المتقدم ثبت الثاني وهو ان المواخذة انما  
بنفس النقل فيجعل معنى ونقطة كبرى سبيلة المصداق وهو قولنا كل ما لا



لا ينقل النقل فهذه انما توجه الى الكلام الجنبه ينتج ان المواخذة  
 انما توجه الى الكلام الجنبه اذا كان الغافلنا قلا وهو اصل المطالبين  
**قول** في تخصيص الجنبه غير مناسب الى تخصيص المنقول بالجنبه  
 الكلام به غير مناسب فانه اذا قيد الكلام به لزم تخصيص المنقول به ويحتمل  
 ان يكون المراد تخصيص الكلام بالجنبه غير مناسب لانه يلزم منه تخصيص  
 اليه وغير مناسب ويحتمل ان يكون المراد تخصيص طلب الصحة بالجنبه بتقييد  
 الكلام به غير مناسب فانه اذا قيد الكلام به على تقدير التقييد المذكور يلزم  
 تخصيص الطلب بالجنبه فالاول ان نسب نقول المحش فبما هو  
 التخصيص وانما هو اوفق للتمام وانما انت نسب الكلام الغافل على نقله  
 المحش الغافل وقد يقال المناسب لقوله لا ينحرف في الكلام الجنبه فبما سبق  
 ان يقال ههنا فالاختصاص بالجنبه وانحصاره فيه يدق قوله في التخصيص  
 بالجنبه وانت خير بانه لا مناسبة لها سندا أصلا بحسب المعنى المتعارف  
 هو الاعتراض على قوله انت وتخصيص الكلام بالجنبه لا الاعتراض على  
 اختصاصه بالجنبه في نفسه وانحصاره فيه وذلك الموضع لا يحصل بان  
 يقول اختصاصه بالجنبه وانحصاره فيه غير مناسب بل لا معنى لهذا القول  
 في نفسه فلو كان ان يكون مناسباً ههنا لم لا يخص ولا ينحرف من كونه  
 لانه لا يستلزم ذلك انما هو كسر احد ما عند ذكر الاخذ به لم يتعلق به

وان لم يوافق للمعنى المسمى كما لا يخفى ثم المراد بالتخصيص الذي هو تخصيص  
 المذكور لا المحش اذا التزم هو انما هو دون التقييد ولعله لا جمل  
 ذلك قال غير مناسب ولم يقل غير صحيح **قوله** فقيه ان هذا انما يتم  
 الى هذا القول انما قوله في تخصيص الجنبه غير مناسب انما يتم الى  
 ان من التقييد المذكور تخصيص المنقول بالجنبه لكنه ثم وانما يلزم اذا  
 كان قوله ناقلاً بمعنى ناقلاً كما لا يخفى واما اذا كان بمعنى ناقلاً فلهذا  
 يلزم التخصيص فلتايم القول انما هو ان لا يلزم تخصيص المنقول  
 بجزء تقييد الكلام بالجنبه اذا كان بمعنى ناقلاً فيه فان ذلك الكلام  
 في عبارة عن مجموع النقل والمنقول ولا يلزم من كون محشها خبراً  
 كون المنقول خبراً به وهذا التقرير سقط ما قد يقال من ان هذا يمنع  
 لزوم التخصيص فالمناسب ان يقول فقيه ان هذا انما يلزم اذا كان  
**قوله** وقوله او مدعيه استلزامي قوله ولا يخرج صورة من صور النقل  
 ذلك هذا بعد قوله فلا يلزم التخصيص لدفع توهم ان عدم لزوم التخصيص  
 بالجنبه بجزء التبعي والى بعض الصور من صور المنقول الغير الجنبه فان لا بد من  
 القول المنقول **قوله** بل فيه اي في تقييد الكلام بالجنبه فقيه ما قبله **قوله**  
 وانت تعلم انما شارة لا يخرج المعنى الثاني من الرد المذكور **قوله** لان المدعي  
 لا يخفى ان هذا التفسير لا يستلزم المدعي هو اظهر المعنى الثاني وانما يستلزم



في المعنى الاول ولا يلزم منه اظهر من المعنى الثاني ان الكلام المدعى  
 بهما منحصر في هذين المذكورين فاذا انتفى احداهما تعين الآخر وتفسيره  
 اذا كان قوله او مدعيه بمعنى او مدعيه لزم ان يكون المدعى نفس الكلام  
 لكن المدعى لا يكون نفس الكلام فلا يكون قوله او مدعيه بمعنى او مدعيه  
 فتعين قوله بمعنى او مدعيه فيه وكذا الكلام في قوله والمنقول قد يجوز  
 رد او قبولنا فتأمل ههنا بحث وهذا انما يتم الدليل المذكور اذا اريد  
 بالكلام الكلام اللفظي واما اذا اريد به الكلام النفسي واللام منها فلا  
 لا يخفى الا ان يقال ان المتبادر ههنا هو القاطع بقا ههنا تقديمه بقوله  
 او مدعيه مع ذكره استطراد على انه متأخر في كلام المقول كما قال  
 هذا القائل حيث قال ولا يظهر في قوله او مدعيه او مدعيه لان او القائل  
 ما تعهد في شيء التردد بينه فاما قد يقال من ان هذه القول من المتبادر  
 من قوله لانه ان الكلام المذكور في قول المقول هو المنقسم الى المنقول والتمه  
 ليس على ما ينبغي كما لا يخفى ثم لا يخفى ان حمل ما في الكلام على التردد ليس  
 من حمله على النفس وانما هو المذكور في قوله او مدعيه كما اشار اليه من ان التردد  
 لا يقتضي الحركه كما استنبط اليه فالاول ان يقول على ان الظاهر ان مال الكلام  
 تقسيم الكلام الى المنقول والمدعى كما قال به هذا القائل انه تدبر لم يكن التردد  
 حوا فيه ان التردد لا يجب ان يكون حاصرا بل يكفي فيه منع الجميع كما لا يخفى على

غير حاصر على تقيد الكلام بالبرهانه فان من الكلام المجتبه ما يستحق  
 ولا مدعى كالقوله لطريق البهيمه في الجملة الغير المنقول فانه ليس بمدعى على ما  
 كلام التام واثبت مع واثبت ان الواضح على ما طرح به التقاض في المطول  
 قوله الغير المنقول صفة لكل من الشئ المذكورة ولم يذكر كونها غير مدعى  
 مع انه لا بد منه ايضا ههنا ينطبق المشابهة المشابهة لظهور ان شيئا من المذكور  
 لا يصلح ان يكون مدعيه التام قوله فالتقيد به احسن قال بعض الفضلاء  
 لما يكون كلام التام واثبت مع واثبت ان خبره مع انه على ما طرح به التقاض في المطول  
 وقد يقال الجواب من الكلام ههنا الكلام القصار بطريق القصد واختار  
 التام واثبت مع خارج عن المقسم انتهى وانما خبره بان كلام الشئ صا وانه القصد  
 والاختيار هو محل للاختصار فما ذكره بالا عند ايراد خبره حاسما لورد والظاهر ان  
 العلامة التقاض ان قال في قبل الجواب الاله (من شرح التلخيص) ان القصد  
 مدخل في خبره الكلام فان قول المجتبه او التام واثبت مع زيد فان كلام التام في خبره  
 خبره فرفقه انه لا يفرق بينهما واسطة قوله من وجوه قال بعض الافاضل ان  
 الجمع منطوق واريد به وجهان احدهما عدم ورود ما في سبب العلاقة والتمه التنبه  
 على محل المناظرة ولا يظن التنبه على ان الماخذه انما تنوجه الى الكلام المجتبه ووجه  
 وهو انه مؤدى اليقين بمحل المناظرة واحدها وبنادى عليه قوله بل فيه تنبيه على محل  
 قائل انتهى وبما هو محتمل في وجه الوجه الاشارة الى ان تافلا ومدعيه



ناقلا فيه ومدحيا فيه الى ان المدح لا يكون الا معنى الكلام والمذمور  
 قد يكون معنى الكلام وانت جبريل ارشاد التقيد المذكور لا يتعلق بالمتن  
 المتضمن فكل نطق خصوصا معنى التثنية فالجواب ان الجميع منطوق كما ذكره بعض  
 الاخوة وانما اعتبر لفظ الجمع ليعبده بالغة في الرد على ما ذكره من ان  
 قوله نعم لو حمل الكلام الا انه لا مدخل له في هذا المقام ثم هذا التقيد  
 اليه بالنظر لاحاقية التثنية والافعال احتياج اليه ثابت بالتثنية لا التثنية المذكور  
 سابقا سوا حملت كلمة اذا على الكلتية او على الالهة والعلة انما يجب  
 ان هذا التقيد على تقدير التثنية ان لو فهم من الجزئية خبرية الكلام وهو قوله  
 انما يحتاج اليها اذا كانت اه نقل عنه بهما انه لو حمل كلمة اذا على الالهة احتج  
 الى التقيد املا سوا كان حمل كلمة ان على الكلتية او على الالهة فكل من قال  
 الكلام على الكلتية اما يحمل اذا على معنى الكلتية او يحمل على الالهة ثم حمل الالهة على الكلتية  
 بنا على ما فرجه به الشيخ في الشفا **قوله** ههنا العلوم كالتثنية اعرض عليه بانه من  
 اقوال المنطقيين الالهة في قوة الجزئية تنافيا فكلهم واجب بان هذا في  
 اقوال المنطقيين في الرد على من قال بعض العلوم مقدم على بعض  
 اخرى الهندسة لا يجب والهيئة والتوفيق بينهما ان التقية الالهة بالمثل  
 في قوة الجزئية بمعنى انها متساوية على ما فرجوا به وذلك لا بناء في كونها كلتية  
 فيكون كلتية اهل خبرها سوا الكلتية كما اقوال لا منافات بين القولين

فان قوله

فان كان الالهة من قوة الجزئية بمعنى انها متساوية على ما فرجوا به وذلك  
 لا بناء في كونها كلتية ان صدقها كلتية في بعض المواضع كما لا يخفى قوله هو العلوم كلتية  
 قد يقال يستفاد منه ان الالهة كالتثنية لا يكون الا كلتية وهو المشهور بين  
 بلهه ركنه منقوض بقوله هو موجودات من الالهة كالتثنية والمطلوب والمراد  
 بعض الموجود هو لا كما نقل ايضا من الآثار من بعض اقوالنا ينقض هذه  
 ذلك المستفاد اذا كان المراد ان هذه المسئلة جزئية كما هو المفاد من  
 الابراد ككتبة جبريل ان يكون بيانها للكمال كما قال به بعض المتأخرين من  
 بعينه بعبارة الموجد بقبول يمكن حمل الالهة على كل فرد الموضع كان يقال  
 كل موجود وجوده هو محمول هو اخره هو فيكون كلتية كالتثنية  
 العلوم كالتثنية ما لا بعض الموجود هو لا يقال قال ذلك ايضا في  
 عنه لا يقال فعل هذا بلزم استعمال التقية الجزئية في العلوم مع انهم ذكروا  
 ان الالهة في قوة الكلتية كالتثنية استعمال الجزئية في العلوم لا نقول  
 الكلام بتثنية بعض كنه واقع كما لا يخفى على من تتبع انتهى هذا في  
 المراد ان جزئية لا نقول هذا المنقول انما يكون نصا في ذلك المراد  
 المشايخ بقوله هذا الكلام قوله ان الالهة في العلوم في قوة الكلتية وان كان  
 المشايخ بقوله من الالهة كالتثنية والمراد بعض الموجود هو لا يقال  
 الصفا هناك فلا بل يكون نصا فيما ذكرنا كما لا يخفى على من هذا التصرف



الفاضل لا ريب عن الغيبة فصاحب البيت اورد ما فيها فان قلت قل نقل  
 عن ذلك الفاضل الغيبة قال المسعودي ان الوازي في حواشي شرح المطالع  
 ان ما في العلوم قد يكون شخصية وما يقال من ان العلم كليات فهو مبني  
 الاغلب قلت قد قيل ان هذا ناشئ من النظر الى علم هو ما يقال في العلم  
 في الكلام الواجب لوجوده كذا مع ان الوازي في شخصته مخففة في الخارج في فرد  
 عن الغيبة من ان الغيبة المستعملة في العلوم هي الحقيقة التي هي موضوعها لا فرد  
 المحققة والممكنة او لاخره فقط وعلى صراخ كون مبادئ العلوم كليات مما  
 نقل عن تيسر القول وقد قبل الاقوم علماء حتى صار مشهورا بين الامم فلا  
 لم يوفق الكلام ثم قال الفاضل العصام في شرح الكافية انه لا فائدة في ايراد  
 الحكم الماهل في العلوم ولو غير الحكيم كما لا فائدة في ايراد الحكم الماهل في العلوم ولو غير  
 فيه للمعلم انه قد اورد ما يشارة الى حمله في جز الفتن فيه شارة الى حمله كليات  
 في جز الفتن فيعود المحذور المذكور وما قيل ان تلك الحلية بطريق الاشارة  
 لا بطريق العبارة فلا عبرة بها ليس بشيء كما لا يخفى <sup>انه ان اراد</sup> في حاجة لا التقيد  
 العبارة مع انها غير موجودة في كلام الفاضل وهو الفاضل العصام غير ان  
 موقعها كما لا يخفى على ما ذكره من التاميل انما يدل على انه غير مناسب <sup>على انه</sup>  
 مما لا حاجة اليه كما يشاء ثابت وما قد يقال انه يدل على انه صحيح لعدم الحاجة  
 لثبته من عدم الصحة انما ما ليس صحيحا ليس بخائن اليه بل صحيح فان كون

الواجب

الواجب على الحكم هو طلب الصحة مطلقا لا يستلزم عدم الصحة في التقيد بل  
 يستلزم القصور في البناء وهو ليس بناسب بل غير مناسب فانهم  
**قول** وانظر ان المناظرة او اشارة الى المحاكاة بين الش وبين هذا الصغار  
 وقوله بما حققه بعض المحققين وقوله كما هو المشهور في الموضوعين <sup>شأنه</sup>  
 لما ترجع جانب الش فانهم هكذا قد يقال لكن يحدث ما سببا في اخر الحاشية  
 من قوله لكن يؤيد عدم التقيد قوله فيطلب الصحة **قوله** فالتقيد او  
 وانما قال اورد لانه بعد فقه ليس نصا في المخاطبة حتى يستلزم بطلب  
 من المخاطب الا ان المتبادر منها ان يكون بطريق المخاطبة والدفع بطريق <sup>ان يكون</sup>  
 ان كان طلبا لا بد ان يكون الطلب من المخاطب قطعا كما نقل عنه في الحاشية  
 منها هذا سقط ما قيل ان المناسب بقوله فالتقيد به واجب اما ما قد يقال  
 انه انما قال اورد لان المعنى على ذلك ايراد التقيد بالفعل او لم يبرز اشتراط <sup>نقطة</sup>  
 التقيد وذكر في اللفظ او لم يبرز ولم يذكر في اللفظ وحاصل ان قوله اورد  
 اورد في اللفظ فقه ان الشراخ انما هو في التقيد معناه في التقيد لفظا كما  
**قوله** وذلك ان اولوية التقيد على تقدير التوقيف الاول وعدم اولوية  
 على تقدير الشا في ثابت محقق ان المعنى قوله ولا يخفى ان طلب الصحة <sup>النقل</sup>  
 بنفسه من طرق المناظرة بالمعنى الثاني وليس من بالمعنى الاول كما لا يخفى على  
 اورد في رتبة باب السلب الكلام انتهى وقد يقال اختار هذا السلب <sup>بعد</sup>  
 عدة من طرق المناظرة بالمعنى الثاني وعدم اعتباره لانه مبني على التوقيف <sup>المعنى</sup>



بل الحق ان من لم يطبع سبيل لا يعرف ان يكون الطلب المذكور من الطاق  
 لانه في الحقيقة من قبيل اشتغال بما لا يقع قنأ مذكور فيه انه ان اراد  
 او حاصل انه ان اراد من العلم في الموضوعين مطلق التصديق فلام  
 الملازمة في قوله لانها لو كانت معلومة فطلبها لا يبق بحال المناظر وان اراد  
 منه التصديق اليقين فتلك الملازمة مستلزمة لكن التقييد فاصرفهم  
 منه ج انه من لم تكن الحق معلومة بالعلم اليقين يكون طلبها لا يقال <sup>في ذلك</sup> و  
 لانه قد يكون الطلب غير لائق مع اشتغال العلم اليقين ايضا ويمكن ان  
 يجاب عنه باختبار الشيء الاول بان كلمة لو بمعنى الجزئية ان قد يكون  
 كانت الحق معلومة فطلبها لا يبق غير لائق وذلك لان هذه القول  
 دليل للتقييد المذكور يقع انما قبله في الكلام ههنا بالتصديق المذكور لانه لو  
 يقيد لكان المعنى الكلام كانت الحق معلومة فطلبها يبق لكن الثاني بطلان  
 الملازمة فقط واما بطلان الثاني فلانه قد يكون اذا كانت الحق معلومة  
 فطلبها لا يبق فعلى هذا التقدير لا يتوجه اليه المنع المذكور كما لا يخفى على <sup>المتأمل</sup>  
 وقد اجيب باختبار الشيء الثاني ايضا بان البحث في ان القائل اذا  
 كان ناقلا فاما ان يكون الحق معلومة لاختم علما جازما او لم يكن معلومة  
 به فكذلك العلم بل كان مشكوكا او معلومة لاختم منطقيا او غيرهما فعلى  
 ان يكون الطلب الحق وعلم الثاني لا الطلب فلا وجه لما قال المحقق واما

كون الطلب يقينيا او ظاهريا فلا مدخل له فيما سبق البحث لاجل  
 اشتغال وفيه ان ان علم الثاني لاها الطلب على جميع التقادير فهو مائة قد يكون  
 الحق معلومة لاختم ظاهرا وكانت الحق ظاهرا لا يمكن تحصيل العلم بها ان ظاهرا  
 كما في نقل الخبر الثابت بخبر واحد فانه لا يمكن تحصيل العلم بالحق ان ظاهرا <sup>الطلب</sup>  
 اذا كان تحصيل اليقين فهو ليس في الواسع وان كان تحصيل الظن <sup>فالمقصود</sup>  
 انه حاصل قبل فلا يبق الطلب بعد وان اراد انه لاها الطلب على <sup>بعض</sup>  
 التقادير فهو مسلم لكنه غير مفيد اذ الكلام ههنا ليس الا على تقدير <sup>مسئل</sup>  
 كونه مثبت وجه ما قال المحقق واما قوله واما كون الطلب يقينيا او ظاهرا <sup>النقل</sup>  
 ما قال بعض الافاضل من ان المطلوب عبارة عن المنقول والكلام في حق  
 لانه في المنقول في صورة وجود العلم الظني يقيني النقل ان تأثير يكون المنقول  
 يقينيا ان من العلم اليقين في بقاء طلب حتى النقل تحصيل اليقين <sup>لصحة</sup>  
 وكذا في صورة اشتغال العلم اليقين بعض النقل تأثير يكون المنقول (ظاهريا) ان  
 العلم اليقين في عدم بقاء طلب حتى النقل تحصيل العلم اليقين به <sup>العلم</sup>  
 وفيه ان المطلوب ههنا بمعنى المطلوب فهو عبارة عن العلم بعض النقل  
 لانه المنقول في صورة وجود العلم الظني لا يكون طلبا غير لائق اذا كان  
 المطلوب هو العلم اليقين بالماخوذ به في هذا القائل ويكون غير لائق اذا لم <sup>يكن</sup>  
 اليقين هو العلم الظني بالعلم ان حتى النقل يقينه قد يكون من المطلوب <sup>الطلب</sup> كما



قرر اللهم ان يرد العلم المناسب للمطلب لا شك ان هذا ليس من  
 المعاني المشهورة للعلم فان لفظ العلم يطلق في المشهور على عدة معان فاما  
 احدها مطلق الادراك الذي يتم تصديقه والتقدير والتأني مطلق  
 التصديق الذي يتناول اليقين وغيره والثالث التصديق اليقيني على  
 ما في الشرح المسعودي بل المتعارف انه مشترك بين الحضور العقلي وبين  
 التصديق اليقيني لا غير على الحاشية الا لوغية بل المتبادر عنه الاطلاق  
 هو المعنى الاخير كما صرح به بعض الافاضل المشهور اما المعنى المذكور ههنا  
 فانما يستفاد منه بعبارة القرائن والخطا فلهذا قال اللهم شعرا بضعف  
 الجواب وايضا يرد على هذا ايضا مثل ما يرد على الشق الاول من الترتيب  
 بان يقال لان العلم لو كانت معلومة بالعلم المناسب للمطلب لا يلحق  
 بحال المتأخر من حيث هو متأخر بل ازان يكون العلم باضعفاً مثل ان  
 بالبيان المطلوب ما مشتمل ان يكون بالعبارة كما في قصة ابراهيم في نظر  
 ما قيل ان التصديق بالعلم اضعف الجواب بل اضعف قلب المتكلم انتهى فبان  
 ان القلب ليس للتصديق بل للمكدر واما ما يقال انما صدر به لانه على تقدير  
 ارادة هذا المعنى لم يبق قوله ان لم تكن معلومة على كنهه مع ان مراد العلوم  
 كلياً ففهم ان هذا لا يرد لا ينافي كنهه القضية كما لا يخفى قوله انما قال لا  
 ولم يقبل لا ينافي في الجواب سؤالا مقدراً تقديره ان طلب القضية المعلومة ما

لا يلحق

لا يلحق لانه يوافي الى تحصيل ما حصل فقول لا يلحق دون ان يقول لا يلحق  
 لا شعرا الى حصول القضية فاشارة الى الجواب بان طلب القضية المعلومة انما  
 يوافي الى تحصيل ما حصل لو وجب ان يكون ذلك الطلب لتحصيل العلم بالقضية  
 مما يجوز ان يكون طلب القضية المعلومة لا متحققاً لتحصيل العلم بها في يقع ذلك  
 الطلب ولا يوافي الى تحصيل ما حصل فحصل القضية ثابت ما حصل فلهذا قال  
 لا يلحق ولم يقبل لا يلحق ومن هذا التقرير يفيضان قضية ما ذكره بعض الافاضل  
 ههنا حيث قال وهذه الطلب تنصير فيما اذا كانت القضية معلومة على طلبها  
 فطلب القضية من التناقل ينظر بل التناقل يقبل من الجزم ليقبل النظر على  
 عن القول ايضا وبما ذكرنا فلهذا ما ذكره من كونه تظويلاً مستغنى عنه  
 على ما ينبغي انتهى يعني ان هذه الطلب قد يكون في ضمن هذه القضية مع انه ليس  
 تظويلاً مستغنى عنه لا حتمال انقلاب النظر الى العلم فقول كنهه تظويلاً  
 على الاطلاق ليس ما ينبغي وبما ذكرنا فلهذا ما ذكره على هذا الفاضل من ان المراد  
 بالعلم ههنا هو العلم المناسب للمطلب فلا وجه لما ذكره ووجه الفاء هو  
 القضية المعلومة فيما نحن فيه ليس يكون تحصيل العلم الا لزم تحصيل ما حصل  
 المؤدى الى عدم القضية بل يكون نتيجة وان متحقق فلا يتم فيه كون المراد بالعلم  
 المناسب للمطلب لا يلحق في القضية التي ذكرها ذلك الفاضل بطلب القضية  
 فلهذا لا متحققاً لا تحصيل العلم اليقيني الا انه فيه احتمال ان يقبل القول في العلم



في عاقبة الامر ومن العجيب ما قيل ان المراد ان طلب الشيء المعلوم  
 ان يكون العلم الثاني من جنس العلم الاول طلبا او يقينا كذا ولو كان المراد  
 بالعلم الثاني ما يكون مغايرا للاول في النطق واليقين لكان طلب الشيء  
 المعلوم مناسب حال المناظر وبما قد نظرنا لانه لا وجه لما ذكره ذلك الفاضل  
 انه لا يفتقر الى ان يقال يجوز ان يكون طلب الشيء المعلوم لا متناهيا بل يعلم انه  
 بهما هو متوقف حتى يقع معه المناظرة ولا تعد غنيا ام لا وهذا لا بعد  
 تطلبه بل وانما المطلوب ما يكون لا متناهيا الطالب نفسه ليعلم ان علمه ليس هو  
 مطابقا للواقع ام لا فعلى هذا قول المتكلمين تطلبه ليس على ما ينبغي فيه  
 على ان طلب الشيء المعلوم لهذا لا متناهيا المتكلم منه اظها بالضرورة مما سبق  
 انه في مقامه ليس هو هذا الاستدلال العقلية الغائية اشارة الى دفع ما  
 يتوهم به من انه لا يجوز طلب الشيء المعلوم لا متناهيا المذكور في استدلالهم  
 ذلك تعدد العلم الغائية وحاصل دفع انما لا نسلم هذه الاستدلال  
 وانما يستلزم ان لو كان الامتنان المذكور بينه على غائية لكنه ليس  
 كذلك فانه لما يكون على غائية لو كان باعنا مستقرا لكنه هم ايضا هذا  
 قوله في نظر اقل من وجه النظر انما لا نسلم ان طلب الشيء المعلوم لتجديد  
 العلم بالمراد من ذلك غير مناسب مقام المناظرة وبوجه قوله ابراهيم  
 عليه السلام ان العلم بغيره فليكن كما لا يخفى على من له طبع سليم او اتق السمع

وما شئ به انما وقد يقال ان صحة التعليل ان كان في معلومة بالعلم باليقين  
 مثلا تطلب تلك الشيء مرة اخرى ليحصل اليقين من جهة اخرى وان كان  
 صحيحا في نفسه او العلمان خبر من علم واحد الا انه غير مناسب ههنا لما فيه من  
 تحصيل الحاصل لان كل واحد منهما من واحد ولانه لو كان في التبيين الاوقات  
 فيما لا خلاف معتد بها بخلاف ما في قضية ابراهيم عليه السلام لانه ان كان  
 والثاني غيبا وليس البيان كالتبيان على ان قوله علم ليس في مقام المناظرة  
 كما قرع به بعض الافاضل على ما ذكرنا وجه النظر كما مر بها بقوله تعالى  
 فلا تغفل اقول فيه انه يجوز ان يتفاوت العلمان فيما نحن بصدده ايضا  
 والبيان فلا بد من التبيين انما كما لا يخفى على اهل العرفان ويجوز ان يكون قوله  
 تغفل اشارة الى هذا وقيل وجه النظر ان العلم بالحاصل باحد الطرفين الجهل  
 باق من جهة ما يستحصل بالآخر فيكون الطلب لتحصيل العلم بالجهل فلا معنى  
 لقوله بانه غير مناسب في مقام المناظرة وقوله فانظر اشارة الى ما قيل  
 ان ذلك من اجتماع متقدمين ويجوز ان يكون اشارة الى قوله فيما سبق  
 تعريفه ليل والقول بانه يستلزم العلم بالمطابقة اخرى وهو مجهول بذلك  
 الوجه غير اننا في مقامه لا نسلم ان المراد طلب الشيء الموافقة للمناظرة  
 لا يخفى ان المراد بالموافق للمناظرة هو الموافق لا في الفرض ان هذا هو المقصود  
 التباين لوجودها بدونها كما في القصور بين التباين فانها وان كانتا موافقتين







كما لا يخفى **المعنى** هو هنا متعلق بالنعدة ولا بالتفسير المضاف اليها **المعنى**  
 المتعلق بالنعدة هو هنا ان في مسئلة امتناع نعدو العلة الغائية والمراد من ذلك  
 المعنى المتعلق هو كون كل واحد من الامرين باعنا على اقدم الفاعل  
 يعني ان نعدوها يعني ان كل واحد من الامرين باعنا على اقدم يستلزم توارده  
 العقلين الا لا يعني ان مجموع الامرين باعنا فانه لا نعدو في الحقيقة للعلة  
 الغائية فلا استلزام بل العلة الغائية في انما هو مجموع الامرين معا بظهورنا قلنا  
 لمن نظر في كلام الشافعي نقل عنه هنا في كلام الحنفية على من كلام الشافعي في بيان  
 يقال هنا ان ظهوره يقول ونعدوها برهنة المعنى كما قال في بيانها الا انه عدا  
 عنه هنا لانه يمكن ان يمنع الاستلزام مستلزما يجوز عدم كون ذلك المعنى مقصودا  
 هنا انما هو ضبط **المعنى** ان اراد به **المعنى** ان اراد بابا في  
 في تعريف العلة الغائية الباعث المستقل في الباعث فلا يتم صحة البناء المذكور فانه  
 انما يصح ان لو كان على الغائية برهنة المعنى اي بمعنى الباعث المستقل  
 ثم ثمة الغرض اعم من ذلك فان قلت هذا المنع مناف لما وجوابه من الغرض  
 والعلة الغائية متى ان بالذات متخالفات فلا اعتبارا لكون يجوز ان يكون المراد من  
 العلة الغائية التي تحتها الغرض وانما يكون اعم من المستقلة الباعث  
 فلو ان اتت العلة الغائية بهذا المعنى لعم من الباعث المستقل الباعث  
 يستلزم توارده العقلين **المعنى** ان يكون كل واحد من  
 العقلين الغائيتين اواحدهما باعنا غير مستقل في الاستلزام

نقد

توارده العقلين المستقلتين فردية ان كل واحد من العقلين الغائيتين  
 مع سائر العلل لا يكون على مستقل **قوله** **المعنى** ان يقال ان  
 يكون هذا الجواب تقييداً للبناء السابق يعني ان بناء البرهان على امتناع نعدو  
 العلة الغائية وان كان مخالفا لما اشار اليه في الاشياء لورود الابد  
 المذكور عليه بل المتبادر من كون الشيء فاضا فان المتبادر منه ان يكون  
 مستقلا فاذا كان اظهر القصور غرضنا مستقلا لا يجوز ان يكون  
 آخر معه غرضنا مستقلا ولا غير مستقل ويحتمل ان يكون اختيارا للشيء  
 الاول من الترتيب يعني ان المراد هو الباعث المستقل لكون المراد من الغرض  
 ايضه هنا هو الغرض المستقل بناء على المتبادر فيكون كل غرض على غايته  
 بذلك المعنى فيصح البناء على امتناع النعدو **قوله** **المعنى** اي ويرد عليه ايضه  
 ان نعدو العلة اذا لم يكن مدخلية العلة اي مدخلية جنسها او تكل  
 من افرادها على سبيل الجنس والاستتراق والتقسيم مدخلية كل واحد  
 من العقلين الغائيتين تفصيله هو محله الام كما لا يخفى على ذوي الافهام  
 قوله يجوز ان يكون العلة الغائية شرطا للمعلول ايضه في يجوز ان يكون كل  
 واحد من العقلين الغائيتين شرطا لايضه لما كان صحتها مظنة ان يقال  
 ان وجود العلة الغائية متأخر عن وجود المعلول فكيف يجوز ان يكون شرطا  
 للمعلول اجابته في الاشياء هنا حيث قال اي تصور العلة الغائية فردية



عتبرنا انما هو باعتبار التصور ولا شك ان تصور العلة الغائية يجوز ان يكون  
 شرطاً للمعلول ولا يلزم ان يكون نفساً شرطاً له انتهى وبعد فليست  
 فان العلة الغائية ما يكون مؤثراً في مؤثرية الفاعل المؤثر في وجود المعلول  
 والشرط ما لا يكون مؤثراً اصلاً كما لا يخفى على من تتبع كلامهم فالكناش قد  
 امر ان متناقضان لا يجمعان فلا يجوز ان يكون الشيء الواحد علة غائية وشرطاً  
 للمعلول الواحد اللهم ان يقال كل واحد من العلتين كافية في التباين  
 في مؤثرية المؤثر فاعتبرت مؤثرة في المؤثرية والآخر لا يكون  
 فيجوز ان يكون شرطاً للمعلول فافهم لا يقال قال المسعودي  
 العلة الغائية وشعورها والقصد الى حصولها وان كان مما يقع الشرط  
 عند الحكماء لا بعد في ان يكون فيها علة بالاصول لا نأخذ في ذلك  
 في مجرد التسمية والاصطلاح ولا تائيد فيها نحن بصدد كما لا يخفى به تعالى  
 في تقرير هذا المقام فيجوز ان يكون كل واحد من العلتين الغائيتين شرطاً  
 للآخر والآخر شرطاً لنتهي وانت خبير بان هذا التقدير مع كونه متنا  
 ليس كلاماً طعناً فاسد في نفسه اذ لا يتصور بين الشبهين كون كل واحد  
 شرطاً للآخر والآخر شرطاً له المستداه توقف الشيء على نفسه لا وج  
 يستلزم تارة والعلة وتارة اذا اعتبرنا احد العلتين الغائيتين حيث  
 انها علة غائية مع سائر العلل الشرطية فلو ان العلة الغائية لا تفر

من جهة

من جهة الشرط وحصل بهما بناء على اعتبار المذكور علة مستقلة  
 واذا لاحظنا اينه العلة الغائية لا يخرج من حيث انها علة غائية مع  
 سائر العلل الشرطية والمفروض ان العلة الغائية الاولى اينه من جهة  
 الشرط وحصل بهما بناء على هذا الملاحظة علة مستقلة اخرى لكن الغاية  
 بينهما وبين الاول اعتبار لا ذاتي كما لا يخفى فلو كان في بعض عبارة  
 اشارة الى ما ذكرناه لعل المراد ببعض عبارة الحاشية قوله ان هذا مبني على عدم  
 جواز تعدد العلة الغائية وقوله فثبت يعلم ضعف القول في اول الحاشية  
 واخرها والمراد بقوله ما ذكرناه ما ذكره من الابدائه منه فان هذا من القولين  
 ان الذي ذكره الابداء اما الاول فكلان معناه ان هذا مبني عليه ان تم والى  
 فلا يقيد نوع ابناء الى ان الابداء عدم الجواز مدخول وهذا القدر كاف في عدم  
 واما الثاني فكلان نسبة الضعف الى ذلك القول يؤول الى صحة وصحة يستدعي  
 صحة ما ذكره وكون الابداء المذكور مدخولاً في قوله الحاشية المنقولة  
 كان الباطن مجموع الامر من معارفه غايه لا لكل واحد منها فقط كذلك  
 الغائية لا غير اشارة اينه ما ذكره من منع الشيء الثاني من شيء الشرطية  
 قوله لفظ ان يقول بالواو وعلل وجه ما ذكره الفاضل العظام من افعال  
 لم نعده في بيان شيء الشرطية بل اشارة الى منع الجميع بين مقدمتين متصلتين  
 انه لو اخذت من هذين المقدمتين فثبتت شرطية منفصلة لكانت تلك المنفصلة



ما نفع الجمع فلا يتوهم ان منع الجمع انما يكون بين طرفي الشرطية الواحدة  
 لا بين طرف من شرطية وبين طرف من شرطية اخرى كما هو بهنظام ان  
 لم يجعل كلمة او لا تفصل الحقيقة بينهما لعدم الشك في الكذب بوجوده <sup>الواحد</sup>  
 بينهما وان قيد الكلام في قول المصنف اذا قلت بكلام بالجنب كالبديهي <sup>انما</sup>  
 غير النقل فان النقل لا يكون مدعيا عندك والخشية كما سيجي وكلام  
 انما والسبح والاك والواهم والجنون فانه فان كل واحد منهما <sup>انما</sup>  
 غير با على ما خرج به العلامة التفقار الى في المطلق لكن القائل به ليس  
 ولا مدعي كما لا يخفى لا يقال هذا الكلام من المحضة بناء في ما سبق منه في توجيها  
 الكلام بالجنب فان النقل من كلامه هناك ان كلام الجنب منقول <sup>في النقل</sup>  
 لا انما نقول كلامه هناك بناء على ما هو المشهور على ما ذهب اليه القائل <sup>المذكور</sup>  
 و بهنظام بناء على ما هو التحقيق وبهذا التفسير والتوجيه ظهر انه لا حاجة الى ما  
 يقال في وقع المناقاة بين كلامي المحضة من ان كلامه بهنظام بناء على الكلام  
 الكلام في قوله اذا قلت بكلام وهناك على تقييد الجنب <sup>هو منقول النقل</sup>  
 والدعوى ان المراد من الكلام هو الكلام الصادق بالقصد والاختيار  
 فكلام النائم والاشع خارج عن المقام هذا وانت خبير بان كلام الجنب <sup>هنا</sup>  
 على انه خارج عن المقام والمداد على انه ليس بالقصد والاشع <sup>هو منقول</sup>  
 وخبر به لعل ما خرج به العلامة التفقار الى ما ان هذا التفسير عام لما ذكره <sup>الاشع</sup>

قوله

**قوله المتصلين المذكورين** احدهما قول المصنف كنت ناقلا فطلب <sup>المتصلين</sup>  
 وثانيهما قول ان كنت مدعيا فطلب البديل الذي اش الى بقوله او مدعيا  
 فالبديل فمال الكلام اذا قلت بكلام فاما ان تكون ناقلا واما ان تكون مدعيا  
 فان كنت ناقلا فطلب القسوة وان كنت مدعيا فطلب البديل فقوله المذكورين  
 مبني على التغليب او على المقدر في حكم المذكور فلا بد وعليه ان المذكورين في الاول  
 مسلمة دون الثانية **قوله** تفصل الى الحقيقة كما هو الظاهر <sup>في الحقيقة</sup>  
 لا منافاة بينهما في الصدق فانه يكون نقديا <sup>في الكلام</sup> اذا قلت بكلام فاما  
 ان يكون ان كنت ناقلا فطلب الحقيقة واما ان يكون ان كنت مدعيا فطلب <sup>البديل</sup>  
 فيكون منفصلة مركبة من متصليين كقوله انما ان يكون ان كانت <sup>الاشع</sup>  
 فالنظام موجود واما ان يكون ان كانت <sup>الاشع</sup> فالنظام موجود واما ان يكون  
 الكلام اذا قلت بكلام فاما ان يكون ناقلا مستلزما لطلب الصحة واما ان يكون <sup>الاشع</sup>  
 مدعيا مستلزما لطلب البديل ومن البين انه لا منافاة بين هذين <sup>النوعين</sup>  
 متحققا معا فلا تفصلا <sup>او بهذا التفسير</sup> ظهر ان ما قد يقال في بيا عدم <sup>شبهة</sup>  
 اولم يعد الا تفصلا بين المتصليين ليس شعبة بل هو ناشئ عن الجهل فان <sup>التفصلا</sup>  
 بينهما من شهر من المنطق وكذا ما قيل لان الا تفصلا انما يكون بين طرفي  
 الشرطية وهي في حكم المفروضة <sup>والفصلية</sup> المذكورين يستلزم ذلك فلا معنى  
 لا اعتبارا فيها <sup>انها</sup> فان التفصيل المذكورين في كونهم طرفي الشرطية كما لا يخفى <sup>وقد</sup>



قد اصاب من قال لان صدق المتصلين لا يتوقف على صدق مقدمها  
فيمكن ان تصدق مضافا وان اخطأ في قوله مع ان كلمة اولم تدخل ظاهر الاية  
المقدمة من حيث **البيان** انما قال كذلك لانه يحتمل ان يكون مراد المتوهم  
من الانفصال الحقيقي منع القول الانفصال الحقيقي فان الانفصال  
بين الاقسام الثلاثة وان كان المتبادر هو الحقيقة فعلى هذا يقع ما ذكره  
ابنه بين المتصلين منع خلو بناء على اخصار الكلام الجنب في المنقول والمدعى  
فأفهم واما ما قد يقال لانه يحتمل ان يكون كلام المتوهم على حذف النسخة  
اي الانفصال بين هاتين المتصلتين وهو كلام صحيح على تقدير اخصار الكلام  
الجنب في المنقول والمدعى متعطف وكذا ما ذكره بعض الفضلاء من انه يجوز  
ان يكون مراد المتوهم ما ذكره المحقق يعني بان يراد بالانفصال منع الجمع بقدر  
المضاف **قوله** فيه مسامحة وجه الممتنع ان المتبادر من الاثبات ان يكون  
في النظرية والمقام الام منها ومن البعد بينهما كما يدل عليه قوله اما بالبدليل  
او السبب وكذا المتبادر من الوجدان ومن ثم تراهم يقولون فصل في اثبات  
لذا وبغضه ان يقولوا ان في بياثبونه والوجدان ليس بمراد ههنا اذ ليس  
من المقدمات البينة فالمراد بها هنا هو في بيان الثبوت اما بالبدليل او السبب  
وان كان حذف المتبادر الممتنع استعمال المقتضى في غير معناه المتبادر كما هو  
في حاشية النهاية **ان** كان حروا بخصا ان يالته لطف الى

مدار البحث ههنا **قوله** ما ما قد يقال انما هو انقسام في شرح هذه  
التركيبة فانه قد لا يدعى بمن يفيد ان قال بمن نصبه لا يثبت لكم  
نقيب للمعلق في هذا البحث فبقية المدعى بما قد به المعلق محتاج  
محتاج الى معرفه فقول المحقق من ان النظر مستفاد من قوله محتاج الى معرفه  
كما لا يخفى فلا يتوهم ان هذا القول غير مطابق للمنقول عنه **قوله** غير مطابق للثبت  
لواقع لما كان على هذا التفسير مخالفا لما فهم من توفيق المشهور بل يجب ان يتفق  
الصدق والكذب فان المقصود منه ان الجنب من يقبض الحكم مطلقا فكذا المثل من  
يقبض مطابقا الحكم لواقع **قوله** من يقبض فافسر حيث قال وذلك لما تقرر ان  
الجنب ما هو الصدق واما الكذب فاحتمال فكل من يقبض ان النسبة التي في كلامه  
مخالفا لواقع انتهى وبهذا الاعتذار اندفع ما قيل ان ظاهر التفسير يشمل  
الكواشف بخلاف ما ذكره **الث** وقد يقال بهذا الاعتذار على تقدير لزومه لبيان  
بل هو شامل من عدم الفرق بين صورة الدعوى وصورة الجنب ولو كان الامر كما ذكره لم  
ان يرتفع مؤنة طلب البدليل اقامته من المستدل او يخفى له ان يقول في جوابه  
ان هذا الدعوى صادقة لان مدلول الجنب هو الصدق وبطلان اظهر من ان يخفى وبطلان  
مقابل اكثر من ان يخفى انتهى وانت خبير بان ما ذكره بعض الافاضل حتى ان  
حومه شك ولا نقصا فضلا عن ظهور البطلان وفي استوفى في البيان علة  
التفتة في في الباب الاول من شرح التلويح مما عزم من كونه ناشئا عن عدم الفرق



بين صورة المدعى وصوره الخيالية من جهة العلم على انه لو  
 اختلف بينهما لم يعدم اختصاص الكلام في النقل والمدعى مع انه ادعاه فيما مضى  
 وقوله لان مدلول الخبر هو الصدق لا يدل على ما ادعاه ولا يستلزم اياه بل  
 هو ناشئ من عدم الفرق بين صدق الخبر في الواقع وبين كونه مدلول هو الصدق  
 فان صدق الخبر انما هو مطابقة حكمه في الواقع ومدلوله لا ينافي قوله لا يطابق  
 الواقع لان المتبادر انه يعني ان المتبادر منه بحسب الوصف هو هذا المدعى لا من  
 الحكم مطلقا كما زعم هذا القائل في التعيين بخلاف المتبادر من المدعى فلا يجوز ان يراد  
 التفسير بل هذا القدر من الوجه كاف في تحصيل التفسير كما خضعه ان فلا يحتاج  
 تفسيره الى معرفه كما لا يخفى على ان التعيين يعني ان تعين التفسير من نصيب مطابقة  
 الحكم مطلقا لا يحتاج الى الدليل او التنبه او الى غيرهما كالتمسك به لم يكن محتاجا  
 الى شيء اصلا كما انه يتبادر من المفسر شيئا ما هو المراد منه في هذا المقام  
 ايضا وهو كون المدعى مبيانا للناس قل ليجس النفا بل ذلك لان التعيين المذكور يستلزم  
 كون المدعى اتم من السابق ويحتمل ان يكون المعنى سلما ان المتبادر ليس  
 او سلما ان هذا القدر غير كاف في تحصيل التفسير التعميم المذكور شيئا ما هو  
 المقى بهناه الاول في المقام والثاني في الاستلزام ووجه الاستلزام ان  
 الناقل ان لم يكن من نصيب الحكم المتبادر الى الدليل او التنبه الا انه ممن نصيب الحكم المتبادر  
 فيستلزم ان يطلب منه القدر فلو لم يتبين التفسير كما في هذا القائل لصدق على الناقل

ايضا

ايضا كما لا يخفى ولا يحسن التقابل بينهما هذا واما ما قد يقال في وجه  
 الاستلزام ان الاحتراز عن الناقل باحد القيدين او الاثنين الناقل من  
 انه ناقل منقوله لا بالدليل ولا بالتنبه فلو علم الحكم للمدعى الناقل من نصيب  
 مطابقة النسبة للواقع نعم الناقل اذا كان الحكم المنقول به مبيانا  
 فيخرج من المقام كل الخروج فان الكلام هنا في عدم التفسير المذكور للناقل  
 باعتبار نقله لا باعتبار منقوله كما لا يخفى بل لو كان الامر كما ذكره الحكم  
 الا بحد مشترك للمورد بين التعيين والتحقيق فانه على تقدير التحقيق  
 ان يقال نعم الناقل اذا كان حكم المنقول نظرا او بدليها خفيا وكذا انما  
 ان هذا الاستلزام ان كان مبيانا ان المنقول لا كلها بدليها لا يحتاج في  
 الاستلزام اصلا فتعريف الحكم بحيث يشمل بدليها التي يلزم ذلك فهو البطلان  
 لان بعضا في نفسه لا بد له من خفي وبعضا نظري وهو ان كان مبيانا  
 كلها من حيث انها منقولة مع قطع النظر عن كونها في انفسها لا في  
 بدليها لا يخلو من تلك الحقيقة كذا اصلا بالتعميم يلزم ذلك فيرد عليه انه غير متبادر  
 ان المتبادر منها بدليها الحكم فبسيما ونظريه بالنظر في نفس المنقول من غير ملاحظة  
 النقل انتهى فانه كما مر خارج عن المقام ثم اجاب القائل الاول عن الاعتراض المذكور  
 على ان يمكن الجواب بوجهين احدهما ان المراد من النسبة نسبة من نصيب  
 ليس كذلك وثانيهما ان من اتى فله من عند المنقول انما هو من غير قصد



مطابقة النسبة المنقولة للواقع والآحاد مدعيها انهم قد قبلوا  
بعض الحسنيين وصورته آخر من المستبين والى حال انه مبنى على الضلال  
القديم كما لا يخفى على الطبع سبب فسادهم كمثل دوران الشمس من غير حجب  
وقوله او مقرون بنيت بكل حشيش ورفيق قول وجي لا يحسن النفا  
قال لا يحسن بل لا يجوز او ما يؤداه لانه يمكن ان يراد من المدعى  
غير الناقض بل ما انفرد من انه اذا قوبل العلم بالحق بربا ما عدا  
هذا اول يلتفت اليه فيما قيل في هذا المقام قوله لا يخفى في ذلك  
النظر في قول المتن ان قوله او مدعيها فانه ليس من قبيل العطف  
بحرف واحد على معلول عاملين مختلفين بان يكون قوله او مدعيها عطفاً  
على قوله ناعلاً وقوله فانه ليس عطفاً على قوله الحق فان الاول معناه  
والثاني لطلب وجه عاملا مختلفا حيث كان الاول ناعلاً والثاني  
رافعا فيكون هذا عطفاً على معلول عاملين مختلفين والمقدم من المعلوم  
غير مجزئ بل هو منقسم فلا يصح منه العطف على مدعيها بل هو بل يخالف  
المدعى على مدعيه الغير المنقسم المحذور من العطف متلفاً وان لم يقدم مجزئ  
فيكون قوله فانه ليس له على عدم الاختلاج يعني ان ليس عطفاً على قوله  
الحق لما سئل فنادى من الظلم بها بتقدير فطلب المدعى في نظم الكلام  
بقوله ما هو عطف عليه فان ان في الشعر وهذا غير ما قاله ان المكون

في قوله

في العطف عليه فهو مقدور في العطف ايضا كما لا يخفى وانت حبيبان مجرد  
تقدير بطلب في نظم الكلام لا يخفى في المقام ولا يتم به المرام اذ لا يلزم منه ان  
ان يكون في الكلام عطف شينين بل لا بد من تقدير ان كنت بضمها في الاول  
ان يقول ان تقدير الكلام وان كنت مدعيها فيطلب المدعى بها ك  
شينين بل عطف جملة على جملة فيما قيل ان اعتبار التقدير في قوله فانه  
فقط كاف في المعنى ولا حاجة للاحقة لا تقديره في قوله او مدعيها فيطلب المدعى  
ايضا بل هو محمول على العطف من غير تقدير فانه من جملة المعطوف  
في قوله بل عطف جملة على جملة في قوله او مدعيها فيطلب المدعى بها من  
عليها في قوله ناعلاً فيطلب الصحة انتهى ليس على ما ينبغي بل هو من قبيل  
شينين على شينين ايضا والتقدير اصحاب بعض انما فاضل حيث قال الحشيش  
في العبارة اعتمادا على ظهور القرينة فالتقدير ان كنت مدعيها فيطلب المدعى بها  
وهنا وغد غدة ووجه ان الموزون عنه هو عطف شينين على شينين بعطف  
وهو مفقود وهنا فان كلمة او لعطف قوله مدعيها على قوله ناعلاً والاضافة  
فانه ليس لعطف المدعى على الحق فيكون يبدى واما قال يبدى ولم يقبل بدل  
فان كلمة انما يحتمل ان يكون مرادة للتكرار ومث كلمة للتفصيل كما في قوله انما  
فلا بد عليه ان المناسب ان يقول و بدل عليه بدل يبدى ولم يفتح بدل لم  
يخرج على انه يجوز ان يكون من قبيل الاكتفاء بقدر الكفاية كما قد يقال قوله

قوله



الدليل اي فلا يليق ان يطلب الدليل اي فيجب ان يكون الدليل من قوله  
 ان الدليل هو المركب من قضيتين للتناقض الى مجمل نظرية بناء في التفسير  
 السابقة المشروعة بل هو انما يقتضي التفسير بعد المقدمات وهو لا يقتضي  
 بل هو استدراك قوله ولا بد ان يلاحظ على هذا التفسير المسمى والمنهج التام  
 فالعطف المشروط بالمقابلة اي يقتضي التفسير بعد صحة الطلب في نفسه  
 اما اول فلان الدليل المذكور لا يقتضي التفسير بعد صحة الطلب  
 بل هو ان هو لا يقتضي التفسير بل هو انما يقتضي العلم بطريق متعده كما  
 واما ثانيا فلان هذا التفسير لا يستلزم الاستدراك المذكور لانه لا يقتضي قوله  
 ولا بد ان يلاحظ ان تعيين هذه المقدمات يقتضي على ان لو كان الامر كما ذكره  
 انما يقتضي ان يجوز بين كلامي كتناقض حيث حكم اول بعد صحة الطلب  
 وثانيا بعد لياقة التفسير بالحق وما قد يقال في رد البحث من ان  
 المحقق انما هو تصويده حاصل المعنى في هذا المقام بعد ملاحظة مثل ما ذكره  
 في تفسير من عند نفسه بر ما خذ من قولك ولا بد ان يلاحظ هنا اي يقتضي  
 بل هو كما يقتضي تناقض كما يدان عليه قوله ولا بد ان يلاحظ هنا اي يقتضي  
 مما انه انما يدان عليه ان لو كان المراد بملاحظة مثل ما ذكره ان كان المراد  
 ان يلاحظ ما يقتضي الدليل بالحق بحال المناظر من حيث هو مناظر لان  
 انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي

الدليل اي فلا يليق ان يطلب الدليل اي فيجب ان يكون الدليل من قوله  
 ان الدليل هو المركب من قضيتين للتناقض الى مجمل نظرية بناء في التفسير  
 السابقة المشروعة بل هو انما يقتضي التفسير بعد المقدمات وهو لا يقتضي  
 بل هو استدراك قوله ولا بد ان يلاحظ على هذا التفسير المسمى والمنهج التام  
 فالعطف المشروط بالمقابلة اي يقتضي التفسير بعد صحة الطلب في نفسه  
 اما اول فلان الدليل المذكور لا يقتضي التفسير بعد صحة الطلب  
 بل هو ان هو لا يقتضي التفسير بل هو انما يقتضي العلم بطريق متعده كما  
 واما ثانيا فلان هذا التفسير لا يستلزم الاستدراك المذكور لانه لا يقتضي قوله  
 ولا بد ان يلاحظ ان تعيين هذه المقدمات يقتضي على ان لو كان الامر كما ذكره  
 انما يقتضي ان يجوز بين كلامي كتناقض حيث حكم اول بعد صحة الطلب  
 وثانيا بعد لياقة التفسير بالحق وما قد يقال في رد البحث من ان  
 المحقق انما هو تصويده حاصل المعنى في هذا المقام بعد ملاحظة مثل ما ذكره  
 في تفسير من عند نفسه بر ما خذ من قولك ولا بد ان يلاحظ هنا اي يقتضي  
 بل هو كما يقتضي تناقض كما يدان عليه قوله ولا بد ان يلاحظ هنا اي يقتضي  
 مما انه انما يدان عليه ان لو كان المراد بملاحظة مثل ما ذكره ان كان المراد  
 ان يلاحظ ما يقتضي الدليل بالحق بحال المناظر من حيث هو مناظر لان  
 انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي انما يقتضي



ان يطلب الدليل لان الظاهر لا يخرج بسبب ان يكون معلوما بالدليل عن التنبؤ  
 على الدليل والالكان بدريتها غاية ما في الباب انه بعد العلم بالدليل لا يطلب  
 الدليل انتهى قوله مع انه على هذا اي على هذا التقدير الثاني انما هو انما نظر  
 معلوما كما هو الظاهر لا يفيق المطالبة فيه من الشاغل من حيث هو منظار الدليل  
 لا بالدليل كما هو بالالتنبؤ ايضا فانه لا يفيق بحاله ان يطلب التنبؤ على ما لا  
 على التنبؤ على قبس ما سبق بخلاف التقدير الاول فانه فان لم يفيق فيه المطالبة بالدليل  
 لكنه يفيق فيه المطالبة بالتنبؤ على تقدير الخفا كما لا يخرج فان المطالب بدريتها لا يستلزم  
 فانه معلوما ويجوز ان يجوز اشارة الى كونه معلوما اي مع انه على تقدير ان يجوز  
 المطالب معلوما للظالم بالمتفاد سوا كما نظر باو بدريتها لا يفيق فيه المطالبة  
 فهو علاوة بالنسبة الى تقدير ثالث اتم من التقديرين المذكورين لا بالنسبة اليها  
 كما ظن وبالنسبة الى آخر ففقط وهو على كل التقديرين ان الظاهر ان المراد بالبيان  
 الجريان الدور وفالمراد بما ذكر سابقا هذا عند هذه المذكور فيما سبق وحاصل  
 ههنا ان هذا الدليل لما يقتضيه التنبؤ المذكور اذا كان المراد بطلب الدليل في كلام  
 طلب الدليل على الوجه اللائق واما اذا كان المراد بطلب الدليل الموافق للمناظرة  
 سوا كان على الوجه اللائق او لا فلا يقتضيه التنبؤ لما ذكره في الحاشية المتعلقة  
 به لانه ان لم يكن معلوما حيث قال فيه انه ان اراد من العلم وان ظن ولا ما  
 يقتضيه ان قدرة بقوله لا يستلزم وان ظن ايضا فانها لا يتمشى على التقدير الاول  
 حيث لم يقيد بمعلومية وان كانا يتمشىان على التقدير الثاني ولما ذكره  
 سنة قوله لا يفيق جازا كما في القول وههنا وغرقة وان رجة بعض فان توجه

لا دور وقد تهر وقوله فقد كثر اشارة الى ما في النسخ من ان الكلام ههنا  
 على ما هو المشهور بين الجمهور من اعتبار كون المظن مجهولا لا نظرا بوجوه اخذ  
 بعضهم امكان الاستدلال على البتة اي قوله ما يمكن التوصل اليه قبل هذا  
 الخاص في التعريف ان الدليل ما رتبة في طريقة التوصل اي يجوز ان يتوصل  
 وان لا يتوصل ذلك ان نأخذ امكانا عاما من جانب الوجود اي ان فرد  
 في عدم التوصل وقيل هو بالمعنى اللغوي وهو التمكن والاقطار من قولهم  
 لا يمكن الشئ اي لا يقدر عليه فمعنى التعريف ان الدليل ما يمكن من حصول  
 عنده التوصل به مما يمكن هو منه ويقدر عليه والمنهض على ان اياه  
 يستحيل عدم التوصل مع النظر الصحيح اوجب بان التوصل الى العلم  
 الاستدلال انما هو بخلاف الله في ذلك العلم فيمكن ان لا يخلق وان لم يتحقق ذلك  
 بالفعل بانه يؤخذ بالنظر الى ذات الدليل لا بالنظر الى الشيء فان الدليل هو  
 حيث لم يكن الهيئة جازمة لا يستلزم التوصل بالنظر الى ذاته وان وقع فيه  
 الصحيح واما ضرورة الحاصل عند حصول النظر الصحيح فهي بالنظر الى الشيء  
 لا بالنظر الى ذات الدليل فلما توافى الامكان الخاص بالنظر الى ذات الدليل من حيث  
 بانه يؤخذ الى جواز وقوع النظر الصحيح وعدمه بالنظر الى التوصل وحيث  
 تحقق النظر وفي كلام سيد المحقق في حاشية المختار اصول ما يشهد به هذا  
 فتأمل انه في نظري في التوابع المذكور لا اصوليين نظروا حاصل النظر ان  
 عند عدم علم ما هو المشهور محقق بالفرد وعلما ما هو التحقيق يتم بالفرد والمركب ظاهر



التعريف الاختصاص بالركب فلا يوافق بحسب الظاهر بين القولين  
 فيحتاج الى التاويل قريبا ويوافق لما هو المستعمل وبنينا ويراخرا لما هو  
 مستعمل التاويل ويقال كون هذا التعريف الاختصاص بالركب على قدر  
 الحشم وغيره واما على هذا فيقال هذا الاختصاص بالمفرد لان النظر عبارة  
 عن ترتيب امور لا عن مجرد الترتيب وترتيب الامور انما يتعلق بالمفرد  
 يكون الامور احوال المفرد والركب لا باعتبار الترتيب وان كان مجرد الترتيب  
 يتعلق بالركب انما قيل بخلاف التعريف من المنطقيين اشارة الى الفرق بين الدليل  
 المنطقي وبين الدليل الاصولي وحاصل الفرق ان ويمكن التوجيه لا يخفى ان  
 التعريف المذكور على هذا التوجيه انما ينطبق على التحقيق فقط لا عليه وعلى المشهور  
 معا كما قد يقال فان بعض الظن ثم ان معنى هذا التوجيه قبل ان يحذف المعطوف  
 وروايته مستكره في مقام التعريف قد يقال انه على طريق عموم الجازية فيقال  
 انها انما يجوز حذف ولم بعده نظرية عموم الجازية سيما في مقام التعريف فيقال  
 ان هذا على طريق المختص وحاصل ان المراد من النظر المنطقي نفسه وفي احواله  
 في مقام الشك في حاشية المختص الاصول ما يستلزم ما ذكره ايضا فتدبر  
 بان يكون متعلقا باحد بيان التعميم المذكور وترتيب لبيان الفرق بين  
 بين الدليل الاصولي بقوله والنظر لا يتعلق انما والنظر لا يتعلق اشارة  
 الى جهة الاستدلال بخلافه فتم معناه هذا ان يقول ان التعريف المذكور هو  
 التوجيه بحسب ما على الدليل المنطقي بنفسه متعنا وحاصل ان ان فهو التوجيه

ان النظر في تعريف الدليل  
 من قبلنا انما يكون بالترتيب بين اجزاء  
 واما ان مفردا يكون بالترتيب بين  
 فغير من رتبة التعريف انما المراد من  
 النظر في النظر في نفسه

بعد هذا التوجيه لا النظر يتعلق اما بنفسه ليراد ما به حواله النظر  
 لا يمكن ان يتعلق بنفسه ليراد ما به حواله فلا يصدق عليه هذا التعريف  
 لا يقال لان الدليل المنطقي قد يتعلق بالنظر باحواله كما اذا قلنا العالم  
 وكل متغير حاوثة دليل منطقي وكل دليل منطقي يستلزم التوصل الى المطالب  
 نقول هذا القول من هذه الهيئة ليس ليلا منطقيا بل هو جزء من  
 في فهم قوله بل في هذه الاشارة ظاهرة فيشعر بان النظر يتعلق بتلك المقدمات  
 بعد ان كانت جزءا اخذت مع الهيئة وكذلك في استيعاب المراد منه  
 بها قبل ان اخذت مع الهيئة وبين في النظر فان النظر هو ترتيب من التاويل  
 الى الجوهري فهو هذا المعنى لا يمكن ان يتعلق بالمقدمة مرتبة وان لم تؤخذ مع  
 الاستحالة تحصيل الاصل في ذلك ان نقول ان اشارة الى جوهري آخر للتسوية  
 بان انتفاض التعريف بالدليل المنطقي حاصلاته خارج بقية الامكان معناه  
 ان التوصل ليس ضروريا لذات الدليل والتوصل في الدليل المنطقي ضروري  
 فعلى هذا لو قدم هذا الجواب على الاول لكان اول ما يرد في الالزام ما كان  
 مناسبا لما ذكره في التوجيه ذكره عقب ذلك التوجيه واما حمل تاويل المنطقي  
 والثاني على التسليم فتمار وجه له في هذا ويحتمل ان يكون هذا القول وحواله النظر  
 يتعلق اشارة الى مجرد الفرق بين الدليلين فقد حصل الفرق بينهما بوجه  
 الاول ان الهيئة جزء من الدليل المنطقي والثاني ان النظر لا يتعلق بجملة  
 بل بجزءه والثالث التوصل ضروري لذاته بخلاف الدليل الاصولي ان ما للنظر ما



و مع جميع التفرعات ان الامكان يعقب بالنظر الى ذات الدليل الذي في  
 فيه صحيح النظر لا يجب النظر بالتوصل كما هو محلي الله تعالى فيجوز ان لا يحلج  
 فلا ضرورة بالنظر الى صحيح النظر ايضا لاننا نقول بضرورة العادة في حصول  
 العلم بالمطابق للنظر الصحيح مما لا ينكره احد فقلت ان ضرورة متفنية في الدليل  
 الاصول بالنظر الى ذاته بخلاف الدليل المنطوق قبل ان تكون كجواز ان يكون  
 دليل من دلائل الاصوليين على وجه يقتضي انشكاك العلم بالمدلول عن العلم  
 بالدليل و مع يكون التوصل ضرورة و بما فيه قول عادة النقص بل ان يجوز من الحقيقة  
 و تحقيق البسورة المذكورة غير معلوم فلا يتقاضى بها وكلامنا فيما هو معلوم  
 بالثبوت ثم ان في هذا الكلام رد لما ذكره السيد في حاشية المتن لا يستوجب  
 قال بياك و حيث اريد بالامكان المعنى العام المجامع للفصل والوجوب اندرج  
 حد مقدما المرتبة و حد بها ان مع قطع النظر عن الترتيب يقع كواريد بالامكان  
 المعنى الخاص لم يندرج في تلك المقدمة فانها بما يجب التوصل بها والامكان بذلك  
 المعنى لا يجامع الوجوب هذا ما رده قدس سره كما يدل عليه في كلامه قد قرع  
 في بعض تعليقاته هناك وحاصل الرد انه لا يجب التوصل بتلك المقدمة  
 بغيره بالنظر الى ذاته حيث لم يؤخذ معها الهيئة والآلية التي تقوم لو اخذت  
 معها الهيئة كانت غاية التوصل بالامكان بل المنطوق والامكان يستلزم  
 التوصل في ذاته لا يستلزم في الاشكال الغيبية التي لا تتجلى في ما قبل المراتب  
 بالمتلزم ان من ان يكون له ان يستلزم في آخره و مع انفسه كما سترج

ان كان فلا التوفيق ذلك  
 ان يعقب بالنظر الى ذات الدليل الذي في  
 التوفيق ان لا دليل ما يمكن بالنظر  
 الى ذات التوفيق ما يمكن بالنظر  
 الى ذات التوفيق و لا يكون وجوب  
 التوفيق و لا يكون وجوب  
 التوفيق و لا يكون وجوب

فهو غير مقيد منها اذ الدليل لا حصول ايضا يستلزم مع انفسهم كما  
 فلم يبق بينهما فرق و قبل المراتب يستلزم بالنسبة الى من علم الانشاج فان  
 علم ان القرب الاوان من شكل الثاني مثلا ينتج التبع الكلية فاذا رتب فرد من  
 افراد هذا القرب امتنع انشكاك تحقيق العلم بالنتيجة عن العلم بهذا القرب كما  
 الكلام في البواقي و لا ف و في جواز الانشكاك بالنسبة الى من لا يكون علم بمقتضى  
 هذه الدلالة الانشكاط على معانيها التي وضعت في بارائها انتهى وفيه انفسه  
 مقيد ههنا اذ ما لا يفي الى انفسها شيء اخر مما لا يخفى والكلام ههنا في الاستلزام  
 بالنظر الى ذات الدليل في الدلالة البسيط والمركب القياس البسيط هو القياس المركب  
 قضيتين و القياس المركب هو القياس المتولف من مقدمتين متشابهتين  
 ينتجة و مع المقدمة الاخرى ينتجة اخرى و يتم جزا الى ان كمالها  
 في ذلك لما يكون اذا كان القياس المنتج للمطلوب يحتاج مقدما او احدهما  
 الى نسب بقياس آخر كذلك ان ينتهي الى كسب المبدأ و بعد بهية فيكون  
 هناك قياسا مرتبة محصل للمطلوب و هذا يسمى قياسا مركبا فان طرح نتائج  
 تلك القياسات يسمى موصول النتائج لوصل تلك النتائج في المقدمة ينتج  
 كل ج ب و كل ب د فكل ج د و كل ج د و كل ج د و كل ج د و كل ج د و كل ج د  
 و ان لم يفتح بها يسمى موصول النتائج لفصلها عن مقدمتها في الاكسوات كما  
 مراد الموط من جهة المعنى كقولنا كل ج ب و كل ب د و كل د ا و كل ا ه و كل ه ج



هكذا في شرح الشريعة بالتزيب ههنا هو التزيب من القياس والافاضل  
التزيب متحققا في كل قياس **في** **الاشارة** بالتزيب على الاختيار **في** **الظن** من  
القياس المركب فان الظن ان يكون قياس واحد لكونه في صورة  
قياس واحد قال الفاضل اعصم في بحث القياس المركب في حاشيته على  
شرح الشريعة جعل قياس مفصول النتائج من كونها في صورة قياس واحد **في**  
ملحقا بالقياس لا يبعد واما جعل موصول النتائج كذلك فلا يخفى **بعد**  
الا انه يبيّن المفصولات الموصولة ايضا لعدم التفاوت بينهما في المال  
وقا في اول بحث القياس لا يذهب عليك ان هذا هو القياس المركب  
من قضايا فوق اثنين قياس كلام ظاهر اذا اطلاق القياس على المركب  
سبما موصول النتائج كلام ظاهر **في** **التحقيق** انه لقياس واحد **في** **المركب**  
من اقبية كل منها داخل تحت تعريف القياس ولا ينبغي دخول مجموعها من  
حيث المجموع في تعريف القياس **في** **الاشارة** ان القياس المركب في الحقيقة  
اقبية لا يخفى ان مدار وحدة القياس وتعدده انما هو حصول نتيجة  
منه فما حصل منه نتيجة واحدة فهو واحد وما حصل منه نتائج فهو متعدد  
ولا شك ان النتيجة في القياس المركب متعددة في الحقيقة فهو قبيحة في  
الحقيقة **في** **الاشارة** واستموا المجموع قياسا مركبا لكونه في صورة القياس  
فمنه ما قد يقال انهم ارادوا انه في الحقيقة اقبية بالنظر **في** **الاشارة**

والكبريات

الكبريات بحسب الظن فمعلوم وغير مفيد لان الفرض من تأليف القياس  
مطلقا ليس اصل الماد ومن البين ان حصوله انما هو من مجموع القياس  
المركب وان ارادوا في الحقيقة اقبية بالنظر الى حصول اصل الماد فذلك ثم  
والمتن في انهم فان مثله على ان يكون مدار تعدد القياس حصول اصل  
الماد ليس كذلك كما عرفت بل لو كان الا كذلك لكان كل مجموع من دليل **في**  
ومن دليل مقدماته وهم جاز على صورة القياس المركب قياسا واحدا  
ايضا فان الفرض من ليس التحصيل اصل الماد وحصوله انما هو من مجموع **في**  
قوله فلما لم يعدل **في** **الاشارة** الى ان يكون القياس موصول النتائج في الحقيقة  
اقبية ظاهرا واما مفصول النتائج فكونه في الحقيقة اقبية ثم اذا حصل **في**  
غيره كونه في جملة القياس الاول منه لا يقال لا شك انها مقدرة **في** **الاشارة**  
احدى المقدمات لا يخرج القياس عن حقيقة القياس كما قال ابن الحاجب **في** **الاشارة**  
المنتهى وقد كذب احد المقدمات العلم بها وقال المصنف في شرحه انما كبريت  
مثل هذا يجدر لانه زان والقصور مثل هذا يجدر لانه كل زان جدر **في** **الاشارة**  
نحو لو كان غير ما آله الا انه افقد ما لا ينفصل التقدير خلاف **في** **الاشارة**  
ولا ضرورة داعية اليه ههنا فالظن انه على ظاهره على انه اول **في** **الاشارة**  
ان يخفى ويجعل اقبية **في** **الاشارة** ينقص طردا قال العلامة انصاره في اول  
التلويح الطرد صدق المحدود واما ما صدق عليه الحد مطردا **في** **الاشارة**



صدق عليه الحد صدق عليه الحد وهو معنى قولهم كل ما وجد الحد وجد  
 بالاطراد يصير الحد مانعا عن دخول غير الحد واما العكس فاحذر بعضهم من عكس النظر  
 حسب منقضا هم العرف وهو جعل الحد موضوعا مع رعاية الكلمة بعينها كما يقال كل  
 ضاحك وبالعكس لا كل ضاحك انشأ وكل انشأ حيوان ولا عكس لا كل حيوان  
 انشأ فلذا صار كل ما صدق الحد وصدق عليه الحد كقولنا كل ما صدق  
 عليه الحد صدق عليه الحد وصدقنا حاصل النظر دائما كليا بالحدود وعلى الحد  
 والعكس حكما كليا بالحد على الحد وصدقنا بعضهم اخذوا من ان العكس انشأ  
 والنتج نفسه بانه كلما انتفع الحد انتفع الحد وادى كل ما لم يصدق عليه الحد  
 لم يصدق عليه الحد وصدقنا العكس حكما كليا بالحد وصدقنا بالحد وصدقنا  
 والاصل واحد وسواء يكون الحد جامعا لافراد الحد وكلها انشأ  
 بالمعروف ان يخفى ان مدار النقص على ان يكون المراد من اللزوم المذكور في النقص  
 هو اللزوم البين ولذا اقتصر على المعرف والآفاق لا تتفاضل واراد بالاف  
 ايضا بالنسبة الى معانيها وبالمد والارج بالنسبة الى مدلولاتها ايضا فانه  
 يلزم من العلم بكل منها شيئا اخر عند العلم بالوضع بدنى على ما قلنا قوله  
 بالنسبة الى لوازمها البينة وقوله عكس بالادلة الغيبية الاستنتاج ثم ان  
 بالمعروف شيئا ما هو مشبه المنقذ منهم واما فقد قلنا ان المشهور  
 ان منهم من افاد ان الله على الموقف ايضا واعلم ان الفاضل للكنه قال ان

ان هذا

ان هذا التعريف لما كان توفيقا لقطبنا لم يبالغ فيه ببراد القبول والمنهية  
 الدليل عن غيره نميزا تاما فلا وجه لا بطلان بطلان عكس او طرده وكيفية  
 انما نواف بالتوجيه لتفتيش عن حال معلوما تنبأ ان يتبين بعضها مستغنا  
 من يتبين بعض اخر منها اما بالتحجج كعرفة المقدما المرتبة على جهة الشك الاول  
 او مع معرفة لوازمها كعرفة المقدما المرتبة على بنية بانه الاشكال اوع النظر  
 اوع احواله كعرفة المقدما الغيب المرتبة ومعرفة العالم كتن لم تعرف ان الدليل  
 على ان من هذه بين البعضين يطلق فنية بهذا التعريف ان الدليل هو البعض  
 الذي يلزم من العلم به الى استقادة من يتبين على ان جهة المدلول العلم  
 آخر الى يتبين البعض الاخر فلا غبار عليه ومن يتبين ان تعريف حقيقة  
 فتصدي توجيها وقد رتب على ما اتركب شططا انشأ والمركب  
 ان من الملازمة التصورية والصدق فنية بسيطة كانت او مركبة  
 وبالدليل انفاص الصورة فان العلم به لا يستلزم العلم بالنتيجة وان  
 قد يقتضي اليه فان انفاصا لافاقا ليس من حيث انه وسيله او اما  
 الانفاص بالانفاص التصوري ولم يتعرض للانفاص المأدود لان عدم الاستدلال  
 قطع في الاول كما بين في المنطق وكون انشأ في لوازمه من كذا  
 انشأ على بنية بعد وسيله الا جسد على بنية في المنطق والتصوري  
 نتيجة فاذية قطعا مثل زيد ورسول الفوسق ان كان ما ذكره في



وجه استلزام المقدمتين النتيجة متحققة فيه ايضاً قال ابن الحاجب المتقدم  
 المتقدم وجه الدلالة في المقدمتين ان الصورة خصوصاً وكلياتها  
 يجب ان تدل على قبلت في موضع الصورة ومحمولها كذا وقيل ان المقام  
 لما ذكره في المبدأ على كذا في المتقدمين قد عرفوا ان المقامات  
 الكواكب ايضاً على ما مر حواشي كتبهم بان المراد من كلمة ما هذا المفهوم  
 التصديقي يندفع به الانتفاض بالموقوفات وباللزوم التصورية واما  
 باللزوم التصديقي فلا كما لا يخفى وكذا قوله والمراد بالعلم هو التصديق  
 لما يندفع به الانتفاض بهاملاً باللزوم التصديقي كالتفعية المنزلة  
 بعكس ما كان يقضي به ان كان المراد من العلم في كلامه موضوعاً في  
 التصديق الظاهر ان اراد به التصديق يقينياً او غيبياً فيكون  
 قال كذا واحد منها خلاف الظاهر ان العلم بمعنى التصديق  
 غير متعارف لان المتعارف ان مشترك بين مطلق الادراك وبين  
 التصديق اليقيني لا غير فلو سلم فلا رتبة بينهما على تعينه وتخصيصه  
 استحقاق المشترك بينهما فربما وفيه ان المتعارف قال به هو مشترك  
 ان المراد بالمقام بينهما هو مقام تدقيق التدبير وفيه ان جعل الموقوفات  
 على الموقوفات يوجب من خلاف الظاهر كما لا يخفى بل قيل ان خبره في كلامه يوجب  
 على المتعارف ان يمتنع في الممتنع والجميع وقال بعض الافاضل ان المراد

هو مقام المناظرة او مقام المدعى فلو عرف التدبير بينهما بما عرف  
 في المشهور لكان المقام على احد هذين التخصيصين فان المناظرة لا يكون  
 لانه التصديق بقاء كذا المدعى لا يكون الا تصديقاً وانت خبره بانه مما لا وجه  
 له واما ان يوجب عليه ما يوجب على الاول خبره بنتج عليه ايضاً ان المناظرة  
 قد تكون في الصورة كما قرع في السند في بعض ودعوى التبادر في معنى  
 الاول دون هذين يحتاج الى البيان على انه لا يمتنع كونها وجهاً بينهما كما لا يخفى  
 على ان النقص بالمقدورين يوجب ان هذا الكسوب ركن والظن  
 ان يقول ويمكن ان يجاب عن الانتفاض بوجهين آخرين ايضاً  
 بعض الافاضل لما كان الجواب الثاني غير حاسم لما ذكره الاشكال  
 انتفاضه بوجه بالقضية المركبة لذلك سلم وقال على ان انتفاضه  
 ولا يخفى ان مراده ان الجواب الثاني لما كان بالنسبة الى الانتفاض  
 باللزوم غير حاسم لما ذكره الاشكال بالنسبة اليه فلا يرد عليه ما اوردوه  
 الفضل من انه يفهم منه ان الجواب بالعلامة حاسم لما ذكره الاشكال  
 تعلم عدم حسمه بوجه بعدم خروج الموقوفات على ذلك التقدير انتهى  
 عندنا ان الانتفاض رابع بالقضية البسيطة المستندة لعكس  
 يقضيها وكذا بالقضية المركبة كذلك فان معنى الانتفاض على ان يكون  
 المراد من اللزوم المذكور في التدبير هو اللزوم البين كما مر ولا يخفى

بالتفعية البسيطة المستندة لعكس  
 وعكس تقضيها كذلك



ان الاستدلال في تلك القضايا بالمتكافئ عليه سنده لا يتم في كتب  
 المنطق فتدبر احدهما ان المراد من اللزوم بطريق النظر  
 اي اللزوم الملا بين النظر الواقع في نفس الدليل فحق التوفيق ان الدليل  
 ما يلزم من العلم الملا بين النظر والاكتفاء به العلم بشئ آخر والحاصل  
 ان المراد من النظر هنا هو النظر الحاصل في نفس الدليل بعينه ان اللزوم  
 بين علم المدلول وعلم الدليل يكون حاصله بنظر وكسب داخل في نفس  
 الدليل اي العلم بالمدلول يحصل بالاستدلال في النظر الحاصل في نفس  
 غير الدليل بان يكون اللزوم بين علم الدليل وعلم المدلول حاصله  
 خارج عن الدليل وجار في غير الدليل بعد حصول علم الدليل في العلم  
 بالاستدلال بين علمه يكون حاصله بنظر وكسب خارج عن الدليل كما  
 في الاشكال الغريب فيحتاج والفرق بين هذين المقامين في غير  
 حقه بل هو ان المراد هنا ما ذكرنا في حق بل هو اطلاق لزوم علم  
 من علم شئ آخر وقب اللزوم بالنظر شيئا ومنه قطعنا ان النقل  
 في افعا في الشئ بناء على ان قوله في العلم به هنا وانما علمه في اي في العلم به  
 وقوله في نفسه اي في نفسه انما المقصود به ان التوفيق بينهما  
 يتم بهذه القضية اعتمادا على انه في العلم به في العلم به في العلم به  
 كما ينبغي ما ان العلم به في العلم به في العلم به في العلم به في العلم به

هو اللزوم

هو اللزوم في العلم الواقع في خارج الدليل لا بد منه كما لا يخفى فقد ظهر من هذا  
 انه لا بد من علمه ما هو في العلم به في العلم به في العلم به في العلم به في العلم به  
 والقضايا استثنائية فانها لا يستلزمها شيئا سببا بل بداهة كمن يتكلم  
 تلك الاشكال من تفسير الشرح المسعودي بقوله وهو ان النظر ان يحصل  
 المخط من شئ بان يتحرك الدليل من ذلك المخط مشعورا به من وجه الامتياز  
 ثم من هذا الوجه انتهى ثم انه لا يخفى ان مرادهم بكون الشئ الاول والقضايا  
 بداهة لا تحتاج اليه في علم مدلوله بل بداهة فيحتاج الى كسبه كما علم في قوله  
 العلم بالاستدلال علمه بان يتحرك بداهة في العلم به في العلم به في العلم به في العلم به  
 بعد حصول علمه على الشئ الثاني فقولك في العلم به في العلم به في العلم به في العلم به  
 كسبا بداهة يمكن بكل شئ ان اراد به بداهة نفس الاستدلال في العلم به  
 وان اراد به العلم به في العلم به في العلم به في العلم به في العلم به في العلم به  
 ههنا بالثبت بدليل الحق الغيب في العلم به في العلم به في العلم به في العلم به في العلم به  
 والاعتناء في العلم به في العلم به في العلم به في العلم به في العلم به في العلم به  
 الاجل في العلم به في العلم به في العلم به في العلم به في العلم به في العلم به في العلم به  
 وفيه منه كما لا يخفى حمل نظر فان شئ ان الدليل من طرق النظر في العلم به في العلم به  
 وافق على الاعتبار الاول وكذا الكلمة من بعض الاجل في العلم به في العلم به في العلم به في العلم به  
 واما ما قد يقال ان الاستدلال معناه من معنى الاستدلال في العلم به في العلم به في العلم به في العلم به



العلية فمجرد النظر لا يحمل ان يكون وجه الشك بالنسبة الى الاعتبار الثاني  
 ثانيا والعلية كما قال المحقق في حاشية التهذيب ان المتبادر من اللزوم  
 شئ من شئ ان الشئ الثاني على سبيل المثال لا يكون الاول بان  
 في اللزوم اللزوم بالجملة اعلم ان اللزوم عن رتبة المعقولات هو امتناع  
 انفكاك الشئ عن الشئ وهو ما بين او غير بين فالبيان ما يكون بحيث  
 يكفى تصور اللزوم مع تصور اللزوم في جزم العقل باللزوم بينهما وقد  
 البيان على ما يكفى تصور اللزوم في تصور اللزوم والمعنى الاول اعلم لانه  
 مع لانه كيف تصور اللزوم كيف تصور اللزوم مع تصور اللزوم في جزم  
 العقل وكيف تصور ان كيف تصور واحد فبحال للمعنى الاول  
 اللزوم البين بالمعنى الثاني والاشارة اللزوم البين بالمعنى الثاني  
 البين ما يقتضيه جزم اللزوم به الى وسط واما اللزوم عند رتبة  
 العلية فهو عبارة عن كفاية المصحح للامتثال يقال له بهذا المعنى اللزوم  
 في الجملة وبالمعنى الاول اللزوم الكلي كما في قول المحقق في حاشية التهذيب باب  
 دليل مكشوف في الدلالة بالجملة بين العلم بالعدل والعلم بالمدلول بخلاف  
 رتبة المنطق فانهم ملتزمون باللزوم الكلي هذا فالمدلول بها باللزوم في الجملة  
 ما هو عند رتبة العلية دليل هذا ما هو في نقل من الشئ المحسوس ومنه ان اللزوم  
 هو الحصول بمعنى لزوم يحصل فلا يلزم من عدم الانفكاك ولا يتبادر هذا قول الاول

باللزوم بطريق النظر كما لا يخفى والمراد به ما هو عند رتبة المعقولات ومع  
 في الجملة مطلقا بمعنى ان المراد به هنا هو امتناع الانفكاك مطلقا  
 كان بينا او غير بين وهذا ايضا لا يتبادر من اللزوم بطريق النظر  
 فان المعنى انه بعد كون المراد به اللزوم بطريق النظر اعلم من ان يكون  
 بينا او غير بين وما قال المحقق في الغيبة من ان هذا اللزوم التعميم مقيد  
 بهنا فان الغيبة البين ما يحتاج في العلم باللزوم بين اللزوم والالزام  
 لا وسط مع تحقيقها وتحقيق اللزوم بينهما في نفس الامر سواء علم اولم  
 يعلم ولا يتحقق ذلك المعنى بهنا لان اللزوم بهنا هو العلم وهو غير متحقق  
 جزا ولو قلت العلم بالنبوة عند ملاحظة الوسط متحقق في نفس الامر  
 فيكون العلم بها لازما بينا لانه لا يحتاج اذن لا وسط في العلم باللزوم بهنا  
 فلا حاجة الى التعميم انتهى فثبت ان السبب البشري قدس سره قد صرح في  
 المحقق لما جزم ان تحقيق اللزوم لا يتوقف على تحقق اللزوم ثم نبه عليه فقال  
 بربطه الا فاعلم هذا فان ثبت ما ذكره عن القوم فانما هو في اللزوم بين  
 شئين التعقيب في نفس الامر في مطلق اللزوم والى البطلان استدلال  
 بالقباض الخليفة او اللزوم والالزام هناك مع تحقيق اللزوم بينهما  
 متخاذا لشيء الاول ولا يلزم المحذور المذكور والمراد لا يخفى ان حاصل  
 التعميم لقول من اعلم به لا نعم اللزوم بعد اخذه بينا كاطن نعم بين اللزوم







المتضمن ان مقصداً في بيان معناه بحكم العقل فيها به سلكه لا  
 عن الذهن عند تصور التوحيدين كقولنا الاربعه زوج فان من تصور  
 الاربعه الزوج تصور انقسامها بين اثنين في الحال وتبين انهن  
 منقسمه بمقتضى ما بين وكل منقسم بمقتضى ما بين فهو زوج فهذا الاستدلال  
 لانه ليس من قبيل النظر او لا حركة فيه من المبادئ لا المطالب  
 ايضاً كما يخرج الاول ان الغاية ليست الا نتاج كما هو الحال اصل انه يخرج منه  
 الاول كلها لكن لا يلاحظ الى سبقت فيما سبق بل يلاحظ غيرهما  
 يظهر الجواز ان يكون النتيجة معلومة بدليل آخر فانه يجوز ان لا يتحقق  
 العلم بالمطلوب من العلم بالدليل في جواز انقضاء النتيجة عن العلم بالدليل  
 فلا استلزام بينهما اذ الاستلزام امتناع انقضاء الجواز فينا في العلم  
 بهذا لا ينافي بصدق التوفيق الذي اخذ فيه التلزم على شئ من الاول  
 فهذا غير ما سبناه منه حيث قال وتمايز على كل التوحيدين انهما لا  
 على ما بعد الدليل الاول ويدر على ما قلنا نعيم ههنا بقوله اذ استلزام  
 منها وتخصيص فيما سبناه بما بعد الدليل من الاول المذكور في معناه  
 يدل عليه عنوان الجواز ههنا وعدة من الايراد المتضمنة بهذا التوفيق  
 ما سبناه من المشتركة بين التوحيدين كما لا يخفى والحاصل ان هذا الاستدلال  
 مع الاول باعتبار جواز الانقضاء بين العلم بالدليل بين العلم بالمطلوب

وما سبناه ايراد خروج ما بعد الدليل من الاول المذكور في معناه  
 ما سبناه تخلف الاشكال بين علمين وبينهما فرق فليكن هذا على قدر  
 الا ان يحمل العلم اذ في بدخل في التعريف الاول كلها اذ لا يجوز  
 انقضاء الاتفاقات الى النتيجة عن الاتفاقات الى الدليل لا يخفى ان الاتفاقات  
 اعم من العلم فلا يرد عليه انه على هذا التقدير يخرج عنه ما لا يكون النتيجة  
 معلومة بدليل آخر لا يتعارك جواز ان يكون بعض المدلولات ملتصقة عند  
 الاتفاقات الى الدليل فلا يتحقق التلزم الكلي عند الاتفاقات ايضاً والا  
 لزم الاتفاقات الى الملتصقة لانا نقول لانه امكان الاتفاقات الى المدلول  
 الاتفاقات الى الدليل لا متناع الاتفاقات الى شئ من زمان واحد كذا اتفق  
 المحقق في حاشية التمهيد اذ اعم يرد مثل هذه النقوض اذ يقع انما  
 ثبت الاولوية اذ اعم يرد عليه مثل ما يرد على المشهور كما لم يرد عليه على  
 المشهور دون المشهور ان متجاوزاً عدم ورود مثل هذه النقوض  
 مشهور المشتمل على التقدیر ان المشتمل على مجموعاً ههنا  
 كما كما يورده العطف بالواو بان يشمل احدي الطرفين على احدهما والا  
 على الاخره كقولنا كسب العالم حادثه بمرتبة الكمال والعالم متغيراً مناسباً  
 فانه بصدق على هذا القول انه مركب من قضيتين للتأدي الى مجهول وهو حادثه  
 العالم مع انه ليس افراد الدليل فينقض التوفيق لرداً ويمكن ان يقال







جودان و على مثل قولنا ما شيء من الالانث بقدر كاشم من غير كاشم  
 بقدر ما مما سبق في الاكبر عن جميع الالانث ما سلب من كل الاصول  
 و يستلزم قولنا و كاشم من الالانث بقدر ما يمكن بواسطة ان قولنا كاشم  
 من الالانث بقدر ما يستلزم قولنا كاشم غير فرس مع ان هذه المذكورة  
 ليست من افراد الدليل فافهم انهما لا يقصدان على ما بعد الدليل الا في  
 طرف ان هذا غير ما سبق مما ذكر في البرادة المختلفة بالتعريف المشهور  
 يرد عليه ما اوردوه بعض الفضلاء بهذا حيث قال لا يخفى ما فيه من الالانث  
 انهم ولا ما قبله لا لم يتوض له فيما سبق واكتفى بما ذكره من هنا الى  
 كما لا يخفى و القول بان اي القول في دفع الابرار المذكور عن التعريف  
 المراد بزم العلم بشيئ آخر لزوم العلم بوجه ما هو متحقق فيما بعد الدليل الاول  
 من الاول المذكورة معافاته يستلزم العلم بالوجه اخرا كما ان الدليل  
 يستلزم العلم بوجه غير ذلك الوجه فانه يجوز ان يعلم واحد بوجه  
 متعددة متعاقبة و بان المراد بالتأدي الى مجهول هو التأدي الى مجهول  
 بوجه ما هو متحقق بوجه فيما بعد الدليل الاول فان المطلوب مجهول  
 بذلك الوجه الذي يوقى به ما بعد الدليل الاول من الاول المذكورة معافاته  
 يستلزم و قد يقال في قوله ان القول بان اطلاق الدليل عليه على  
 انما هو الدليل الاول على سبيل التشبيه فهو ليس حقيقة فلهذا علم

صدق التعريف عليه فبما ان كل واحد من القولين المذكورين  
 غير تام و اما عدم ظهور بالنسبة الى الفعل الثاني فظ و اما عدم ظهور بالنسبة  
 الى القول الاول فلان قد من لزوم العلم بوزوم اصل العلم بالزوم العلم  
 بوجه ما وكذا انظر من التأدي الى مجهول هو التأدي الى مجهول باصل الجاهل  
 ان بوجه ما فلا يرد عليه ما يقال ان الحكم بعدم الظهور بالنسبة الى القول الاول  
 ليس محله وكذا ما قاله بعض الفضلاء من انما في ما سبق منه حيث قال يجوز  
 يكون كسب صحة معلومة لتحصيل علم بطريق متعددة انما هي فان جواز ذلك  
 انما في عدم ظهوره من انما في التعريف على ان حصول العلم بطريق  
 لا يقتضي تعدد العلم ثم قال هذا القائل بان هذا الكلام خارج عن قانون  
 او الوجه مانع بكيفية الاحتمال و رده بعض محققين بان هذا اكثرى لا كفى  
 او قد يكون الوجه مستند لا على ما طرح بالفاضل الثاني فيما نقل عنه في  
 اول التبيين اقول في هذا الرد نظر فانه فان بعض الافاضل في حاشية على  
 التأدي انه لا يصح لهذا النقل منه و على تقدير صحته بخلاف هو المشهور عند  
 فان المشهور في كلامهم مطلقا هو كون الوجه في قوة المانع و ما هو في قوة  
 مستند لا لا يطلق عليه التوجيه بل التوجيه و محال في ثبات الفاعل العباد  
 و ما في حكم الفاعل كترك الاول في التعريف فانه لا يكف في جرد احتمال المعنى  
 الذي هو حقيقة المانع بل لا بد من قرينة تدل على المعنى المحرر به لانه حيث



الفاظ التعريف على ما يتبادر منها ومحل ثباتها بعد ورودها في المواقف  
 على الدليل وما في حكمه او على المدعى انه في الحق ان قول القائل ههنا  
 لا يوجب بعد اثبات الفاظ في التعريف فلا يكفي به مجرد احتمال كلامه  
 بخارج عن قانون الجدل على ان عبارة ليست بمرجحة في المطالبة فيجب ان  
 يكمل على ان يقال ان دفع هذا الكلام لا يحتمل ان يكون المراد بالمنع ههنا  
 فيكون حاصل المعنى لا يوقع المعنى بمعنى طلب التبرير على مقدمته على  
 والمدعى سواء كان ايقاع هذا المعنى عليه بما يفظه المنع كقول هذا القول  
 او هذا المدعى ثم وبغير افظه كقولنا هذا النقل وهذا المدعى مطلوب  
 على مقدمته التبرير امثاله هذا هو اللفظ فاما اذا قلنا مثله يدع  
 بالمعنى الحقيقي كما معناه لا يوقع المدح عليه سواء كان بلفظ المدح او بغيره  
 وعمل هذا هو ما يوجب من ان يفسر حيث فيها سائر خلاصة المعنى او  
 لا يطالب الدليل على مقدمته التبرير بالنسبة الى النقل والمدعى حقيقة بل  
 مجازا نعم لو كان هذا لا يقع بلفظ اظهر من نفسه ولا اختاره المدعي في الشك  
 ولا النسبة في الاحتمال الثاني اعلم من ان يكون بلفظ المنع او بغيره وكذا  
 قال بعضنا لا فاضل في الفرق بين الاحتمالين ان معنى الاول انه لا يقال  
 مثله ثم مجازا معنى الثاني ان المنع هو المعنى الحقيقي لا النقل  
 والمال واحد هذا قد يقال ههنا ان الاول مقصود على ان يكون بلفظ  
 المنع ومعناه لا ينسب المنع بلفظ في ثمة التقابل والثانية مقصود على ان يكون

بلفظ المنع ومعناه لا ينسب المنع بغيره فظهر الفرق بين الاحتمالين  
 بينا في القول ههنا بانما هما وان صدر عن بعض من يشاء اليه بل انما  
 فاهن من بيت العنكبوت انما يجوز ونقول ان المنع تفصيل بل هو ان يكون  
 العنكبوت ان لا وجود لمختص في كلا الموضعين ولا ثبوت وجب يجوز المجاز  
 اه او لا يتصور كونه مجازا في الطرف بعد اخذه بمعناه الحقيقي لكن كجمل  
 ان يكون عبارة عن المجاز في الحذف ايضا ولعله لندرت لم يتعرض له  
 وقد يقال عدم تعرضه لغاية بعده عن كلام المصنوع وكذا يحتمل  
 اه فعلى هذا يكون معنى الحقيقة لا ينسب المنع الحقيقي للمنع الى النقل والمدعى  
 بان يقال هذا النقل والمدعى ثم او بان يقال هذا النقل والمدعى فلفظ  
 على مقدمته التبرير ان مجازا لا بان يقال المنع من النقل المدعى كما قبل  
 فان ذلك ينسب المنع الحقيقي للمنع بل هو النسبة اليه ما اليه يستعمل  
 النسبة لا يبرهن ان المعنى في الاحتمال الا خيرا لا يستعمل لفظ المنع في النقل  
 بان يقال هذا النقل والمدعى ثم كما اعترف به هذا القائل لا انه لا يستعمل  
 بان يقال المنع مستعمل في النقل والمدعى فلفظ ما ذكره هذا القائل حيث قال  
 به هذا اظهر الفرق بينهما حاله ومالا لا حاله فلفظ كما ذكره المستعمل والحاصل ان الفرق  
 بين الاحتمالين في المال ان قول اوله لا يمنع على الاول حقيقة والثانية مجازا  
 مجازا في ههنا انه لا احتمال للمعنى المجازي عند امكان المعنى الحقيقي وعلمه  
 جواز مجازا ههنا كما سبقت من قوله على ان يضيق الدليل ان يكون



الاول في البطلان او لانه لفظ المنع في هذا الاصطلاح يستعمل بان يكون له  
 فلا يشق منه فلا يمكن حملها على المعنى الحقيقي بهند ان اعتبارها في  
 نسبة معنا وكما في قولهم تمت اي نسبتها الى استتم واما استعمال لفظ المنع  
 مجازا ومن المجاز المجاز في النسبة لا يخفى انه لا يتصور على هذا الاحتمال  
 في الطرف واما ما يقال ان استعماله من غير لاسلوب بهند انه يجوز ان يكون  
 المجاز على هذا الاحتمال مجازا في الطرف ايضا بان يكون المعنى في نسبة المنع  
 للمنع الى النقل المدعى الاحتمال كون المعنى الحقيقي مجازا الى آخره قال في حقه  
 عن النبي اذا لا يتصور كون المعنى الحقيقي مجازا اصلا والخط من كلام  
 المحقق فيما بعد وهو قول واعلم ان ما ذكره المصنف في قوله وينبغي ان يعلم  
 حمل عبارة المصنف على المعنى الاخير وهو ان كون المراد من المنع استعمال  
 المنع ووجه الظهور من انه او رد فيه اعتراضا لا يتجوز على المعنى الاول كما  
 به الحتم واعتراضا يقتضيه بالمعنى الاخير فان لفظ انه حمل عبارة المصنف  
 الاخير على المعنى الاول الذي هو كون المراد بالمنع معناه الحقيقي مع ان  
 ذلك المعنى الاول اظهر من بين المعاني الثلاثة لكونه معناه حقيقيا مقصودا  
 عند المحقق فهو احرى بان يحمل عبارة المصنف عليه وعدم انطباق  
 المدعى عليه لا يتجوز في الظاهر منه كما لا يخفى هذا ولا يلتفت ما تفوه به بعض  
 القيل والقيل فانه من انفساس الجمال واعلم ان ذلك ان حملت عبارة  
 المصنف على المعنى الاخير دون الاول لان لفظ المنع في الاول هو في الثاني

قوله ان حمل الاول على الثاني  
 قد مر في غير هذا الموضع  
 فان كان لا يمكن ان يحمل  
 المعنى الاول على الثاني  
 غير ممكن عدم ورودها على ذلك

ان يقال بان منع النقل في مثل قوله لا يجد النقل لم باعتبار دليل منع النقل  
 باعتبار دليل ليس على ما ينبغي فان النقل لا يقاوم بالدليل وانما يقاوم  
 بالتصريح لان اثباته بالتصريح لا دليل فيه بحسب غايته انما قال بحسب لفظه او كل  
 تصريح بحسب الحقيقة مشتمل على الدليل فانك اذا قلت قال كذا وكذا  
 بكلام اني فطلب منك العلة فقلت فكانت قلت لا بد من هذا الكلام مستطرد  
 في المقاصد وكل كلام هو مستطرد في المقاصد فهو قول مستطرد وانما قال  
 غايته انك اذا قلت الكلام المذكور فطلب منك العلة فقلت ان تقول  
 لانه مستطرد في المقاصد وكل ما هو مستطرد فيه فهو قول مستطرد فيجب  
 في هذا التصريح دليل بحسب الظاهر ويمكن ان يقال سبب حمل اللفظ  
 المصنف على المعنى الاخير بان هذا الكلام بهند معنى في النقل والمدعى ان  
 بخلاف الاول فان يخص جريان الكلام بالنقل المدعى ان كذا يقين كما يخفى  
 لفظ البطلان ان خلاصة المعنى الاول كما مر لا يطلب دليل على مقدمته  
 ان النقل المدعى حقيقة بل مجازا لا استدلال عليه بالمنع طلب الدليل لا  
 ولا ينطبق لانه قال لتفصيل سبب الشئ عن غيره بفهم ذلك الشئ وان  
 لا يقيد ولا يصلح للتفصيل وقد يقال فرق بين الاجمال والتفصيل فلو كان  
 الامر كذلك حال التفصيل لا يقتضيه كونه كذلك حال الاجمال يعني ان المدعى  
 سبب المنع على كونه الاجمال عن النقل والمدعى في تفصيله بما ذكره  
 ويفيد فتدبر ولو حمل المنع اذ يكون المعنى كما يكون هكذا لا يستعمل  
 لفظ في النقل والمدعى لا استعمالا مجازا ولا لا يخفى ان الاستعمال المجاز











۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

كان ايضا قسما الى صميم الدليل فلو كان معنى المنع ما ذكره لزم ان لا يمنع  
الدليل لا مقدما منه بله الامجاز امكن للآزم بطلانها بمعنى حقيقة  
خلاف ما انه لو كان المنع ما ذكره لزم ان لا يمنع الدليل الامجاز فلا تملك  
حاصل قوت هذا الدليل ثم مثلا هذا دليل مطلوب الدليل على مقدمة  
الدليل ولا يحصل له كانه في العالم والى ان لا مطلوب الدليل على مقدمة حاصل  
المنع في معنى طلب الدليل على مقدمة ما جز معنى المذكور فيكون تجازا ما انه  
كان معنى ما ذكره لزم ان لا يكون معنى المقدمة الامجازا فانه يكون حاصل  
هذا المقدمة ثم هذا المقدمة مطلوب الدليل على مقدمة دليها ولا يحصل له ايضا  
فالمنع انه مطلوب الدليل عليها كما يستعمل المنع في معنى طلب الدليل وهو ايضا جز  
المنع المذكور فيكون تجازا فظهر معنى قول الخليل فيما سبق من انه لما استعمل  
الدليل في مفرهم المنع كان تعلقه بكل واحد من الدليل مقدمة منها على غيره  
ولا شك ان التجربة على تعلقه بالدليل قل فهو ظاهر في هذا التقرير  
المراد بالامجاز ههنا هو الامجاز في الطرف وقد قررنا مقام على ان يكون الامجاز  
هو الامجاز في النسبة بان يقال في الاول ان الامنوعة صفة كدليل الدليل  
ان نفس الدليل مجازا عقليا وكذا الامنوعة في الثاني صفة كدليل مقدمة  
نسبت الى نفس مقدمة مجازا عقليا ولا يلزم لكل مجاز عقلي حقيقة متخيلة  
بل يكفي الحقيقة من جهة كما صرح في التفسير في المصنوع فليس وانما

[illegible]



دليل الدليل ولا دليل مقدمه حتى يكون مستبعدا منع حقيقة عقلية  
 في غيره مجازا عقليا او بارجاع الضميمة المسمى على ان يكون اضافية  
 اليه لا انه ملازمة او يكون على حذف المضاف ان مقدمه دليل مدعي  
 ان المستبعد طلب مع ان ظاهر العبارة به جم ذلك في تقدير ارجاع الضميمة  
 الى دليل المذكور سابقا فلا يصلح هذا لان يكون توجيها للعبارة ولو غلب  
 ايضا طريق الاستخدام في قطع النظر عما فيه من البعد الا بعد لم يبق تعالى  
 بين التوجيهات قبل لا يتوجه الاشكال بعدم التقابل على الثالث ذكر منه  
 التوجيه في ضمن حاشية مستقلة فلا بد ان يكون بعض الافاضل لا فرق  
 الى ارتكاب الاستدلال في الكلام لانها لا يمتنع سابقا لا مكان ان يجعل  
 ارجاع الضميمة المطلق في ضمن المقيد وروى بان هذا الكلام من المحرر ارجاع  
 غائب ومثلية مع ان في الاستدلال ليس من عند كابد عليه قوله  
 الاستدلال غير وانما توجيهه ليس في الكلام مقيد حتى يرجع الضميمة  
 معاني المذكورة فتمتد على ان ارجاع الضميمة مطلق في ضمن المقيد لا يرفع  
 الغرض ان الاستدلال بل هو عين المراد بالاستدلال ههنا على الاستدلال غير  
 ههنا ان في هذا مقام بيان تقدير كان في كلامه يكون الاستدلال غير ههنا لانه  
 على ما هو المشهور في تفسيره ان يراد باللفظ له معنيان حقيقيان او مجازيان  
 مختلفان حده معناه وبما في معنى اللفظ ويرا واحد ضمير واحد معناه بالآخر

قوله دليل الدليل ولا دليل مقدمه حتى يكون مستبعدا منع حقيقة عقلية  
 في غيره مجازا عقليا او بارجاع الضميمة المسمى على ان يكون اضافية  
 اليه لا انه ملازمة او يكون على حذف المضاف ان مقدمه دليل مدعي  
 ان المستبعد طلب مع ان ظاهر العبارة به جم ذلك في تقدير ارجاع الضميمة  
 الى دليل المذكور سابقا فلا يصلح هذا لان يكون توجيها للعبارة ولو غلب  
 ايضا طريق الاستخدام في قطع النظر عما فيه من البعد الا بعد لم يبق تعالى  
 بين التوجيهات قبل لا يتوجه الاشكال بعدم التقابل على الثالث ذكر منه  
 التوجيه في ضمن حاشية مستقلة فلا بد ان يكون بعض الافاضل لا فرق  
 الى ارتكاب الاستدلال في الكلام لانها لا يمتنع سابقا لا مكان ان يجعل  
 ارجاع الضميمة المطلق في ضمن المقيد وروى بان هذا الكلام من المحرر ارجاع  
 غائب ومثلية مع ان في الاستدلال ليس من عند كابد عليه قوله  
 الاستدلال غير وانما توجيهه ليس في الكلام مقيد حتى يرجع الضميمة  
 معاني المذكورة فتمتد على ان ارجاع الضميمة مطلق في ضمن المقيد لا يرفع  
 الغرض ان الاستدلال بل هو عين المراد بالاستدلال ههنا على الاستدلال غير  
 ههنا ان في هذا مقام بيان تقدير كان في كلامه يكون الاستدلال غير ههنا لانه  
 على ما هو المشهور في تفسيره ان يراد باللفظ له معنيان حقيقيان او مجازيان  
 مختلفان حده معناه وبما في معنى اللفظ ويرا واحد ضمير واحد معناه بالآخر

الاخر ليس للفظ الدليل معنيان حتى يظهر فيه الاستدلال قال  
 بعض الافاضل المعنى العام معنى مجازي للفظ في خاص كمالا ينفى قال  
 اظهر من ان ينفى على التقديرين انتهى وانت خبير به ليس هذا اللفظ خاص  
 حتى يكون المعنى العام معنى مجازيا له فيعتبر الاستدلال فان المراد بالدليل  
 في قوله في طلب الدليل هو جرس الدليل لا انه دليل لمطو والزم طلب المطو  
 راجع الى ذلك الجنس فلا يتصور فيه الاستدلال نعم قد يعتبر في جميع  
 الضميمة غاية الاوصاف كما في اسم الاشياء في غير هذا الاعتبار يتبادر منه  
 ان المراد ذلك الجنس باعتبار حقيقة مع الوصف المذكور كما ان اللفظ  
 في بعض النسخ ههنا وهذا المعنى المتبادر غير مراد ههنا فلا بد من صرف  
 العبارة عن ذلك القرف انما يكون بحدها على خلاف ما يتبادر وارجاع  
 الضميمة الى دليل من غير اعتبار حقيقة مع وصف الطلب بالاستدلال  
 كما لا يخفى لكان اولوجه الاولوية انهما مسمى في لفظ واحد وهو  
 العبارة فالاولى وحدة المفيد كالمفاد ويمكن ان يقال انهما ليس  
 لفظ واحد بل الاولى مسمى لتوجيه العبارة والثانية مسمى لبيان  
 الحكم كما يظهر بالنظر في اسلوب الحاشيتين في لا يتوجه انهما لو جعلتا  
 واحدة لكان الاولى كما لا يخفى فيه انه مساوق على نفس الدليل حيث بان  
 المتبادر من اضافة الضميمة الى الدليل ان يكون ذلك الشيء الموقوف عليه

قوله دليل الدليل ولا دليل مقدمه حتى يكون مستبعدا منع حقيقة عقلية  
 في غيره مجازا عقليا او بارجاع الضميمة المسمى على ان يكون اضافية  
 اليه لا انه ملازمة او يكون على حذف المضاف ان مقدمه دليل مدعي  
 ان المستبعد طلب مع ان ظاهر العبارة به جم ذلك في تقدير ارجاع الضميمة  
 الى دليل المذكور سابقا فلا يصلح هذا لان يكون توجيها للعبارة ولو غلب  
 ايضا طريق الاستخدام في قطع النظر عما فيه من البعد الا بعد لم يبق تعالى  
 بين التوجيهات قبل لا يتوجه الاشكال بعدم التقابل على الثالث ذكر منه  
 التوجيه في ضمن حاشية مستقلة فلا بد ان يكون بعض الافاضل لا فرق  
 الى ارتكاب الاستدلال في الكلام لانها لا يمتنع سابقا لا مكان ان يجعل  
 ارجاع الضميمة المطلق في ضمن المقيد وروى بان هذا الكلام من المحرر ارجاع  
 غائب ومثلية مع ان في الاستدلال ليس من عند كابد عليه قوله  
 الاستدلال غير وانما توجيهه ليس في الكلام مقيد حتى يرجع الضميمة  
 معاني المذكورة فتمتد على ان ارجاع الضميمة مطلق في ضمن المقيد لا يرفع  
 الغرض ان الاستدلال بل هو عين المراد بالاستدلال ههنا على الاستدلال غير  
 ههنا ان في هذا مقام بيان تقدير كان في كلامه يكون الاستدلال غير ههنا لانه  
 على ما هو المشهور في تفسيره ان يراد باللفظ له معنيان حقيقيان او مجازيان  
 مختلفان حده معناه وبما في معنى اللفظ ويرا واحد ضمير واحد معناه بالآخر



على الدليل بان المتبادر من التوقف هو التوقف من جهة الذات  
 لا التوقف من جهة الغياب والعوض نفس الدليل بالنسبة الى الحق من قبل  
 الشان الاول و بان اضافة الشيء الى الدليل من قبل جزء قطيعه ان  
 عليه دليل القسح فيه ان يخرج ح مقدما الكواذب ويمكن دفعه  
 يقال انه لا يصدق التوقف على الشرط او التوقف على النفس لا على  
 صحة كما اعترف به في بعض النسخ وفيه ما فيه شارة الى انه يخص  
 مختلفة من الفاء وهو لا يصح في التوقيفات على ان القضية خرس  
 للقلب والكثير ما افان في قوله فالدليل يقضي على الخلاف في  
 يصح علمه بذهب المنطقيين حيث اخذوا الهيئة جزء وقع ليست بقضية فلا  
 يكون الدليل قضية بناء على ان المركب من الداخل والى ج على ان هذه القضية  
 ليست بجملة بل ان المركب من الداخل والى ج خارجا انما هو اذا كان  
 الخارج الى غير الداخل واما اذا كان احتياجا الى الداخل كما هي هنا فلا بعد  
 منها خارجا فان المركب من الجوهر والعوض لا بعد عوضا بل بعد جوهر  
 احتياجا في الخارج الى الجوهر الداخل لا الى غير فلا مخلص من الابان  
 ان المراد من القضية التي قلنا ما جاز في هذه القضية الواحدة قائل  
 بل ان لا يصدق التوقف على شرط انما هو تغيير القضية التي قلنا  
 قلنا ما جاز في علم من الحقيقة والخاصية الشرط وان لم يكن من القضية

الحقيقة كثيرا من القضية الحكمية وفيه انه بعد جده الاله ارباب  
 كخاف بعد آخر من غير قرينة سلكا انك ومثله لا يلتفت سيما في مقام  
 التوقف واعتدله الم يلتفت اليه الحشمة هنا كما لا يخفى على المنصف  
 قبل لا خفا في ان عدم الخفا لا يدخل فيه لا نقصا في كماله ان يقال  
 لا يخفى على الفطن انه ما يورد في موداه واجيب ان الموصوف في هذه  
 على الفطن المنصف انت خبير بان لا حاجة الى تقدير الموصوف في ان  
 نقصا في هذه الفناء والمعاند لا يلتفت الى ما يقع اليه ولا يعرف نظرا  
 اليه فيخرج عليه ما فيه من الحق المبين ولا تدرى الا الكفار المعاندين حيث  
 حق عليهم المجيء اليه الباطل لعدم نظرهم اليه الفناء في حال نقصا في  
 عدم الخفا بالواسطة لا يقال المراد جواز باختبار الشواش  
 ومنع المصدق التوقف على تلك القصور تحصيله في التوقف بما وسطة  
 فانه المتبادر في هذا الكامل التوقف في تلك القصور ليس كذلك بل هو  
 نفس الدليل فان جهة الدليل تتوقف او لا على نفس الدليل ثم الدليل  
 على المستدل ونبيد من العطل يستدعي وجه الاستدعاء انه على  
 مقتضى هذا التوقف انما يقال انما لا في هذه المقدمة فكانه قال انما الشئ  
 الذي يتوقف عليه هي الدليل فلو ان يدعي في نفس التوقف في الدليل  
 على ذلك الشئ كما كان بناء من هذا الدليل كان اشارها واجبا عليه



حتى يكون منع مسموعا واخذت تلك الدلالة بحسب  
 بحسب اعتقاد المستدل اما وجوب اثباتها على الاول فخطا واما على  
 ثانيا فلا تنال المستدل بتلك الدلالة في بعض المواضع واجبا على  
 المانع اي في بعض المواضع يمكن ان يقال انه يكفي في مسموع المنع  
 ان يكون المسموع ما يتوقف عليه الدليل بترغم المانع والتوقف انما يستلزم  
 ذلك لا اثبات التوقف في نفس الامر فلو ادعى المستدل اثبات  
 ان المسموع لا يتوقف عليه صحة دليله لكان المنع مندفعا كذا في الجواب  
 بالتحريم واثبات كون المسموع البديهي لا من المسموع واثبات عدم  
 التوقف في مثل اجاب الصفء وعلية الكبر وانه خطا اقتضاه ذلك  
 كان المنع في امثال مسموعا مشكوكا قال الفاضل العفا  
 فان توقف الحق على هذا المذكور لم يوز ان يكون الحق موقوفه على  
 اندراج تلك الصفات في الاوسط ويكون هذه الامور من لوازم ذلك لا ان  
 ولو ازم الموقوف عليه لا يجب ان يكون موقوفه واثبات التوقف وانه  
 خطا اقتضاه انتهى وبشوا ذكره جعلهم وجه الدلالة لانه راجع ثم بيان  
 لشرطه بالاندراج وقيل في وجه الاشكال ان اجاب الصفء مثلا  
 ليس مما يتوقف عليه في الدلالة ما فترده ان في الدليل عبارة  
 ان التام الدليل ولا شك ان التام الدليل لا يتوقف على اجاب

كلفه مثلا او الدليل يكون متجما مع سلب القوى كما حقق في قوله بوب  
 ذلك جعلهم الشرط المذكور شرطا لكمة الانتاج لا لاصل الانتاج وقد  
 سب هذا القول الى ابن المشيخ الى طالب القول هذا القول ليس بطريق الاستدلال  
 وان كان ظاهرا عبارة يشوب ذلك فانه ليس بالقوة بل هو بطريق  
 المطالبة بقرينة المقام كما لا يخفى فلا يتوجب عليه الموافقة بمنع شي مما ذكر  
 فيه ثم المراد بالاثبات في قوله ضرورة ان في الدليل عبارة عن انتاجه ليس  
 لذاته بل هو الانتاج مطلقا كما كان لذاته او لا كما يدل عليه قوله بوب  
 ذلك جعلهم الشرط المذكور شرطا لكمة الانتاج اه وايضا هو المناسب  
 لتعريف الدليل بالتركيب من قضيتين للتأويل الى مجهول فلا بد عليه ما قد  
 يقال من ان قوله ضرورة ان في الدليل عبارة عن انتاجه ليس باصل  
 ضرورة ان في الدليل عبارة عن انتاجه مطلقا بل هي عبارة عن انتاجه  
 لذاته وان قوله ولا شك ان انتاج الدليل لذاته لا يتوقف على اجاب  
 مثلا ان اراد به ان انتاج الدليل لذاته لا يتوقف عليه فهو ثم وان اراد  
 ان مطلق الانتاج لا يتوقف عليه فليس وغيره في انتاجه كيف ان  
 لذاته لا يتحقق في انفس المسائل بل في غير البديهي ايضا كما اعترف المحقق  
 الاصول الحاجي فيعلم ان لا يكون شي منها وبهذا صح ان لا يكون منع  
 من مقدمة منعها حقيقة واما في لا يتحقق في الاستدلال لذاته انه

الصفء



بغيره من جهة على سبب التماس البرهان واما قوله او الدليل يكون متبعا  
 مع سبب التصديق فقد قال العصام في حاشية على شرح الشريعة اقول مما هو  
 بين النتائج قولنا لا شيء من الخرج حيوان وبعض الحيوان قهال لا شيء من الخرج  
 بقهال فان سبب الشيء عن كل افراد شيء او حشره آخر في بعض المسائل  
 سبب المحصور عن ذلك الكل فبذلك يبطل حصر المنهج من الشكل الاول  
 في الغروب الاربعة وعدم النتائج صفوى التبع وعدم النتائج كبر الخرج  
 وتوز النتيجة تامة لا تستلزم متبعا ثم قال قبل بين قولنا لا شيء من الخرج  
 ليس فهو اكل في ابطال نتائج صفوى التبع واجبة لو سلم النتائج  
 فهذا انما يكون من الشكل الاول اذ كان موضوع الكبر محمولا في الصفوى  
 وحيث يكون موجبة سببه المحمولا على كل شيء فهو ليس بالسالبة كلية وعنده  
 عليه بان السالبة تساوي الموجبة السالبة المحمولا فاذا كانت الموجبة متبعة  
 يكون التبع ايضا مستلزما للمنتجة ويمكن دفعه بان الملم هو النتائج لذاته و  
 التبع انما يستلزم النتيجة بواسطة الموجبة التبع المحمولا اللازمة لها انتهى قد  
 خلا من هذا على ان النتائج ما ذكره نفسه لذاته بخلاف ما نقل عن صاحب  
 لا ينص ان قوله ان سبب الشيء من كل افراد شيء او حشره فيما ذكره ايضا  
 انما ينتج بواسطة البرهان في انه بيان لوجه النتائج لا يبيح للوسطه قد يتوجه  
 عليه ما نقل من ان بعض تعلقاته من تلك الحاشية من انه كذا النتائج

بل مخصوص بالماوراء انما هو ان المراد بالنتائج فيما نحن بصدد واما هو  
 النتائج لذاته كما مر على ما يستلزم صحة من غير توقف مثل التبع  
 والاستلزام المدعى كما يشوبه ما نقل عنه في الحاشية بهما حيث قال لانه يحمل  
 ان يكون النتائج النتيجة بالاستلزام لا بالتوقف وما يجي من ان فيها نقل عنه  
 من انه مما يرد على الحصر المذكور الداخل في الدليل بانه يستلزم المدعى  
 يرد عليه ما قيل من ان القول بان منع ما يلزم صحة الدليل نافع  
 موجه في مقام القدر في الدليل من قبيل وضع المسئلة والاختصاص  
 على خلاف ما اتفق عليه القوم بلا سند معتد عليه فان الاستلزام  
 مثلا شايع منقصر فيما بينهم لكن يتوقفه ما سببه منه عن قريب  
 قال ومن ان التبع بانه منع الاستلزام الفعلي المتوقف عليه مجرد احتمال  
 فانه يقتضي ان يكون المراد بما يستلزم صحة الدليل من غير توقف غير استلزام  
 الدليل النتيجة اللازم لان يقال احد القولين على طريق النقل ويتوقف  
 ريقه ما يجي منه من ان الداخل في الاستلزام متوقف لان الاستلزام مما  
 عليه صحة الدليل قطعا ويمكن ان يقال انه يمنع على حمل التوقف على المعنى  
 الاعم اي لولا لا تمنع وهذا يمنع على حمل على المعنى الاختصاصي ان عدم امكان  
 حصول الوقوف لا بعد حصول الوقوف عليه كما يدل عليه ثبات اللزم  
 من غير توقف فان التوقف بالمعنى الاعم ثابت في الاوزان كلها



نافع موجه قال بعض الافاضل ان ما يلزم من صحة الدليل لو  
 ثبت لم يثبت صحة الدليل لان انتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم  
 ايضا ان كان طلب الدليل على ما يتوقف عليه صحة الدليل نافع موجه  
 لكونه ذلك ان طلب الدليل على ما يستلزم صحة الدليل من غير توقف  
 على حصر حقيقة الشيء فان الطلب المذكور ليس بداخل في المنع بالمنع  
 المذكور وعدم دخوله في النقص والمعارضة اظهر من ان يخفى قالوا  
 قالوا ان يفتر او انظر من السوء والملازم المذكور ان وجه  
 اندفاع الابطال بين كل واحد من اندفاع الابطال الاول على هذا التصريح  
 قائل و يمكن ان يجاب عن الاول بان المانع اذ لا يخفى ان هذا الجواب  
 لا يطابق السؤال المذكور لانه مبني على استدعاء التوقف المذكور  
 في الجواب ومنه هذا الجواب على عدم الوجوب على المانع من حيث  
 هو مانع فالسؤال من واد الجواب من واد اخر نعم يمكن ان يجاب بان  
 يستدعي ما لا يمكن بعيد جدا واما قال بعض الفضلاء من انه يجب المانع انما  
 ان ما ينفع من النظر فلا بد من ان يجب عليه اثبات التوقف واللازم  
 انفسه نظر في المانع من حيث هو مانع لا يجب عليه اثبات شيء من الابطال  
 فيه الاحتمال كما قال في الاستدلال في الايراد الاول  
 التوقف في المانع من حيث هو مانع لا يستلزم اثبات المانع اثبات

شيء لكونه لا يجب عليه اثبات التوقف في ثبوت الشيء اما في جواز ما  
 يكون المانع مسمى في التوقف في ثبوت الشيء اما في جواز ما يكون المانع  
 وبهذا التوقف في دفع ما قيل من ان بين قولي الحق تناقض فان المستفاد  
 من قوله هذا انه لا يجوز ان يكون مسمى في ثبوت ما في ثبوت الشيء  
 باعتبار الرجوع اليه ومن قوله ولا ثم وقوع منع اذ ان جواز ما باعتبار الرجوع اليه  
 بناء على ثبوت التوقف في ثبوت الشيء في ثبوت ما في ثبوت الشيء وارجاع التفسير الى  
 تفسيره اطلاقا بل هو كما يظهر بالتأمل ويحتاج الى ان يكون الاجل التوقف  
 في ثبوت المانع من سئل مقدّم من طرف المقتضى تقدير  
 انما لا يجوز ان يسمي في ثبوت ما في ثبوت شيء فان المنع مسمى واقع  
 في غير ذلك ايضا من اللازم وحاصل الجواب ان لا ثم وقوعه قطعا لا باعتبار  
 رجوعه ووجه الرجوع على ما قيل انه يلزم من منع اللازم منع الملزوم يعني انه  
 من انتفاء اللازم انتفاء الملزوم فان كان ذلك اللازم المسمى من لوازم الحق  
 يلزم من انتفاءه انتفاء الحق الدليل وانتفاءه الدليل على انتفاءه مما  
 عليه من جميع منع شيء من الاخر لا يمنع شيء مما يتوقف عليه جواز ما  
 المنع الا بهذا الاعتبار وانت خبير بان هذا الاعتبار لا حاجة اليه في الاستدلال  
 او منع اللازم من حيث هو لازم نافع موجه كما مر فلا ضرورة لرجوعه الى ثبوت  
 تعدد دلالة من دليل اما ما قد يقال من انه لا يستقيم هذا الجواب عن هذا السؤال



لم يستقم الاستدلال الثاني حتى يستحق الجواب بقوله ومن شأنه ان يستقيم  
ولم يستقم ايضا ففسر ما يستند من حيث الدليل انه مفصل عن الاولوية ففهم  
جواب الجيب الاستدلال عدم استقامته اعراضا للمعترضين فانه ما في الباب هذا  
الجواب ليعالج ان يكون جوابا عن ذلك الاستدلال ايضا وذلك لا ينافي استقامته  
والمستفاد من الاستدلال فانه يرد على معترضين فيجب ان الجواب ومن شأنه ان  
قد يوافق ان من حيث البحث على ان يكون المراد بالتوقف بالمعنى الخاص وان يستقيم  
الدليل نتيجة لازم لا يتوقف عليه صحة الدليل بذلك المعنى وان منع ذلك  
الاستدلال مما هو ثابت فيهما بينهما لا شك في وقوعه فقولنا منع التلازم فيجب  
الموقوف عليه مجرد احتمال عقلي لا مثل نقض وايضا لا يخفى ان هذا القول منه  
بعد تسليم وقوع المنع في اللوازم باعتبار جوبه الامتناع شيئا مما يتوقف عليه  
باعتبار ما ينبغي الاتهام الا ان يقال المراد ان المنع اللازم الغير الموقوف عليه يكون  
اعتبار الرجوع مجرد احتمال عقلي حاصل بجمع الى ان يقال ان اردتم بقولكم  
ان دليل الدليل على ما يستند من حيث الدليل من غير توقف فاعلموا ان اعتبار  
الرجوع نافع واقع فيما بينهم لم يتم ونفسه في ان اردتم ان يكون هذا اعتبارا  
نافعا موجب واقع فيما بينهم فهدمتم بل به مجرد احتمال عقلي بان كلمة اعتبار  
من الغيبة ولا يخفى انه لا دخل لموت كلمة ما جازي من الغيبة ولا يكون ذلك  
انما هو مستند في الحقيقة فيجب ان يستدلوا ان لم يكونوا بل كلف في الجواب

والمستفاد من

كون المراد بالتوقف ترتيب فانه يكون معنى التوقف ان المقصود ما يترب  
عليه صحة الدليل فيدخل في تعريف المنع منع اللوازم ولا يرد ايضا وجوب ثبات  
لتوقف على مانع كما لا يخفى وانما خبره بان يرد على هذا التقدير انه يستدعي  
وجوب اثبات الترتيب على المانع واثبات ترتيب اللوازم على التلازم فمثل جد  
بل لا يرد على العكس فضلا عن ترتيبه على ما يؤخذ من اللوازم وان اريد بالترتيب الترتيب  
العلمي هو الظاهر من العبارة فلا يتم ايضا لتوقفه على ما هو اللازم قسما مل  
تخصيص الكلام او لم يخص على مذاق ان حيث قرر النقل في الحاشية بالمنقول وان لم  
على ما ينبغي وانما لم يخص على ما هو مختار عند المحققين من كون المراد من النقل معناه  
الحاصل بالمصدر كما سبق فليكن كما لا يخفى فلا يتوجب عليه ما ذكره بعض  
الافاضل من ان يكون هذا التخصيص لطيفا للكلام في هذا المقام وان كان مستلزما  
لكنه لا يثبت به المدعى وسواء لا يمنع النقل ان يجازي ان النقل فيها بالمعنى  
كما اعترف بنفسه ان لم يكن وليلا يدخل فيه على ظاهره ما كان مقصوده دليل  
كاذوب مع الدليل فيجب ان في بيان التصورين ايضا ظاهر انه لا يتوجب عليه  
المنع ونفسه كمال يخفى فلا يتعلق به مواخذة فيه انه اذا كان المنع هو  
مطلقا هو اكان من نفسه او من المستدل كما جوزه المحقق فيما سبق فعدم  
المواخذة بهم من وجود منزه انه ذكر النقل مع ان المناسبات المذكورة في الحاشية كما  
من ان النقل بمعنى المنقول ذكر المنقول بهما بدل النقل ومنه ان المناسبات

تفصيل



في الجنبه حتى يبرح قوله فهو ما هو عليه في الحكاية وبيع في اول الامر ان قيل  
 معينه فان نقل لا من حيث انه نقل قد يكون مقدمة دليل ومنها ان مقتضى  
 من قوله ان لم يذكر في النقل دليل فظ لا يتوجه عليه المنع لانه لو توجه لتوجه على  
 على الدليل كما لا يخفى فاما ما نسب به يقول ان لم يكن النقل وليلا فظ انه لا يتوجه  
 عليه المنع ومنها ان تفرع قوله فلا يتعلق الموأخذة على قوله فاما هو على طريق  
 الحكاية غير ظ فالمناسب تقديم قوله الناقل من حيث هو ناقله على قوله فلا  
 به الموأخذة ومنها ان قوله لانه محكي ومنقول عن الغير مد ولا يبرح ان يحكى على  
 التعليل على عليه المفعول عليه لان عليه العلية يجب ان يكون اظهر واقوى من  
 اصل العلة وهذا لا يثبت كذا لا يخفى ان الدليل الاول وجه دلاله الاول  
 على هذا الثاني في ذلك هو نفي كونه وليلا بالكلية في الثاني وعدم نفيه الاول  
 والى اصله لا مانع كونه وليلا بالكلية في الثاني لزم ان لا يتوجه عليه المنع  
 او المنع انما يتوجه على الدليل واما في الاول فلما لم يتوقف كونه وليلا يمكن ان يتوجه  
 عليه المنع الا انه لما لم يكن ذلك الدليل ملتزم القوه لم يكن المنع نافعا ومقتضى  
 لانه لا يتوجه او بر عليه ان هذا الدليل هو كاستلزام المدعي وسواء لا يمنع  
 الاجازة اللهم ان يقال المراد ان لا يمنع النقل منع مقتضاه الاجازة في تفسير  
 الامر فانه يستدعي ان يتعلق المنع بالحق في المدعي انه هو مقتضى دليل في  
 الامر ان لا يتعلق الا بمقتضى الكفاية والحال ان الامر بالحق يكون ان يكون

الامر بانما على شارة الامر وجه اعتبار قيد حثية في النقل الظاهر في قول  
 وجه اعتبار قيد حثية في النقل او لم يعتبر ان قيد الحثية في النقل يجب  
 بل في الناقل وما قد يقال انه مبني على ما هو انما المختار عند الحثية من انما  
 لثان في تقييد النقل بقيد الحثية يعلم من اول الامر ان قيد الحثية مقيد فيه  
 ثم تركه في قوله وناقيل من حيث هو ناقل انما يكتسب على ما يظهر من الناقل  
 انما يكتسب ان يكون الغرض من كلامه انما يتوجه ما هو المختار عند الحثية  
 والا فرب ان يحمل معنى على ان الغرض من هذا الكلام كون اعتبار قيد حثية في النقل  
 موجبا حاصله ان الغرض من هذا الكلام انما ان القيد المذكور مقيد فيه  
 كما انما يكتسب في الحثية المتعلقة بقول المدعي وينفع النقل وجبت هناك  
 والمراد ان المنقول والمدعي من حيث انما يكتسب ما يقتضيه وجه يعلم ما ذكره  
 في الامر انما هو قوله وانما يكتسب على حمل قول ان على ما نقل على معنى ما نقله من  
 كما هو الظاهر من المقام فلذا قال ان مما لا خلاف تحته فان اقامة الدليل على الدليل محال  
 كما ان تحته ولا يحصل كما لا يخفى ولعل من حمل هو البرهان لقول من قال به هنا في  
 انه حثية عدم الحثية لان قول ان وناقيل ان الغرض من حمل قول ان على ما نقل على معنى ما نقله من  
 بئس وذلك لان المراد من التزام القضي او عاينها فاذا تحققت او عاينها  
 ناقيل يتوجه عليه المنع سواء وجد منه اقامة الدليل بئس او لا فذكره بعد  
 مستدرك انهم وانما بان قوله ان ما نقله انما يكون ان يكون وليلا او غير  
 مما ذكره وهنا ما يكون غير دليل بقرينة السقوط ووجه انما يكتسب



حاصل صلاحه ان الناقل ان التزم جهة الدليل المنقول ان كان المنقول دليلا او  
 اقام دليلا بذاته على ما نقله ان لم يكن المنقول دليلا صار مستندا فيكون  
 البيان ان ملائمة المنقول وهذا ايضا في كون الفرض من هذا الكلام وفيه  
 قيمة لشيء في النقل كما لا يخفى فيما قد يقال في توجب كلام الخشبة بهرنا من ان قول  
 او اقام دليلا بذاته على تقدير ان يجوز الفرض من هذا الكلام ما ذكره مما لا يتعلق  
 له في هذا البيان فلا مدخل له في افتادة ذلك الفرض فلا فائدة في ذكره فلهذا قال  
 الخشبة مما لا طائل منه انتهى فنلاحظ فمعناه يتب على ما لا يدركه العلم  
 قدم هذا معني مع مخرج التفسير في المعنى ان في مذكرة كونه كونه  
 مستند نفسه ووجهها معنى ثالث ذكره في بعض النسخ وسواء كان كونه  
 مستند راجع الى الدليل المنقول او الى ما نقل منه كونه على ان يكون  
 فبذلك انهم قالوا ما قال في ما فيه فيكون قوله ما فيه عليه عبارة عن المنقول  
 اما عبارة مكانه قال في توجبه عليه لا بد من ثلثة اشياء اولها الذي  
 من نقل العقل الفرض من هذا التفسير ثالث قوله من ثلثة اشياء في التفسير  
 الى ان التفسير في نقله باسما ما نقله باسما من ثلثة اشياء نقله  
 بعد ان نقله من بعضه خرج من قوله لانه على مستند ان على مستند  
 من من غير ان يكون ما نقله مستندا فيكون معنى الكلام على استعمال  
 نقله فيكون ما نقله على ما يستلزم من نقله من نقله على ما يستلزم

ومن توفيقهم الله لانه يكون بحال يلزم من العلم به العلم به ان  
 كلمة انما يدل على شغل في عدم تمامية التقريب فبقي ان الاعتراض المذكور  
 ليس الا بعد تمامية التقريب وليس كذلك كما يظهر من تقريره بخلاف  
 يتم فانه اتم استيعاذا فهو من وجهين احدهما ان يقال لانهم ان  
 المنع حقيقة في المعنى المذكور والثاني ان يقال لو سلم انه حقيقة في  
 ذلك المعنى فلازم ان معناه الحقيقي منصرف في فلا يتم التقريب قال  
 السيد الشريف في حاشية البصائر هو سوفي الدليل على وجه يستلزم المط  
 وبعبارة اخرى تطبيق الدليل على المدعى انتهى فان قلت ان الدليل  
 لا يشترط ان يكون مستلزما له ومطابقا لآية في التقريب تام والآخرة  
 تقريب اصلا لانه حاصل غير تام كما يدل على عبارة قلت يكون له بآية  
 عن بوجه الاول ان ما به شبه انما يكون بوجه وجميع ما به شبه ذلك  
 فاستقامتها انما يكون بانساقا الموقوف عليه كلاً او بعضا فعند عدم التقريب  
 بقصد ان يقال لا تقرب اصلا لانه لا يشترط الا ان عدم التقريب  
 بهرنا يشترط جميع الموقوف عليه بل بانساقا البعض بقدر هذه العبارة  
 ان معنى قوله فلا يتم التقريب انه لا تقرب اصلا ومثل هذه في مثل هذه  
 المعنى شائع كما يقال فلا يتم الدليل فلا يتم المدعى فلا يتم الجواب عن ذلك هذا  
 من تفسير ذلك المأزوم واردة التلازم فان التمامية من تمام التلازم اصل التقريب



مثلا ونفي الملازم ملازم لنفي الملازم فذكر نفي الملازم وارا وجه نفي الملازم  
والثالث ان المدعى بهذا مركب وهو ان لا يتعلق بالنقل والمدعى منع وان  
لا يكون المنع المتعلق بهما حقيقيا فلذلك الدليل المذكور على التقدير  
ثبت جزا الاول من لا الثالث فبعض التقريب حاصل دون بعض فلا يتم  
التقريب والرابع ان التقريب هو سوي الدليل على وجه خاص والبراهين  
على وجه خاص وهو معنى تطبيق الدليل على وقفا للدعوى وهما تحقيق  
السوى والبراهين المذكوران ولم يتحقق الوجهان من فلا يتحقق التقريب  
بما قد قلنا من ان حمل على ما هو اعم من ذلك لا يخفى ان حمل على ما هو اعم  
من ذلك المعنى المذكور يتصور على ثلثة اوجه احدها ان يحمل قوله ان المنع طلب  
الدليل اه على ان هذا معنى المنع سواء كان حقيقيا او لا وسواء كان متحققا  
فيه او لا في لايتم التقريب من وجهين الاول بان يقال هذا الدليل لا يستلزم  
المدعى لتوقفه على ان يكون هذا المعنى معنى حقيقيا للمنوع وذلك غير معلوم  
بان يقال لو سلم ذلك فلا يستلزم المطالب ايضا لتوقفه على احصاء المعنى الحقيقي  
فما معنى ذلك غير ثابت وثانيهما ان يحمل على ان هذا معنى حقيق للمنوع  
لان معناه الحقيقي متوقف فيه ولا في منع من وجه بان يقال ان هذا المعنى  
حقيقي له ولا يتم التقريب من وجه آخر بان يقال سلمنا ان هذا معنى حقيق  
لكن لا يستلزم مطلقا لتوقفه على احصاء المعنى الحقيقي في هذا المعنى وهو غير ثابت

وثالثها

وثالثها ان يحمل ان معنى المنع منحصر في هذا المعنى سواء كان حقيقيا او  
ولو سلم فلا يستلزم المطالب لتوقفه على ان يكون هذا معنى حقيقيا له وذلك  
غير متحقق فلا يتبيح ذلك ح فان كان المعنى حقيقا او مجازا لا يوقف  
في المدعى حتى يحتاج في الدليل الى ان حقيقة المنع هو المعنى المذكور فقط  
لكن قد عرفت ما فيه من عدم التايقة في منع النقل باعتبار دليل عدم  
الانطباق بين المدعى كما قد مر من مائة مرة وبوجه على نقل تقديره  
من التقادير الثلاثة المذكورة في قوله لا يمنع وحاصل الاجابة ان دعوى  
المعنى مركب من ثلثة امور احدها ان النقل والمدعى حقيقا والثاني انها  
باعتبار مجازا والثالث ان المنع فيها من مائة مرة المجاز وهو المستفاد من كلامه  
الا فمما ذكره من الدليل على تقدير صحة التماثل على الجزا الاول واما على الثاني  
فلا بد ان ولو سلم انه بدل على الثاني ايضا فلا بد ان على الجزا الثاني يجوز ان  
يقول بان في الدليل مقدمة مطلوبة جواب اخر من الاعتراض الاول على  
تقديره ان يكون المعنى بالثبوت كذا جمل المدعى لكنه يمنع على ان يكون المراد بالمجاز  
هو المجاز في الظرف ولو لم تجز من ومن المجاز في النسبة كما قد مضى  
فيما سبق بان نقول ههنا ان للمنع معان مجازية ونسبة مجازية مناسبة  
لنقل المدعى او بان نقول ان للمنع استعمالا مجازية مناسبة لهما كما  
اولا فبعد كما لا يخفى بان الحرف في اي بالنسبة الى المعنى الحقيقي







القلب مسامحة وجه المسامحة ان يقول في كلامه موضوعين بمعنى طلب  
 حتى يوافق غرضه وهو كون المعنى المجازي معنى واحدا مشتقا بين النقل والمعدى  
 واما ما قاله في ظاهره لا يوافق غرضه كما لا يخفى ويمكن ان يقال ان مراده  
 ان منع النقل يكون في الواقع بمعنى طلب تصحيحه ان يكون ماصداق عليه في الخارج  
 بهذا المعنى وكذا المراد في قوله بمعنى طلب ان لا يلبس عليه قطعا شيئا مما اهاهوا وشركه فيها  
 ان انما يستعمل في النقل بمعنى طلب تصحيحه في المدعى يستعمل بمعنى طلب  
 حتى يكون مسامحة ويجعل ان يكون وجه المسامحة ذكر التمهيد لراجع الى التمهيد  
 النقل والمدعى في الموضوعين فانه يقتضيه التجريد في منع النقل ومنع المدعى  
 واما ما قاله بعض الافاضل في وجه المسامحة من ان المتبادر من المنع المسند  
 الى النقل والمدعى طلب البيان الا لم لا يجمع ما طلب التصحيح وطلب التبريل  
 استعمال لفظ في غير معناه المتبادر من مخالفا لظانه غير منطبق بالمقام وكذا قد  
 يقال ان يقول تمنع النقل طلب تصحيحه او وجهه ومنع المدعى طلب التبريل  
 قوله يكون وبمعنى في كلامه فتعين حتى يوافق غرضه لا يكون مخالفا لشيء من اقسام مدخل  
 له هذين القولين ولا سيما في المواقفة والاخلال فانه لا شك ان هذا  
 مختص في الاقسام الثلاثة الى المناقضة والنقض والمعارضة وفيه نظر فانه  
 يتم انفسه فيها كما لا يخفى الا ان يقيد السؤال وان دخل بكونه موجبا  
 غير موجبه من الخير من الناحية المتعلقة بقوله في بعض مقدمات

الذي

لا يلبس هو لا يتعلق بالنقل والمدعى ان لا يتعلق بهذا المعنى الا في ما كان  
 يقتضيه التبريل ولا يلبس فيها وفيه نظر الا ان يخصص النقل والمدعى بغير  
 المدعى والذين ومن حمل المعنى على انه لا يتعلق شيئا من الاقسام الثلاثة بها  
 كما هو الظاهر من كلام الشارح توجه النقل بالنسبة الى المعارضة فان متعلقها  
 في المشهور هو المدلول كما سيجي الكلام الا ان بين الكلام على ما هو التحقيق  
 فان متعلقها في التحقيق انما هو الذي لا يلبس لا المدلول على ما سيجي قوله  
 لما اختاره او وما اختاره في توير النظام المصنوع حمل المنع في قوله لا يمنع النقل  
 والمدعى على استعمال لفظ المنع وقوله والنظام فيه اي في هذا التقدير المناسب  
 كما الكلام في ذلك اي فيما اختاره والمراد من الكلام في ذلك ما ذكره شارحنا  
 من انه لو حمل المنع على استعمال لفظ المنع وجعل المجاز اتم من ان يجوز في  
 وفي الطرف ليشمل الوجهين اللذان اولهما في قوله او يندد انه لا يتم مجازا ان  
 مراده انه لو حمل المنع في عبارة المصنوع على استعمال لفظ المنع على اعتبار المعنى الاول  
 حتى يكون استعماله باعتبار هذا المعنى بالنسبة الى اقسام الثلاثة كلها متقبلا بل سببا  
 كلامه قرينة واضحة على تعيين مراده على انه يجوز ان يكون هذا الكلام منه إشارة  
 الى جواز حمل عبارة المصنوع على هذا المعنى ايضا ففيه مضامين إشارة الى اقسام اللين  
 بين كلاميه افظا بصلواته على ان فيه ما دلت سابقا على ان في الاما ذكره  
 سابقا من ان انطباق الذي يلبس المذكور على هذا المعنى لا يبطلان وان منع النقل



باعتبار دليل ليس ما ينبغي له قائل ان يكون اثباته انما هو منع على  
 استعمال لفظ بجهة عليه ما اوردوا في سياق قوله واعلم ان ما ذكره  
 بخلافه ما لو حمل على معناه الحقيقي فلا جدوا له بالترتبة الى الآخر ويجوز ان  
 اشارة الى ان عدم انطباق الدليل المذكور متحقق في حمل المنع على استعمال  
 لفظ المنع ايضا باعتبار هذا المعنى الاعم فانه يكون خلافاً للكلام في هذا  
 يستعمل المنع باعتبار المعنى الاعم في النقل والمذهب الا مجازاً لان المنع  
 باعتبار المعنى الاخص طلب الدليل اه ولا يخفى انه لا انطباق بين ذلك المذهب  
 ويجوز ان يكون التاميل اشارة الى الجواب عن الاشارة بمثل ما اشار اليه  
 قوله يقال وجه التخصيص انما ان هذا القول من قائله وهو احمد الخ  
 شانه هذه الرسالة رد القول ان الخلفي والتخصيص لا يجنبان شانه  
 عن هذا الشك فانه غير بعيد لان الشك المحقق لم ينف الوجوه في الجوده  
 وحقق الوجه لا يستلزم تحقق الجوده كما لا يخفى قوله او اعرف شانه الى  
 ان كلمة الفاء ويجوز ان يكون من قولك ان يكون من قبيل جنى  
 المنع مع الشك لمجرد ربط الكلام بما قبله حيث فصل بينهما بالاجنبى لان  
 يكون تقديره في كلام المصنف الا انه لا على وجه يشوبه لك فهو تقدير قوله  
 فيما سبق اعرفت حقيقة المنع فاعلم انه او فافهم قوله وفيه ان الفاء انما  
 عطفية وانما وجه تقدير الساتر من منونة التقدير وقد يقال على تقدير  
 له بانها عطفية ان كانت مستغنية عن تقديره ومقتضى الترتيب المذكور

يلزم الفصل بين المعطوف وبين المعطوف عليه الاجنبى وذلك  
 يوجب التحليل في الحق كما لا يخفى ولو سلم في الفائدة في هذا الفصل وبالجملة  
 ان هذا القول بعيد عن الطبع السليم جداً وان اصله صوابه ان لم يقدّر على  
 الاقوال بالفصل والافعال وذلك لم يفت اليه الشك المحقق ولعله انما  
 باور الخشبة لا السليم بقوله وانما قد يكونها فبغيره انما هو قول لا يخفى ان  
 السليم اذا لاحظ ان امص في صدره بيان الوفاة لموجه وان صباه مستو  
 لبيان وفاء انما على عند الاحوال فكله المعقول ما بعد منه هذا القول  
 بخرجه الاستحسان السكتة لمخالفته الاسلوب حيث ان الفاء وبسوء الترجمة  
 مع ان مقتضى السوق ان يقول او مشتقاً باله دليل منيع واما مقتضى  
 فهو لم يفتل لا يفت اليه فهم تركي نعم لو دفع ذلك الفاضل من بيان  
 كما دفعه بعض الفساده في رسالته لكان احسن واجود وبالجملة ان هذا القول  
 مستقيم قريب من الطبع السليم الا ان بعض العوائق قد يعوقه من  
 قوله عطفية على قوله فالدليل ويجوز ان يكون ما عطفه على قوله هو  
 فانه دليل اي كنت مدعيها في طلب الدليل وانما عطفه به منع ويجوز ان  
 عاطفة سابقة اي كنت مدعيها فان لم تستقل باله دليل في طلب الدليل  
 وان استغلت به منع الا انه بالفاء لا فاء والترتيب بين المنوع والثنية  
 وبين طلب الدليل على المدعى حيث يجمع معاً وبانه اشارة الى تحقيق



لا شغل بالدليل عند المدعى النظر سيما بعد الطلب فيما  
 لا وجه لتخصيص الشرط او يمكن ان يقال ما كان منع المدعى شرطا  
 وكثرة مناسبة لاف الجواب ان اقرب المذكور خاصة بالذكر ولا تخصيص  
 في المعنى بل الكلام يحول على التفسير **فما** لا يجوز ان يكون من تمام التفسير  
 في التعريف على ان الاول في تقرير الجواب ان ذلك قوله فاعلم ان سبب الشرط  
 ويجوز ان يكون من كلام المحقق في شرحه الى وجه الاول في الاخرجه ما هو  
 من التقادير ففهم من اللطائف ما لا يخفى فافهم **فما** لا يخفى ان ورود المنع  
 ما يخفى ان هذا لا يخفى بوجه ههنا سواء عرفت عبارة المصنف عن ظاهرها اول  
 يتعرف فان المنع سواء تعلق بالمقدمة او بنقض الدليل وروده انما هو على  
 تقدير ان يكون بعض مقدما للدليل نظريا غير معلوم ولذا الخلق في  
 ولم يقل ان ورود المنع على المقدمة انما هو فلا بد عليه ما قد يقال ان المنع  
 في قول المصنف وان كان سندا لا الدليل بل **الطلب** انما يجب حرقه عن ظاهر  
 على ما ذكره انه في قوله ان ورود المنع انما هو على ما ينبغي والذي ينبغي وبوجه  
 تقرير ان ان يقول لا يخفى ان ورود المنع على مقدمة الدليل بعضا او كلها انما  
 هو على تقدير كونها نظرية غير معلومة انتهى على انه لا يجب على المنع ان يوافق  
 تقريره ان بل محتاجا منه تعلق المنع بالمعنى الخاص بالدليل لا بمقدمة كما  
 فان كانت ورود المنع قد يكون على تقدير ان يكون جميعا مقدما نظريا غير معلوم

فالحكم

فالحكم المذكور المستند من قول انما هو على تقدير ان يكون بعض مقدما  
 الدليل نظريا غير معلوم ليس صحيحا قلت على ذلك التقدير ايضا بعد فان  
 بعض مقدما الدليل نظريا غير معلوم على ان الحكم بالنسبة الى كون المقدما  
 باسرها بدوينة او نظرية معلومة **فما** لا يجوز ان يكون من تمام التفسير  
 قاله دليل حيث قال هناك وذلك اذا كان املا نظريا غير معلوم اذ لو كان  
 بدوينة او نظريا معلوما فلا يطلب الدليل ان فلا يليق ان يطلب الدليل كما بينه  
 المحقق هناك هذا وجعل قوله ما مر اشارة الى قول ان في حل قول المصنف  
 انما فلا يطلب الدليل على ما ينبغي من وجوده كما لا يخفى **فما** لا يجوز ان يكون  
 اي الكلية والاهمال في كلمة اذا كان بحسب اصطلاحه في الاول على اصطلاح  
 اهل العربية والثاني على اصطلاح اهل المنطق كذا في قوله بعضا لا فاضل وقد يقال  
 لم يظهر وجه فافهم على الكلية فيما سبق وعلى الاهمال ههنا مع ان ما ذكره  
 وجه الحمل على الكلية بحسب ههنا اية باقيا والنتيجة المذكور حاصل في تعكس  
 اية انه لعل وجه هو النتيجة المذكور ولم يعكس نتيجة على وجهي الحمل على الاهمال  
 فافهم في تقديم الاول على الثاني وبالحمل على الثاني فافهم جوارحه على ان في  
 التعكس يظهر في الحمل على الكلية ههنا اثر ولم يمتحج الى التقييد وكذا الكلام في قوله  
 ونقض او عورض بعينه انما اية بخلاف ان التقييد في املا لا على املا  
 الى ما سبق او ختم الاهمال في كلمة اذا ههنا وفيه نظر فان التقييد فيهما



ليس على ما هو القيد فيما سبق بل القيد في الاول كون التناقض حاكما  
 الدليل وفي الثاني كون المعارض حاكما بقى والمدلول كما لا يخفى فلا يبرهن فيها  
 الا عتقادا وحيا المتعاضد فيما سبق التام الا ان يقال لمدوات الكلام فيها حال  
 ههنا في مجرد كون الترتيب اختيارا لا لاجمال لان الامور في بعض هذه القيد  
 مستدرك لا حاجة اليه لان التام في قوله لنقطة المنع ان يكون الامور  
 والافضل قد يتطابق للموقع وقد لا يتطابق وهذا بعينه مفاد قوله بترسيم المنع  
 انك متيقن من لا يحتاج فعلى هذا يلزم ان يكون التام ايضا مفاد المتوقف  
 نقول ان التام انما يثبت من كون التزم قيد التقوية كما سبق في الامور  
 وان كان مفاد مفاد التزم ان لا يثبت بالتقوية بل هو داخل في ما يلزم  
 منه التام كما لا يخفى والا لا يصدق ح على سند المنع والا فان التقوية  
 التي هو مدخل لام الامور تكون في مقيدة يكونها بترسيم قبل ان يكون الغرض  
 من ذكر السند على التقوية بترسيم المانع لا التقوية بحسب نفس الامر والا يثبت  
 كذلك ضرورة ان فرض المانع من ذكر السند اقوية المنع بحسب نفس الامر لا بترسيم  
 فان لم يكن في بترسيم المانع متعلق بالتقوية ولا يتوقف فاد المتوقف على  
 ما يفرضه من غير ان يكون في الغرض منقطع ما قاله بعض الافاضل ان يثبت  
 جهة اذ كان التوقف متعلقا بالتقوية وورود مدحه اليه على انه متعلق  
 في نفس الامر على التوقف في تقوية التقوية لا يقيد في دفع التام بل يتوقف  
 حاشا - وقد ما في بيان علاقة التقوية التي مدحها الامور في قوله

في تعلقه بالافضل فيكون متعلقا به بحسبه فيلزم ان لا يكون التقوية غرضا  
 لما فيه بحسب نفس الامر بل بترسيم المانع والا فان تعلقه بتلك التقوية لا يثبت  
 تعلقه بالافضل ولا يستدعي التام فذلك التعلق بل يكفي فيه دخول الغرض على  
 المقيدة بترسيم المانع كما لا يخفى ثم ان اجيب عن اصل الاعتراض بان يجوز ان  
 بحسب نفس الامر معتبرا في تقويم الكلام محذورا لا نظيرا ويكون التقيد بترسيم  
 لغرض تقوية المنع بحسب نفس الامر بترسيم المانع والا يتحقق ان هذا الوجه صحيح  
والا لا يحد به ضعف غير مخرجة التقيد فان التزم ان يكون قيد التقوية  
 المقيدة بنفس الامر والا وفيه بل شاهد كل سند كذلك فما قد يقال ان  
 الجواب ان جواب فساد ما قاله بعض الافاضل من ان جواب الغرض نعم لا يرفع  
 هذا الجواب السؤال بالاستدراك وقد اجاب ذلك الجيب عن الاستدراك  
 يجوز ان يكون قوله بترسيم المانع من قبيل التصريح بما علم منها والا فلا  
 سلبه والا ما يقول المنع بترسيم المانع وهذا ان من ان يكون بحسب نفس  
 ومن ان يكون بحسب بترسيم المانع فقط كما لا يخفى فلا يبرهن عليه شيء من الابرار  
 المذكورين كما قال المحقق اما الاول فقط واما الثاني فلان من ادخل  
 الغرض على التقوية المقيدة بترسيم المانع وهو مفقود فيه مما قيل في عدم  
 ورود الثاني نظر ظاهر ليس بشيء والا وكذا ان يجعل التام التام كما في قوله في النقطة  
 لا يبرهن بكونه ان تقيدوا ما في التقيد ان يكون له مدح في قول المدح والموت والا



في هذا ما عاقبه ولا ولم الموت واجتوا عاقبة بناتكم الحزب فيكون حاصل ما  
 فيه ما يذكر عاقبة الذكر فتقوية المنع بنزول **لا لام** الغرض قدح هذا  
 المنع مع انه يفهم من قوله ان يجعل **لا لام** العاقبة تامة او تعرجا بما علم فيها  
 واثارة **لا لام** الغرض غير **لا لام** الغرض واثارة السؤال ان يقع انما يتجوز على الثاني وهو  
 الاول فما قدحنا لا فائدة في ذكره كما لا يخفى لئلا يشك على انه يجوز ان يكون الاقادة  
 الاثارة في وضع وهم من يقول ان النظر المتبادر من **لا لام** ان يكون للغرض  
 في هذا المقام فلا عدول عنه من غير صارف بهنا وحاصل ان هذا **لا لام** الغرض  
**لا لام** الغرض وان كان ظاهر المتبادر ان لا يستلزم الفاعل المذكور سببا مثل  
 هذا متوجبه من هذا المثال عند قول المحقق فيه ان هذا المنع بالمرعي **لا لام** الغرض  
 الاخص فافهم **قول** لكنه خلاف الظاهر فانه مجاز يحتاج الى قرينة صافية ولا قرينة  
 بهنا سوى الفاعل وهو غير معتبر كما في التعاريف **لا لام** الغرض مع فاعله المحقق  
 وقد يقال ان في آخرنا به لم التزم نقل الموصوفات المنسوبة الى المحقق **لا لام** الغرض  
 بل فرت الكلام على وجه لا حقة فامسأب لذلك ان لا يصرح بان نقل  
 التعريف به لما ذكره ويجعل ان يكون المراد ان فاعله هو المحقق **لا لام** الغرض كما في  
 قوله فلا يتحمل ان يكون التعريف لجمهور القائل فهو اضعف القول **لا لام** الغرض  
 فتأمل فيه ان هذا المنع اه بنى ان هذا القول منهم تعريف منع كما في  
 اقصى شرحه المسعودي في ان يكون المراد بالمنع **لا لام** الغرض **لا لام** الغرض

في هذا ما عاقبه ولا ولم الموت واجتوا عاقبة بناتكم الحزب فيكون حاصل ما  
 فيه ما يذكر عاقبة الذكر فتقوية المنع بنزول **لا لام** الغرض قدح هذا  
 المنع مع انه يفهم من قوله ان يجعل **لا لام** العاقبة تامة او تعرجا بما علم فيها  
 واثارة **لا لام** الغرض غير **لا لام** الغرض واثارة السؤال ان يقع انما يتجوز على الثاني وهو  
 الاول فما قدحنا لا فائدة في ذكره كما لا يخفى لئلا يشك على انه يجوز ان يكون الاقادة  
 الاثارة في وضع وهم من يقول ان النظر المتبادر من **لا لام** ان يكون للغرض  
 في هذا المقام فلا عدول عنه من غير صارف بهنا وحاصل ان هذا **لا لام** الغرض  
**لا لام** الغرض وان كان ظاهر المتبادر ان لا يستلزم الفاعل المذكور سببا مثل  
 هذا متوجبه من هذا المثال عند قول المحقق فيه ان هذا المنع بالمرعي **لا لام** الغرض  
 الاخص فافهم **قول** لكنه خلاف الظاهر فانه مجاز يحتاج الى قرينة صافية ولا قرينة  
 بهنا سوى الفاعل وهو غير معتبر كما في التعاريف **لا لام** الغرض مع فاعله المحقق  
 وقد يقال ان في آخرنا به لم التزم نقل الموصوفات المنسوبة الى المحقق **لا لام** الغرض  
 بل فرت الكلام على وجه لا حقة فامسأب لذلك ان لا يصرح بان نقل  
 التعريف به لما ذكره ويجعل ان يكون المراد ان فاعله هو المحقق **لا لام** الغرض كما في  
 قوله فلا يتحمل ان يكون التعريف لجمهور القائل فهو اضعف القول **لا لام** الغرض  
 فتأمل فيه ان هذا المنع اه بنى ان هذا القول منهم تعريف منع كما في  
 اقصى شرحه المسعودي في ان يكون المراد بالمنع **لا لام** الغرض **لا لام** الغرض



الى ما قد يقال انه اشارة الى دفع توهم من يقول ان الظاهر انما هو  
 المنع هو المعنى الاخص لا سيما في هذا المقام فلا عدول عنه من غير ما في  
 مسارف بهنا فاصل ان هذا المنع بالمعنى العام لا بالمعنى الاخص وان كان  
 متبادرا لانه يلزم على هذا تعريف الشئ بقوله انتهى لان نفس الموضوع  
 قلت ان حمل المنع على المعنى الاخص فاسد لانه نفس معروف وكذا لا يحمل  
 على المعنى العام لكون التعريف في غير مانع من الاخبار والحال انه لا فرق بين  
 فاسد فمما وجه اختيار احد جمال جل في الاخر قلت وجهه ان في  
 الاول اشهد وادفع بخلاف الثاني حيث ذهبتم فغير من العلم الى جوار  
 التعريف العام بخلاف تعريف الشئ بقوله وايضا يمكن الجواب عن الثاني بما  
 سيجب بخلاف الاول ويحل هذا بصدق التعريف بالغضب ان كان  
 المنع في التعريف المذكور بالمعنى العام بصدق التعريف على الغضب لا يخفى ان  
 العام للمنع وهو السؤال وان دخل في مقابلة الدليل ان كان بطريق المقابلة  
 او لا بطريقه اشارة الى ما هو بالاستدلال او بدونه فلا شك انه بعد حمل المنع  
 في التعريف المذكور على ذلك معنى بصدق التعريف سواء كان الغضب كونه  
 مستلزما له بدونه فاما قد يقال بهنا من ان المراد من التعريف المذكور بعض  
 من شئ الدليل او على سبيل التفصيل فقط كما هو ظاهر من غير فانه  
 الدليل على خلافه فكما ان الغضب ليس من اوزار معروف مع انه بصدق التعريف

عليه ساقط على سقوطه على ان رد بعض المقدمات او كلها بطريق انما  
 وان كان من غير فانه الدليل على خلافه ليس من اوزار معروف كذا  
 عليه التعريف المذكور مع انه بصدق التعريف عليه على التقديرين  
 ذلك الرد بالغضب او لا كما لا يخفى قوله الا ان بقوله منع او يجوز ان يحمل  
 على مذهب المتقدمين بل على مذهب متأخرين ايضا بان يقال ان موضوع  
 التعريف بمنزلة المتأخرين عن احواله لا يتميز بها عن جميع احواله فيقال  
 بهنا انه يجوز ان يكون المعنى بيا حكم المنع لا تعريفه المحمول قد يكون اعم من  
 انما وقد عرفت ما فيه قوله لكن لا يلزم قوله ان لا يلزم كل من التعريف  
 المذكورين قوله لا يمنع الدليل انما الاول فلا بد ان يكون تعريف المنع في قوله  
 منع الدليل يكون متجزئا فانه قد عد منه المكابرة فوقع فيه وجوبه واما الثاني  
 فانه لا يمكن حمل على المطالبة وهو فاسد فهو يعني رد الدليل مطلقا واللام  
 المنع في الموضوعين بمعنى واحد وبهذا التقدير ظهر ان قصر الكلام على الثاني  
 يقتضي قوله لان النقض الاجمالي في التحقيق وهو في الدليل مذهب المنع  
 لانه لا يخفى ان اللام عبارة ان ان يكون لان النقض الاجمالي في  
 منع الدليل مع شئ يدل على ان الدليل الا انه قصد تعريفا كما سيجوز  
 ان يقول في نتيجة ان منع الدليل او سبيل المثبت الاجزاء ففان عدا  
 الدليل وانما قال في التحقيق لانه في المشهور وهو في الدليل منع



يدل على خلاف المدعى عن الدليل كما سيجري في دليل على ذلك اي عيان  
 الدليل وقوله مطلقا اي سواء كان ذلك الف والتخالف وغير ذلك ثم لا يخفى  
 ان الانسب ان يتركه المحقق قوله يدل على ذلك مطلقا ومن البين الا انه قصد  
 الاشارة الى ان تعميم الابد كما يستفاد من حاشية ان ههنا يستفاد التحقيق  
 بقرينة قوله هو ان الدليل لما خوذ في تعريفه انما هو ان يكون مخالف  
 المدعى عن الدليل وغير ذلك فيكون انما هو اية اعم وقوله واما ما يدل عليه  
 كلام المصنف جواب سئل ان مقدر تقديره ان ظاهر كلام المصنف  
 عن هذا التعميم لانه يدل على انه لا بد في النقص الاجمالي من شئ خاص وهو  
 وحاصل الجواب انما يدل عليه كلام المصنف غير من ذلك فلا يصح ان ياتي  
 في تعميم قوله ان فهو باق على ما هو المتعارف لما هو التحقيق قوله فانه قد  
 تكرر ذكره في الحاشية ان حيز حيث قال لانا لانم انه طرأ كان المنع فارقا  
 بشا يدل على ان يكون نقصا اجماليا لا بد فيه من شئ يدل على لزوم  
 ان لا يلزم ان يكون كل شئ كذلك بخلاف ان يكون والا على مجرد المنع  
 بدون ما ذكره من المناقضة ما ذكره المحقق في سباق قوله نعم بوجه على انه يجوز ان  
 هذه المناقضة منه مثبتة على كلام المصنف لا على ما هو اعم منه والى ما في  
 قوله نعم بوجه حاصل منه منع من مفارقة بقاء في النقص الاجمالي كما  
 حاصل من مناقضة الابد في الحاشية ان ذلك ولو ثبت ان منع الدليل لما كان

قوله انما لا بد فيه من شئ  
 في كلام المصنف لا يخفى  
 ان المناقضة من المناقضة  
 في كلام المصنف لا يخفى  
 ان المناقضة من المناقضة  
 في كلام المصنف لا يخفى

نعم من الابطال واما حاشية لم يكن منع الدليل مفارقة بشا به مطلقا  
 في النقص الاجمالي يجوز ان يكون منع مفارقة بقاء به على طريق المفارقة  
 والنقص الاجمالي لا يكون الا اجمالا واما قلنا حاصله منع من مفارقة او كون  
 ظاهره يجهل ان يكون منعاً لمصلحة الدليل في النقص الاجمالي والمكابر  
 الواسطة بينهما او ان يكون منعاً لمصلحة الدليل في مفارقة بقاء به في مفارقة  
 بقية الجواب فانه لا يدل على رفع الواسطة ولا على حصول منع المفارقة  
 في المكابر كما ياتي في حاشية سبب المنع انما من ان في اصله مفارقة  
 لا بد منه ههنا وجه قوله او حاصله ان منع الدليل وان كان اعم  
 الا انه بمقارنة ان يهدله يختص بصورة الا بطلان فمع الدليل مفارقة بقاء به  
 لا يكون الا نقصا اجماليا فيتم التحقيق ان المراد من انما هو ان  
 ما يدل على ان الدليل هو بخلافه نعم بعض السند فقوله منع الدليل مفارقة  
 بخلافه بصديق على المطابقة على الدليل بالسند الذي يدل على ان  
 في الموضوعين برود النقص على قوله فان كان الاول فهو نقص اجمالي  
 فاجابة بان المراد من انما هو قوله اما ان يفارق بشا هو ان  
 هو شأنا انما هو مطلقا فلا يصديق على المطابقة بالسند واما انما  
 عيان الدليل من حيث هو كذلك الا من حيث انما يدل على ان الدليل فلا يتم  
 السند فلا يصديق قوله اما ان يفارق بشا على المطابقة المذكورة كالا يخفى



قولنا من السند ونبط بطلان القبول لا بان في نفسه ففقط ما طعن اذ  
 وجه التخصيص في وجه اعتبار الحجة فاما قوله مطلقا نعم السند هو  
 كان مساويا او اخص او اعم ولا وجه لتفسيره بان يقال سواء كان المنع على  
 طريق المعالجة او على طريق البطلان كما في بعض النوازل او لا سند للمنوع على طريق  
 البطلان فلو لم يعلل تقديره اي على كل تقدير من التقديرين المذكورين في المتن  
 كما هو مقتضى السقوط والذوق فما ذكره بعض النوازل فيقول اي على كل تقدير  
 المنع اعم من المعالجة والابطال او على كل تقدير ان يكون خاصا ببعض الابطال كما  
 السقوط والذوق على انه لم يذكر بعض كون المنع خاصا بمعنى ان يقال فقط  
 ثبت اي ثبت بطريق الاختصاص من شكل ان دل تقريره منع الدليل اذ كان  
 يشاهد يكون الابطال للدليل مع شاهد وابطال الدليل بشاهد لا يكون  
 نقضا اجماليا ثبت ان منع الدليل هو اما العفوى فلما تراءى الدليل كقضا  
 انما يكتفى بصورة الابطال واما ككسفة فغير متناهية الى شيئا هذا فلا يرد  
 عليه ان اثبات ان منع الدليل اذ كان معارضا بشاهد لا يكون الابطال  
 الابطال اما ذكره الحجة فما قد يقال من ذكره ابعده لانهم على طريق التنازع  
 من شكل ثمة فتدبر مقدم ان منع الدليل اذ كان معارضا بشاهد لا يكون  
 الابطال الابطال والنقض الاجمالي لا يكون الا بالابطال بجهة ان منع اذ  
 معارضا بشاهد يكون الابطال اجماليا هو انه في عبارة اخرى منع

اذ كان معارضا بشاهد مختص بالابطال والنقض الاجمالي مختص بالابطال  
 لا منع الدليل اذ كان معارضا بشاهد مختص بالنقض الاجمالي وهو خلافا لما  
 لكن شرط التنازع شكل ان لا يمتنع بينهما حسب انهما مما يقتضيه القضاة  
 ولا يلزم من تعلق المنع به لا يمتنع ان هذا لا يرد وانما يتجه على ان اذ كان  
 وعنده من وجوب حرف عبارة المقتضى عن ظاهر ما ناشئة عن تعلق المنع  
 المذكور بمقدمة الدليل اما اذا كانت ناشئة عن كون المنع بالمنع المختص  
 عبارة عن كون المنع المذكور المختص بما ذكره فلهذا يتجه وطريق التنازع  
 المذكور فيه على وجه المتعلقة بمقدمة الدليل فانه اذا قلنا المنع منع بعض  
 الدليل كانت المنعوية والمردودية صفة للمقدمة لا للنفس الدليل ويؤيد  
 هذا المنع قوله ويؤيده ما ذكره سابقا اذ ليس فيها ذكر سابقا الا كون المنع  
 عبارة عن شيء ذكر فيه على وجه المتعلقة بمقدمة الدليل وليس تعلق المنع  
 الاعم بمقدمة الدليل وانما قال ويؤيده ولم يقل ويدل عليه او متعلقة  
 فيه يستلزم به وبخلاف ما ذكره اذ فرق بين قولنا المنع وبعض مقدمته  
 الدليل وبين قولنا المنع طلب الدليل على مقدمته فان المقدمة في الاول فانه  
 متعلقة بالمنع بخلاف الثاني فان اللفظ منه ان يكون المتعلق بالمنع الدليل فقط  
 واما الدليل فانه اضيف اليه مقدمته والذوق ان مقتضاها ان المنع بالمنع المذكور  
 طلب الدليل على مقدمته اذ اني للمفعول يسند في الثاني للمقدمة لا الدليل



و كذا في مقتضى النفس ان يثبت له الدليل المرد وكان وجهه انه لا يرد به كذا  
 المقدمة مما يطلب عليه الدليل انتهى ولا شك ان التوهم على تعلقه بالدليل ان  
 اقل مؤنة واما ما قد يقال من انه ما زالت المقدمة برجحناج التجريد واحد  
 واما ما يتعلق بالقدمة فيحتاج الى تجريدين ولا شك ان التجريد  
 اقل من التجريد من قلب على ما ينبغي فان التجريد هو استعمال لا يقتضيه جزاء  
 واحد على كلا التقديرين غاية انه اقل مؤنة في احدهما ومنه يعلم ان  
 ذكره من انه اعتبر مقدمة الدليل او يعلم فنفق قوله و يثبت ما ذكره  
 وطريق العلم منه انه اعتبر مقدمة الدليل فما ذكره وجهه فعلق المنع بالعلم  
 فيما ينفك عن واحد من الدليل مقدمة منه على التجريد والتجريد على تعلقه بالدليل  
 اقل من هو في ثباته غير ذلك وقد عرفت وجه التأييد فتوجه قائل على  
 شارة الى ما ذكرناه سابقا والى ان يكون ان في ان نعلق المنع بالعلم  
 بالمقدمة مشهوره فيبين المحققين بحيث اذا اطلقوا منه  
 بالمقدمة حتى صار ذلك التعلق حقيقة عرفية سواء كان متبنا على التجريد او  
 فعلى هذا يجب عرف عبارة المنع عن فساد ما سألتم ذلك التعريف مما ذكره  
 في قوله فلم لا يجوزون ان لا يكون الا لا يقع ان المناسب للمقابلة ان  
 فلم لا يجوزون منع الدليل بانه لا يشأ وبعده من مكاربه اذ ان  
 المقابلة او قد يقال لما في القسم الاول ان شرايبه بقوله اما ان يقارن

بشأنه

بشأنه مختصا بالابطال على ما خرج به فيما سبق وجب ان يكون القسم الثاني الذي  
 شرايبه بقوله او لا مختصا به ايضا بحكم المقابلة وان لم يقارن بشأنه فان  
 بين الاقسام مما يجب لمعانة فيه فعلى هذا لا يتصور العموم في منع الدليل في قوله لان  
 منع الدليل اما ان يقارن او حتى يقع التقييد بقوله اذ كان بطريق المقابلة  
 وقوله لان منع الدليل هو انهم هم وقوله لم ما يقتضيه سياق كلامهم فيهم  
 انتهى وانما خبره ان اختصاص القسم الاول بالابطال ليس بعد التقييد  
 الشاهد بالمعنى المذكور سابقا كما خرج به ذلك القائل ايضا فيما سبق ولا شك  
 انه لا ينافي العموم لان القسم الاول وادنى الشان ولا يخل بالمقابلة بين الاف  
 كون قسم مختصا بشئ دون غيره كما لا يخفى فقولنا لما كان القسم الاول مختصا  
 بالابطال وجب ان يكون القسم الثاني ايضا مختصا به بحكم المقابلة غير مختص  
 على ما ادعاه كالا يخفى وقوله لان منع الدليل هو انهم هم مكاربه وقوله على  
 او مكاربه ايضا والماض ان كون المنع في قوله لان منع الدليل او بالمعنى العام  
 مما لا شك فيه احد ولا يبرر ذلك قال ذلك القائل فان قلت قد سبق من  
 مراد ان منع في قولهم منع بعض مقدما على ايل بمعنى الامم ايضا والامم حسن  
 بزمانا قلت نعم لكن لم يجدوا نفعاً لك قد عرفت ان المنع في قولهم منع بعض  
 الدليل وان كان بالمعنى العام الا انه تحققت في ضمن المقابلة فكما ان المنع في المعنى العام  
 وتحقق في شرايبه كذلك المنع في قولهم لان منع الدليل بالمعنى العام لكن تشبه في ضمن الابطال



وقوله واللام كالمحتمل بينهما ثم انتهى وفيه ان تكون تحقق المنع في الاول في  
 محتمل المطالبة ليس بالثبوت بل كالمسبق من محتمل في وقوع الاخر من  
 بالنقص لا يمكن مثل ذلك هنا فلا وجه لكون تحقق المنع في قواهم لان منع الدليل  
 في ضمن البطلان اصل بعد حمله على المقنع الا ان الابطال ان النظم المنع في كلام  
 الموضوعين بالمعنى الا ان ما منع عدم حسن المقابلة على التقدير المذكور فاما  
 تحققة قوله على ما يقتضيه سياق كلامهم وهو قواهم المنع منع بعض مقدما  
 الدليل وكما على سبيل التعيين لا منع الدليل فان النظم ان المتعين في الموضوعين  
 بمعنى واحد ولا يمكن ان يكون الاول بمعنى الابطال ولا الثاني بمعنى المطالبة  
 فكلاهما على المعنى الا ان من المطالبة والابطال كذا قال بعض الافاضل على انه  
 او حاصله سنا ان سياق كلامهم لا يقتضي اعية المنع لكن الملل يلزم انهم التزموا  
 او لو حمل منع الدليل في كلامهم على ابطال الدليل كما قيل بعض لم يتم التفرقة في الابطال  
 في كلامهم وهو قولهم لان منع الدليل مدعاهم وهو كون المناقضة منع بعض مقدما  
 الدليل او كلاما على سبيل التعيين لان التزام من الدليل المذكور في بطلان كون  
 المناقضة منع الدليل بمعنى الابطال فقط ولا بد من منه لو كان منع بعض مقدما  
 الدليل لانه ان يكون منع الدليل بمعنى المطالبة عليه هذا وقد يقال هذا المنع بناء  
 على ان هذا السند غير قراهم لان حصرهم المناقضة في منع مقدما الدليل  
 قد استمر في ما قلنا فحينئذ فيه الاحتمال المذكور فان تحقق تلك المادة غير معلوم

وانت خير بان هذا خلط كلام لان الكلام ههنا انما هو في استلزام الدليل  
 المدعى كما ان انقلا في المحرحة يقال ان المعنى استلزامي لا بد فيه من تحقق مادة  
 النقص فظهر ضعف ما يقال في ان بعض الافاضل وجه ضعفه ان قوله منع  
 الدليل الذي هو النقص بمعنى ابطاله معناه انه هو النقص بمعنى ابطاله  
 ليس ذلك انما يتم اذا كان المنع ههنا بمعنى الابطال وليس بانتهز وانت  
 خير بان ثابته ذلك لا يتوقف على ان يكون المنع ههنا بمعنى الابطال بل يتم على  
 تقدير كونه بمعنى الاستلزام بان يختص بالابطال بمقارنته انما ههنا كما وانما  
 كون المنع ههنا بالمعنى الا ان يكون النقص بمعنى الابطال كما لا يخفى ولعل وجه  
 الضعف ان ما ذكره هذا الفاضل من الفرق ليس بين منع المقدمة بمعنى  
 وبين منع الدليل بمعنى الابطال ومناقضه بعدم الفرق بين منع المقدمة بمعنى  
 المطالبة وبين منع الدليل كذا كانت اية المحنة بقوله اذا كان بطريق  
 المطالبة فضعفه اظهر من ان يخفى واما ما قد يقال قد عرفت قوته ومناقضته  
 وكونه تحقيقا مطابقا للمواقع فالحكم منه في مثل هذه الكلام بالضعف من  
 عقيدته انتهى فحينئذ على قوله فيما سبق لا يتصور العموم في منع الدليل بل هو مقتضى  
 بالابطال بناء على كون الدليل المقارن بالثابته مختصا بالابطال وقد عرفت  
 ما فيه فمثل هذه الكلام منه ليس بضعف عقيدته وفي حاله بل هو من قبيل  
 لان اخذت حاله على ان عبارة انت حمل ما يقال على الاخر في ان



من مناقشة التي مبناها على عدم الفرق بين التعيين ضرورة بالعلامة  
 المذكورة في أصل ما يقال ان الفرق بينهما متحقق فانه فعت المناقشة <sup>حاصل</sup>  
 بالعلامة ان عبارة ان لا تدل على نفي الفرق حتى يجاب عنه بمقتضى بل تدل  
 على خفاء فمجرد ترفقه لا يجدر نفعاً قال بعض الفضلاء ليس كيف  
 غفل المشتبه عن قولنا لم يظهر الفرق حتى وقع فيما وقع انتهى يعني ان قول  
 المجيب يدل على ظهور الفرق حيث قال فظهر الفرق في جميع جوابات المناقشة  
 التي مبناها على خفاء كما قال المشتبه فلا يتوجه عليه المواءمة بالعلامة  
 المذكورة وقد يقال فرق بين ما يقال فظهر الفرق بين ما يقال فالفرق في  
 الاول يستعمل فيما اذا كان الفرق متفهماً اولاً والثاني يستعمل فيما اذا كان  
 فيه فرق لكون فيه خفاء فعلى هذا الوجه مما اورد الاستاذ المحقق بقوله ليس  
 شواهد وبهذا التقدير يظهر ملوك الجواب المذكور بالعلامة الامم ان يقال انه  
 يستعمل احدهما في مكان الاخر فليكن ما في قول الفاضل من هذا التفسير في  
 سقطت العلامة وسئل قوله فليكن ما في ان في هذا الشبهة فليكن  
 ان يكون انشائه احتمال ان يكون ما يقال بياناً للفرق الذي في المناقشة  
 بقوله تعالى حتى يبين لك الفرق انما في مناقشة في سبب العلامة وبمثل  
 ان يكون انشائه الى ان شيئا فلام ان يدل على نفي الفرق وخرجه يدل على  
 خفاءه فمجرد نفي الظن لا يستلزم ان يكون انشائه الى ما في بعض النسخ

هنا من قوله ومنهم اجاب عن اصل استدل بان من الدليل معناه  
 من مقدمة غير معينة اهـ واما ما يقال ان ما يقال بعد دفع مناقشة  
 التي بمأذورة انما مقتضى ما على القوم فيما لو انقضت الدليل بل انما  
 متبادرة غير مسبوقة للدلالة ان قواهم عار عن المناقشة فاجابوا بان  
 هو الفاضل العصام فانه عند قول المصل نقض وان رجوع اليه نافي وما  
 بعض الاناضل من ان هذا القوم منه بيان لك من غلط ان لا يرد  
 عليهم تلك المناقشة نعم براد عليهم هذه المناقشة ولم يفرق ان في قولهم ان  
 الدار عليهم تلك المناقشة وكيف يمكن على ما ينبغي فان عدم الفرق بين المناقشة  
 وتشبيه احدهما بالآخر بعيد عن طوارق الفاضل فلا يحتاج الى  
 يحتاج في منع ذلك الدليل ولا يحتاج في منع ذلك الدليل الى ما في قوله  
 من الدليل بل انما متبادرة غير مسبوقة للدلالة ان قواهم عار عن المناقشة فاجابوا بان  
 غير مسبوقة على العلامة على نظر والفقهاء ان في الدليل وجود من  
 المناقشة من قبام حاصل الجواب ان منع ذلك الدليل ليس من قبيل منع  
 بل انما هو في حد ذاته عدم صحة الدليل واخلت في ان هذا فمقتضى ذلك  
 من دليل لا محالة مقارن بان هذا يقال لا مقارن بل هو القطر والخط فيه  
 لانما قول المقارنة اعم من الخرجية والعقلية ضرورة ان انما هو قد يكون  
 متذوقاً بقرينة حاله او مقابلة وقد يكون معلوماً المستدل اليه



الاثر لفظي فبما نحن فيه وان لم يبد المتعارضة التي جهة الا انه يوجب المتعارضة  
 العقلية وحاصل الروايات القول بالبدئية واخلت في ذلك بعد تعقّف مع  
 قطع النظر عن له نه تفهما يستلزم الفاضل من احد صيغ ان لا يكون المتعارضة  
 بدئية منعاً مجرداً او كذلك وان لم يكن ان لا يكون ان لا ينفك نظر في  
 يقال نظر في النظر ما فيه من رد الجواب فقولنا لان الشا بعد عندهم ان  
 الى رده بان يقال كون القول بان البدائية داخل في ان لا بد من تفهما حاصل  
 ان ذلك القول ليس يتحقق لان الشا بعد عندهم ما يدل على ان الدليل  
 يدل على ذلك من تلك البدائية بل انفسه لا شك ان تلك البدائية  
 مما يدل على ان الدليل بل انفسه في الشا بعد عندهم ان لا بد من تفهما حاصل  
 المذكور ليس يتحقق لا يقال الشا بعد ما يدل على ان الدليل مع المتعارضة  
 يدل عليه لانه لا خلاف ان امان يتعارف بشا بعد يدل على ان المتعارضة او لا  
 فعلى هذا لا شك في كون القول بدخول البدائية في ان لا بد من تفهما حاصل  
 نقول لا دلالة فيه على ذلك احصا بدئية ولان على خلافه اولاً كانت المتعارضة  
 داخل في مفهوم الشا بعد لكان ذكر المتعارضة في قوله امان يتعارف بشا بعد  
 مستنداً فيقول ان ما بيننا انما ليست بدخل في مفهوم الشا بعد في  
 ولان على ان المتعارضة داخل في مفهوم النفس وقد عرفت ما فيه  
 واستلزم ان الشا بعد في الروايات استلزم القول بالبدئية ان لا يكون متعارضة

بدئية من مجرد احصائه بل من كون البدئية خلة في الشا بعد كونها  
 في السند بحد ذاته بل من ان لا يكون المنع موجباً بدئية منعاً مجرداً وان كان  
 معتبراً في مفهوم السند على ما يدل عليه تعريفه بما ذكره تقوية المنع بخلاف الشا  
 كما مر في قياس عليه قياس مع التفرقة نعم لا بد بدئية مع المنع بان يقال  
 مستلزم بدئية لم يكن المنع منعاً مجرداً بل يكون منعاً مع السند ولا يخفى ان  
 بدئية الشا بعد في قوله وان لا يكون متعارضاً وحاصل ان القول  
 المذكور لا يستلزم عدم انحصار الشا بعد في القسمين المذكورين فان  
 في الدليل داخل في القسمين فانها اجتمع في استلزام الدليل خلافاً  
 بكم بدئية العقل فان بدئية العقل في الصورة المذكورة كما يفتى الدليل  
 والدليل يستلزم خلافاً يعني محتمة فان كل دليل على نفسه برحمته جميع مقدماً  
 يستلزم محتمة ومحتمة في الصورة المذكورة فيكون خلافاً بكم بدئية العقل  
 فذلك البدئية داخل في استلزام الدليل في آخره انما قسمين بل من  
 عدم انحصار الشا بعد في القسمين المذكورين على ان السند المذكور  
 الى رده اخر لقوله وان لا يكون الشا بعد متعارضاً وحاصل ان متعارضاً عما ذكرنا  
 بدئية في الدليل داخل في استلزامه في آخره لا شك ان المذكور غير وارء  
 فان لم يكن المذكور انحصار الشا بعد في القسمين استقراني ولا بد في  
 نقض الحكم استقراني من تحقيق مادة النقص ونقص المادة المفروضة



أي الحق الذي هو بداهة في الدليل والحق في استلزامه  
غير معلوم بل هو مجرد احتمال عقلي فلا بد من التمسك بالحكمة كقولنا  
أن يكون قوله على أن الحشر لا يشك في أنه لا وفيه أصل أشكال فتوجب ذلك  
من القول أنه بداهة العقل في الشاهد فاصل الأشكال غير واردا  
لأنه لم يرد في حشر من الدليل في النفس لا إجمالا والمارة استغناء فلا بد  
من حقائق مادة النفس وحقق مادة المفروضة أي من الدليل أن يكون  
عدم حقيقة شيء مائة بداهة أو لينا غير معلوم بل هو مجرد احتمال عقلي  
بأنه لا شك في هذا قد يكون مردد والمناسبات التي أن يقول  
ربما تجد نفسه متروكة في مجموعها إلا أنه اختار هذه العبارة لاختصاصها  
بأن المناسبات التي كانت بآثار هذه العبارة المختصرة التي كانت في  
من غير متروكة في مقدمة واحدة أو لا أن يقول من غير متروكة بعض  
لأن واحدة كما في الأنا يقال مراد ذلك بقية أن التلوة في سبيل  
بغيره المهم وقد لا أن يقول ومن غير حكم بغير واحد منها اللهم  
في التلوة والنتيجة عن الحكم بالحق أي قد يكون متروكة أو مجموعها من حيث هو  
كما في علم واحد منها أو يقال في الحكم بغيره يستلزم الحكم في العلم كما في  
منه في ذلك من مدح قوله في من قوله في التلوة في مجموعها من حيث هو  
فالتلوة في مجموعها بغيره من الحكم بغيره لئلا يترجم بها على بيان

علم الحق بغيره كما أن الحكم بغيره أن يكون في مجموعها من حيث هو مجموع  
بغيره حكم بغير واحد منها على التلوة في ذلك بغيره أن يكون التلوة في مجموعها  
من حيث هو مجموع من غير متروكة في واحدة منها على التلوة في بيان  
منها في جواب العقل سؤا فالتلوة في غير حاشية في حال المناظر  
في مقدمة الدليل إلا أن في التلوة في حاشية ولو سلم أن ولو سلم  
أن التلوة في أو أن الصورة المذكورة معلوم المتحقق يمكن  
هنا من حقائق كما هو كونه وقوع ولا شك في ندرة وقوع الصورة المذكورة  
يقع في الحشر فالحاصل هذا الدفع تحريم المقسم في حاشية كما أن حاشية  
الدفع الأول تحريم المقسم في حاشية في حاشية لا تقسم هنا  
أي وليس سئل أن المراد من النظر في مقدمة الدليل هو التلوة مطلقا كما  
من التلوة لكون من أبرز هذا العلم في حاشية من النظر في التلوة  
منه أبرز وبعض التلوة يؤيد أن التلوة من التلوة بغيره  
بغيره علم التلوة في الوضائف التلوة التلوة في ذلك التلوة في حاشية  
وذلك التلوة من الأحوال التلوة فلا حاجة في ذلك التلوة في حاشية  
بغيره والتلوة بغيره هذا منع كقول الحاشية المذكورة في حاشية  
فلقوله هذا التلوة أول كما لا يخفى وأيضه لا يخفى أن هذا التلوة  
مؤلف من التلوة في حاشية لا تقسم هنا فانه قد ذكر جوابا من أبرز



بقا غايه ما في الباب **فصل** ان يكون جوابا عن هذه الاتجاه  
 وانه لم يتعرض له من اعتماده على ما ذكره في سبيل ما يمكن ان يكون  
 هذا الاتجاه على ذلك التقدير ايضا بان يقال لا تقابل بين القسمين الاول  
 وبين شئ من القسمين الآخرين مع انها ذكرنا متقابلين لا كما لا يتبادر  
 فورا حجة الا ما قيل ان هذا الاتجاه على ما هو المتخاض عند شئ فهو متبادر  
 ان تقابل بين الاقسام الاول وبين شئ اي لا تقابل بينهما  
 حسنا فان وجوب اصل التقابل بينهما من حيث البديهة وبدل عليه قوله  
 وحيث يتبادر المعنى ان لا تقابل بينهما تقابلا كلييا يقتضيه ان المتعلق  
 الى الكمال ثم ان الحكم بعدم التقابل بين الاول والثاني انما هو باعتبار  
 الاولين منهما وبين الاول والثاني باعتبار الشئ الاول كما ان الشئ  
 حيث قال اعلم ان المتبادر اذا كان حاكما بصف بعضه التقديرين يمكن  
 يكون متبادرا في بعض آخر منها ذلك ان اذا كان حاكما بصف جملة ما من  
 حيث هو مجموع وغير حاكم بصف واحدة منها على التقديرين يجوز ان يكون  
 متبادرا في احدى منها ذلك قطره ان كان من القسمين الثاني والثالث  
 انما يجمع مع القسم الاول وان كان بين الآخرين تقابل لما ان الشئ الثاني  
 الاخر حيث قال انما قال غير حاكم بصف واحدة منها لتجميع هذا القسم مع  
 الثاني لا يفتي ان هذا الحال مبني على افادة الشك في شئ من العموم بان

قيد الوحدة معينة المقسم هو حال المناظر في مقدمتها لئلا يخل الكلام  
 ان حال المناظر الواحدة اما الترد في المقدمات او الحكم بالحق فيها او الحكم  
 بالخطا في مجموع من حيث هو المجموع ويجوز ان يكون قسم نظره ان نظر المناظر  
 في المقدمات بالنظر الواحد اما الترد فيها او الحكم بالحق فيها او الحكم بالخطا  
 في المجموع والمراد بالحدود النوعية لا الشخصية وجعل المقسم المناظر  
 مما لا ينفك عنه لا معنى لتقييده بالوحدة واما ما قد يقال بان الحاصل بعد  
 قيد الوحدة فيه هو ان المناظر في مقدمتها لئلا يخل من حيث هو النظر فيها  
 واحد اربابا يجد نفسه غاطسا في التقدير لا يكون الا للنظر لا للمقسم  
 هو ان لا الاول فافهم لكن يلزم عنها اي عن التوجيه بين المذكورين ووجه  
 الا بان لا يقسم المقسم بالوحدة او قيد الاقسام بالجمعية ثم يتصور اجتماع  
 مع الثاني فكلما يتصور اجتماع الاول مع الثاني والثالث فيقبل التقيد المذكور  
 وما ذكره عطف على قوله قيد المقسم الثالث الاول باعترافها ما ذكره في بيان  
 الحكم الثالث ايضا انما هو باعتبار اجتماعه في قوله مقسم لوحدة او الاقسام الجمعية  
 ان يتصور اجتماعها مع القسم الاول فلا يبيح ان يجعل التقيد حكما له  
 المتصور ان المذكور ان واسطه بينهما ان بين الاقسام الثلاثة غايه لا يفتي قيد  
 في القسمين الاولين فلو ان القسمين جميعا في القسمين مع القسم الثالث  
 بين الاقسام نظرا فانها داخل في الثالث لا واسطه وفي نسخة واثباتها



اى بين القسمين الاولين وقد يقال فيه ان رتبة  
 حيث قال في تلك الحاشية فيكون الامران المذكوران واسطة بين  
 الثلثة بانها انما يكونان واسطة بين بينهما لا بين الثلثة وفيه كون  
 واسطتين بينهما مما لا يقع في المقام شيئا بل القسم الثالث وغيره يكون  
 بين القسمين الاولين في كل قسم على ان قوله وتركنا احالة الى انفسنا  
 يشير الى ما لا يحصل له فانه لا يلزم من كونها واسطتين بين القسمين  
 ان تركا في الاقسام واما ما قيل انه يمكن ان يكون الكلام متبعا على اعتبار  
 قيد فقط في القسم الثالث اي في مخالفة ما هو صريح الكلام ولا يلزم  
 قوله غير حكمة بفت واحدة منها في القسم الثالث كما لا يخفى فلا حاجة  
 اعتبار ان اراد انه لا حاجة اليه في اصله فبه ان مقتضى الحاجة اليه  
 المحذور المذكور وان اراد انه لا حاجة اليه في وجود التوجيه الاخر فبه ان  
 التوجيه لا يبراه بعضا بعضا واما ثانيا فانه ناظر الى التوجيه الثاني وهو  
 التقيد بقيد فقط كما ان الاول ناظر الى الاول اللهم ان يقال انظر الى  
 جواب عن النظر الثاني وجعله جوابا عن النظر الاول اي في ثبوت قوله فيما سبق  
 فلا حاجة الى اعتباره فتأمل في المجموع واما ثانيا فانه حاصل اول حاجة  
 الى اعتبار قيد فقط في القسم الثاني لتحصيل التقابل بين القسمين الاولين  
 بل في اعتبار في القسم الاول فقط فانه في اعتباره في القسم الثاني

فيه انه مجرد اعتبار فيه لا يحصل حسن التقابل والكلام فيه نعم ان يكون التقابل  
 المذكور ثان في واسطة بل تدخل احدهما في القسم الثاني والاخرى في القسم  
 على ان اعتبارنا في هذا التبادر مما لا شك فيه فانه اذا قلنا اننا قد قلنا  
 انه ليس بينهما قيد حاكم بفت المقدمة بعضنا او فلا فقط بفت الى الذين  
 ان يحد بفت كذلك لا ممتدة واذ في المقدمة ولا حاكم بفت في غير المقدمة وهو معنى  
 قول سلب الاول والثالث معا كما سبق ملاحظة ان ذلك التقيد في القسم  
 الاول بمعنى سلب الثاني والثالث فاما قد يقال ان تبادر من المعنى منه ثم  
 بل التبادر منه سلب الاول فقط مكابرة مع ان حاصل العلل ملاحظة  
 فالمتفادى بالمتن غير موجه وحيث ان كون فقط في القسم الثاني بمعنى سلب الاول  
 والثالث معا بناء على التبادر لا يقع في القسم الثاني النقص لا بما راعى ان  
 جعل النقص الاجمالي من اقسام القسم الثاني حيث قال وايضا يصح ان يبين  
 انه ليس والتسوية في السلب في الحكم بفت الجز يستلزم الحكم بفت الكل وفيه  
 ان هذا يجعل ثانيا لا يقع على التقدير المذكور لو كان بواسطة اجتماع الثاني  
 مع الثالث وليس كذلك بل بواسطة استلزام في الجز في الكل  
 فلا ادنى عدم اعتبار قيد فقط في ان كانا ثلث تفرج على كلا الطرفين  
 الاخرين ووجه الاولوية عدم توجه الطرفين المذكورين او لا يلزم من ترك بعض  
 الاقسام في القسم ويصح جعل النقص الاجمالي من اقسام القسم الثاني والثالث



الاول دون الصواب لا مكان التوجيه اما الاول فبما ان الالف قبله الكلام  
الا ان يقال واما الثاني فبجمل التقييد بقيد فقط في القسم الثاني على سبب  
الاول فقط وان كان خلاف المتبادر او بما استثنى اليه في القول الثاني  
اختيارا للطريقة او لكون الحكم بالالف بدليل لا يكون جهة على الغير كرتب من  
المتغيرات والمحدسات من ان الحكم لا يلزم طلب الدليل لظان الحكم لا يلزم طلب  
الدليل محل ما قلناه بعد البناء على اخفاء حاله لم يكن هناك شبهة لمنه الملائمة  
وحاصل منع الحكم بعدم الملائمة مستندا بالبناء المذكور فما قد يقال ان هذا  
الملائمة ولو بعد البناء المذكور ظاهر لا يتحقق لا يفيد في المقام شيئا علما انه  
ان صح عدم الملائمة في المقام كان ذلك وجهما للتبليغ والانتباه بالعدالة  
واما ما قاله ذلك من ان قوله المحش فمات الالف في الحاشية ان الحكم لا يلزم  
طلب الدليل محل ما قلناه بل ما ينبغي بل هو فاسد قطعاً لانه يدل على ان معنى  
قوله الحكم لا يلزم الطلب ان طلب الدليل من جهة الحكم بناء في الحكم من غير ملزم  
وليس كذلك لان الطلب من جهة الحكم بناء في الحكم من غير ملزم ان سلب الدليل عن  
قوله المحش ليس على ما ينبغي لما عرفت وقوله بن فاسد قطعاً وما ذكره في الاستدلال  
عليه من انه ان المذكور لم اجب بل هو دل على ان الطلبية دون البناء  
غير ملزم واما ما قلناه من جهة الحكم غير ملزم فلما علم ان القول بان الطلب من جهة الحكم  
غير ملزم مما عرفت فيه وقوله ان الطلب من جهة الحكم بناء في الحكم من غير ملزم انه كذلك

في جملة ما منع مع الاستدلال كما في صورة الغصب على ما في شرح المسعودي حيث  
قال ان الغصب هو المنع مع الاستدلال كما اذا قال المقتل ان الزكوة واجبة  
في الحق لانه متناوئ التخصيص وكل ما يتناول التخصيص فهو جائز الا ارادة فيكون محل  
التخصيص محققاً جائزاً لا يبرده فيكون مراداً ويقول ان كل لزم ان ابرده محل  
التخصيص منقضى بل هو يستلحق لانه لو تحققت لتحقق جميع لوازمه وهو  
بما باله لامل الله لانه عليه علم ان ذلك ان المشايخ اليه في الحاشية من غير البناء  
تبيد فقط في القسم الثاني فانه لو لم يجز ذلك التقييد لاجتماع مع القسم  
كما تروج يجوز ان يكون طلب الدليل بالنظر في المقدمه التي ترد وفيها بالنظر  
الى التي حكم بفاسد وهاجته يقال انه لا يلزم الحكم طلب الدليل الاول ان  
وجه الاول انه ان استلزام الحكم بفاسد الجزم الحكم بفاسد الكل من خلاف استلزام  
في الجزم في الكل وانما قال الاول دون الصواب لا مكان التوجيه بالوجوب  
الا انه وافي بكونه يقال ان المراد من استلزام الحكم بفاسد الكل استلزامه  
بطريق النظر والاستدلال كان يقال فلما كان الجزم فاسداً كان الكل فاسداً  
لكن الجزم فاسد فالكل فاسد ثم في اوله ان يقال ان الجزم يستلزم في الكل  
نظر فان استلزام في الجزم في الكل في نفسه لا يكفي في بيان في الكل بالدليل  
او التنبه كما لا يخفى والكلام فيه بل لا بد من العلم بذلك الاستلزام التام لان يقال الحكم  
منه على العلم به ذلك الاستلزام فانه من علم لزوم امر تأخر ثم علم وجود الملزوم حصل له



من العلمين علم بوجوب اللازم بالضرورة على ما تقر في محلهم لا يخفى ان بيان  
التدليل باستلزام الحكم في الجزئية الحكم في الكل واستلزام في الجزئية  
في الكل لا يكفي في النقض الاجمالي بل لابد فيه من شاهد خاص هو اما الخلف  
او استلزام الدليل لف في الاخر كما سيجي وكون الاستدلال المذكورين  
من هذا القبيل محل نظر فقوله في يكون ناقضا نقضا اجماليا محل تأمل  
فتأمل وفيه ان الاستلزام لم يعد فانه لا يكفي في الحكم في الكل الحكم  
في الجزئية مع العلم بالجزئية بل لابد من العلم باستلزام في الجزئية في  
ايضا وهذا معنى قول بعض الافاضل يجوز ان لا يكون في الكل  
لازمائنا بالمعنى الاخص لف في الجزئية استلزام ويمكن الجواب عن هذا المنع بان  
يقال المراد من استلزام الحكم في الجزئية مع العلم بالجزئية استلزامه بالنظر  
الامن علم لزوم في الكل لف في الجزئية وهذا القدر من الاستلزام يكفي في  
نقض لازم بطريق النقض والاستدلال حاصل ان الحكم المذكور غير  
مستقيم لان الصورة المذكورة من المباحث الموجهة من طرف الحكم في دليل  
المعلل مع انها خارجة عن الاقسام وحاصل جواب المثارة بقوله  
وتقول بان منسب ان الصورة المذكورة من المباحث المتوجهة  
في يكون الجواب او الاول ان يقول وان الجواب منع حتى يدخل تحت  
المنسب فيكون انما لا نقض اجمالي على سند منع المذكور وهو

موجبه كذا قال بعض الافاضل وانت حبيبه بانه لا يلزم قول الالهي ولو قرأ  
الجواب بطريق المنع جاز تقريرا لسؤال سند الا وكن ان تقول  
ان الرد المذكور ايضا منع كما هو المتبادر من قوله لا يمكن منعا لمتن  
وهو غير موجه لكن بهذا لا يلزم قوله الالهي ضرورة بطريق النقض  
والحاصل ان كلامه بهنا لا يخلو عن الاضطراب بقوله المنع في أصل  
المحض المذكور ثم كيف ان الصورة المذكورة من جملة مباحث من طرق  
تضم على دليل المعلل مع انها خارجة عن الاقسام فيكون الجواب  
انما اثباتا للحكم بما فانه الدليل عليه ان يقال للمثبت ان الحكم  
المضم على قانون التوجيه في دليل المعلل هو منحصر في الاف ام المذكورة فغير  
داخل في المقسم كونها منسبا غير موجه فلا يفرق وجها عن الاقسام  
توجيه المقسم على وجه لا يتوجه عليه منع المذكور وقد يقال بكون الجواب على هذا  
التقرير ابطال للسند في أصل ان ذلك السند بطلانه منسب غير موجه والمضم  
كلام المضم على قانون التوجيه انتهى فتأمل فاذا كان الجواب استلزاما  
رده بالنقض اجماليا موجهها او قدره ان قد يقال قرر الاغراض  
بطريق النقض الا سند كما هو قد يكون حمل الجواب المذكور على المعلل  
على المنع في أصل الجواب ان الحكم مستقيم لان المقسم المضم على قانون  
التوجيه كما هو في عبارة محل نظر فرده بطريق النقض اجماليا



على كلا التقديرين جاز تقرير الاستدلال الا اننا لما تقدمت الم  
 بالاستدلال عليها بفرض حقيقته ان يقال الصورة المذكورة موجبة لآثارها  
 لو لم تكن موجبة لم يكن النقص بل المعارضة ايضا موجبة لآثارها لكن يقال بعد ذلك  
 وجعلها بالاسناد كما جعل بعض الافاضل ليس بسبب فان الاستدلال  
 ليس كما في كمال الخلق واما في الاستدلال غير ذلك فغير مفيد كما سيجي  
 ايضا كما جاز تقريره نقضا اجماليا كما هو من استحقاقه  
 النقص الاجمالي استدلال فلا يكون عدليا به ويمكن ان يقال ان معنى  
 كما جاز تقريره استدلال على التقديرين المذكورين في الجواب ينبغي على  
 اي حال تقرير كون النقص اجماليا وعلى تقدير كونه استدلالا بما يقال  
 غير جائز الا عند ضرورة وفي النقص والمعارضة ضرورة او في كيفية  
 على تقدير كون النقص اجماليا خافا فان حاصل ذلك النقص  
 ان الاستدلال المذكور جاز في النقص والمعارضة متخالفاته حكم المدعي المشهور  
 في الجواب عن مثل هذا النقص اما منع البرهان واما منع التخالف وهذا الجواب  
 لا ينطبق على شيء من هذه الاشياء الا في شية الاغوية جوب آخر هو ان هذا المانع  
 من ثبوت الحكم في مادة تخالف وهذا الجواب من هذا القبيل فتقريره انما سلمنا  
 ان الاستدلال لا يمنع الاستدلال المذكور جاز في النقص والمعارضة حكم  
 متخالف لان المتخالف في الاستدلال على المانع من ثبوت الحكم وهو

الملاحظة الى النقص والمعارضة **قوله** ربما لا يعلم خلل دليل المعلق على سبيل  
 التعيين بل يعلم خلل دليل التعيين بحكم وقت ما عرفت من دليل  
 فلو لم يعتبر النقص والمعارضة لفات هذا بالكلية بل ربما يفتقر الى قبول  
 دليل على عدم ثبوت مقدمه يستحق ان يقال عليه فيفتقر الى اعتبار  
 النقص والمعارضة بخلاف الصورة المذكورة لانه لا ضرورة في اعتبارها  
 لا كما المنع مع الاستدلال الذي يقوم وليلا عاين ذلك المقدمة فلا  
 يفتقر ذلك بالكلية هذا وانت خبير بان الاضطراب الى اعتبار  
 النقص والمعارضة ثم لما سبق من امكان المطالبة على نفس الدليل يجوز  
 في صورة النقص والمعارضة ايضا المنع مع الاستدلال فلا يثبت الاضطراب  
 فيها ايضا **قوله** لم ونجبه ان هذا انما ينتم اذا لم يعلم التناقض او لم يكن  
 يجاب عنه بان مراد القائل ان التمثل ربما يكون بحيث يوجد عند  
 دليل يدل على خلل دليل المعلق على سبيل التعيين سواء وجد عند  
 ما يمكن به بيان خلل ذلك الدليل على سبيل التعيين ايضا او لا فهو تنبكت  
 الحشية بقسط الى النقص والمعارضة فلو لم يعتبر لفات الامر من تلك الحشية  
 واما كونه بحيث يمكن له بيان خلل دليل المعلق على سبيل التعيين ايضا  
 امر آخر لا يفيد شيئا في مقام الاول والاخر وهذا بخلاف الصورة المذكورة  
 لانه ضرورة في اعتبارها ويمكن ان يقال ايضا ان اجتماع المنع مع النقص



او المعارضة غير جائز عند مانع الغصب على انه يجوز النقص والمعارضة  
 بعد المنع والمطالبة تسري من المانع كمال التقوية في بيان الخلل في دليل  
 المعلق استا الى انه لو وقع المنع لا تجز عليه المحذور وايضا يجوز ان يكون  
 النقص والمعارضة بعد المنع والمطالبة غير مقبولة عند من يمنع انه لا  
 يصلح الجواب عنه بمنع مقدما وليس فقط او ينقص وليكن كما ان القوة  
 المذكورة لا يجوز عند من يمنع كما صرح به بعض الافاضل فليتبنا على  
**قوله** اللهم الا ان يعجزوا والالباب لا يفتح ان هذا الاعتبار خلاف  
 الظاهر من كلام القائل ولعل التصور يقوله اللهم شارة الى ذلك ثم ان  
 اطراد الباب وضيقة لفظية لا عقلية فبعد ارجاء العلوم الوضعية في بيان  
 مناسبات اللفاظ بعد وقوعها على ناهج مخصوص دون اوصاف العلوم  
 العقلية الذين لا يفعلون في مباحثهم بالظن والامارة فهو مذهب غريب  
 في هذا المقام واما ما قيل من انه يجوز ان يعجز في شأ بعد المقام  
 ايضا اذا كان الجواز ثم قل عليه عدم الجواز فوضوح من الاغراض  
 كذلك ان الغصب جائز في نفسه لا يحتاج الى اطلاق على عدم سماه الباب  
 البعوض والامكان في التوسع فضيقة القول بان الاطراد وضيقة لفظية او مناسبات  
 فانه الى الجواز فليجوز في نفسه ولو قرر ما قيل على سبيل الاستدلال فيقول  
 بوازاه اعتبار النقص به فانه لا يفتقر الى ذلك القدر وما دام باقيا قائما

قوله طارحا وكون الفرق دامية الى الجواز في بعض المواد لا يستلزم  
 الجواز في بعض آخر وقوله لان الغصب جائز في نفسه ثم هو محل  
 الشك في المقام على انه لو ثبت الجواز ثبت السبل المرام وهو الاختلال  
 في السبل وقوله لكنهم اصطلاحوا فيه ان ما اصطلاحوا عليه هو عدم  
 الغصب بمعنى انه لا يجاب عنه بمنع مقدما وليس فقط او ينقص وليس فقط  
 لا بمعنى انه يسري ولا يجاب عنه اصطلاحا بل يجب على المعلق ان يجيب  
 باثبات مقدما بالاتفاق كما صرح به بعض الافاضل في شرحه للرسالة  
 البركوتية في الادب وبالجملة اعتبار اطراد الباب هو ما لا يمكن من جوع  
 ولا يمنع من شأ على انه لو جاز ذلك لا اعتبار بهنا بل في الاستدلال  
 على بطلان المقدمة المعينة ايضا قال بعض الافاضل وفي ان في القول  
 بانه يعجز اطراد الباب اعتراف بقبح الدليل لان مرادنا من قضي هو  
 بصورة الاجتماع وهذا تسليم لتخلف المدعى عن الدليل مع عدم التوقف  
 على بيان زعمه قائل ان سببا لا خبير لان فيه يلزم توقف الشئ بنفسه  
 على ما صرح به ابو طاهر ابن ابن اخيه الميرزا بقا من ان صحة الدليل  
 من الاستدلال الذي هو عن استلزام الدليل الميرزا كذا قال بعض الافاضل  
 محل محمل لكن يجوز ان لا فلا حاجة وجه لتخصيص المنع بمقدمة واحدة  
 لانه يمكن ان وجه التخصيص هو ورود المنع عليها بخلاف غيرهما من المقدمات



**قول** مثل تأمل كما سمع الان من قوله لان الاستدلال مما يتوقف عليه  
 محله انه ليس قطعا لان الاستدلال ان قيل فيه نظر لان الاستدلال بعبه  
 القبح فكيف يتوقف عليه والمتوقف عليه لابد ان يكون مقده ما عليه  
 المتوقف ودعوى التوقف العلم لا يسمع وان كان الاستدلال العلم مستويا  
 واجيب بان المراد من التوقف هو التوقف بالمعنى العام وهو لا يلائم  
 لا بالمعنى الخاص وهو عدم حصول المتوقف لا بعد حصول المتوقف عليه  
 واما ما نقل عن ابي طالب بان القبح عين الاستدلال فيلزم توقف الشيء على  
 فرد وبانها امران متغايران ضرورة ان الاستدلال بوجوده ووجوبه  
 في الدليل مركب من الكوادر بل القبح عبارة عن اجتماع الشرائط وحصول  
 المواد والاستدلال عبارة عن الانتاج فهما متغايران ثم الظاهر ان كل حمل  
 في توقف مقدمته على التوقف بالمعنى الخاص فرد ذلك الجواب والحمل  
 على المعنى العام فاجاب بما اجاب لا اختيارنا به هو الوجه في هذا الباب والله اعلم  
 بالصواب **ولو** اما انما لا يفتقر لان احتياجه لا امر اخر مستلزم لعدم كفايته  
 وذلك المقدر في الاستدلال والركب من سبب غير السبب لا يكون سببا فلا  
 المجموع مستلزما للمدعى استدلال السبب لا يكون الدخول في الدليل  
 ان بعض مقدمته مستلزم ان دخل فيه بانه غير مستلزم للمدعى بمعنى ان مجموع  
 المركب غير مستلزم له استدلال السبب **هذا** ظاهر انه لا بد عليه ما قيل

انه لا

انه لا يثبت بما ذكره رجوع الاول الى الدخول في الاستدلال لان عدم كون  
 المركب منها سببا لا يقتضي عدم كون ما يتضمنه ذلك المركب من السبب سببا  
 الامران يكون ما يتضمنه من السبب مستلزما للمطلوب وان اختلفوا لكونه يرد عليه  
 ان هذا يقتضي وجوب استدلال المجموع في الدليل وعدم كفاية استدلال  
 الجزء منه وهو غير قابل للشك بالتحال بالدخول في استدلال المجموع من قبيل  
 بالعبث واما ما قاله ذلك الفاضل من انه لا مانع في استدلال المجموع المركب  
 ايفه في ان من القاعدة المقررة عند الحل ان لازم الجزء لازم ففهم ان العلم  
 في مطلق الاستدلال بل في استدلال السبب المستلزم لكل منهما بناء  
 على قاعدة المقررة المذكورة **ليس** من السبب والعبث افاض ايفه على المحتمل  
 ان المركب من السبب انما او غيره يكون سببا واجيب بان المجموع لا يطلق عليه  
 سبب وان كان كافيا في وجود المعلول لان المركب من الداخل والخارج خارج  
 فيكون حاصل الدخول في هذا المجموع ليس مستلزما وان كان الاستدلال موجودا  
 ورد بان المجموع يطلق عليه انه سبب والقياس على المركب من الداخل  
 الخارج قياس مع الفارق قائل ان ايفه يمكن الجواب ان عن اصل  
 وقد اجيب عنه ايفه بان كل واحد منها يقتضي اجمالي لانه ابطال الدليل  
 ايفه معين من الفسوق بتفسيره وانه وليك هذا مشتمل على شي  
 او محتاج الى اخذ مقدمته اخره فيه او هو غير مستلزم للمدعى وكل دليل هذا



فان انهم وانت خبير بان كل لا يصح ان يكون شاهد للنقض الاجمال  
على ان يكون احتمال على الاستدراك فذلك محل نظر في خارجة عن المقسم  
كلام المقسم في دليل معتل فهو على ان تلك الدعوى قبل من ارجع الى جميع الجوانب  
ان يقين بطريق الشك والافتسار سد البسبب جميع الطرق على ان  
لو لم يكن مما يتوقف فيه نظر فان نفس الدليل والمدلول لما يتوقف عليه  
صحة الدليل مع انه دخل فيها ليس بخارج عن المقسم اللهم الا ان يقال المانع على  
ان عدم كون تلك الدعوى نفس الدليل والمدلول فان لم يكن مما يتوقف عليه  
صحة الدليل لكان ان دخل فيها خارجا عن المقسم **ولكن** ان تحمل  
الذين ذكره الشك في الحاشية بقوله والقول بان مناقضة ادعاء التوجيه بان  
نقول مراد ذلك لمجيب كل من الدخول مناقضة متعلقة بتلك  
فان كانت تلك الدعوى مما يتوقف عليه صحة الدليل فالدخول مناقضة  
والخلاف في المقسم لم يكن في مناقضة خارجية عن المقسم **ولكن** لا يتجوز  
ما ذكره من الرد اصله فانه من غير ما حمل مراده على انه مناقضة حقيقة **قوله** انما  
بالقياس الى نقض المقدمة الم قبل راو ان قولهم هذا السند ممانع مجازا  
في النسبة والمراد انه ما والنقض المقدمة للابسة بين المنع وبين تلك المساواة  
او المنع كانه ما انما قائل واما قبل من ان نقض المقدمة الم فهو مفهوم  
لمنع فليس بشيء بل لا يخفى ان اعتبار المساواة بالقياس الى نقض المقدمة الم يقتضي

ان لا يستلزم السند الذي هو نفس نقض المقدمة الم سند ما وما  
مع انه احق بان يستلزم ذلك بل يقتضي ان يكون ذلك خارجا عن المقسم  
السند كما هو بالمانع المشهور وهو انما بحسب التحقيق والوجود لا بحسب  
التقدير والحمل تعتبر بالقياس الى خفاء المقدمة الم فمفعولنا هذا السند  
ما والمنع انه ما وخفاء المقدمة الم اعلم انه في صورة السند ما يمكن  
ان يوجد له سند اخر اخص او اعم او مساو او اعتبارا له بالنسبة الى نقض المقدمة  
الم او بالنسبة الى خفاءها كما لا يخفى فمما قبل ان معنى ما او السند ان لا يكون  
سند اخر ومعنى الاعمية ان يجمع السند مع المنع وعدمه ومعنى الراجحية  
ان يكون للمنوع سند اخر غير هذا السند ليس بشيء فاقول ان الذي بنا المنع  
عليه اشارة الى وجه اعتبار النسبة بين السند والمنع بالقياس الى خفاء  
الم دفعا لتوهم انه لا وجه له فان خفاء المقدمة الم مما لا يتعلق بالمنع ومجيبا  
بقولنا انما فان بنا المنع عليه وقد يقال اشارة الى السبب لبيان ذلك  
على هذا الخلاف ترجيح هذا الجانب على ما هو المعتمد من البرهان فاقول ان  
على هذا الاعتبار لا يمكن ان يكون النسبة في قولهم السند ممانع مجازا مساو  
مع نقض المقدمة الم ولا يعني ان كل واحد من النسبتين يقتضي بالقياس  
الى خفاء المقدمة الم سواء كان مع نقض المقدمة الم ايضا او لا والى اصل  
وجود الم او سائر النسب بالقياس الى النقض ولا عذر في هذا



السند ما ويا بالقياس الى الحفايسم ذلك السند ما ويا بالمنع  
 ذلك السند ما ويا بالقياس الى النقيض ايضا ولا وكذا الكلام في العموم  
 والخصوص اذ ان خير بانه اذا كان السند ما ويا بالقياس الى الحفا ولم يكن  
 ما ويا بالقياس الى النقيض لم يقيد بغيره <sup>بطلان</sup> ذلك السند اذ لا يلزم من بطلان شي  
 للمقدمة المم فلا يقيح القول بانه لا بد من السند الا اذا كان ما ويا بالمنع كما لا  
 يخفى <sup>بطلان</sup> قوله ان السند من قبيل التصديقات وبوجه قولهم ان الكلام  
 على السند ما على سبيل المنع واما على سبيل التبع بالذليل او التبيين او الحفا  
 فان هذا القول يقتضي ان يكون السند من قبيل التصديقات كما لا يخفى وكذا  
 اعتبارهم النسبة وبين المنع بالمعنى المشهور في النسبة بين القضايا  
 كما ترى وبوجه ايضا نسبة الابطال اليه لان الابطال هو بطلان الشيء <sup>بطلان</sup>  
 هو الكذب والاشور في التصورات واما ما قاله بعض الفضلاء ان السند ما  
 المنع لا ما يشبه ولا يورد الابطال شي بالشره فلا يكون من قبيل التصديقات  
 شره فبانه كما ما بقوى المنع لا ينبغي ان يكون من قبيل التصديقات ولا يقتضي ان  
 من قبيل التصورات اذ لا يجب ان يكون المقوى تصورا لا تصديقا وقوله لا يورد  
 له ما يشبهه دون ان لا يورد الابطال شي بالشره وفي المقدمة المم في غير  
 مقيد اذ لا يلزم من ان يكون نفس السند من التصورات اذ لا مانع من شهادته <sup>بطلان</sup>  
 بالشره وفي المقدمة المم وان ارد انه لا يورد الابطال شي بالشره وفي نفسه

مخرج بل ربما يرد في صورة الذليل بغيره واما في النظر الى السند كما  
 ان يكون السند جواز القضية المذكورة في السند لا نفسه كما يدل عليه قولهم  
 لم لا يجوز ان يكون كذا وما يودى موداه فالجواز من قبيل التصورات <sup>قوله</sup>  
 وخفا المقدمة اذ ان انظر ان خفا المقدمة من قبيل التصورات كما لا يخفى  
 قوله فاعتبار النسبة بينهما ليس على ما ينبغي فانه لم يبعد اعتبارها بين التصديقات  
 والتصورات المشهور انما يعبر بين التصديقات او بين التصورات <sup>بطلان</sup>  
 يقال المراد ان اعتبار النسبة بالمعنى المشهور في النسبة بين القضايا بينهما كما  
 اعتبر صاحبها يقال ليس على ما ينبغي في الكلام الا ان يرجع اه كان يقال  
 خفيه <sup>بطلان</sup> وابطاله موجه انظر انه على اطلاقه ان يابطاله موجه سواء كان بلا خطا  
 والذليل على المقدمة المم او بعد الاتفاقة فانه على كلا التقديرين يكون ذلك  
 اثباتا للمقدمة المم الا انه يكون على الاول تاسيسا وعلا ان في ما كيد كما لا يخفى  
<sup>بطلان</sup> ايضا ان كالا بطلان وفيه إشارة الى ما قلنا انفا من ان قولهم وابطاله  
 على اطلاقه اطلاقه فافهم <sup>بطلان</sup> وينبغي ان يكون منع السند ما ويا من قبيل  
 المم بل اللزوم كما هو المصريح في كلام صاحب قد يقال وهو انفاضل العظام  
 وانت خبير بان اللزوم له المم من ماول والاخذ في القصد على ما ويا <sup>بطلان</sup>  
 ينبغي واعتذر عنه المشي فيما نقل منه هنا بان ما ويا السند انما ذكرت في  
 الوجه 3 على سبيل التمثيل فورد ان السند الاخص ايضا من ارض الذليل



**قوله** يكون في معارضة قد يقال لا ينبغي بعد اثبات المقدمة المباشرة  
 الدليل سند في الحقيقة فلا يتصور التعارض ولو سلم فلا يصدق عليه  
 المعارضة وفيه نظر فان اثبات المقدمة المباشرة لا ينبغي السند فهو باق  
 على حاله كما ان دليل المعلق عند معارضة التل لا يكون نافيا لدليل المعارض  
 واللام يحجج الى الجواب عن المعارضة وايضا الكلام ههنا هو اعتبار بعد تعارض  
 السند وترك اعتبار سندیته كما لا يخفى وبعد ذلك الاعتبار وتصويره  
 المعارضة باوثر تغيبه في عليه تعريف المعارضة قال بعض الفضلاء ان المعارضة  
 انما يكون بالدليل وهو من قبيل التصديقات وكون السند من قبيل التصديقات  
 لم انتهى وقد مر ما فيه **قوله** لا يوجب ابطال فيه ان الظاهر ان السند انما يكون  
 مقدمة من مقدمات دليل المعارضة ولا يجوز ابطال المقدمة في مقابلة المعارضة  
 اللهم ان يراد ابطال الدليل الماخوذ من السند للمعارضة او بين الكلام على كون  
 الغصب او يخصص بالسند الذي يكون على صورة الدليل **قوله** من حيث انه ما لا ينبغي  
 اشارة الى جواب السؤال من طرفه تقرير السؤال انه يجوز ان يكون مرادهم انه لا ينبغي  
 السند من حيث انه سند فانه لا ينبغي فيما يجب على المعلق من اثبات المقدمة المباشرة  
 واما من حيث انه معارض فلا بد من دفعه وحاصل الجواب انه لا يجوز ان يكون  
 مرادهم انه يوجب السند من حيث انه سند ذلك لان دفع السند لا يوجب ابطال  
 من حيث انه سند لا ينبغي فكلاهما من حيث انه سند مشترك في عدم النفع

ومن حيث انه مشترك في النفع فبما لا يوجب ابطال دون المنع بدليل  
 ان مرادهم ليس ذكر بل مرادهم ان منع السند لا يجوز اصلا لا من حيث  
 انه سند متعلق بكلام النقصين قوله وفي نظر حاصله ان قياس منع السند  
 على ابطاله قياس مع الفارق فان في الثانية مست الى جهة الاعتناء  
 المسألة بخلاف الاول فانه لا حاجة للمعلق الى اعتبار كون السند معارضا  
**قوله** يحتاج الى اعتبار ذلك الامر انه لا ينبغي المسألة **قوله** فانه لا حاجة الى  
 اعتبار كون السند معارضا لذلك فيه انه ان اراد انه لا حاجة الى اعتبار ذلك  
 اصلا فهو فانه لا حاجة في دفع الاشكال بالكتابة من اول الامر حتى لم يبق للملك  
 مجال لان يعتبر ذلك ويجعل السند المذكور معارضا لدليل المعلق ودفع الاشكال  
 بالكتابة من اول الامر شايع فيما بينهم ومنه الاجوبة عن الاسئلة المفردة  
 ثم ما ذكره ههنا يدل على ان تلك الاجوبة ليست بوجتها وان اراد انه لا حاجة  
 له في اثبات المقدمة المباشرة فهو ايضا فانه مجرد اقامة الدليل عليها غير كافية في اثباتها  
 كما ان اشارة صاحب قد يقال هو انما فضل بعضا حيث قال فيجب السند  
 هو ملزوم لتقييد المقدمة المباشرة بعد اثباتها اما بالمنع او بالابطال او لولم يدفع  
 لم ينفع السند لال على المقدمة له وجود معارض انتهى ولو سلم ذلك فعلم **قوله**  
 في اثبات المقدمة المباشرة فبما لا ينبغي **قوله** كما يدل عليه تعاقب النسخ اشارة  
 الى قرينة صارفة عن ارادة المعنى الحقيقي والقرينة معنية للمعنى المجازي فالتعاقب



والمراد صراحة **منع المنع** ان المنع غير مقبول ولو بالمرحوم  
فان المنع هو الطلب ومنعه غير مقبول على ما ذكره مستدرك في المقام ومنه فقول  
الكلام لا خلاصه ما ذكره في الاشياء لكونه مبنيا على ارادة المعنى الحقيقي للمنع  
يعني ان اثباته التوضي من هذا التفسير صرف العبارة عن ظاهرها وعموما لا تحصيل  
الوجوب ببعض الاحوال ليندفع ما اثاره في الاشياء لكونه لا ينفك ركائزها  
وحاصل ان اثبات المقدمة المزمرة واجب على المعلق في مقابلة المنع او ان كان غرضه  
تفصيله كان الاتمام مقدورا له حتى يتم تفصيله لا مطلقا بل ازان لا يجوز الاتمام  
لانه فانما لا يجوز ذلك لاثبات بل يفيد المعلق ملزما من المانع فبكت او كان  
مقدورا له لئلا يكون غرضه متعلقا به في ابعده لا يجب عليه ذلك لاثبات بل يجوز  
من ذلك التفصيل الى تفصيل آخر او البحث آخر فوض من الانواع ومن تفصيل  
الى تفصيل آخر كما في قصة الخليل عزم حيث قال ان الله ياتى باسمه  
فان به من الموعود بعد قوله ربى الذي يحيى ويميت فان الجنة الاولى وقع الذي  
ربى الذي يحيى ويميت كانت ملزمة لكونها عارضة للعين بان يقول انا حي وميت  
وفي تفصيل الاشتباه وتبيين القوم انتقل الى علة ان يكون فيهم اشتباه  
وهو قوله ان بعد ياتى باسمه من المشرق فان به من الموعود قوله بان لا يصلح الاشتباه  
لانه لا يشترط المنع بل المعلق انه مبين للمنع سواء كان مبينا في نفس الامر او في  
الظاهر بانه اول هذا الدخول في المانع وغيره وانما هو في الواقع مبين بان يكون في المانع

ام لا الطائفة لفظية **بانه** في حد ذاته ان مع قطع النظر عن سند خبر  
وعن ما وانه وغير ذلك فانه لو اعتبر الاول لكان من قبيل الدخول  
الاول ولو اعتبر الثاني لكان من قبيل الابطال لاثبات المقدمة المزمرة  
والحاصل ان الدخول فيه بانه في حد ذاته مع قطع النظر عن اثباتات  
المذكورة غير مستقيم من قبيل الانتقال الى بحث آخر ولا يتعلق به  
والاعتبار بالبحث الاول الذي هو حفظ المدعى وهدمه وبهذا التفسير  
ان ما قاله بعض الافاضل من ان كون هذا الدخول من قبيل النقل الى بحث  
آخر ينافي القول بان ابطال السند المزمرة اثباتا للمقدمة المزمرة على ما  
فان هذا القول انما هو بالنظر الى اعتبار ما وانه كما يدل عليه قول الشيخ  
فيما سبق ولا شبهة ان ابطال السند المزمرة لاثبات المقدمة المزمرة ينافي  
ذلك لتحقيق اثباتها وظهر ايضا ان هذا الدخول غير محقق بسند المزمرة او  
ببطلان الاثبات المقدمة المزمرة حتى يتحقق فيما في الرسالة الحسينية من هذا الدخول  
مستوفيا بل هو محل نظر وكذا الدخول فيما ذكره في توضيح السند بانه  
لتوضيح السند او بانه في حد ذاته غير مستقيم واعلم ان المعلق في هذا الدخول  
المنتهى يكون مدعيا وشارعا في البحث بالمدعى وله وحاصله ان الدخول  
والاعتبار باعتباره المذكور وباعتباره كل واحد منهما قال بعض الافاضل  
بانه هذا الدخول الاول ليس له لانه ليس بغير المنع بل هو مدعى  
بانه



هذا هو السند الذي لا بد من ان يكون له سند

السندية بسند من انتفا المنع مع السند وانتفا المنع مع السند  
انتفا المنع المحذور فيه ان استدام عدم صلاحية انتفا المنع مع السند  
بجواز ان يكون لذلك سند آخر على ان عدم استدام انتفا المنع مع السند  
انتفا المنع المحذور لا يكفي في سلب المنع بل يحتاج الى استدام ذلك الانتفا  
ثبوت المنع المحذور واجب ايضا بان عدم صلاحية بسند انتفا التقوية  
وانتفا التقوية لا يستلزم انتفا المقوي به انتفا المنع فيجب المنع  
عن الدخول عارية انه عار عن سند وفيه ايضا ما فيه قائل بجملة ان يكون مراد  
انه يستلزم لانه ليس في انتفا الفاعل لا عدم صلاحية السند للسندية لا بد  
من السند وقد يجاب عنه بان المراد بقاء ما ذكر معه اعم من ان يكون  
في نفسه او في وسفه سندية من قبل في كون اثباته في خلاف  
من هذا القبيل بحيث ان يجوز ان يكون ما ذكره لتوضيح السند وبالنقص  
المعروف في الانتفا في ان ابطاله بدفع المنع وبقي المعلق وفيه انتفا  
المنع فيكون من غير اعتبار السند والما عرفت فيما سبق والامام يكون انتفا  
في خلافه من هذا القبيل كما لا يخفى في خلافه وجه الظاهر من تقرير  
انه ذكر ان المقدمة المشهورة التي هي ان الواجب على المعلق عند منع  
اثبات المقدمة اعم است على خلافها بل هي مقبولة بكونه انتفا لما  
وان كل واحد من هذه الخاتمة الثلاثة من قبيل الانتقال الى آخره فون من

الاغراض لا من قبيل انما التعليل فظهر ان كل واحد منها ليس من قبيل ترك  
الواجب بل من قبيل وجهه انه لا يلزم من الدليل المذكور في ان بقوله لا  
منع المنع او على التقدير المذكور وتقييد ملكة المقدمة المشهورة اثبات  
ان دفع السند بالمنع عند قصد المعلق لاثبات المقدمة المرفوعة من باب المنع  
فلا يتم التقييد وارجيب بان المراد انه لا بد من انتفا لاثبات المقدمة  
بالمنع والابطال ولا اذا كان ما وبما بالمنع في دفعه بالابطال اعلم ان الكلام  
من المعلق على سند المنع لاثبات المقدمة المرفوعة على وجهين او فعل هذا لا يخبر  
عليه وانت خبر بان يلزم على الجواب الاول ان يكون بيان الكلام على السند  
المنع لا على قصد اثبات المقدمة المرفوعة وكذا في الثاني انه بعيد عن القبول  
لانه من قبيل مقابلته الجواز بالجواز وهو غير مقبول قطعا مع ان حكمه علم  
ما ذكره باوري في تأمل فانه كما ذكر انه لا بد من انتفا بالابطال الا اذا كانت  
وكان وجه ذلك ان السند اذا كان ما وبما كان ابطاله اثباتا للمقدمة المرفوعة  
كما يعرف باوري في تأمل علم انه لا بد من انتفا بالمنع اصالا او لا يلزم من منعه  
اثبات المقدمة المرفوعة المرفوعة او على وجهه قوله انه حاصل هذا الاثر من اجمع  
الى انه قد بد بان يقال لحيث المذكورة اما تعليلها ان في ما ذكره من الدليل  
واما تقييدها ان اشارة الى تقييد السند المساوي وعلى كل تقدير يلزم صدور علم  
ان قوله بحيث يتعلق على الاول بقوله بعيد وعلى الثاني بقوله مساوي



لان المسألة اعم من الملازم قد يجاب عنه بان الشرطية انما حودة  
 في مفهوميها النسب اما لزومية واما اتفاقية وعلى كل تقدير يتم المرام اما  
 على الاول فخطا واما على الثاني فخلات الاتفاقية بالنظر الى علم الحكم لا بالنظر  
 الى نفس الامر من مواد اللزومية وانت خبير بانها انما يتم اذا كان المراد من  
 اللزوم فيما ذكره من التبعيل هو اللزوم بحسب نفس الامر لا اللزوم بحسب العلم  
 وهو محل نظر فويلزم ان لا يكون له لا يخفى ان الاول ان يقول لا يلزم ان يكون  
 دفع السند الى اولى على اطلاقه مفيد **قول** اما الاول فبان بتمامه حاصل  
 اثبات المقدمة لم بالتحريم كونه اثبات المقدمة باقبال السند كما قال بعض  
 الافاضل محل نظر واما ما قيل لا يخفى ان السند المذكور سند وفقيه  
 خفا لاحتمال ان يكون المسألة واثباتية اللزوم اللهم الا ان يقال انه من غير  
 لا تجادل بالقصر **قول** من ان الدوام لا ينفك عن اللزوم لان دوام السند  
 لا محالة المستلزم الى الواجب لذاته فيمتنع ارتفاعه وقد بنا فضل فقيه  
 لو لم يدل على ان الدوام ثلث من القواعد المنطقية ومع وجود العوض المضاف  
 الدوام وهو الدائمة من الضرورية وتحقق القضية الاتفاقية وقد يجاب  
 والعموم والتحقق انما هو بالنسبة الى علم الحاكم لا بالنسبة الى نفس الامر وروى بان  
 مادة الدوام يتحقق قبل العلم بالضرورة بما يتبادر من انه الممكن مادام  
 اامت العلم انما فيمكن ضرورة واجاب بان مادة الدوام لا يعلم قبلها

بجوابه

بجواب ذلك القائل لان العقل لا يجزم بحدوثه كون الدوام من علمه بامتناع  
 الاتفاقية بين الدائمين لجواز ان يكون لكل منهما علمه مستقلة متغايرة  
 فبعد ومان به واما انفا فالانه لما لم يكن بين العلمين اقتضا لم يكن بينهما  
 اية فجوهر العقل الاتصاف بين العلمين بخبر بين المعلولين اية ولا يخفى  
 عليك ان هذا الجواب انما يتم على مذهب الحكماء المالكين بان الواحد لا  
 عنه الا الواحد فانه لا يستند الى الواجب شيئا عندهم الا بواسطة  
 فبان اعتبار ذلك الشرط يكون علمه التامة لكل من الشئين متغايرة واما  
 مذهب المتكلمين القائلين جميع الممكنات مستندة الى الواجب تعالى ابتداء  
 بواسطة فلا يكون بين العلمين ح اقتضا استنادهما الى علم واحد  
 فظهر ان القول بان الدوام لا ينفك عن اللزوم فيما يقع على مذهب المتكلمين  
 لا على مذهب الحكماء فليكن هذا على ذكر منك قال بعض الفضلاء المراد منه  
 اللزوم في قوتهم ان الدوام لا ينفك عن اللزوم بالمعنى الاعلى وهو امتناع  
 الاتفاقية لا بمعنى كون الشئ مقنيا للآخر ولا يخفى ان دفع السند الى اللزوم  
 بهذا المعنى لا يستلزم دفع المنع لجواز انعدام السند بانعدام علمه اية  
 علمه فالنحو على العلاقة انتهى وانت خبير بان بعد القول بامتناع  
 الاتفاقية بين السند والمنع لا معنى للقول بعدم استلزام دفع السند  
 المسألة بهذا المعنى لدفع المنع ويجوز ان يقال احد معاني الاخر هذا القول



عدم انعكاس التداوم عن التداوم لا يفي شيئا في انعكاس بل يحتاج الاستدلال  
التداوم التداوم وعدم الانعكاس ان لم من الاستدلال فلا يتم قولنا بل من  
وقع الاستدلال في دفع المنع يجوز انعكاس التداوم عن التداوم فيجوز  
ان يكون هذا هو الوجه المتبادر على العلل وقابل ان يكون  
دفع احد المتبادرين لا يفتك عن الآخر عند ما تقررت المنطقتان  
من ان يقتضي المتبادرين ما واما التحقيق انه محقق بما اذا كان المتبادر  
من غير الامور الشاملة كالشم والمكن العام وبما اذا كان من غير المفهومات  
السببية كاللاشرك البار واللاجماع التفتين السببين بل يحتاج  
الى انعكاس السالبة الجزئية في غير الخاصين على ما فصله المنع في حاشية التداوم  
فلا يلزم ان يكون دفع الاستدلال في على اطلاقه مفيدا بل لا يثبت او دفعه يدل  
على دفع المنع مطلقا قطعاً ولعل هذا هو الوجه لانه لا يفتك بعض الاقوال في  
لذلك ان البركوة للاداء من ان هذا انما يتم اذا لم يكن المطلوب برهاناً اما اذا  
كان برهاناً فلا يتم ان يكون وجهه ان عدم الانعكاس لا يفيد المطلوب  
البرهان بل يحتاج الى الاستدلال فتأمل بديل على دفع المنع في تعريف بالتأني  
في تعريف التداوم يكون الشئ بحاله يلزم من العلم به العلم بشئ آخر والا  
ان يقول لا يفتك عن دفع المنع بديل في تعريف التداوم بل قال بعض الاقوال  
وذلك بان بديل يلزم بديل ويجوز كفاية من ويراد انقله على ما المنع ليكون

عبارة عن التداوم بهذا بحيث يدل دفع السند على دفع المنع انتهى ولا يخفى ان  
هو المناسب لتقرير المحل وقد يقال لا اناسب الموافق لقوله يلزم وقوله بديل  
تغييره ان يبدل بدم ما يفتك وكلمة من يعنى يكون العبارة بهذا بحيث  
عن دفع السند الى دفع المنع انتهى فتأمل بديل كونها متبادرين  
ملحوظا معهما صفة المتبادرين على تقدير تمامه اشارة الى منع تمامه في  
ان استدلال التداوم المذكور المدعى بهذا من الخبر بدم ان المتبادر ان من  
كما ذكره النظاران دفع السند او هذا ينال ما ذكره سابقا في حاشية المتعلق  
بقوله يدفع بالابطال حيث قال ولا يشك ان ابطال الاستدلال في  
المقدمة ثم يحتاج الى التبادر ذلك لتحقيق اثباتها الذي يجب المعلق بل  
يجب ان يكون تلك المتبادر ملحوظة للمانع عند دفع المعلق ذلك السند  
يكون دفعه مفيداً ومثبتاً للمقدمة بديل لان فرضه بالتفصيل ودفع ما يرد عليه  
اظهارة السواد عند الحفم وذلك انما يكون باثبات سلامة تفصيله في احتفاء الحفم  
عما اورد عليه وذلك الاثبات موقوف على ان يكون ذلك بديل ملحوظة الحفم  
كما لا يخفى ويمكن ان يقال ان خلاصة هذا بينه على ظاهره طلاقاً لهم الى جهة موضوع  
السند وما سبق بينه على ما هو التحقيق عنده في دفع المناقاة بديل فتأمل  
بعض الاقوال كانه اشارة الى ان وقوع ذلك الظاهر في كلامه ذلك ان لا يفتك  
لما يبدل بل يرد عليه ايضا ما يرد عليها ولا يبعد ان يكون اشارة الى دفع



يتوهم من المناقشات بين قوله الطاع وقع السند وقوله فلا لازم ان وقع  
 السند او يمكن وقوعه بان الاول مبني على الظاهر الثاني على الجواز وشي من المناقشات  
 الاخر انتهى ويحتمل ان يكون اشارة الى ان الطاع ان السند في سبيل المنع فيلحق  
 عنه بالمنع غير موجه الا ان يقرر الاستدلال في نقض اجماليا ويحتمل ايضا ان  
 اشارة الامتناع كلام المصنف من ان اللازم ان يتم من الاتم فيفيد وقوع السند  
 اللازم الا ان يفيد مفيد وحيث ان مقتضى يمكن وقوعه ايضا باقيل انه اراد باللازم  
 المساوي وغيره عن ذلك هذا ارادوا على من قال ان المساوي قد يكون غير لازم  
 فتأمل ~~في~~ ويمكن ان يجاب عنه ان من اصل الاستدلال في كلامه ان السند  
 المساوي في مفهومه ما يكون بينه وبين المنع ملازم فيثبت قوله يلزم من وقوعه  
 المنع فان وقع السند المساوي اللازم على سبيل التقييد بالليل او التقييد بالسند  
 وقوع المنع فلا يرد عليه المنع المذكور بسند ان المساوي يتم من اللازم فينطبق  
 الديل على المدعى كما لا يخفى وايضا ان يكون التقييد المذكور تقييد للسند  
 المساوي تعينيا للمنع العرفي وتوفيقا للامام ولا يلزم وقوع السند المساوي على  
 مفيد الحق بل يلزم خلافه اجمالا بل يكون مدعاهم على تقدير كون السند المساوي  
 في مفهومه بمعنى المذكور ان وقوع السند اللازم مفيد فينطبق الكلام على اربابهم  
 انه تقرظوا بان هذا الوجه صحيح ان يكون جوابا باعتبار كل واحد من  
 التذييد والعلل هذا الذي به في هو الموضع فمما قد يقال انه جوابا عن هذا السؤال

كما يشهد

كما يشهد به قوله ينطبق الديل على المدعى الا انه فصل عن الاجوبة  
 السابقة بقوله واما الثاني فلا اطلاق له بطول زيله على ما ينبغي على ان  
 الفصل بالاجتناب لطول زيله لم يحده فيها بينهم بل لمعروف انما هو تقديم  
 قضية التزويل واما اشارة قوله في ينطبق فتعريفه لانه لا يجوز ان يكون من  
 قبيل الاكتفاء بما فيه الخفاء او من قبيل التزويل للاحتالة على المناقشة بل هو تطبيقه  
 على كلا الامرين بالتكافؤ في الديل كما في من الاحتمالين قوله وفيه انه اراد  
 انه اعترض على قولهم مع انهم حصروه فيها بالتزويد وحاصله انه اراد بقوله  
 انهم حصروه فيها انهم حصروا السند المطلق في الواقع المذكورة فهو لم يجز  
 ان يكون السند مباحثا للمنع في الواقع فلو كان مرادهم حصرا للسند المطلق المذكور  
 ايضا فلما لم يذكره علم ان قصدهم ليس بالليل في بعض الافعال فوض من  
 وان ارادوا انهم حصروا السند الصحيح فيها فهو ايضا كيف انهم ذكر السند الا في بعضها  
 وهو خارج عن السند الصحيح فلو كان مرادهم حصرا للسند الصحيح لم يبعد الا انهم  
 لانه لا يجوز عده من اقسام السند الصحيح مع انهم عده منها فعلم ان مرادهم حصرا  
 السند الصحيح ايضا بل الاولى ان مرادهم الحصرا ان يبعد السند الصحيح ويجزوا  
 الا انهم من البين فلما لم يفعلوا ذلك علم ان مرادهم ليس هو قوله على ان السند لا يفرق  
 الى ولا يستلزم ان مرادهم هو حصرا مطلقا للسند لكن لان السند مطلقا بل هو سبيل فيجب  
 في نقضه من تحقق ما دة النقص وتحقق الوسيلة المذكورة غير معلوم كما مبين



فتأمل بالانصاف لعلك تقبله ولا تقبله بالخرافه الاول اما قال الاول  
 لجواز ان يعتبر السند المطلق ويحل الحصر على الانصاف بناء على عدم الاتفاق على الجاهل  
 ويعتبر السند الصحيح ذكر الامم بناء على من جوزه قال بعض الانبياء فلو ان ما في  
 الحاشية الاخرى من الاول لا يرد على المحدث بناء على هذا الاعتبار والحذف ايضا  
 وجهه انه لا شك ان السند الذي لا ينفك هو عن المنع ولا المنع عنه بل ان  
 بينهما سند صحيح ليس علم ولا اخص فهو وسط بين الاخص وبين المطلق بناء  
 المذكور ثاني ان الحصر استقر في قال بعض الانبياء فلو ان ما في  
 انتهى هذا منه بنحو على ذكره في الحاشية الاخرى التي نقلنا بها عنه في القول الثاني  
 انما يعني ان الظاهر ان يقول ويذكر كون الحصر مستقرا بنا عطفًا على ما قبله  
 يكون من ثمة الاول ولا يرد عليه ما اوردوه ان في الحاشية الاخرى فانهم  
 على ما يقتضيه اعتبارهم في الما اول انظر انه متعلق بالاعتبار فقيه ان انقضاء على  
 الاعتبار في الما اول الاعتبار في الامم والاخص ثم في ان اعتبار السند في  
 يقتضيه اعتبار ذلك السند فيما حده اي في الما انه اصطلاح في الما اول  
 وما قد يقال انه يقتضيه ان يكون الحكم على تسمية واحدة وتسمية اخرى  
 على الاتفاق كما لا يخفى ثالث ان الجواب بان يقال بان المراد من الاتفاق في الما  
 كما هو ان عند ارباب العربية او بان يقال انه متعلق بقوله فقط ان يعتبر  
 من احد الجانبين فقط على ما يقتضيه اعتبارهم في الما اول من الجانبين فان اعتبار

في الما اول من الجانبين يقتضيه اعتبارهم فيهما من احد الجانبين فقط بخلاف  
 لمعنى العموم والمقصود وليكونا معا برين للما اول فصل في بيان  
 هذه القصة للاقتضاء من الواسطة الاول فانه ان لم ينفك احدهما عن الآخر كما  
 يكون بينهما لزوم اسلام يكون واسطة اخرى بل يكون بين الواسطة الاولى كما  
 لا يخفى والكلام في الاول ان في الشبهة كما يدعى عليه قوله اعلم ان ههنا واسطة اخرى  
 اي ينفك السند عن المنع كما في الامم الذي لا لزوم بينه وبين المنع اصلا  
 المنع من السند كما في الاخص كذلك في ان ينفك على ما هو المشهور في نفسه  
 وهو ان انفكاك من احد الجانبين سواء كان بينهما لزوم من احد الجانبين او  
ثاني واسطة بينهما يكون في اكثر النسخ بغير شبهة اي بين الامم والاخص وفي  
 ان كونه واسطة بينهما ليس محذورا ههنا كما لا يخفى ولعله انما قيل ان غلط  
 وفي بعض النسخ منها بغير الوحدة وهو هو وان كان ملاجا للتوفيق والذوق  
 لا يلزم قوله واعلم ان ههنا واسطة اخرى فانه ليس واسطة اخرى بل هو داخل في الواسطة  
الاول كما لا يخفى وبالجمله لا محذور في بناء الامم والاخص على ما هو المشهور في نفسه  
ثالث وايضا عليه يكون يرد عليه انه يلزم على هذا ان كانا يرد عليه ما ذكره  
 الحاشية الاخرى يرد عليه انه لا يرد في حصر دفع السند في الما وان دفع كل  
 واحد من الواسطة الاولى التي ذكرها في الحاشية الاخرى والثالثة التي ذكرها  
 في ثانيا قولنا وان ينفك مذهب بخلافه الدليل الدال على كون دفع السند



المداوى مفيدة او غير ان اراد ان وقع كل واحد منهما مفيداً بخلاف  
 الدليل الذي ذكره وهو قولهم يلزم من دفع المنع فهو مدم والمستند  
 وان اراد ان مفيد بخلافه الدليل الذي ذكره في كتاب علم ان مجرد الدوام <sup>كفنيا</sup>  
 هو وهو قول دفع السند المداوى يدل على دفع المنع كما يشهد به قوله على ما  
 فالتا انه لا بد من دليل ما ذكره في الحاشية فانه انما ذكره جواباً عن المنع المتوجه  
 على دليلهم وتصحيحاً لدليلهم لا بتغيير فهو مبني على عدم كفاية مجرد الدوام في  
 المرام فلا بد عليه ما هو مبني على كفاية ذلك على ان منه الايراد وغيره من ذلك  
 فانه في هذه اثبات ان دفع السند المداوى مفيد وما ذكر من الاستدلال الاول  
 والثاني داخلان في السند المداوى بالمعنى المشهور فان قيل باقاداتها  
 ثم المصلحة وان دفع المحذور بقي ههنا انه لم يتضرر لدفع الوسيلة اثباته مع ان  
 بعض افرادها مفيد ايضاً بخلافه الدليل الذي ذكره كما قرع به في بعض النسخ  
 ههنا فان ذلك البعض تعليل ما هو اعلم بالمعنى المشهور وسبب ان ابطاله  
 للمعقل قوله انما انما معارضة قال بعض الافاضل وجه النظر في دفع قوله فلا يصح  
 دفع السند المداوى في آخر السند قوله باعتبار دليل المطوى فيكون معارضة  
 نقد بربه وذلك الدليل المطوى ما يؤخذ من قولك اعلم ان الكلام  
 ان يقال دفع السند لا يكون الا لا فائدة ولا فائدة لا يكون الا اذا كان السند  
 مسواً فدفعه لا يكون الا اذا كان مسواً ووجه جعل ذلك الدليل المطوى  
 السند

كما اشار

كما اشار اليه ان بقوله بحيث يلزم من دفعه دفع المنع كما نظر في الجهد  
 الفضل ان لا دليل لا فائدة دفع السند المداوى لا نقوله لا بد من دفع السند الا  
 اذا كان مسواً وبما ايفه باياه قول المحقق بناء على توهم كونه دليلاً على حصر  
 السند في المداوى في التقدير الثالث وايضاً باياه الوصف بالمطوى وقد يقال  
 ذلك الدليل المطوى ان الكلام على السند على سبيل النفي انما يفيد اذا كان مسواً  
 واذا كان الامر كذلك كان دفع السند منحصراً في المداوى اما الكبر فخطا واما  
 الصغرى فلانه يلزم من دفعه دفع المنع انتفاءه وانت حبيبه بان ما ذكره في اثبات  
 الصغرى غير تام وقيل ذلك الدليل المطوى مجموع ما قاله ان اعلم ان الكلام انما  
 عنه بالمطوى لانه ليس بمذكور في كلام المحقق فانه في تقرير المعارضة انه اذا كان  
 التدفع الاتم مفيداً لا يصح حصر دفع السند في المداوى كمن المقدم حقاً فكذا <sup>قوله</sup> انما  
 الدليل المذكور الذي ذكره لبيان ان دفع السند المداوى مفيد وهو اشار  
 بقوله بحيث يلزم من دفعه دفع المنع <sup>قوله</sup> على التحقيق ان مفيد بناء على ما هو  
 من ان الدوام لا ينفك عن التزوم ويحتمل ان يكون المعنى ان ذلك الدليل المذكور  
 اليه على التحقيق لا على التوهم وتفسير النقض ان هذا الدليل جار في دفع السند العام  
 متخفاً عنه حكم مدعاه ولا يخفى ان هذا الاحتمال الذي ذكره بقوله ويجوز ان يكون  
 نقضاً بطل من السند ولا من الجواب بل لا يلزم في النسخ في آخر السند ان  
 قوله بناء على توهم كونه دليلاً على حصر دفع السند المداوى بانه يعقبه مقدمة مطلوبة







كما ذكره في اصله ان فلان عليه ما قد يقال ان المناسبة للسبب والسبب  
 وذكره من وجه بدل احقق من وجه كناية عليه بعض الافاضل انتهى ثم  
 ان هذا الابطال لا يتوقف على كون المساواة او نسبة بين السند والمنع  
 معتبرا لقياس الى الخفاء كما هو عن البعض كما لا يخفى فلا وجه لما قد يقال  
 بذهب عليك ان الابطال يشترط هذا السند على تقدير صحة انما يتصور على ما  
 هو المختار عن البعض من ان النسب معتبرا لقياس الى الخفاء واما على  
 المشهور عن الجمهور فلا **ذكر** بناء على ان اه افاد ان علة الجواز متعلق  
 مساويا لخطاها او اعم مطلقا من خفاءها لا بالاختصاص فقط كما توهم وذلك  
 لانه اذا كان بين الشبهين عموم وخصوص من وجه كالابيض والاشمس مثلا  
 وكان بين احدهما كالابيض وبين اخر ثالث كالجود او ان طلق عموم وخصوص  
 من وجه ايضا قد يكون بين الاخيرين كالاتان وبين ذلك الاخر ثالث  
 اما المسدود كما بين الانسان والنا طلق واما الاعم المطلق كما بين الانسان  
 والجود فاذا كان بين السند والنقيض خصوص من وجه وكان بين النقيض  
 والخفاء ايضا عموم وخصوص من وجه كان بين السند والخفاء اما بالاد  
 واما بالعم المطلق **فهو** بين نقيض مقدمة الم وخفاءها مبني على ارجاء الخفاء  
 الى التسديد او هو من قبيل التسديد بقا بترجم المورد **و** لا يدل على ثبوت  
 قال بعض الافاضل هذا الم انما يدل على وضوحها ووضوحها لا يستلزم الثبوت

كما في غلط الحس لهم الا ان برغم المعلن انهم وقد يقال وقع هذا السند بدل  
 على وضوح المقدمة وضوحا مطابقا للواقع والوضوح المطابق للواقع  
 يدل على ثبوت المقدمة واما يلزم اجتماع النقيضين وهذا التحقيق ظاهر  
 ما اورده جمهورنا من ان الوضوح لا يستلزم الثبوت كما في غلط  
 الحس بل قياس ما نحن فيه عليه من غلط السبب الذي يكون باغضاهم  
 على ما قالوا مما سيجي من الحس وهو لا يستلزم صدق المقدمة الم يكن هذا الكلام  
 منه لجزء البحث وان اعتقد كما اعتقدوا فكلامه غير صحيح بوجه انتهى وقيل  
 ان اراد ان وقع ذلك السند بدل على وضوح المقدمة الم بان يكون تلك  
 ثابتة في الواقع فهو بل هو اول مسئلة وان اراد ان يدل على وضوحها مع  
 قطع عن ثبوت المقدمة فدلالة ذلك الوضوح على ثبوت المقدمة الم هو قوله  
 واما يلزم اجتماع النقيضين فم ابغ وانما يلزم لو كان وضوح المقدمة نقيضا  
 لنقيضها او م وبالنقيض نقيضا كما لا يخفى بل نقول المفروض ان السند  
 من وجه من نقيض المقدمة الم مساويا لخطاها فيكون بين الخفاء والنقيض  
 خصوص من وجه فيكون بين الوضوح وبين المقدمة مبنية جزئية لا تقرر  
 من ان بين نقيض الامرين التميز بينهما خصوص من وجه مبنية جزئية لا  
 شك ان احد المتباينين لا يدل على الاخر ثبت ان وضوح المقدمة لا يدل  
 على ثبوتها **و** كيدفع السند مساوي اه قد يقال لا يخفى انه لا حاجة الى ذكر وجه



قوله ايضاً ولا مجال للحمل على التائب كقولنا ايضاً كذا كذا انتهى قول يمكن  
 ان يكون قوله ايضاً مقروفاً على دفع الواسطة الاولى والثالثة في الحاشية  
 الرافعة لا على دفع المساوي وان لم يكن المعنى لا شك ان دفع ذلك السند  
 كدفع الواسطة الاولى والثالثة تدل على ثبوت المقيدة المكملة كدفع السند  
 فعلى هذا لا يلزم الاستدراك قوله انما ان الضمير راجع الى السند الا ان فيه إشارة  
 الى جواز رجوعه الى دفع السند الا ان فيكون إشارة الى المنع امكان دفعه  
 على انه يستلزم ارتفاع التقديرات كما سبق في المحش في الحاشية المتعلقة  
 بقوله فاذا ابطاله بغيره لم يخل وجه الظهور في الاول قوله في تقرير السند  
 في يجوز ان يكون المم وبويدة القرب واختلافهم في جواز ذلك لكن  
 المنع ضعيف جداً الا ان المعنى من بين كلامه على ذلك التقدير ان  
 ثم وادقاً فيفيد المنع في مقابلته على ان ذلك التقدير قابل للتوجيه بحمل  
 الكلام لام العاقبة كما مر وايضاً يجوز ان يكون السند ما هو في نفسه  
 قائم به المانع باعقباته اخص او ما وثقت المعللة ان لم يقابلها  
 هذا الاطلاق ووجه الحصر المذكور قوله ان السند قد يقال التقدير في  
 السائل جواز السند الا ان عليه ان كان ضعيفاً في الواقع كان من غير  
 ذلك يجوز بناء على ضعف التقدير المذكور واقفاً على ذلك ولا يضره كفاً  
 في خبر السند شاملاً للاحتمال حتى يتم بضعف المنع المذكور بناء على ذلك انتهى

وفي

وفي انه يجوز ان يكون هذا إشارة الى تقييد المنع عليه ثم قال هذا القائل انما يتم  
 اذا لم يكن ذلك التقدير ضعيفاً مع انه ايضاً ضعيف على ما مر جوابه انتهى وفيه ان  
 ذلك التقدير ايضاً قابل للتوجيه كما اورد في القائل نفسه نقلاً عن السند  
 والمحش حسن طبع الروميين **قوله** كما كان المنع منبياً عليه فسر ان المسمى  
 بقوله متبناً به ومؤيداً بسببه وقال المحش الغيبت لعل تقديره به دفع ما  
 اعترض عليه من انه يقتضي ان يكون الجواب عن سند عا سبيل التقدير بالليل  
 او التنبه جواباً عن المنع مطلقاً لا نقفاً انتهى عن انتفا المنة عليه قطعاً لكنه  
 لا يخلو عن تكلف كما ان الجواب بان معناه ما يكون المنع لازماً له او رد ما يقال  
 في الوجود نقصه كما لا يخفى واما تقديره بكونه مبسوطاً لورود المنع فليس  
 لولم يقتصر بالسند كما غير صحيح انتهى ما مل وقال في ذلك المحش ايضاً ان  
 فيه ايضاً التقدير بما كان المنع منبياً عليه بأنه يقصد على تخلف الحكم ان  
 الدليل منبياً عليه وكذا على المعارضة لانه منع المدلول منبياً على خاصه  
 المقدمة مع انه خلاف نظر يد على المعارضة التي في المقدمة ويمكن دفع الغاية  
 قسماً على رد هذه ايات المنع اذ اطلاقه به في اصطلاحهم المنع الذي يكون  
 الدليل فظهر ان ما فسر بالسند في الاداب المسمى ايضاً لا يخلو عن  
 دخل لانه قابل للتوجيه فلا يجوز الاستفاضة عن درجة الاعتبار بل كما يوجد  
 تفسيره لصفوه من كذا كما لا يخفى على من تدبره على انه لا بد من دفع الغاية



القائل بالتفسيرات التي لا يتجزأ من غرض المنع من هو الاعتراض على القوم  
 في حصرهم وفي السند الذي هو من القائل بالتفسيرات التي لا يتجزأ من غرض المنع  
 بهذه العلادة ان المنع المذكور ليس بجاسم في مادة الشبهة فانه لا يمنع  
 الاعتراض من القائل بذلك التفسير قطعا فيكون ضعيفا جدا فلا وجه لما  
 قد قيل لا يتجزأ من هذه العلادة انما يمنع وجها لضعف المنع المذكور من وجه  
 آخر اذا كان الغرض من الاعتراض المذكور الاعتراض على قائل ذلك التفسير  
 المذكور دفعه عن ذلك ليس كذلك بل الغرض من الاعتراض على القوم بل المصلحة  
 على ذلك التفسير المنع المذكور دفعه عنها بل لا يكون وجها لصدوره الى الا  
 هذا المنع موجهها اصلا اذا قرأ الاعتراض بطريق المنع كما هو الملازم لاصول الجواب  
 على ما ترخا فيكون من قبيل مقابلة المنع بالمنع وذلك خارج عن قانون التوجيه  
 كما ترى بهذا الظاهر ان ما قد يقال فيها قد عرفت انه فاع مما قرأناه في هذا المنع  
 قوله هذا الكلام اي قوله لو كان الم كان مجامعا للمقدمة الم يمنع على ما سبق  
 انما اجمع الى هذا ان الملازم والمنع الملازمة كما يشهد به قوله وذلك لان الشبهة  
 معتبرة في السند فان قلت قوله في الى شبهة هنا في هذا المقام وانه قوله هذا المنع  
 على ان عموم السند هو المنع بالمنع الذي ذكرنا وشهدنا اننا فلا وجه لما قيل في  
 قوله هنا اي فيما سبق والرد بالمنع الذي ذكرنا ما ذكره في الاشياء المستدرة  
 بقوله ومعنى ما و ان السند المنع عند قول المنع الا اذا كان ما و ان

قوله

قوله وذلك ان لو كان هذا الكلام مبنيا على ما سبق تحقيقا ثباته لانه لو لم يكن  
 مبنيا عليه ولم يكن النسبة المشتقة بينهما بالقياس الى نفس المنع  
 الم كانت بالقياس الى خفا المقدمة الم اذا قائل بالفصل ولو كانت  
 بالقياس الى خفا المقدمة الم لا يلزم ان يكون السند الا على مجامعها للمقدمة  
 الم فلا يصح من قوله لان السند لو كان الم كانت مجامعا للمقدمة الم تحقيقا  
 العموم قد روي ان تحقق معنى العموم على هذا اي على تقدير كون النسبة المشتقة  
 بينهما بالقياس الى الخفا انما يتحقق كونه مجامعا لو ضوع المقدمة الم لا  
 الم نفسه لانه هو المقابل للخفا وهو ان وضوح المقدمة الم لا يستلزم  
 صدقها حتى يلزم بالوسط كونه مجامعا للمقدمة الم على ذلك التفسير فينبغي  
 قد يوجد عن كذا ما يشهد كانه اسلاف الحسن وقد مر ما يتعلق بهذا المقام  
 فلا تغفل **قوله** نعم يرد على تقديره جواب حسن سوال نشأ مما سبق بان يقال  
 فعلى ما ذكرنا يتم الجواب اذا عرفت النسبة بين السند وبين خفا المقدمة الم  
 بانه بغير العقل فاجابة نعم ذلك الجواب على ذلك التفسير فينبغي انما اذا  
 ابطاله بغير العقل واعلم ان هذا الجواب على تقدير كون الاعتراض معارضة  
 منع للمقدمة المشتقة الفاعلة بان دفع السند الا على مفيد مسند انه مقدم  
 وعلى تقدير كونه انقضا اجماليا للدليل المذكور لظهورها لما منع من ثبوت الحكم  
 في مادة النقص فان الجواب عن النقص بالبرهان اما منع البرهان واما منع النقص



او يظهر المانع من ثبوت الحكم في مادة النقض على ما نقلناه سابقا من الكتب  
 الا لو غلبت عليه فقد يكون منعا تغيبا لا يثبت فيه **قوله** هو لا يستلزم البطلان  
 في الواقع فبانه يستلزم بطلان المبتطل فلا يثبوت له ذلك الا بطلان التعليل  
 بناء على فرض المناقضة مع انه مشترك الوردية وبين ما قاله في جواز  
 كون التعليل فاسدا مما لا ينفك البطلان عنه مثل ذلك لم يوجد يقين  
 مع انه ايضا مشترك الوردية **قوله** في حق المناقضة عن الايجاد لا يخفى  
 ركائز العبارة والمراد انه انما يبحث في حق المناقضة عن نفع الاجابات  
 فربما غاها من الاوضاع الذاتية بموضوع هذا القول الذي هو الاجابات  
 من حيث انها مصلحة النفع او القدر لا من انما بها او امتناعها فانما  
 عن الاستدلال الذاتية فلهذا قال ان فاذا ابطاله بغير التعليل لم يخل  
 فاذا ابطاله لم يمكن فاما في المتوهم ليرد ما قاله ان لا يكون صحيحا  
 على انه يجوز ان يكون قوله على تقدير جواز اشارة الى منع الامكان فيكون ما  
 مبني على تسليم ذلك فلم يمتحج بالاجابات بقول فاذا ابطاله لا يمكن كما لا يخفى  
 هذا **قوله** اجمع الى دفع السند الا لم لا سند الا لم لا يجوز ان يكون قوله  
 سلم في الثانية الا تبين اشارة الى هذا الى منع الامكان فبقيت اشارة الى انه  
 او لا ان ابطاله بغير التعليل فان حوته من غير فرع لكونه ممكنا في نفسه هو لا  
 يتم انتفاع التعليل بان من ان فاما في بطلان مقدمته سبب ابطال

السند الا لم او كون ابطال السند الا لم مقرا بالتعليل والاول هو **قوله**  
 وايضا لا بد من هذا الجواب ان لا يخفى ان هذا لا يقتضي كون النسبة بين السند  
 والمنع معتبرا بقياس الاختصاص المقدمة الممثلة اي معتبرة بينهما بقياس  
 الى قبض المقدمة لكون السند الذي هو اعم من وجه من قبض المقدمة لم  
 يجوز ان يكون ما وبنا خلفاها في نفس الامر اعم مطلقا من خلفها في نفسه  
 ذلك السند والنقض لكونه رتبة ابعده وهذا الجواب لا بد فلهذا يكون  
 حاسما مادة الشبهة فبهذا التقرير ظهر انه لا وجه لما قد يقال من انه لا وجه  
 لهذا لا بد بعد قوله فيما سبق هذا الكلام يمنع عما سبق تحقيقه من النسبة  
 المعينة بين السند والمنع انما هي بالقياس الى قبض المقدمة لم **قوله** يمنع الجواب  
 المذكور الى الجواب الصحيح الذي ذكره بعد قوله على تقدير جواز اشارة الى لا يخفى  
**قوله** ليعود على ان الجواب ايضا منع بناء على انه لا يجوز جمع المعارض مع المناقضة  
 مع المعارضه كما فصلت المصنفه شرحه المختصين فاما في ما قد يقال ان  
 الدلالة فتمت وما قد يقال من ان ما ذكره في الشبهة من المنع المذكور في  
 اذا اعتبر السند بالقياس الى قبض المقدمة الممثلة في السند الا لم من المنع  
 اعم من قبض المقدمة الممثلة وما اذا اعتبرت بالقياس الى خلفا المقدمة لم  
 في السند الا لم بما كان اعم من خلفاها فلا يخفى انما لا نقول ان السند لو كان  
 اعم لكان جامعا للمقدمة الممثلة تحقيقا لمعنى العموم حتى يقال انه يجوز ان يكون السند الا لم



2 اعم من وجه من المقدمة الممنوعة قول لان الامم من خفاها لانه ان  
 يجمع مع وضوحها من غير مزيل للحقا وتحتها لمع العموم فاذا ابطال  
 بغير ما قلنا اذ سبب بطل وضوح مقدمته فلا يثبت مداه وهو ان وضوح  
 ان وضوح المقدمة الممنوعة من غير مزيل للحقا ولا يقبل التقد وحين يجوز ان يكون  
 السند الام منه من وجه وببر المنع المذكور هذا الكون بر عليه ايضا مثل  
 الثاني وهو انه يجوز ان يكون السند اعم من وجه من خفا المقدمة الممنوعة  
 لتبينها او اعم مطلقا من تبيينها ولا شك ان دفع ذلك السند اذ يدعى  
 ثبوت المقدمة الممنوعة لم اذ لا شك في الموضوع المذكور يقبل التقد وبقوله  
 والضعف قد يقال المراد انه لا يقبل التقد باعتبار كونه غير مزيل للحقا  
 ولا يقبل قبول التقد من وجه آخر وانت خبير بان لا يسمى من جوع ~~تدري~~  
 فانه تقييد بل فانه بل هو يهدم حقيقته او اما ما قد يقال ان وضوح  
 الممنوعة يفسد وضوح مزيل للحقا وضوح لا يزيل للحقا ولا شك ان اعتبار  
 المجامعة تحقيقا لمع العموم انما يتصور في القسم الثاني لان القسم الاول لا  
 يملكه الموضوع فليس فيه فان معنى العموم بالمجامعة مع ان قسم ~~ال~~ التخصيص  
 يحتاج الى ابيانه على خلاف العلم عن الدليل المراد بالحكم ههنا هو الحكم  
 اي الدال ~~الاكبر~~ او اما اذا حمل على ما هو الماهي لوقال واما اذا حمل على خلاف  
 اللازم عن الملزوم فان معناه ان لا يصدر في الحد الاكبر على تلك المادة مع

صدق الدليل عليها مع ان الدليل يقتضي صدقه ايضا فلهذا فهو من قبيل  
 تخلف اللازم عن الملزوم ~~لانه~~ كما نرى من تخلفا عنه اي كان لازم الدليل  
 غير متحقق مع تحقق الدليل يجب ثم امتد خبر هذا سقط ما قد يقال  
 هذه سفسطة اذ لا يتصور تخلف اللازم الذي هو عبارة عن الفسفا  
 عن الملزوم لانه كما ان اللازم غير متحقق في الواقع ونفس الامر في هذه  
 الصورة كذلك الدليل غير متحقق في الحقيقة بناء على ما تقر من ان  
 اتفاق اللازم يستلزم اتفاق الملزوم ~~انما~~ لا يخفى عليك انه اريد اما  
 الفاعل المذكور بانه بطلان وروى في الينا قد ير حمل تخلف على خلاف الحكم  
 الدليل وهو مخصوص ببعض القصور قد يجاب عنه بان هذا لا يرد انما يرد  
 عليه اذا حمل كلمة اذا في قوله اذا حمل التخييف على الكنية واما اذا حملت  
 فلا واما ايراد على ان كابر في الفاعل المذكور وقد يجاب عن اصل السؤال  
 بان يحمل كلمة اذا في قول المعص فاذا اشقت على الاهمال كما ان في ~~ال~~ الحاشية  
 الشيخ ههنا وقد يجاب ايضا بحمل قول المعص بالتخلف على التمثيل ~~تو~~ من متعلق  
 بالقول لا بالمقول فانه لو كان متعلقا بكان القوي وادوا عليه فيكون المعنى  
 ان هذا الدليل غير صحيح ما التخلف الحكم المذكور منه او لاستدائه في آخره فيلزم  
 ان يكون التقصص عبارة عن هذا القول ~~ولكن~~ فانه في بعض المواضع  
 يقال هذا الدليل غير صحيح تخلف الحكم المذكور عنه وفي بعضا بان يقال هذا



انه بديل خبر صحيح المستند في ادراكنا لا يخفى مما قد يقال ان كلامه بلفظه القول  
 دون القول ان كانا بغير اختلاف الفاعل المتبادر من غير ضرورة ليس بشيء ثم لما كان  
 نظير هذا القول مشروبا بان التناقض يحتاج في نقضه الى بيان شيء من الاولين  
 المذكورين وكان الامر على خلافه فانه قد يكون عدم صحة البديل بداهة اوليا  
 فيحتاج الى بيان شيء منها وكان الخبر المذكور مختلا بتلك الصورة فبـ  
 بقوله ان انما يكون من هذا القول احد الامرين المذكورين سواء اخرج الى بيان  
 اوله فقولنا لا بد ان يجوز ان يكون عدم صحة البديل بداهة اوليا لا يحتاج  
 الى بيان اسلا تعليل للتفسير المذكور ولا معنى لجعله تعليلنا لقوله هذا  
 متعلق بالقول لا بالمقول كما توهم بذلك ينبغي ان يفهم هذا المقام لا بداهة  
 عدم صحة البديل لتعليل الخبر المتبادر من قوله انما يكون من هذا القول  
 احد الامرين المذكورين واثباته بان يمكن ان يورد على ذلك الخبر بانه  
 من القول المذكور بداهة عدم صحة البديل فلا يصح الخبر المذكور وانما اخذ  
 لتوقفه على ما قبل من قول يجوز ان يكون عدم صحة البديل اوليا فهذا  
 بالقول وجعله تعليل لعدم الورد او تعليلنا لعلية قوله لا بداهة بداهة  
 ذلك القول تعليلنا لقوله هذا متعلق بالقول لا بالمقول خارج عن المقام  
 جعله تعليلنا للمورد وانما بان يقال ان وروما ذكر على تقدير التعلق بالمقول  
 انما هو على تقدير دخول بداهة عدم صحة البديل في احد الامرين **قوله** على ان مجرد

الاحتمال وليس ثمرة لتأويل النفسية المذكور وسكن ان الكلام المذكور  
 على ما هو لكن لان احتمال الحصر بصورة المورد فانها مجرد احتمال عقلي  
 والخبر المذكور مبنى على الاستفراء لا يخفى في نقضه مجرد الاحتمال بل لا بد من تحقق  
 مادة النقص كما مر فيما سبق **قوله** المتبادر من المعايضة اشارة الى توجيه قوله  
 المعارضة ط في البديل ووقع ما يمكن ان يورد ههنا من ان المعارضة هي  
 هذه الفتن هي اقامة البديل على خلاف ما اقر كماله الختم البديل وهذه المعنى لا يقتضي  
 كون المعارضة متعلقة بالبديل بحسب نظريين تعللها بالمدعى اظهر كما ان الله  
 في بعض النسخ وحاصل المدعى كما ان رتبة في تلك النسخة اربعة ان الكلام  
 على الوقف لا على اصطلاح هذه الفتن هي وان لم يكن خاف في البديل تنزيه ما قبل  
 كما قيل عنه المحي في تلك النسخة فهو بهذا التوجيه لا يصح تنزيه ذلك فان  
 ان فرض ذلك تعاليل هو النفسية للمورد في اصطلاح هذه الفتن فلا يصح تنزيه  
 بناء على الوقف كما لا يخفى ولعل هذا باور الى التفسير **قوله** يجب ان يكون الوقف العام  
 قوله على ان لا يرد بالمعارضة ان استلما ان الكلام المذكور مبنى على اصطلاح هذه الفتن  
 لكن الابرار انهم لم يوردوا في اربعة فئات المعارضة في هذا الاصطلاح نطلق على  
 معنيين مشهورين وغير مشهورين والرد بها ههنا ما هو غير مشهور لا ما هو  
 المشهور بقرينة قوله بديل الخلاف فانه لا يصح ان يابط بالمعنى المشهور بل  
 بالمعنى الغير المشهور هي بذلك المعنى ط في البديل في المدعى وفيه منع فاما



قال بعض الفضلاء فان المقابلة على سبيل التماثل فكلما اختلفت المقابلة في  
توجد في المقابلة في مواد المعارضه فيجعلها في احد المادون الاخر حكمه اما  
ما قد يقال في رده ان السيد الشريف فتم المعارضة في حاشية شرح الشرح  
الذي يدل بالادلة الاخره قال بعض الاقاضي فليس المقابلة ان نفسه المعارضة  
بالمقابل على سبيل التماثل فكلما اختلفت المقابلة في جعلها في احد المادون الاخر حكمه اما  
التحقيق في ما توجه بعض الاقاضي من ان المقابلة في جعلها في احد المادون الاخر حكمه اما  
فان ما قاله السيد الشريف لا يقتضي كون المعارضه بالمتكافئ في الدليل وكذا  
ما قال بعض الاقاضي من ان المقابلة في جعلها في احد المادون الاخر حكمه اما  
هو المشهور وانما لا حاجة الى هذا البناء في جعل قوله موقوف على  
ورود على سبيل الجواب بل لا معنى له اصلا بل لا دليل له على حدوث العالم هذا  
تمثيل للدليل الذي على اخص من نقيض المدعى فان العالم حادث اخص من  
العالم ليس بقديم لان هذه القضية تكونها سلبية كما تصدق بعدم ثبوت  
الموضوع مع ثبوت الموضوع في نفسه وهو المبدأ في العالم حادث  
لذلك تصدق بعدم الموضوع في نفسه وهذه هي الحجة التي تكون تلك القضية باطل  
من قوائم العالم حادث كما ذكره بعض الاقاضي واما مثال الدليل الذي على سبيل  
النقيض فاما الدليل على ان العالم غير مستمر على ان يكون معدوم عند  
المستحيلين بالنسبة الى الدليل الذي على ان العالم لا يوصف بالعدم في ذاته  
استلزام الاخص للام قد يقال في حيث لا لان الاخص لما يستلزم الام اذا كان  
الاعم ذاتيا للاخص وعقد موقوف على اخص بالكم على ما خرج به في بعض المصنفين  
في حاشية على شرح الشرح في حيث الموضوع وكذا في موضوعات فيما من حيث  
قوله في ذلك مخرج واقتضاه الى الشريف فان ما طرحه الشريف هو ان العلم  
بالاخص لما يكون مسببه فاما العلم بالعام اذا اجتمع بينهما شيئا واحدا

ان يكون العلم بالخاص مسببه بالكمه واما فيما ان يكون العام ذاتيا للاخص  
فكلما قد استلزمه في مسبوقة العلم بالخاص بالعلم بالعام وكلما استلزم  
الاخص للاعم فانه من ذلك ولا يخفى ان تحقق القضية التي هي  
تحقق القضية التي هي اعم والام ثبتت الاخصه كيف لا وقولهم في بيان النسبة  
العام والخاص كلما تحقق هذا تحقفاً ذاك بدون العكس كما يهدى ذلك  
نعم العموم والخصوص لما يستلزم عدم الاخص من احد الجانبين في التلزم  
هو كما هو المشهور لكن الكلام هنا مبني على التحقيق من ان الدوام لا ينفك  
عن التلزم كما اعترف به ذلك القائل ثم انه لما كان حاصله الجواب ان الدليل  
الدال على اخص من النقيض وكذا المبدأ والى على النقيض اية ما يوصف  
وهذا القدر غير كاف في المعارضة بل لابد من اقامه الدليل على النقيض  
فويقيم بانها اقامة الدليل على خلاف ما افاد دليل عليه الختم استدر عنه بعض  
الاقاضي حيث قال هذا الجواب مبني على ما تقدم من ان الدليل ذاتي عام على  
شيء بالذات فقد قام على ما يلزمه بالوضوح واما ما قد يقال في الحق بالان  
ما اقيم عليه الدليل في ذات فقول هذا الجواب مبني على ما تقدم من ان الدليل  
صحة هنا كما ذكرناه او لا في شيء فليس كما يبالغ في مراده بما ذكره اولاً  
عنه من قوله في حيث فافهم فيجوز ان يكون او ترفع ما ذكره من ان  
الدليل الذي على النقيض اية وشرح لا تفصيل الجواب حاصل انه ان



يلزم ان لا يكون ذلك التاميل معارضا لميل مطلقا ثم يجوز ان  
 يكون معارضا له من حيث انه يدل على النقيض وان اريد ان يلزم ان لا يكون  
 معارضا لذلك مع قطع النظر عن الشبهة فليس كذلك غير مفيد فانه لا يلزم منه  
 بطلان حصر كلام التاميل في متجابهة المعلق في منوع الشبهة فانه مع قطع  
 عن الجنبات يقدح في مدعى المعلق والمق حصر الكلام في القادح على ما لا يخفى  
 واسلم ان التاميل هو هذا النوع من كلام التاميل كما يدل عليه قوله  
 في الحاشية بهذا الكلام ليس ما ينبغي وجعلنا ان في التوجيه كلام المصنف حيث  
 عليه الايراد المذكور كما توهم ليس ما ينبغي نعم لو حمل الخلاف في كلام المصنف  
 على ذلك المعنى لم يرد عليه الايراد المذكور - بطلان المناقضة حيث كان المراد  
 بخلاف المدعى الختم ههنا ما بخلافه وبنا فيه لا ما يقا به على وجه كان قال  
 الغي بك وذلك لان لفظ الخلاف وان كان عاما لكن الوقف بقرينة ما مر  
 من تعريف المناقضة حقيقته بما يكون انقباضا للمدعى واستلزاما لنقيضه  
 بطلان المناقضة ههنا هو النقيض وما يستلزمه في المناقضة  
 ويؤيده ولم يقل يدل عليه جواز ان يكون كذلك في عبارة مثبتة  
 حاشية ليس ما ينبغي انما قال كذلك لانه يمكن ان يوجه كلامه ان  
 بان يقال مراد ان المراد من بيان النقيض ان لا يكون  
 تطبيق الكلام بان يكون مراده بالمناقضة هو النقيض في المراد

فانهم وبوبه

الدليلين ان ان اراد انهما في اصل المادة والصور  
 يمكن ان من جميع الوجود فمقتضى الشبهة من اصل المادة والصور كما  
 ان من ان في والملازم المذكور في قوله بل باعتبار خصوصية شقور وبعض  
 المادة لا يلزم كما لا يخفى وان اراد ان المراد انهما مادة وصورة يمكن  
 لا من جميع الوجود التاميل في اصل المادة والصور كما هو كلامه لقوله  
 بل باعتبار في قوله ولا من يقتضيه التعارض بينهما مثل نظر انما ما لا يخفى  
 الا فاضل من ان التعارض يقتضي التعارض ولا تعارض بين الدليلين فحقيقه  
 ان ان اراد ان التعارض يقتضي التعارض في اصل المادة فهو من اراد  
 يقتضي التعارض في الجملة لقوله ولا تعارض مع جواز التعارض بالوجود الخارجي  
 من اصل المادة وان اراد ان التعارض في المراد انهما مادة وصورة  
 يمكن ان من جميع الوجود التاميل في ان وجهه لقوله بل باعتبار خصوصية الصور  
 وبعض المادة محلا لملازم ان يكون باعتبار خصوصية المادة والصور وجميع  
 كما في المناقضة العامة المورد وكما يشوبه التفسير بان لا يتم ان  
 ان مجرد اصطلاح وقع على هذا الوجه فلا منافاة في الاصطلاح بل  
 خصه من المادة لا يخفى ان المراد ان يجب في المعارضه باقرب الدليلين  
 باعتبار خصوصية الصور وبعض المادة سواء وجد الاتحاد بغيره ان  
 اولاف فقط ما قيل ان فهم منه ان الاتحاد في المادة لا يكون في الكبر











كما لا يخفى فلا وجه الى ما ذكره بعبارة بعض المتأخرين في جوابه على هذا التقديم  
وانما اختلفنا الكلام في هذا المقام لانه قد غلط كثير من المتأخرين في غير ايرادهم  
ما ذكرناه من المعارض الكلام ومن الله الاختصاص عن هذا المقام لا اقدم  
قوله اشارة الى ان القاطعة وما يتعلق بهذا المقام فتذكر قوله بين منع  
المعقل بينهما بالمعنى لا من حيث هو بل هو في نفسه لا من حيث هو اذا لم يكن  
محملا لا عنده وكذا اذا ارادوا منعها ولا بد من هذا التقييد في  
يجوز له الانتقال الى دليل اخر في لا يغير ما نعام المراد به في النقض  
قوله ما ذكر فيها من المقدم ما ذكره لا يرد بطلان ذلك في مقتضى الحق ظهر كونه  
معلومة بالبداهة وبالكسب اما في ايرادها الذي هو في قوة  
الحاجة في سلفه في القوة في قد تغير ما نعام ذلك اذا لم يكونا معلومين  
التي في ان مصادرات العلوم كليتها ما نقل عن الشيخ فلا فائدة في ذلك  
المحل فتذكر ويحتمل ان يكون قول المصنف ما نعامت ممن شأنه ان  
يكون ما نعام لا يحتاج الى الحمل على الارجح لانه اولى على التفسير فانهم  
يوجه من الوجوه ما ان يكون ظاهرا ما ذكره وصورة اوستا عن المعارض  
او يكون خفيا دليل المعارض مستفاد منه كما اشار اليه في الشبهة الثانية  
يكون نفسا او نفسا او محملا عبارة دليل المعارض او في منه لكونه ظاهرا  
نفسا او نفسا او محملا من دليل واحد وهو دليل المعارض في نفسه  
الطبع على المناقضة لان التقديم بالطبع على ما سبق هو ان يكون التقديم بحيث

يحتاج اليه المتأخر ولا يكون ذلك المتقدم مؤثرا موجبا له كما مر فيها سبق  
تقدم الواحد على الاثنين ومن البين ان النقص بالنسبة الى المناقضة  
ليس كذلك . وانه دخل في الموصلة القوية فيه انه يقتضي ان يكون  
اقدام في الترتيب فانه دخل في نفس المقام هو اوله بالاقرب في نظر اهل  
المناظرة . لان ان طبع البحث ان فيه انه منع للملك فان قوله بناء على ان  
موصلة قريب اشارة الى انه لا يرد لك لا يقتضي منع للملك من غير مقتضى  
الى انه لا يرد غير توجه . من ان المعطل ما دام معللا فيه لا ما ذكره . طبع  
البحث في الكلام فيه بل هو طبع البحث في الكلام في نفسه . لكن تقديم المتعلق  
المناقضة . واما في منع المناقضة للمقاومة في النقض العلم بالعلم والمقاومة  
تقدم على العلم بالعلم فالبحث عن المنع عن المقدم مقدم على البحث عن المنع  
المتأخر . ومع بيان حكم النقض والمعارضة اراؤكم ما صيرورة المناقضة  
ما نعام اراؤكم بالوجه المناسب وعليه الاختصاص المناسب لموضع هذا القول  
فانه على تقدير تأخير النقض عن المناقضة يكون ان يجمع حكمه في عبارة كما فعل  
حيث قال في القوة بين مرت ما نعام لا فاقا لو قدم اراؤكم رعاية غاية  
منها بهما في كون كل منهما مستلذا لا كما اشار اليه في بعض نسخها . وقام  
في كتابه وفي قوله ولو سلم ان الحق ما ذكره وان مستلذا لمصنفه فيقول بخلاف ذلك  
لاجل قوله في العسوة ان مرت ما نعام لا فاقا ولو سلم ان الحق ما نقلت



الاول وقوله يستند على الحق اشارة الى الثاني وقوله فتقول اشارة الى  
 الثالث فبانه يجوز ان يكون جريانها فيها على سبيل المجاز في الطرف بوجه  
 قوله ويؤيده ان الدليل معتبر في توقيفها لا يقع ان الطلاق انما يقتضيه والنقض  
 والمعارضة على ما يجزى في التنبه من الدخول والاعتراض فاشا انما هو على سبيل  
 المجاز فبانه ان هذا المنع غير مفترق كونه تلك الالفاظ مجازات فيما جاز  
 في التنبه لا بسقط اصل ما يجزى فيها كما لا يخفى ففقد الباع على الدليل انما  
 لا كلفا بالاصل او تعيم الدليل ولا لم يكن الباعا اقبيا وحمله على ما يعم التنبه  
 اشارة الى جواز السؤال مقدرا فانه قيل ان ما ادعيت من التأييد  
 انما يقع اذا كان الدليل مأخوذا في توقيفها المنع مستوعلا في معناه الحقيقي وذلك  
 مما يجوز ان يكون مستوعلا فيما يعم التنبه مجازا فاجاب بان حمله على ما يعم التنبه  
 مجازا غير مناسب لتمام التوقيف لا تقرر من ان استعمال المجاز غير المشهور  
 التوقيف من جهة واحدة غير صحيح فاما ان انت خبير به يمكن ان يقر السؤال  
 بانه يجوز ان يكون تلك التوقيفات للمنع المجازية في الدلائل فقط لكونها الامم من  
 في التنبه كما لا يخفى معتد بها في لا يندفع بانه غير مناسب لتمام التوقيف ولو لم  
 ان ولو سلم ان جريان المنع في التنبه ايضا على سبيل الحقيقة وان حمل الدليل  
 مأخوذا في تلك التعريف على ما يعم التنبه مجازا انما هو التوقيف بغيره  
 الجواب المذكور لا انه لم يوقن بالمصدا عدم الفائدة لمقتضى لان المنوع

في التنبه

في التنبه على ما هو عليه  
 في التنبه على ما هو عليه  
 في التنبه على ما هو عليه  
 في التنبه على ما هو عليه

في التنبهات مما لا يجدي كثير قطع هذا وقد بناقش فيه بان التنبه لانه في حصول  
 المناكبة المحضة منه وبين الحق ومن حصول التنبه فاذ المنع حصول  
 المناكبة والتنبه لا يترتب عليه ما هو الحق من الدليل وكذا الحال في النقض والمعارضة  
 ويجاب على الحق من الدليل اثبات المدعى في نفسه اعني اظهر ثبوته في نفسه فاذ  
 منع الدليل او نقض او عورض بفوت الحق بالكلمة او اما الحق من التنبه فبانه  
 ثبوت المدعى لا ثبوت المستغنى عن الاثبات فاذ المنع او نقض او عورض لا يفتقر  
 الى التنبه لان ثبوت المدعى لا ثبوت الذي هو الحق الاصل فلا يجدي تلك المنع كثيرا  
 وان كانت تجدي نقضا في الجملة اقول التنبه لازالة الشيء الذي يمنع عن المدعى  
 فاذ المنع او نقض او عورض لا يزيل ذلك لفظا فاما لا لفظا باقيا لم يظهر ثبوت  
 المدعى الذي هو الحق الاصل فلم يظهر فرق بين التنبه والدليل في نفع المنوع التنبه  
 نحو ان لفظ من التعلق اي لفظ المتبادر منه عند الإطلاق هو التعلق اللفظي  
 الاستطلاح والشيء وهو تعلق الجار والمجرور بفعل او شبهه لا تعلق المعنوي  
 اللفظي الذي هو الارتياد مطلقا لكن المراد هنا الباع هو اللفظ فان شئنا من  
 الالفاظ ان يبقوا شبهه الفعل التعلق لا يصلح ان يتعلق بهذا اللفظ او تعلقه  
 بصلت مثلا في قوله اذا قلت بكلام يستلزم تعلق الجارين بمعنى واحد بفعل واحد  
 من غير عطف وهو غير جائز كما بين في موضعه وكذا لا يجوز تعلقه بغيره من الالفاظ  
 ان يبقوا فالمراد به هو التعلق اللفظي ولهذا فسر في الحاشية بالارتياد وفيه  
 انظر فانه يجوز تعلقه بصلت بعد تعلق قوله بكلام به بان يكون احد الجارين مطلقا

في التنبه على ما هو عليه  
 في التنبه على ما هو عليه  
 في التنبه على ما هو عليه



بالحق والآخر بالقياس كما في قوله تعالى كلما رزقوا منها من ثمرة رزقا قالوا هذا الذي رزقنا من قبل  
 ان يكون الباء ههنا تارة واحدة وكذا يجوز تعلقه بقوله ان كنت ناقلا او مدبرا  
 كما قال بعض الافاضل اللهم الا ان يقال المراد انه لا يقع من غير تكلف هذا  
 التقدير كلف في حرفه عن الظاهر حمل على معنى الاستحالة فانهم لا يلزم قوله  
 التمثيل فيمنع بان يقال ان التمثيل لا يلزم بالمراد المذكور وحين ما يقال فيما سبق  
 وهو قوله في الصورة من حيث ما نقلنا في غيرها خطأ باهتية قد يقال فيه اولاً  
 وجه للتخصيص لانه كما لا يلزم ذلك القول لا يلزم قوله فيمنع مستنداً كما لا يخفى  
 القول لعل وجه التخصيص به هو عدم الارتباط فيه بتيقن فان قوله بان يقال  
 حق في كونه على طريق الغيبة بخلاف قوله فيمنع مستنداً فانما يحتمل ان يكون بالتأني  
 الحقانية لا بالتأني الثانية او لا تعباً للاعجاز وقيل لا تخصيص فان الكلام محمول  
 على التمثيل وروايته يتوجه ان لا وجه للتأخير في لوجه لاخذ ما هو المتأخر في  
 التمثيل فتأمل فتدبر جواز ان يكون شارة لا ما سلفناه من توجيه الكلام على  
 ان يكون المراد من التعلق التعلق باللفظ وجعل ان يكون شارة لا اولوية التوجيه  
 انما قال من توجيهه الارتباط بغيره انما سبب التأييد كما قاله بعض الافاضل  
 او انه مرجوحه انما لا يبعد عن كلامه ان كما قد يقال والقول المذكور  
 في قوله لا يمنع النقل وانه على الاحتمال من مقاصد الفتن بل هو من  
 تقضية المدلوعة استقراء او تفصيلاً طلب الغيرة وطلب التمييز في انما  
 ذكرنا فيمنع قوله ان كنت ناقلاً في طلب الحق او مدبراً فالتدبير قد مر ان  
 قلت نعم ان من مقاصد الفتن وقوله والمنع المحرر يمكن ان يقال ان قوله

منع

جميع جواز التمثيل له ايضاً فانه مع قطع النظر عن جواز المجاز مثال  
 المنع المحرر باعتبار ذلك مثال المنع مع السند مما لم يذكر مثيل من كفا  
 ان يقال السند ما وى ويمكن ان يقال قوله في دفع بالاصل في قوله  
 التمثيل فلو كان رجاء في دفع الجواز كما يشوبه لفظاً لا دفع فاعلم  
 المراد بالمقاصد مع المنوع الثلاثة المناقضة والنقض والمعارضة انما هي  
 كغيره وان المقاصد الاصلية هي هذه الثلاثة المذكورة قولاً ثابتاً بالشرع يجوز  
 دورا فيه انه انما يتم لو كان اثبات الشيء بالشيء والاستدلال عليه به يستلزم  
 التوقف عليه لكن هو موقوف على جواز ان يتعدا اليه فلا يلزم من اثبات  
 الكلام في الشرع الموقوف على الكلام توقف الكلام عليه حتى يكون دوراً في  
 ايقظاً ثبوت نفس الشرع موقوف على نفس الكلام لا على علمه والعلم  
 بكون الكلام صفة اذنية يتوقف على الشرع فلا دور في استلزامه انما ان  
 نفس الشرع موقوف على نفس الكلام كذلك العلم بثبوت الشرع موقوف على العلم  
 بثبوت الكلام فلو ثبتت الكلام بالشرع لم يتوقف العلم بثبوت الكلام على العلم بثبوت  
 الشرع فلو لم الدور فلفظاً فانهم قولاً بان ثبوت الشرع انما يتوقف على ثبوت العلم  
 باللفظ وحاصله انه ان اراد ان ثبوت الشرع موقوف على ثبوت العلم باللفظ  
 هو انظر من كلام التفتازاني في يومه وانما يتوقف على ثبوت الكلام باللفظ دون  
 النفس والمراد ههنا هو النفس دون اللفظ فلا يلزم الدور وان اردنا ان  
 موقوف على ثبوت الكلام باللفظ فهو مستلزم لكن قوله ثابتاً بالشرع يكون دوراً في  
 هذا انما هو اثبات اللفظ دون اللفظ لا يقال ثبوت اللفظ يتوقف  
 على ثبوت النفس لانه قابل فاعلم ان السند في قوله ثبوت الشرع



قبلهم الدور لانا نقول هم لجوار ان يخلق الله تعالى في كتاب الملك او غيرهم  
 الاضافة في ان مخلوق الله تعالى ليس بالحق المخلوقين كما حققه التقارن  
 في شرح العقائد وينبغي ذلك فقول معتدلة باللفظ دون النفس ثم في قوله  
 بان ثبوت الشرح انما يتوقف على ثبوت اللفظ حيث قال المراد بالشرح هنا  
 على ما يستفاد مما ذكره في الجواب الا انما هو الكتاب الذي هو الكلام اللفظي  
 فيهم دعوى توقف الشرح على نفسه اللهم الا ان يفوق بالربوبية والخطبة او يقال المراد  
 المراد بالشرح هنا هو غير كلام اللفظي **قوله** واما الله فلا يتوقف ثبوتها على ثبوت  
 الكلام بالشرح الذي هو السنة لا يكون دورا لا يقال اثبات الكلام بالسنة  
 في اخبار الانبياء ثم يتوقف سائرهم في اخبارهم وسد فهم متوقف على  
 تصديق الله تعالى في اباهم وتصديقهم الله تعالى في اباهم اخبار عن كونهم صادقين و  
 الاخبار كلام خاص فاثبات الكلام له في السنة ايضا يكون دورا لانا نقول  
 تصديق الله تعالى في اباهم كما يكون بالاخبار يكون باظهار المعجزة التي هي من طوحي  
 به فلا بد من الدور بهذا قالوا وفيه نظرا المعجزة انما يكون تصديقا للانبياء  
 في دعوى ان النبوة كما هو المستفاد من كلامهم واما تصديقهم في اباهم  
 الاخبار والافهام فاجابهم بان تصديقهم قائم بوقوفهم على الحق ان الشرح  
 هو الكتاب من الكلام اللفظي لا يتوقف على ثبوت الكلام النفسي كما هو  
 في شرح الذي هو السنة في اخبار الانبياء ثم لا يتوقف على ثبوت الكلام اللفظي  
 له فيكون هو فيجوز اثبات اصحالة النفس في اخبار الشرح طلبة ولا يلزم الدور في حقيقة  
 قوله لا يتوقف على هذا الا ان قالوا ان الله لا يتوقف على ثبوتهم ان قوله لا يتوقف على ثبوتهم  
 يكون على جهة معلوم ان الله تعالى في ذاته وفي قوله وفي الله موسى عليهما السلام

في شرح العقائد وينبغي ذلك فقول معتدلة باللفظ دون النفس ثم في قوله بان ثبوت الشرح انما يتوقف على ثبوت اللفظ حيث قال المراد بالشرح هنا على ما يستفاد مما ذكره في الجواب الا انما هو الكتاب الذي هو الكلام اللفظي فيهم دعوى توقف الشرح على نفسه اللهم الا ان يفوق بالربوبية والخطبة او يقال المراد المراد بالشرح هنا هو غير كلام اللفظي قوله واما الله فلا يتوقف ثبوتها على ثبوت الكلام بالشرح الذي هو السنة لا يكون دورا لا يقال اثبات الكلام بالسنة في اخبار الانبياء ثم يتوقف سائرهم في اخبارهم وسد فهم متوقف على تصديق الله تعالى في اباهم وتصديقهم الله تعالى في اباهم اخبار عن كونهم صادقين و الاخبار كلام خاص فاثبات الكلام له في السنة ايضا يكون دورا لانا نقول تصديق الله تعالى في اباهم كما يكون بالاخبار يكون باظهار المعجزة التي هي من طوحي به فلا بد من الدور بهذا قالوا وفيه نظرا المعجزة انما يكون تصديقا للانبياء في دعوى ان النبوة كما هو المستفاد من كلامهم واما تصديقهم في اباهم الاخبار والافهام فاجابهم بان تصديقهم قائم بوقوفهم على الحق ان الشرح هو الكتاب من الكلام اللفظي لا يتوقف على ثبوت الكلام النفسي كما هو في شرح الذي هو السنة في اخبار الانبياء ثم لا يتوقف على ثبوت الكلام اللفظي له فيكون هو فيجوز اثبات اصحالة النفس في اخبار الشرح طلبة ولا يلزم الدور في حقيقة قوله لا يتوقف على هذا الا ان قالوا ان الله لا يتوقف على ثبوتهم ان قوله لا يتوقف على ثبوتهم يكون على جهة معلوم ان الله تعالى في ذاته وفي قوله وفي الله موسى عليهما السلام

اما صحابة

اما صحابة يتقدمونهم او مثلوا اخبار عطف على قوله الله تعالى في كتاب الملك او غيرهم  
 والوجه عندى انه فاعل فيكون فعل ان وان يكون الاستدلال بالكتاب فيكون قوله  
 ظم اياه بيان الاستدلال وعلى الثاني يكون قوله سنة استدلال بالكتاب فيكون قوله ظم  
 استدلالا مستقلا اما بالكتاب وبالسنة وعلى الثالث يكون الجمع بين السنة والاخبار  
 بالكتاب ويحتمل ان يكون على صيغة الجمع فالمراد بالاستدلال اما سائرهم  
 ثم فانه قد تواتر منهم انهم كانوا يقولون انه تعالى امر كذا وانه من كذا وخص  
 كذا الى غير ذلك وكل ذلك من اقسام الكلام فعلا الاول يكون استدلالا  
 وعلى الثاني بالسنة وعلى كلام المتقدمين قوله وكلمه او اما بيان الاستدلال  
 اخبارا واستدلالا مستقلا فاعلم ان اللفظ منع استناد الكلام اه بغيره  
 راجع الى منع استدلال قوله وكلمه الله موسى عليهما السلام في قوله  
 مبين ومدل به فلا يمنع منع المقدمة المدللة على ثبوتهم ان يكون الجواب  
 عن هذا المنع بان التكليم يستلزم التكليم كما اشار اليه المخرج في بعض  
 هنا حيث قال التكليم اخص من التكليم بانه التكليم مع الغير على ما يستفاد  
 من كتب اللغة والافهام يستلزم الاطلاق انتهى والتكليم يستلزم الكلام كما  
 اشار اليه الفاضل الحلي حيث قال قيام التكليم يستلزم قيام الكلام  
 فالتكليم يستلزم التكليم بالظن وهو عندى انه في قوله الكلام في قوله الله  
 انه استلزم الكلام وقوله انه تعالى تكليم الكلام الظاهر في كلام



المدعى على هذا هو الكلام بالكلام لكن كما لم يكن التكميل متنازعا فيه بينا وبين المعقولة  
بل كان التنازع في الكلام حيث يقولون انه نفع متكلم ولا يقولون متكلم بالكلام ونحن  
نقول متكلم بالكلام بالكلام وكان المدعى في الحقيقة في الكلام فمسند اليه في الكلام  
بالكلام في الكلام اقوال حاصلة له عدل المص من لفظ للنكتة المذكورة لكن ما ذكره  
من مذهب المعقولة بخلاف ما ذكره المحقق في التنازع في شرح العقائد  
حيث انه لم يرد به الى انه نفع متكلم بالكلام وهو قائم بغيره وبصفة له نفع بعمل  
التنازع فيكون صفة له نفع في التكميل بالكلام كما جعله من التنازع في الكلام في الاول  
انما قال في الاول وكما سيجي منه التوجيه بقوله ان الكلام بهنا هو ثم ان  
المجوز في قوله مسند اليه راجع الى الالف واللام والمراد بالمتكلم هو التكميل  
عن التنازع المستند في مسند على ان يكون بصفة لمجوز في قوله ما ذكره في  
ذلك التكميل بالكلام يقال في التنازع بدليل انه مسند التكميل بالكلام الى ان  
ان نفعه بالكلام كما في التنازع به ويحتمل ان يكون راجعا الى انه نفع في الاول  
ان نفعه ما مسند اليه في الكلام بالكلام واما في مقبين واحد الا ان  
التفصيل كان يقال في قوله الاول وفي بعض النسخ مسند بقوله اليه فيتمشك  
شأنه في جملة قوله فالاول ان يفسر نفع على قوله وله التكميل في قوله انه مسند  
الكلام ورجح ان يكون نفعه على قوله ان نفعه يقال لا التكميل بالكلام  
بصفة ما نحن فانه في مقام التفسير مسند اليه كما لا يخفى به يستلزم

تكميل في الكلام كما يظهر بالتأمل في مقامه من غير ما عدم الفرق بين ان مدعى ان  
الكلام هو ان تصاف بالكلام بخلاف ذلك مدعى التكميل هو ان تصاف بالكلام عند  
الاشارة فلا فرق بينهما عند عدم الكلام في التنازع على مدعى ان مدعى ان مدعى ان  
ان ما ذكره انما يقتضي سلب الفرق بين اسناد الكلام اليه وبين اسناد التكميل  
بالكلام كما لا يخفى والكلام بهنا في التنازع في الاول فاما في ان يقول بناء على ان  
اسناد التكميل هو ان تصاف بالكلام عند الاشارة وما ذكره في بيان مدعى ان  
يقتضي كون اسناد التكميل هو ان تصاف بالكلام لا كون التكميل نفسه قال المحقق  
التنازع في التكميل نفع متكلم بالكلام هو صفة له ضرورة امتناع اثبات التنازع للتكميل  
من غير قيام ما خذ التنازع به تو واجاب عنه في الثانية ان فيه ان هذا الجواب  
غير مستقيم في الاماكن ان يكون المراد بالدليل بهنا ما هو المذكور من الدليل وهو  
فانه المفعول يكون ان التكميل على تقدير تمامه يندل على ان الكلام ثابت له  
وفيما ان التكميل فقط يندل على ذلك قطعا كما لا يخفى و في بعض النسخ  
ان التكميل في مقام التنازع على دليل المص بناء على الجواب المذكور في الثانية  
التكميل منه كما اشار اليه بقوله على تقدير تمامه ومن سلب التكميل فالكلام  
شأنه في ذلك بقوله يندل على ان الكلام هو والحاصل ان قوله يندل على ان الكلام هو  
اشارة الى ان التكميل لا الا ما توهم صاحبنا يقال من من التكميل وان خبر ان مدعى ان  
بعبارة من لفظ التنازع كل بعد و وكذا ان يقول ان اشارة لا جواب آخر مما يقال



حاصله انه لا شك ان كبرية الله ليس مطلوبة وفي تقديرها احتمالان احدهما ان  
 لا الثبوت وهو انه يجوز ان يكون تلك الكبرية المطلوبة ان كل سند اليه حقيقة  
 حقيقة ثابتة له مع والثاني امس بالمدعى وهو انه يجوز ان تقدير كل سند اليه  
 حقيقة صفة ازلية له مع فعلا الاول الكبرية مستمرة والاستدلال مع وعلى الثاني  
 ان الاستدلال مستمرا والكبرية مع والثالث المحقق بنى الكلام ههنا على الاول وقد رتب  
 كل سند اليه مع حقيقة صفة ثابتة له مع لكونه اقرب الى الثبوت فمنع الاستدلال  
 حكم الاحتمال الثاني فانه يعلم بالحقانية وفيه نظر لا يخفى فعلى هذا يقع الدليل في  
 قوله فيه ان هذا لا دليل على ظاهره وبعون المناقشة المذكورة التي هي عبارة  
 عن منع الاستدلال موجبة بلا شبهة فلا بد وما اوردته حصة قد يقال **قوله**  
 فثبت ان كل جمل ان يكون اشارة الى ان حكم الاحتمال الثاني ليس قبل ما يعلم بالحقانية  
 او الى ان الكبرية في احتمال الاول بصفة لا يجوز ان يكون مستمرة بل هي اصفة محتملة  
 لما قاله الفاضل العصام انه يجوز ان يكون السند الازلية مع غير ثابتة له كما جاز ان  
 يكون غير زاتي كالخلق بل غير موجود كالموجود والقسم غير الذاتيين ويجعل  
 اشارة الى الجواب عن منع الاستدلال على تقدير الاحتمال الاول بان قيمة الازلية  
 مدخل في المدعى بل هو مذكور لتحقيق ما ثبت ما هو صفة له مع **قوله** لا دليل  
 على ذلك فيه ان هذا القول مما لا يقع بعد تسليم القول بان يعلم من كون الشيء صفة ثابتة  
 له في موجوده ازلية مستمرة حيث قال والى بل ان يجوز لو ثبت صفة موجودة

ازلية

ازلية اكثر من ان يخص فان لم يخصم ان يقول فليكن ذلك اللازم وثبوت  
 وبلا على انه ان اريد انه لا دليل على ذلك في نفس الامر فمعه المستند لا وان  
 انه لا دليل على ذلك من غير مقيد او لا يلزم من عدم الدليل عندنا  
 في نفس الامر **قوله** واما لا دليل عليه بقرينة قال الجبالي والاحبار ان يكون  
 جبال شاهدة لانهما وان سفسطة يجب بان الله ليس ملازم للمعلوم انتفا  
**قوله** لا يستلزم انتفاء اللازم وعدم حضور جبال شاهدة معلوم بالبداهة بانه  
 لا دليل عليه **قوله** فمعه ان من صدق الله مع انتفاء السبب فيه ان اراد  
 ان انتفاء السبب مما يطلق عليه الصدقة مطلقا فهو مستلزم لكونه غير مقيد وان  
 انما من الصفات الثابتة له مع فهو فانه ان اريد ان نفس المستوجب صدقة  
 فقط البطلان وان اريد ان سلب تلك المستوجب صدقة ثابتة له مع فهو مستلزم  
 كسب بمعنى اثبات السلب بل بمعنى سلب الثبوت كما لا يخفى بل قد صرح في  
 الكتب الكلامية بان التبرها ليست بمعنى انه مع منسفة بالسبب **قوله** ليس فقط  
 المذكور وهو ما اشار اليه الله بقوله فيه ان هذا لا دليل على تقدير تمامه بل  
 ان الكلام صفة ثابتة له مع وحاصل ذلك المنع على ما اشار اليه المحقق بقوله  
 فانخص الكلام اه منع الكبرية المطلوبة الثانية كما فصلناه هناك وعلى ما ذكره  
 شيئا قوله ذلك ان يقول اه منع الاستدلال كما عرفت فعلا الاول **قوله** لا يقد  
 لم في قوله وثبت الصدقة الم بها كبرية المطلوبة الثانية القاطنة بان كل سند اليه



نعم حقيقة فهو صفة لازمة له نعم ووجه سقوط المنع المذكور على هذا الوجه  
 انه يكون معنى تلك الكبرية ان كل سند اليه نعم حقيقة فهو صفة ثابتة له نعم الازل  
 واما وجودها في نفس فلا يفسد بما خوذ فيها البنية كما لا يخفى واما على الثاني فالمراد  
 بالمقدمة المصحح الاستدلال الذي هو قولنا الكلام سند اليه نعم حقيقة  
 صفة له نعم على ما اشار اليه المنع في سابق قوله فكذلك ان تقول وفيه نظر فان سنده لا يمنع الاستدلال  
 بالتحريم المذكور على هذا التقدير بل الا ان بقدر الكبرية بان كل سند اليه نعم صفة ثابتة  
 له نعم الازل كما لا يخفى فيا مل في هذا التقدير ظهر ان قدر المراد بالمقدمة المصحح الاستدلال  
 بل قدره على الكبرية المطلوبة مما لا وجه له فافهم قوله بل بمعنى اعم منه اي من معنى القديم  
 فالأزلي بذلك المعنى الاعم هو الثابت الغير المسبوق بعدم استنباط كليات موجود  
 في نفسه او غيره موجود واعلم ان المعنى الاول للأزلي هو المعنى الاصطلاحي  
 فيما بين المستكبرين والمعنى الثاني هو المعنى اللغوي له قد يستعملونه فيه ايضا **قوله**  
 والمعنى المذكور منبج على الظاهر فيكون ذلك مناقضة في ظاهر العبارة ليست  
 من ذاب المحققين كما سبما في المشا (ان ذلك يكتفي فيه بمورد الوفاء) **المتقدمة**  
 نعم واما ايراد المنع المذكور مع سنده على كلام مقدم فيه انه يكون ذلك  
 المنع في غير موضع وخارج عن قانون المناقضة كما لا يخفى واعلم بهذا **المراد**  
 بآيات لا التسليم بقوله على ان يكون ثابتا له نعم في الازل ايضا لا يلزم من  
 فيه بنية تقدير فان حاصل التبريل على التقدير التخييري المذكور في المدعى يكون

الكلام سند اليه نعم حقيقة وكل سند اليه نعم حقيقة صفة ثابتة له نعم في الازل  
 استلزامه ذلك المدعى بديهى لكونه من الشكليات الاول نعم يكون الكبرية **ج**  
 كما يلزم ان يكون السند اليه نعم غير ثابتة له قوله وما ذكره في دفعه ثانيا وهو  
 في سابق العلادة ايراد له اي لا يمنع المذكور بسنده اخذ ذلك السند  
 هو ان يقال لاحتمال ان يكون كالحق وامثاله ولا يلزم من كون الشيء صفة  
 شيء صفة شيء وثابتا له في الازل **قوله** بل على ان الازل في كلام المصنف  
 بمعنى القديم ووجه الدلالة على ما افاده بعض الافاضل ان قوله فقبيل انه  
 القدرة الى المقهور دليل على خالف الحكم عن التبريل وانما يلزم من كون الخلق  
 ايضا في الخلف اذا كان لكم ما خوذ فيه الوجه وانتهى والوقف من هذا الكلام  
 هو التقوية لمنع التحريم بناء على انه خلاف الظاهر حاصله ان ذلك التحريم كان غير  
 كلام القوم كذلك لا يوافق كلام المصنف فلا مجال لذلك التحريم اصلا **قوله**  
 الى وقع العلادة اه حاصله انه لا يخفى ان التبريل المذكور يدل على ان الكلام  
 صفة ثابتة له نعم فاذا دل على ذلك دل على انه ثابتة له نعم في الاول ايضا فانه  
 لو لم يكن ثابتا له نعم في الازل على تقدير كونه صفة ثابتة له نعم يلزم قيام الطواش  
 به انه نعم فهو بطر قطعا فثبت ان هذا التبريل على تقدير تمامه يدل على ان الكلام  
 صفة ثابتة له نعم في الازل وهو المطلب على تقدير التخييري المذكور فلا بد عليه ان  
 التبريل بعد تسليم التخييري المذكور ايضا لا يستلزم **قوله** بل على ان الازل



ان من لزوم قيام الحوادث بذاته مع حصولها لا لزوم قيام الحوادث  
 بذاته مع عدم ازالة الكلام وانما يلزم ذلك ان لو ثبت وجود الكلام في  
 الخارج لكان لا بد من قسم من الموجودات الخارجية ووجوده في الخارج مما هو اول  
 البحث في سادس داما قيام الصفة المتجددة اه اشارة الى جواب سؤال مقدم كان  
 قيل فعمل هذه وان لم يلزم قيام الحوادث بذاته مع الاله بزم قيام الصفة المتجددة  
 بذاته وهو ايضا محال والحاصل الجواب نعم يلزم على هذا التقدير قيام الصفة المتجددة  
 بذاته مع وهو ليس محال اتفاقا فانه على ان استحالة قيام الحوادث اه متعلق باقبل  
 قوله داما قيام احوادث لا يمنع بطلان اللازم من قبيل انما ينعى بزم  
 حاصل كذا لزوم قيام الحوادث على ذلك التقدير لكن لان استحالة ذلك  
 لا تستوفي في الثانية المطلقة على قوله وهو ان احكام مرتب من الحروف الحادثة  
 بحتم ان يكون المقوق دفع المنع على ان يكون التفسير المرفوع في دفع راجعا الى المنع في نفس  
 التفسير فيمنع به بياتيات مقدمة لم يقدح في احكام اليه مع في نحو وعلام انما هو  
 تعابا حقيقة وتفسير لا يثبت انه ان كانت الحقيقة اسلا كان سنا احكام اليه  
 في مثل حقيقة لكن الحقيقة اسلا كان سنا حقيقة ولا يخفى انه يرد على هذا الكلام  
 من غير ان ينافي الحقيقة وان لم يتم في الواقع <sup>المعنى</sup> ~~تو~~ ويحتمل ان يكون  
 دفع السند مدلوله هو جواز جهاز وهذا على ان يكون التفسير راجعا الى السند  
 قال بعض الاشخاص يحتمل ان يكون دفع المنع بالاسمال اي بالاسماء السند

الاسباب ورد بان هذا الاسمال لا يناسب العبارة فضلا عن الاسباب  
 وفيه نظر قوله بهذا الصل بمعنى التراجع اه كون الاصل في كلام الله بهذا المعنى  
 حمل ان الاصل في كلام الله على هذا المعنى وتخصيصه به كما لا يخفى بل ان قوله  
 وتقريره ان الحقيقة اصل يدل على انه حمل على معنى القاعدة فما قد يقال ان  
 ان كلام الله في الاول ليس على ما ينبغي بل هو من التحقيق من قبيل ترجيح المرجوح  
 ومن الذب ان المقصود عند وجود الفاضل ليس في قوله اما الاصل في كلام  
 الله فيجوز ان يكون بهذا المعنى فيكون معنى الكلام في دفع التراجع وانست جبر  
 المنع لا يدفع بالتراجع فالكلام مبني على المختار والمراد انه يدفع بان الحقيقة ترجح  
 ولذا قال المحقق فيما سبقت وما ناهما واحدا واما كون الاصل في كلام الله  
 القاعدة فهو عارض بهذا المختار كما لا يخفى فلهذا قال المحقق في الثاني انه ظهر في  
 كونه قابلا من هذه المختار وعلى بعض الافاضل راو بانها حيث قال  
 كونه قابلا من الساتة هذه المختار لا ما زمة لفاضل العظام من ان جعل المراد  
 بقوله بالاصل ان الحقيقة اصل مختار فانه ملك المختار على تقدير ثبوتها لا يكون  
 عنها هذا الوجه الثاني كما لا يخفى فما قد يقال وجه الاطروحة على ما يستفاد من تقرير  
 المتأخرين كون كلام الله عاريا عن الشاع اه انه غلط من وجهين فتوجه قوله  
 لا دليل ارادة الحقيقة فانه دعوى بداهة المقدمة المم شروع في بيان وجه  
 الذي ذكره السند مشير الى الرد على الفاضل العظام في هذا المقام



ان هذه العبارة لا تدعو الى بداهة المقدمة بل كثرها فمرادة ههنا فان بداهة  
 تلك المقدمة لا تنفع على اصالة الحقيقة ووجوب المجاز فلا يلحق التفرع المذكور قطعا  
 فيجب صرف تلك العبارة عن ظاهرها وحملها على ما هو صالح للمقام مشرانا  
 اراد ان لا يحتاج الى دليل غير الاصل وان توجه عليه ان لا فائدة بقيد بها  
 لقوله انما لا يتصل بالخصرات من بداهة الحقيقة ايضا يحتاج الى الدليل هو الاصل  
 فلا وجه للخصر المذكور الا ان يقال ان اضافتي بالنسبة لا ما عد الاصل فظهر  
 المعنى ههنا ما هو الظاهر وذلك قال السيد السند في التفسير في حاشية التمهيد وقوله ذلك  
 اللفظ في غير معناه المتبادر على ما ذكره المحقق في حاشية التمهيد وقوله ذلك  
 الى ما ذكره في قوله في لا فائدة كما يوجبهم ظاهر العبارة ثم في قوله وذلك قال السيد  
 السند بتقديم نظر الدال على الحقيقة الى الراء على انما فضل العظام حيث قال  
 شرح قول المعنى في دفع بالا اصل اي بما هو الاصل والتمهيد من انه لا يتعدى  
 الحقيقة بلا صارف لان الحقيقة اصل والمجاز فرع والاصل لا يحتاج الى الدليل  
 المحتاج به الاصل وما ذكرنا لا يحتاج في عبارة المعنى بلفظ ما ذكره السيد المحقق  
 قد سمسره حيث قال بان يقال ان الحقيقة اصل والمجاز خلافه فيجعل المراد  
 بقوله بالا اصل ان الحقيقة اصل فقال في التفرع تسامح انتهى وجه التردد  
 في التفرع في قوله لا يحتاج الى دليل ارادة الحقيقة كما  
 في قوله لا يحتاج الى دليل ان يقال ان الحقيقة اصل كما توهم ذلك انما هو فائدة

ما سأل في هذه القول بل قال ما ذكره انما قصد فان معناه ان الحقيقة  
 اصل لا يعدل عنه بلا صارف كما اشار اليه المحقق ههنا فافهم ومن  
 من دفع المسألة المذكورة بجعل الاصل لا يتبينها حيث قال ويمكن ان يقال يجوز  
 ان يكون هذه المقدمة بداهة واما هذه الاصل لا تتبين فلا بد من المحتج  
 في الكلام انتهى وفيه ان الكلام في تفرع قوله فلا يحتاج الى دليل تلك الاصل  
 لا في ايراد الاصل فيجعل الاصل لا يتبين لا يتبع قوله على تلك الاصل لا يتبع  
 ذلك التفرع على كون الاصل لا يتبين وبينها فرق فافهم وما قد يقال ان هذا  
 مردود من وجوه الاول انه لا يلزم قوله في دفع بالا اصل والثاني انه لا خلاف  
 في سابق قوله ولا يلحق ان حقيقة انه مردود من وجوه الاول ان ذلك  
 لم يدع الملازمة لقوله في دفع بالا اصل بل ارادة الاضعف هذا الدفع  
 ويمكن ان يقول ان يقال ويقوله يجوز وانما في ذلك مخالفة الكلام بالمعنى  
 المعترض مطلقا ليست من ثم ورجد بل مع من عاودت ان لا ينافي  
 ان قوله من الدليل فلفظ يكون مركبا من الظنية فان اصالة الحقيقة في  
 المجاز من العلوم الظنية وايضا معناه هو الترخيع والرجوع كما عرفت ويجوز  
 الترخيع لكونه من الثقات وكذا في قوله ان اتفاق القصار في ان ارادوا  
 اتفاقه في اتفاقه في غير موضع مع انه من المطلقة البتة في قوله  
 الفرض ههنا مجرّد التمثيل لا تحقيق المسئلة فيكفي في قوله لا حاجة



الما ذكره في الحاشية السابقة من قوله وان لم يتم في الواقع ومن قوله لا  
يتمنع المذكور سنداً اخر كما اشترطوا في نقل الشرح في قوله ضرورة ان تعدد  
يستلزم تعدد الدليل فاق تعدد المدعى انما يكون بالاختلاف في الدلائل  
واما في الحد الاكبر على حد التقدير بين يدي الاختلاف والتعدد في الدلائل فضرورة  
احد الدليلين المذكورين ان يكون متحد في الدليلين وفيه نظر فانه انما يتم اذا كان  
التقسيم المذكور مبنياً على المطلق المنطقيين في التدبير واما اذا كان مبنياً على  
اصطلاح الاصوليين فيه فلا يتم على قياس ما اشار اليه سابقاً في بعض الشرح  
في بحث المعارفة بالقلب فتأمل **قوله** لا باعتبار الحكم عليه اي في الاول  
من المطلوب وهو الموضوع ان كان المطلب حليته والمقدم ان كان شرطية  
ومعنى تفاوت الدليلين باعتبار ذلك الجزء هو ان يكون ذلك الجزء من احد  
الدليلين غير ما هو من الآخر ثم ان ذلك التفاوت في الاقضية لا يقتضي الشبهة  
فان يكون في تمام الحكم عليه اي المقدم كما اذا قلنا ان كانت الشمس معلقة في  
مقنية وقلنا ان الارض مقنية فالشبهة فيهما موجهة فيقتضي بالبداهة ان كانت  
البداهة ظاهرة فالارض مقنية وقلنا ان الارض مقنية او قد يكون في جز الحكم عليه  
اي في وقت ان كان هذا شرطية في وقت ان كان حليته في وقت ان كان  
فيقتضي في وقت ان كان حليته في وقت ان كان شرطية في وقت ان كان حليته  
وكما اذا قلنا ان كان الحكم مستنداً في زمان مستند كمال فبعضه مقنة ازلية

فيقتضي

فيقتضي بالتخلف بجهالة في الحلف وقيل ان كان الحلف مستنداً اليه مع  
كان صفة كمال وكما في او سدا في واقع في بعض الشرح جهتها من قوله  
الا باعتبار جزء الحكم عليه ليس على ما ينبغي في المقابلة في بداهة فذهبوا  
الى ان كلامه مع حروف واصوات مرتبة وهي قديمة ومنعوا ان كل ما هو  
من حروف واصوات مرتبة فهو حادث قال الفاضل في قوله في  
عقائد الحق وقيل انهم منعوا الطلاق لفظاً لحادث على الكلام اللفظي  
اعادة للادب واحتملوا من ذهاب الوهم الى حدوث عدم النفس في  
هذا لا يكون بينهم وبين الاشياء في مخالفة وتراجع وقيل يجوز ان يكون مرادهم  
بالترتيب الذي بمعنى ان كل جزء منه بحيث لو عكس ترتيبه ففقدت  
الاختصاص في ادا حكم ترتيبه في اللوح والتركيب لم يكن في الاول  
مثله بالشخص يمكن او نقول ان تعاقب الوجود فينا لصورته قديم  
في البارحة في التعاقب بناء على ان الوجود واحد والوجود مختلف كما حمل عليه  
كلام الشرح في قبول كلامه ونسبة الامم الى الجاهل والفساد من الطول  
اقامته انتهى والخاص ان نسبة الامم الى الجاهل وسوء من الجاهل الى الكمالين  
اي قوله بان كلامه مع مرتبة الاجزاء في الوجود بحيث لا يوجد الجزاء الثاني  
بعد عدم الاول وهو مع ذلك قديم ليس ما ينبغي قوله فقد حلت المقنة  
في معنى الصبيح الاول وقد هو الا ان كلامه في منواله من حروف واصوات



بغيره ومعنى كونه متكلما عند مع انه موجود لتلك الحروف والاصوات جسم كالقول  
المحفوظ وجبريل وعمر وغيره كشجرة موسى وم فوالا كلامية في كبره فانهم لما  
ان مخالفة الضرورة التي التزمها الخبايا شئ من مخالفة الديلوان ما التزم  
المقتضى من كون كلامه صفة لغيره وان مع كونه متكلما كونه خائفا للكلام في الغير  
مخالفة للحروف واللغة وهو الى ان كلامه مع صفة له مؤلف من الحروف والاصوات  
الحادثة القائمة بذاته مع فهم منوها ان كل ما هو صفة له مع فهو قديم **قوله** عند الله  
بين الشهادة خلاصة الكلام ان المشهور لدى الجمهور ان الكلام النفس هو مدلول اللفظ  
وهو غير مركب من الحروف انما المركب منها هو الكلام منها هو الكلام اللفظي وقال بعض  
المحققين وهو المصحح مخالف للمشهور ان الكلام النفس هو امر قائم بذاته مع شئ  
للفظ واللفظ جميعا هو قديم ولما توجه عليه ان اللفظ ترتيب الاجزاء وتفاوتها  
بعضها ببعض وذلك بناء على القدم اراحه بقوله غير مترتبة الاجزاء والتسوية  
في اللفظ والفرادة لعدم المعنى الاله دون نفس اللفظ القائم بذاته مع حتى ان  
سمع كلامه مع سمع غير مترتبة الاجزاء لعدم احتياجه الى الاله **قوله** في كل من  
القولين ابحاث منها انه لم يزل على القول الاول عدم تفسيره كقول كلامية ما بين  
المصنف مع انه علم من الدين ضرورة كون كلام الله مع حقيقة وعدم كون المعاصرة  
بما هو كلام الله مع حقيقة وعدم كون المقدور المحفوظا كلامه مع حقيقة لا غير ذلك  
لما لا يخفى في المنطق في الاحكام الدينية ومنها انه يلزم على القول الثاني

كلام

كلام الله مع متقدرا لا واحدا هو مخالف ما ذهب اليه الشيخ وكون الاصوات  
غير سبالة مع انها من الاوضاع السبالة وكون الفرق بين ما يقووم بالانها  
من الانفاظ وبين ما يقووم بذاته مع باجماع الاجزاء وعدم اجتماعها بسبب  
الآلة وهو فاسد لانه يؤول الى كون بعض صفاته في الحقيقة بجانب الصفات  
المخلوقة لا غير ذلك من الف من اراد الاطلاق لا تفصيل هذه المعاني فليجرب  
الاشيخ عقائد المصنف المدونة قال انفاضا للخباء واعلم ان هذا المقام عجز  
الافهام والذي يحفل بالبيان هو ان يقال المعنى الذي الوجود من النفس لا  
يتغير بتغير العبارات ومدلولها فان قوله تبارك وتعالى وتبين له العباد  
او انصف زيدا لقيام الاغنياء بغيره عن مع واحد والاشارة بكثرة  
ولا شك ان مدلولات الانفاظ متغايرة قلبه عن مدلول اللفظ  
فعلى هذا يكون الكلام النفس عبارة عن ذلك المعنى الواحد غير عليه ايضا ما ر  
على مقدمي الاشاعة من المفاسد كما لا يخفى قال العلامة الدواني المحقق  
الله مع هو الكلمات التي رتبها الله في علمه لازمي بصفته الازلية التي هي مبتدأ  
تأليفها وترتيبها وهذه الصفة قديمة فذلك الكلمات المستتبة ايضا كجود  
الذي بل الكلمات والكلام مطلقا كالممكنات الازلية كجودها العلم والكلام  
مع الالمانية الله بنفسه من غير واسطة والكلمات لا تعاقب بينهما في الوجود  
العلمية بل هي حدودها وانما التعاقب في الوجود الخارج وهو بكون الوجود

العلم



كلام فقط و هذا الوجه سالم عما يلزم المذهب المنقولة انتهى فعلى هذا الوجه  
 كلام النفس عبارة عن الكلمات المستتبة في العلم الازلي و ليس وجوده الخارج  
 و انما الوجود بالوجود في رجب سويده التأليف والتشيب وهو صفة قديمة له  
 وهذا ايضا لما قالوا من ان الكلام النفس هو الصفة القديمة التي لم تنفك عنه  
 قوله ان دعواهم فيه ان الله المسمى في حق في الفصل الثاني من رسالة  
 بان دعواهم كون المعارضة في قوة النقص نعم و لكن هذه المسئلة صاحب الرسالة  
 في آخر المسئلة الثانية من الفصل الثالث كما ذكره ان هذا حيث قال هناك  
 يشبه ان يكون المعارضة في المعقولات كالنقص للذي لم يزل هذا بادراجته اليه  
 فقال على ان الفا **قوله** كما في قول المنطقيين ان النظائر تنفي المنفي لا لا تنفي قال  
 الشبهة ملكة في قوة البرئية بمعنى انها متلازمة ما في من صدق المهلة صدق البرئية  
 وبالعكس وقال في فاضل العصام هناك و اما تفسير قوله في قوة البرئية  
 بالتلازم موافقا لما ذكره المصنف في جامع الحقايق فكانه اصطلاح النقص في  
 القوة اذ لا يوجد من معاد القوة المفصلة في محلها ما يفيد وهو ما يمكن  
 معانيها بهذا الامكان والفعل اعني الامكان المتعار بالعدم وهو لا يفيد الا  
 مدونة المهلة ولا يفيد التلازم انتهى والاسئلة ان لو سلم ان دعواهم كون  
 في المعقولات في قوة النقص فلا يلزم ان مرادهم بالقوة التلازم كما كان مراد المنطقيين  
 في قولهم المهلة في قوة البرئية بل الظاهر ان المراد بها ما يقابل الفعل اعني الامكان المتعار

بالعدم

بالعدم وما ذكره بهما من قولهم لانها تدل على ان دليل المعلق على الاستحقاق  
 على المطايع على كونها نقضا بالقوة بالمعنى المذكور كما لا يخفى فقط ما هو  
 ان بهما بقوله وانت خير ثم ان الله المسمى جعل هذه المسئلة جوابا  
 عن دخله مقدرا على المعارضة تقديره ان يقال لا يمكن للشيء ان يعارض  
 العقل في الله لان العقلية لان الله هو اسم دليل المعلق و صدق  
 ان يصدق المدلول ايضا لان تصديق الكلوم يوجب تصديقا بالتلازم فعلى هذا  
 يلزم ان يكون استدلال الله على ما يناقض المدلول موجبا لتصديق المشا  
 وهو وجوب حاصل الجواب انه في المعارضة تبليد دليل المعلق وتصديق فان  
 محصلها هو انه دخل في دليل المعلق بان دليلكم لو كان يجمع مقدما على الجواب وانت  
 خير ثم ان هذا بقوله ما ذكره الخية بهما فان كون ملك المسئلة جوابا عن السؤال  
 المذكور لا يحتاج الى التلازم بل يكفي فيه ان يكون محصل المعارضة نقضا  
 ابطالا لا دليل العقل ثم ان الفاضل الخية حمل الله على انه حمل القوة في قولهم  
 المعارضة في قوة النقص على التلازم فوجه بان الظاهر ان القوة ما يقابل الفعل  
 لا التلازم وانت خير بان ما ذكره الله لا يتوقف على حمل القوة في قولهم على التلازم  
 بل يتم على تقدير حملها على ما يقابل الفعل ايضا فان كل دليل يعارض عما يمكن ان يكون  
 نقضا اجماليا نعم بغير هناك ان يؤخذ نقض اجمالي وذلك لا يخفى في قولنا في قوله  
 الا يري ان كل مقدرة تعصب يمكن ان يشا قضا مع ان الغرض من قوة المناقضة

ان يتقضى و قد اذن المعارضة مستندة  
 لا نقض لا يتقضى و قد اذن المعارضة مستندة  
 كما يمكن

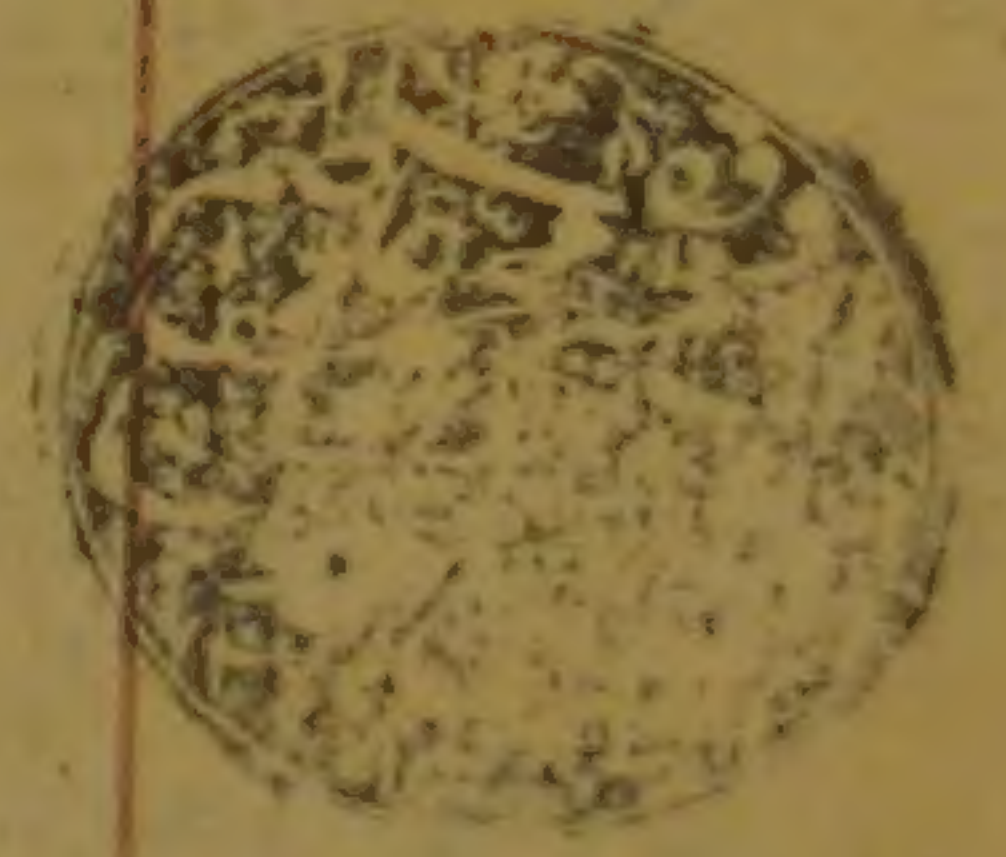


قوله لا بد لهم من هذا القول من التوقيح الاخيرة وهو كون العقلية ملازمة  
 دون العقلية وقوله ان مقتضى ذلك ان يكون العقلية ملازمة او تكون  
 كذلك كما لا يخفى بل يحصل مقصودهم على تقدير كون الكلام غير ملازم ابدا  
 قوله وهو بيان ان المعارضة اه وذلك لان فرضهم من وضع هذه القضية  
 هو انية والاشارة الى الجواب عن ذلك مقدر على المعارضة بانها يستلزم  
 بالمتناقضين كما مر قوله قوله وهو غير جائز ان عند ابينا نبيي والا فكل من  
 النجاة يجوزونه كما قال الله تعالى قوله او يجعل الاول والآخر او يجعل ابدا  
 او لا يخلق الله اعلم بحقيقته هذا آخر ما زرعنا ابراده في هذه الاوراق

الحكمة مفيض الجود والارزاق  
 والفسوة والدم على الفضل  
 البشر على الاطلاق وعلى  
 الله الصواب ذوي  
 يستعين بكل كلام الاخلاق حال من الخلاق

تحت الحاشية على ميراث الصبح بعلم  
 عبد الضعيف الفقيه علي بن سينا  
 الموجوري غفر الله له

الباران  
 سنة ثلث ومانين والف في شهر ربيع الاخر في يوم السبت  
 ١٢٠٣



١٥٨  
 و- قو

١٦٢ و قو



